الجيش المصرى في السياسة

١٨٨٢ - ١٩٣٦

دراسة تاريخية

د. عبد العظيم رمضان



الجيش المصرى فى السياسة

(١٨٨٢-١٩٣٦)

د. عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٧

تقديم

منذ سنوات طويلة كنت أرى أن دور الجيش المصرى فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، تأثيرا وتأثرا ، يستحق أن يكون محل دراسة علمية تلقى الضوء على جوانبه • وقد عرضت فكرة هذا الموضوع على كثير من الباحثين فى التاريخ الحديث الذين هم بصدد اعداد أبحاثهم لماجستير أو الدكتوراه ، ولكنى لم أوفق فى اقناع أحد منهم بذلك، ربما لصعوبة التناول أو وعورة الموضوع • ولما كنت قد خشيت أن تنقضى حياتى قبل رؤية مثل هذا البحث يأخذ مكانه فى المكتبة العربية فقد آثرت أن أتولاه بنفسى • فكانت هذه الدراسة التاريخية التى يجدها القارىء الكريم بين يديه •

وأشهد أن بحثا لم يثر فضولى العلمى بقدر ما أثاره هـــذا الموضوع • فالجيش بالنسبة لبلاد كبلادنا ، هو الســلاح الرئيسى لتحرير الارادة الشعبية وحماية الاستقلال • فكل استقلال لا يرتكز على جيش يحميه ، هو استقلال مهدد ، وكل وجود سياسى لا يستند الى قوة عسكرية ، هو وجود عدم • ومن هذه الأهمية القصوى كـان

الجيش فى مصر محور صراع هائل بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية • فالقوى الوطنية لا تستطيع أن تغفل عنه لحظة واحدة حتى لا تفقد فرصتها فى الحياة الحرة الكريمة ، والوجود السياسى المستقل ، والحماية اللازمة للأمن القومى • والقوى الاستعمارية لا تستطيع أن تغض الطرف عنه لحظة واحدة ، لما لها من مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية يمكن أن تتأثر سلبا أو ايجابا تبعا لقوة هذا الجيش أو ضعفه •

لذلك كان هدف هذه الدراسة القاء الضوء على جوانب هذا الصراع الكبير بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية ، وتصوير انعكاسات هذا الصراع على الجيش وأوضاعه • وقد اخترت الفترة منذ فقدت مصر استقلالها وحريتها بالاحتلال البريطانى فى عام ١٨٨٢ حتى ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وهى أحرج الفترات فى تاريخ مصر • واذا كنت قد انتهيت بالبحث عند معاهدة ١٩٣٦ ، فلكى أستجمع قواى لجولة أخرى تتناول الفترة من معاهدة ١٩٣٦ الى حرب أكتوبر ١٩٧٣• وقد فكرت فى الاستمرار بهذا البحث الى نشوب الحرب العالمية الثانية ، خصوصا ولدى بالفعل عدد هام من الوثائق التى تخدم هذه الفترة ، ولكنى لم أستطع أن أغالط نفسى بالانسياق الى هذا الاغراء • فمعاهدة ١٩٣٦ هى المكان المناسب للوقوف بالبحث ، لأنه اذا كان الاحتلال البريطانى قد فتح صفحة العداء مع الشعب المصرى فان معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى فى سنة ١٩٣٦ قد فتحت صفحة المهادنة بسبب ظروف الخطر الفاشى الذى كان يهدد العالم ، وهى المهادنة التى لم تستمر لأبعد من هزيمة هذا الخطر أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم عادت صفحة العداء من جديد •

لقد حاولت ما وسعنى من جهد أن ألتزم التزاما دقيقا بمنهج البحث العلمى التاريخى ، وتطبيق مقاييس الدراسة العلمية التاريخية

بكل ما تفرضه أمانة المؤرخ . وقد استقيت مادتى التاريخية من مصادرها الأصلية . فقد استعنت ، فيما يتصل بالسياسة البريطانية ازاء الجيش ، بمجموعات الوثائق الرسمية الممثلة فى المراسلات السرية بين الحكومة البريطانية ووكلائها السياسيين ، والتقارير السنوية التى كان يرفعها القناصل البريطانيون العموميون فى مصر الى وزارة الخارجية البريطانية ، والكتب البيضاء والزرقاء البريطانية عن بعض الوقائع التاريخية الهامة ، ومضابط مجلس العموم البريطانى . ومذكرات الساسة البريطانيين الذين لعبوا دورا فى تاريخ مصر . وأعمالهم المنشورة . كما استعنت فيما يتصل بالسياسة المصرية : بمجموعات الأوامر العلية والدكريتات والقوانين والمراسيم والأوامر الملكية ، ومحاضر المفاوضات المصرية البريطانية ، ومضابط مجلسى النواب والشيوخ ، والكتب البيضاء والخضراء المصرية عن القضية المصرية والسودان ، ومحاضر اللجنة العامة للدستور . ثم مذكرات الزعماء والساسة والعسكريين المصريين عن أدوارهم السياسية والعسكرية وكذا المادة الهامة الموجودة فى الدوريات عن هذه الفترة . هذا الى جانب الدراسات الهامة التى تناولت بعض جوانب الدراسة .

وأملى أن أكون قد وفقت فى القاء بعض الضوء على جوانب هذا الموضوع التاريخى الهام .

مصر الجديدة
اول اغسطس ١٩٧٧

دكتور عبد العظيم رمضان

١

تمهيد

منذ أن ظهر الوجود السياسى للمجتمعات البشرية بظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ظهر الجيش . وقد اكتسب الجيش منذ ظهوره صفة طبقية ، فقد كان أداة الطبقة التى تملك فى يدها وسائل الانتاج لحماية الكيان السياسى للدولة من أية أخطار خارجية ، أو لتحقيق الأطماع التوسعية . كما كان أداة فى يد هذه الطبقة لحماية النظام الاجتماعى فيها من أية أخطار داخلية .

وبسبب هذه الصفة الطبقية للجيش ، فقد حرصت الطبقة التى تملك فى يدها وسائل الانتاج على احتكار شرف الجندية ، وحرمان الطبقات المحرومة من هذا الشرف . وحين كانت تعجز صفوفها عن تزويد الجيش بالكوادر التى يحتاج اليها ، كانت تلجأ الى الاستعانة بالمرتزقة ، كيلا تسلم السلاح والقدرة القتالية للطبقات التى تستغلها .

ومع انهيار المجتمعات الاقطاعية على يد الطبقة البورجوازية ، التى جندت وراءها ، فى مرحلة متقدمة ، الطبقات الأخرى تحت شعارات الحرية والمساواة والعدالة ، أخذت تظهر الجيوش القومية التى يجند

فيها المحرومون جنبا الى جنب مع المالكين • وحلت الصفة القومية للجيوش محل الصفة الطبقية •]

وبالنسبة لمصر ، اتخذت مسألة الجيش فيها شكلا خاصا لا يختلف فى جوهره عن الأساس السالف الذكر ولكنه يختلف من ناحية أخرى• فمنذ الفتح المقدونى حتى عصر محمد على ، انتقلت السيطرة على وسائل الانتاج من يد الوطنيين الى يد الغزاة الذين تكونت منهم أرستقراطية فوق جميع الطبقات• وهى أرستقراطية تحولت من مقدونية الى رومانية الى عربية الى تركية الى مملوكية الى عثمانية • وتحولت جنسية الجيش المصرى تبعا لذلك الى مقدونية ورومانية وعربية وتركية ومملوكية وعثمانية • وفى العصر العثمانى المملوكى كان الجيش فى مصر يتكون من الأوجاقات العثمانية جنبا الى جنب مع القوات المملوكية • ثم انتقلت السيطرة الى العناصر المملوكية قبيل مجىء الحملة الفرنسية •

على أنه فى عهد محمد على انتقل الجيش المصرى الى عصر جديد مع وقوع التغييرات التاريخية الآتية :

أولا ــ تحول الجيش المصرى من جيش غير نظامى الى جيش نظامى •

ثانيا ــ تحول الصفة الطبقية للجيش الى صفة قومية •

ثالثا ــ انتقال السيطرة على وسائل الانتاج من يد المماليك الى يد الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة •

وبالنسبة للتغيير الأول ، فعندما تسلم محمد على الحكم ، كان الجيش المصرى يتكون من مزيج من الترك والألبان والمغاربة والدلاة• وعلى الرغم من أنه حقق بهذا الجيش الانتصارات فى النوبة وسنار والحجاز، الا أنه كان يدرك أنه لا يستطيع تحقيق مثل هذه الانتصارات

لو اشتبك مع جيش أوروبى تدرب على الأساليب والأنظمة الحديثة التى ألفتها جيوش أوروبا . ولذلك قرر تكوين جيش على أحدث النظم ، هو ما عرف باسم « النظام الجديد » .

ولتنفيذ ذلك ، شرع محمد على فى تشتيت الجنود غير النظامية التى يتكون منها جيشه ، ووزعهم على الثغور والأقاليم . ثم أخذ فى تكوين النواة الأولى للجيش الجديد فى أسوان ، وكانت تتكون من خمسمائة من خاصة مماليكه وخمسمائة أخرى من مماليك بعض رجاله ، تم تدريبهم على يد الكولونيل سيف ، وذلك ليكونوا ضباطا فى النظام الجديد . وبعد الانتهاء من توافر العدد الكافى من الضباط. أخذ فى التفكير فى الجنود . من أى الطبقات يتم حشدهم ؟

وفى البداية لم يشأ محمد على تجنيد الأتراك أو الأرناءود خشية خروجهم على الطاعة واثارة الفتنة والتمرد . ولكنه لم يشأ أيضا تجنيد الفلاحين المصريين خشية وضع السلاح فى يد من لا يملكون ؛ والتجأ الى السودانيين من كردفان وسنار حيث أقام لهم المعسكرات فى أسوان وفى بنى عدى وبالقرب من منفلوط لتدريبهم على النظام الحديث . ولكن التجربة فشلت فشلا ذريعا ، لما يذكره المؤرخون (١) من أسباب تتصل بعدم موافقة الجو لمزاجهم وصحتهم ، وعدم طاقتهم على الخدمة العسكرية وتفشى الأمراض بينهم . وهذه الأسباب لا تبدو مقنعة الآن ، لأن المناخ فى مصر أفضل من المناخ فى السودان ، ولأن السودانيين قد أثبتوا تاريخيا طاقتهم على الخدمة العسكرية ، بدليل وجود جيش سودانى حديث حاليا ، يؤدى واجباته العسكرية كأفضل ما تكون . وفى الواقع أن السودانيين ، أو «العبيد» — كما كان يطلق عليهم — الذين أرسلوا الى مصر قسرا ، والذين أخذ سيلهم يتدفق مع تقدم الجيش المصرى الفاتح فى بلادهم — لم يكونوا يملكون أى حافز قومى أو وطنى أو طبقى يدفعهم للاقبال على الخدمة العسكرية

لو اشتبك مع جيش أوروبى تدرب على الأساليب والأنظمة الحديثة التى ألفتها جيوش أوروبا • ولذلك قــرر تكوين جيش على أحــدث النظم ، هو ما عرف باسم « النظام الجديد » •

ولتنفيذ ذلك ، شرع محمد على فى تشتيت الجنود غير النظامية التى يتكون منها جيشه ، ووزعهم على الثغور والأقاليم • ثم أخــذ فى تكوين النواة الأولى للجيش الجديد فى أسوان ، وكانت تتــكون من خمسمائة من خاصة مماليكه وخمسمائة أخرى من مماليك بعض رجاله ، تم تدريبهم على يد الكولونيل سيف ، وذلك ليكونوا ضباطا فى النظام الجديد • وبعد الانتهاء من توافر العدد الكافى من الضباط. أخذ فى التفكير فى الجنود • من أى الطبقات يتم حشدهم ؟

وفى البداية لم يشأ محمد على تجنيد الأتراك أو الأرناءود خشية خروجهم على الطاعة واثارة الفتنة والتمرد • ولكنه لم يشأ أيضا تجنيد الفلاحين المصريين خشية وضع السلاح فى يد من لا يملكون ؛ والتجأ الى السودانيين من كردفان وسنار حيث أقام لهم المعسكرات فى أسوان وفى بنى عدى وبالقرب من منفلوط لتدريبهم على النظام الحديث • ولكن التجربة فشلت فشلا ذريعا ، لما يذكره المؤرخون (١) من أسباب تتصل بعدم موافقة الجو لمزاجهم وصحتهم ، وعدم طاقتهم على الخدمة العسكرية وتفشى الأمراض بينهم • وهذه الأسباب لا تبدو مقنعــة الآن ، لأن المناخ فى مصر أفضل من المنــاخ فى الســودان ، ولأن السودانيين قد أثبتوا تاريخيا طاقتهم على الخدمة العسكرية ، بدليل وجود جيش سودانى حديث حاليا ، يؤدى واجباته العسكرية كأفضل ما تكون • وفى الواقع أن السودانيين ، أو «العبيد» ــ كما كان يطلق عليهم ــ الذين أرسلوا الى مصر قسرا ، والذين أخذسيلهم يتــدفق مع تقدم الجيش المصرى الفاتح فى بلادهم ــ لم يكونوا يملــكون أى حافز قومى أو وطنى أو طبقى يدفعهم للاقبال على الخدمة العسكرية

بالانخراط فى صفوفها . وهذا هو السبب فى هبوط روحهم المعنوية، وتأثر حالتهم الصحية ، حتى ركبتهم الأمراض وتفشى فيهم الموت بكثرة على ذلك فلم يبق أمام محمد على مفر من الالتجاء الى تجنيد الفلاحين المصريين .

وهنا نصل الى التغيير الثانى ، وهو تحول الصفة الطبقيــة للجيش المصرى الى صفة قومية . فحتى ذلك الحين ، وكما رأينا، كانت الخدمة العسكرية فى مصر قاصرة على الطبقة التى تسيطر على وسائل الانتاج ، وكان الفلاحون المصريون أبعد ما يكونون عن التجنيد . ولذلك حين أخذ محمد على فى تجنيد هؤلاء الفلاحين ، وقع النفور والسخط فى نفوسهم ، وعمدوا الى المقاومة . ولم يكن السبب فى ذلك كما يقول المؤرخون أن الفــلاحين المصريين « يكرهون التجنيد وينفرون منه ويتحامونه ويمقتونه » (٢) ، وانما لأنهم لم يروا مصلحة لهم فى التجنيد أصلا ، فلم يكن لديهم ما يدفعون عنه أو يموتون فى سبيله ، ولذلك اعتبروا التجنيد عملا من أعمال السخرة لا مبرر له . وساعدت تصرفات محمد على على تأصيل هذا الشعور ، فبدلا من ربط الفلاحين المصريين بالوطن ماديا عن طريق تمليكهم الأرض ، اعتبرهم مجرد أجراء ينتفعون بأطيان الحكومة ، ولهم حق الانتفاع ما داموا يدفعون الضريبة ، فاذا تأخروا فى تســديد ما عليهــم من الضرائب، انتزعت الأرض منهم وأعطيت لغيرهم دون أى تعويض . وفى الوقت نفسه بدلا من توعية الفلاحين المصريين قوميا ووطنيا ، لجأ محمد على الى القبض على المجندين وسوقهم قسرا الى المعسكرات .

على أن الطبقة الأرستقراطية التركية كانت تدرك بحسها الطبقى عواقب تجنيد الفلاحين المصريين . فقد أورد بعض المؤرخين أن أفراد هذه الطبقة « أرادوا أن يحولوا دون تجنيد المصريين ، وكانت حجتهم فى ذلك أن الجندية مهنة نبيلة يحط من قدرها أن تصبح فى متنــاول

الفلاحين . كما زعموا أن وضع السلاح فى أيدى « الفــلاحين » « المغلوبين » ، انما هو بمثابة تسليمهم الأداة التى يطـردون بهـا « العثمانلى » « الغالبين » (٣) . ولم يخب حس هذه الارستقراطية الطبقى، فبعد نصف قرن تقريبا كان الجيش المصرى المكون من الفلاحين يثور على الخديو توفيق ويهدد باعلان الجمهورية ، وبعد قرن آخر كان هذا الجيش يقتلع أسرة محمد على من البلاد :

كان التغيير الثالث هو انتقال السيطرة على وسائل الانتاج من يد المماليك الى يد الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة . وكان محمد على قد فتك بالمماليك فى مذبحة القلعة المشهورة عام ١٨١١ ، وتعقبهم فى الأقاليم حتى اضطرت فلولهم الى الهرب الى دنقلة . وصــادر ما كان فى حوزتهم من أراضى الالتزام . وبذلك انتهت سيطرتهم على وسائل الانتاج ، وانتهى أمرهم فى التاريخ .

وفى عام ١٨١٤ أمر بالغاء نظام الالتزام كلية ، وضم جميع أراضى الالتزام اليه . ثم أخذ فى توزيع الأطيان الواسعة على نفسه وأفـراد أسرته ، كما أنعم بابعاديات واسعة من الأراضى على بعض كبــار رجال الادارة والجيش والأعيان والأعراب لاصلاحها وزراعتها . وفى فبراير ١٨٣٧ قرر ايجاد طبقة أرستقراطية زراعية ثابتة الى جـواره تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى ، فأعطى المنعم عليهم بالابعاديات الحق فى توريثها لأولادهم وذريتهم . وفى فبراير ١٨٤٢ أعطـاهم ملكيتها المطلقة وكافة التصرفات الشرعية . فكان ذلك ميلاد الطبقـة البورجوازية المصرية الجديدة التى قدر لها أن تقـود الحركة الوطنية فى مصر لمدة قرن آخر من الزمان حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

وعند نشأة هذه الطبقة البورجوازية الجديدة ، كانت تغلب عليها العناصر التركية والشركسية والألبانية ، ولكن لم تلبث أن أخذت تغلب عليها العناصر المصرية . وفى الوقت نفسه ، ومع عهد سعيد واسماعيل

وتدفق المغامرين الأوروبيين واستباحة مصر للمصالح الأوروبية المالية والتجارية ـ أخذت تبرز أرستقراطية أوروبية أخرى تحل محل الأرستقراطية الاسلامية السالفة الذكر التى كانت تنقرض مع حركة التاريخ • وهكذا وجدت الطبقة البورجوازية المصرية الجديدة نفسها فى مواجهة أخطر غزو امبريالى ، وأخذ المسرح الاجتماعى والسياسى يتهيأ للثورة العرابية •

وفى البداية لم يكن فى وسع هذه الطبقة البورجوازية أن تقوم بدور ايجابى فى مواجهة هذا الزحف الامبريالى • فعلى الرغم من ثرائها ، الا أن نظام الحكم المطلق الذى كانت تمارسه أسرة محمد على كان يحرمها من المشاركة فى حماية نفسها والدفاع عن مصالحها • ولكن حين أخذت التناقضات بين مصالح الخديو اسماعيل من جهة والمصالح الامبريالية من جهة أخرى ، تظهر وتهدد مسند الخديوية ذاتها أخذت السلطة الخديوية تضعف ، وأخذ ساعد البورجوازية المصرية الجديدة يشتد • وفى الوقت نفسه حين وقع الخطر على الخديوية واضطرت الى الدخول فى صراع مباشر مع الوصاية الدولية ، لم تجد مفرا من الالتجاء الى البورجوازية المصرية تستعين بها على مواصلة النضال • وكان الثمن هو مشاركتها فى الحكم ، أى الدستور •

وقد تبدى أثر ذلك فى مجلس شورى النواب الذى تأسس فى نوفمبر ١٨٦٦ ، لايهام أوروبا بأن مصر تحكم حكما دستوريا • فقد أخذ ساعد هذا المجلس يشتد تدريجيا حتى صار الأعضاء فى دورة نوفمبر ١٨٧٦ ودورة فبراير ١٨٧٧ يرون من اختصاص المجلس البحث فى مسألة تسوية الديون • ثم دعا اسماعيل مجلس شورى النواب للانعقاد فى ٢ يناير ١٨٧٩ ، وصرح فى اجتماع سرى عقده لزعماء المجلس بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الادارة الأجنبية التى أرغم هو على قبولها • ثم بلغ الموج الثورى للبورجوازية المصرية

ذراه حين أعد أعضاء مجلس النواب والأعيان وضباط الجيش والموظفون والتجار مشروع « لائحة وطنية » رفعوها الى الخديو اسماعيل في ابريل ١٨٧٩ ، يطلبون فيها تنقيح لائحة النواب الأساسية النظامية بما يمنح مجلس النواب الحقوق التى للمجالس الممثلة في أوروبا . وقد استجاب اسماعيل . وقدمت الوزارة الوطنية التى كان يرأسها شريف باشا للمجلس في ١٧ مايو ١٨٧٩ ما اعتبر أول مشروع لدستور نيابى برلمانى كامل .

وهنا أدركت الوصية الأجنبية الخطر على مصالحها من انتقال السلطة من يد فرد الى يد طبقة، أى من يد الخديوية الى يد البورجوازية فقررت خلع اسماعيل قبل اقرار الدستور ، وهو ما تم بالفعل في ٢٦/ ٢٧ يونية ١٨٧٩ ، وأتت بالخديو توفيق الذى قرر ايقاف الدستور. وأخذت وزارته التى كان يرأسها رياض باشا ، والتى كانت خاضعة خضوعا كليا للوصاية الأجنبية ، في تعقب نشاط الزعماء الدستوريين وتشديد الوطأة عليهم بالمراقبة والتهديد والنفى والسجن ، حتى هددت تماما بتصفية الحركة الوطنية .

ولكن في ظلام هذه الأزمة الطاحنة التى كانت تمر بها حركة البورجوازية المصرية ، ظهرت حركة الضباط العرابيين ، لأسباب تتعلق بالجيش وصراعاته الداخلية ، فاكتشفت الطبقة البورجوازية فجأة أنها ليست من الضعف بحيث ظنت نفسها ، وأن لها في الجيش الوطنى قوة طبيعية لا يستهان بها ، فاذا استطاعت أن تضمه الى جانبها في قضية الاصلاح الدستورى ، فانه لابد قاض على ما حاق بها من شدة وهوان . وهكذا ، ولأول مرة منذ العصر الفرعونى ، حدث هذا اللقاء التاريخى بين الطبقة الوطنية التى انتقلت الى يدها وسائل الانتاج، وبين الجيش الوطنى ، ضد الاستبداد الداخلى والاستعمار الخارجى، وهو اللقاء الذى صنعته العوامل السالفة الذكر ـ كما رأينا ـ ، أى

تحول الجيش المصرى من جيش غير نظامى الى جيش نظامى ، وتحول الصفة الطبقية للجيش المصرى الى صفة قومية ، وانتقال وسائل الانتاج الى يد البورجوازية المصرية الجديدة •

فى ذلك الحين كان الجيش المصرى تعده الأقدار للقيام بدوره السياسى الوطنى التاريخى • فقد كان المؤسسة الوحيدة من بين مؤسسات الدولة التى لم يكن للعناصر التركية والشركسية الغالبية فيه • ففى خلال حكم عباس وسعيد واسماعيل ، أخذ العنصر المصرى من الضباط يتزايد حتى أصبح يهدد البقية الباقية من نفوذ العناصر التركية والشركسية • ومنذ عام ١٨٥٤ بدأت تدخل فى سلك الضباط عناصر من البورجوازية المصرية الصغيرة ، وذلك حين أمر سعيد بانتظام أولاد العمد ومشايخ البلاد فى سلك العسكرية • وكان ذلك بمثابة القاء بذور الثورة فى أرض خصبة ، فلم تلبث هذه العناصر البورجوازية الصغيرة ان وجدت نفسها تتنفس فى جو ثقيل من النفوذ التركى والشركسى الذى كان مسيطرا فى قيادة الجيش • واذا كان هذا المناخ أقل حدة فى عهد سعيد ، الا أنه لم يلبث أن اشتد فى عهد اسماعيل •

ولم تلبث الوزارة الأوروبية الأولى التى كان يرأسها نوبار باشا أن أدركت مصدر الخطر على الوصاية الأجنبية والنفوذ الأجنبى الزاحف ، وهو الجيش ، فعمدت فى غير ذكاء الى الاصطدام به وتصفيته بانقاص عدده واحالة عدد كبير من ضباطه الى الاستيداع ، بحجة التوفير لأداء أقساط الدين • ثم وقعت فى غلطة كبيرة حين دعت هؤلاء الضباط لتسليم أسلحتهم وتسلم جزء من مرتباتهم المتأخرة، فحشدت بذلك فى القاهرة ٢٥٠٠ من الضباط الساخطين • وكانت تلك هى الفرصة السانحة للخديو اسماعيل لضرب الوزارة الأوروبية

الأولى . فحين عرض عليه البعض متاعب الضباط تساءل قائلا : « ما الذى يبقى هؤلاء الضباط ساكنين ؟ »

ولم يسكن الضباط ، فقد قاموا بمظاهرة ١٨ فبراير ١٨٧٩ . وكانت تلك هى المرة الأولى منذ تكوين الجيش النظامى فى عهد محمد على الذى يهتز فيه نظام الجيش فى عنف . وقد أسفرت هذه المظاهرة العسكرية عن سقوط الوزارة الأوروبية الاولى ، ولكن وزارة رياض باشا الخاضعة للوصاية الأجنبية فى عهد توفيق ، لم تتعظ بالدرس ، ففى أواخر عام ١٨٨٠ اعتزمت توجيه ضربة أخرى ، فقررت تصفية الضباط المصريين المرقين من تحت السلاح عن طريق حصر الترقى فى خريجى الكلية الحربية دون غيرهم . ومعنى ذلك تجميد هؤلاء الضباط المصريين من أبناء العمد والمشايخ الذين دخلوا العسكرية أنفارا ثم ترقوا من تحت السلاح ، وحرمانهم من الوصول الى المناصب العليا . ثم شرعت فى تصفية هؤلاء الضباط لحساب الضباط الجراكسة فأمرت باحالة عبد العال بك حلمى الى ديوان الجهادية ، وكان عمره أربعين سنة ، وفصل أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى ، وكان فى الأربعين من عمره أيضا ، وأقامت مكانهما ضابطين شركسيين .

ولم تدر الوزارة بذلك أنها قد مهدت للثورة . ففى نفس الليلة التى صدر فيها هذا الأمر من جانب عثمان رفقى باشا ، تكون الحزب العسكرى السرى بقيادة عرابى وعضوية الاميرالاى عبد العال حلمى والبكباشى خضر ، وعلى بك فهمى ، والبكباشى محمد عبيد ، والبكباشى ألفى يوسف ، والقائمقام أحمد عبد الغفار . وقد حرر هذا الحزب عريضة الى رياض باشا يطلب فيها عزل عثمان رفقى ، واعادة النظر فى قوانين الترقية ، واجراء تحقيق فى أهلية من تمت ترقيتهم ووقع على العريضة أحمد عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى .

وقد استطاع رياض عن طريق الخديعة القبض على الضباط

الثلاثة وسجنهم فى قصر النيل • ولكن البكباشى محمد عبيد ومعه القوات التى تحت قيادته قام بهجوم خاطف على ديوان قصر النيل أدخل به الرعب فى قلوب الحكام والشراكسة ، وأطلق سراح الضباط عنوة •

وهنا تهيأت الفرصة التاريخية للقاء بين البورجوازية المصرية الكبيرة والجيش • فتحت تأثير الأزمة التى كان يخوضها الزعماء الدستوريون والزعماء العسكريون على السواء ، فى مواجهة مؤامرات السلطة والوصاية الأجنبية، أخذت الاجتماعات تعقد بينهم لتقريب وجهات النظر والاتفاق على برنامج عمل• فالزعماء الدستوريون يستهدفون استخدام الجيش فى الحصول على دستور ينقل السلطة من يد الخديو الى أيديهم والزعماء العسكريون يستهدفون اسقاط نظام الحكم الاستبدادى واقامة حكم نيابى يسود فيه القانون بما يحفظ حياتهم ويصون حقوقهم • وقد انتهى الأمر بأن وضع الجيش نفسه لأول مرة منذ العصر الفرعونى موضع القوة المنفذة لارادة القوى الوطنية • وتمثل ذلك فى مظاهرة عابدين يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، التى قدم فيها الجيش باسم الأمة مطالبه الثلاثة المتكاملة وهى :

١ ــ اسقاط وزارة رياض باشا • والغرض من هذا المطلب اسقاط الوصاية الأجنبية التى تمثلها هذه الوزارة •

٢ ــ دعوة البرلمان الى الانعقاد • والهدف منه اسقاط نظام الحكم المطلق •

٣ ــ زيادة عدد الجيش الى ١٨٫٠٠٠ • والغرض منه توفير الاداة الرئيسية التى لا غنى عنها لدعم الاستقلال وحماية البلاد •

ولقد كان جديرا بهذا التحالف التاريخى بين الطبقة البورجوازية

المصرية والجيش ، الذى أسفر عن تأليف وزارة شريف باشا الدستورية وانعقاد مجلس شورى النواب يوم ٢٦ ديسمبر ١٨٨١، وصدور دستور ٧ فبراير ١٨٨٢ — أن يحقق أهداف الحركة الوطنية كاملة ، باسقاط كل من الحكم الاستبدادى والوصاية الأجنبية ، لو أن الجيش اكتفى بأن يكون دور الأداة المنفذة لارادة القوى الوطنية الدستورية ، ولكن القواد العرابيين بعد مظاهرة عابدين يوم ٩ سبتمبر اتجهوا الى انتزاع الزعامة الوطنية من يد هؤلاء الزعماء الدستوريين والتطلع الى السلطة. دون أن يفطنوا الى حقيقة هامة هى أن المرحلة التاريخية التى تجتازها مصر ، هى مرحلة البورجوازية الكبيرة التى كان يمثلها هؤلاء . وليست مرحلة البورجوازية الصغيرة التى يمثلونها هم • وأنه فى الوقت الذى كان لدى تلك البورجوازية الكبيرة ، التى كان يمثلها الزعماء الدستوريون ، فكر متكامل عن مهام « الثورة البورجوازية الوطنية» فى التحرر الاقتصادى والسياسى من الامبريالية الأوروبية من جهة، وفى التحرر الدستورى من الحكم المطلق من جهة أخرى — فان الطبقة البورجوازية الصغيرة التى كان يمثلها هؤلاء القادة العسكريون ، كانت تفتقر الى فكر متكامل عن مهام « الثورة البورجوازية الديموقراطية» فى الاصلاح الزراعى وتحطيم العلاقات شبه الاقطاعية القائمة ، كما كانت عاجزة عن تحقيقها • وعلى هذا النحو أخذ الصراع على السلطة يقسم التحالف بين الزعماء الدستوريين والزعماء العسكريين •

وقد لعبت الوصاية الأجنبية الانجليزية والفرنسية على حبل هذا الخلاف • فقدمت الدولتان المذكرة المشتركة الأولى فى ٦ يناير ١٨٨٢ لتشجيع الخديو على الوقوف فى وجه القوى الدستورية والعسكرية، ولكن المذكرة أشعرت الفريقين بالخطر، وأدت الى التحامهما وتشددهما مما أدى الى سقوط وزارة شريف باشا وتأليف وزارة البارودى بسيطرة الحزب العسكرى • ولكن المذكرة المشتركة الثانية التى قدمت

فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ فى ظل مجىء الأسطولين الانجليزى والفرنسى . حققت أغراضها فى شق التحالف بين الفريقين الدستورى والعسكرى، لأنها وجهت أساسا لضرب الفريق الثانى وحده ، الذى اعتبرته «سبب الاضطراب فى مصر» وطالبت بابعاد عرابى من مصر ، وابعاد عبد العال حلمى وعلى فهمى الى الريف واستقالة الوزارة .

ولما كان ابعاد الجيش عن مجال العمل السياسى والتأثير فى الحياة السياسية ، قد أصبح يتفق مع أهداف البورجوازية المصرية الكبيرة . خصوصا بعد أن وعد القنصل الانجليزى «ماليت» بأن حقوق البرلمان المصرى سوف تراعى فى هذه الحالة ، مما يعنى التسليم بالحكم الدستورى ، فقد اعتبرت البورجوازية المصرية هذه النتيجة حلا وسطا كافيا لتخليصها من تسلط العسكريين من جهة ، وتسلط الخديو من جهة أخرى ، ويجنب البلاد التعرض لرعونة القوة العسكرية للامبريالية من جهة ثالثة . ولذلك حين رفض الجيش ووزارة البارودى المذكرة المشتركة ، وحاول الزعماء العسكريون خلع الخديو بعد أن قدمت وزارة البارودى استقالتها ، رفض الزعماء الدستوريون ومجلس النواب الاذعان لاجراء يعرض مكاسب الحكم الدستورى للخطر . والدخول فى مواجهة مع الدول الامبريالية .

وبهذا الانشقاق لم يعد الجيش فى ذلك الحين يعبر عن أهداف البورجوازية الكبيرة ولم يعد اداتها المنفذة كما كان الحال يوم ٩ سبتمبر . وقد كان ذلك أساس الفشل الذى لحق الثورة العرابية ، وسبب الاحتلال البريطانى الذى وقع بعد ذلك . فبعد أن فقد الجيش قاعدته الطبقية صاحبة الدور التاريخى ، تحول عمله بالضرورة الى مغامرة عسكرية . وقد حاول عرابى وزملاؤه اجبار النواب على خلع الخديو ، وشهروا السيف فى وجوههم ، ولكنهم فشلوا فى ذلك : وعندئذ طلب العسكريون بقاء عرابى وزيرا للجهادية ، فتوسط الزعماء

الدستوريون لدى الخديو لقبول ذلك ، وعاد عرابى الى نظارة الجهادية ورئاسة الجيش يوم ٢٨ مايو ١٨٨٢ • وبسيطرة الجيش على الحكم . تهيأت الظروف للتدخل العسكرى البريطانى ، وهو ما تم يوم ١١ يوليـة ١٨٨٢ •

حواشى التمهيد

(١) انظر محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد على ص ١٥٢ (دار الفكر العربى ١٩٤٨) ، الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر . عصر محمد على ص ٣٦٤ (مطبعة النهضة ١٩٣٠) .

(٢) الرافعى : المرجع المذكور ص ٣٦٥ .

(٣) محمد فؤاد شكرى وآخرون : المرجع المذكور ص ١٥٢ .

مراجع التمهيد :

ـ تيودور روثشتين : تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩١٠ ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران .

ـ سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ، الجزء الرابع .

ـ عبد العظيم رمضان : قيادة الثورة العرابية وفكرة السلطة (الطليعة سبتمبر ١٩٧١)

ـ مذكرات الامام محمد عبده (كتاب الهلال ابريل ١٩٦١) .

ـ مذكرات عرابى ، جزآن (كتاب الهلال فبراير ومارس ١٩٥٣) .

ـ محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، الجزء الأول .

ـ محمد كامل مرسى : الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة الى الآن .

ـ يعقوب أرتين الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية ، تعريب سعيد عمون .

Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt.
Cromer, The Earl of. Modern Egypt (London, 1911).

الفصل الأول

السياسة البريطانية والجيش المصرى

● السياسة البريطانية والجيش المصرى

ذكر، أن سيطرة الجيش على الحكم فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ ، قد مهدت الطريق للتدخل العسكرى البريطانى فى ١١ يولية ١٨٨٢ . والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : الى أى حد كانت هذه السيطرة هى السبب الرئيسى فى وقوع الاحتلال ، والى حد كانت عاملا مساعدا فى وقوعه ؟ . وبمعنى آخر ، هل كانت انجلترا تسعى الى احتلال مصر وفتحها وضمها قبل الثورة العرابية ، ثم أتاحت الثورة لها الفرصة لتحقيق هذا الغرض ، أم ان انجلترا لم تكن تستهدف احتلال مصر ، ولكن الثورة العرابية ، بما هددت به المصالح البريطانية الاقتصادية والاستراتيجية ، قد خلقت وضعا يستوجب تدخل بريطانيا لتحطيم الجيش المصرى وتصفية الثورة العرابية وتأمين الوضع الداخلى ، ثم الانسحاب بعد ذلك ؟

للاجابة علىهذا السؤال نقول: ان الوثائق الرسمية التى صدرت عن هذه الفترة ، وبخاصة الوثائق الألمانية والانجليزية ، قد أثبتت أن

الخط الرئيسى فى السياسة الانجليزية قبل الاحتلال لم يكن يعمل للاستيلاء على مصر أو ضمها • وانما كان هذا الخط يعمل من أجل المحافظة على وضعها السياسى فى اطار التبعية العثمانية والفرمانات السلطانية والاتفاقات الدولية (١) • بل تثبت الوثائق أيضا أن انجلترا قد رفضت كافة العروض التى عرضت عليها من جانب بسمرك منذ عام ١٨٧٧ ، لاحتلال مصر وضمها ، فى مقابل استيلاء روسيا على المضايق التركية (٢) •

ولم يكن رفض انجلترا لعروض ألمانيا منشؤه التجرد من المطامع الامبريالية ، وانما كان هناك سببان رئيسيان ، الأول ، عزلة انجلترا السياسية فى أوروبا أمام اتحاد القياصرة الثلاثة (الألمانى والروسى والنمسوى المجرى) ، وحاجتها الماسة ، من ثم ، الى صداقة فرنسا وولائها لها • ولما كانت السياسة الفرنسية فى ذلك الحين تقوم على المحافظة على ما تعتبره حقوقا لها فى مصر ، وعلى عدم الاعتراف لدولة أوروبية كائنة من كانت بالسيادة أو التفوق فيها ، فقد قامت السياسة البريطانية فى تلك الفترة على أساس التعاون الوثيق مع فرنسا وتساوى نفوذ الدولتين •

ثانيا ، ان انجلترا كانت تخشى ، اذا استولى الروس على المضايق وسيطروا على الاستانة ، كمقابل لاستيلائها على مصر ، أن يزحفوا بجيوشهم عبر سوريا ويصلوا الى مصب النيل • وقد ناقش هذه المسألة دزرائيلى بقوله : « ماذا تكون فائدة أخذ الانجليز لمصر ؟ • وحتى قواتنا البحرية لا تستطيع أن تعزز مركزنا فى مثل هذا الموقف• ان الناس الذين يتكلمون بهذه الطريقة ، يجهلون الجغرافيا تماما ، ان الاستانة ، وليست مصر أو قناة السويس ، هى مفتاح الطريق الى الهند » ؛ (٣)

ولما كان مركز مصر الدولى الذى فرضته الدول الكبرى فى

تسوية ١٨٤٠ — ١٨٤١ ، والذى كان يكفل لمصر قدرا من الاستقلال الداخلى فى اطار التبعية العثمانية ، يفتح باب التدخل الأجنبى فى شئون البلاد ، ويهيىء للدول الكبرى ، وعلى رأسها انجلترا وفرنسا، ممارسة نفوذها السياسى وحماية مصالحها الاقتصادية ، نظرا لتعذر اجراء أى تغيير فى هذا الوضع — سواء من جانب مصر أو من جانب تركيا — الا بموافقة هذه الدول من جهة ، ولحاجة مصر الى تدخل هذه الدول لمنع السلطان من سحب الامتيازات السخية التى منحها ، ثم توسيع نطاق الحكم الذاتى والانفصال عن الدولة العثمانية ، من جهة أخرى • ولما كانت انجلترا تحتل ، مع فرنسا ، فى مصر ، مركزا ممتازا يفوق مركز الدول الأخرى لأسباب تاريخية ، ولظروف الأزمة المالية فى عهد اسماعيل التى هيأت لهاتين الدولتين انشاء نظام المراقبة الثنائية التى بسطت اشرافهما على أمور مصر المالية والداخلية — لذلك فقد قامت السياسة البريطانية فى ذلك الحين على المحافظة على وضع مصر الدولى ، بعدم السماح للسلطان باحداث تغيير جوهرى فى هذا الوضع من جانب ، وبعدم السماح لولاة مصر بالاستقلال أو الانفصال عن تركيا ، من جانب آخر • وقد عبر السير لدوارد ماليت ، قنصل انجلترا العام فى مصر حينذاك ، عن هذه السياسة للسلطان فى ٢١ سبتمبر ١٨٨١ بقوله : « ان حكومة جلالة الملكة لا ترمى الا للاحتفاظ بسيادة الباب العالى وبحقوق الخديو، وهى لا ترغب فى احتلال مصر ولا ضمها » (٤) •

فلما قامت الحركة العرابية ، واشتبكت مع الخديو المدعم بالتأييد الأجنبى ، كان ذلك ايذانا بتغير الوضع السياسى فى مصر لغير صالح النفوذ الانجليزى• وفى المرحلة الأولى من الحركة، حين كانت السيطرة عليها لا تزال فى يد العناصر المدنية ، وعلى رأسها شريف باشا وسلطان باشا ، لم تكن انجلترا تجد موجبا للتدخل العسكرى سواء كان فى شكل احتلال انجليزى منفرد ، أو فى شكل احتلال انجليزى — فرنسى

ولذلك فقد قبلت الاشتراك مع فرنسا فى تقديم المذكرة المشتركة يوم ٧ يناير ١٨٨٢ ، والتى قصد بها تدعيم سلطة الخديو فى وجه الحركة الدستورية ، لصيانة نفوذ المراقبين الانجليزى والفرنسى بصفة خاصة ، والنفوذ الأجنبى الاوروبى بصفة عامة (٥) • ولكن فى المرحلة الثانية ، عندما انتقلت السيطرة على الحركة الى يد العناصر العسكرية بزعامة عرابى ، واستطاع هذا الحزب اسقاط شريف باشا عن الحكم ، وتحدى المراقبة الثنائية وتجريدها من نفوذها السياسى والمالى ، ثم اقصاء سلطة الخديو اقصاء تاما والتهديد بخلعه ، ظهر لانجلترا « كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتها على مواصلاتها الهندية الى يد مجلس ثورى، وصار فى التو والساعة ادراك أن أزمة قد نشأت وذات طابع يهدد تهديدا خطيرا مصالحها الامبراطورية ، لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية مهما كان لونها السيسى — كما يقول تريل * — أن تقف دون حراك (٦) •

ومع ذلك ، فمنذ اللحظة الأولى ، عندما اتضح لانجلترا أن الوضع السياسى فى مصر لم يعد محتملا بالنسبة لها ، وان القضاء على الثورة لن يتم الا بتدخل قوة خارجية ، استقر رأيها على أن هذه القوة ينبغى أن يرسلها السلطان العثمان صاحب السيادة الشرعية على مصر باقرار دولى • وقد عرضت هذا الحل مع فرنسا على مؤتمر القسطنطينية الذى انعقد يوم ٢٣ يونيو ١٨٨٢ (٧) • فلما احجم السلطان عن التدخل واستقر رأى الحكومة البريطانية ، تبعا لذلك ، على ضرب الاسكندرية، دعت الحكومة الفرنسية لاصدار تعليماتها باشتراك الاسطول الفرنسى فى هذا الضرب • ولكن الحكومة الفرنسية أحجمت أيضا بسبب عدم استعدادها ، وخوفا مما يلحق برعاياها من خطر ، فانفردت انجلترا بالتدخل العسكرى •

---

* Trail.

على أن هذا الانفراد لم يتبعه تغير فى السياسة البريطانية. ففى برقية اللورد جرانفل الى اللورد دفرين ، سفير انجلترا فى الاستانة ، فى نفس يوم ضرب الاسكندرية (١١ يوليو ١٨٨٢) ، ذكر أن حكومة جلالة الملك ترى الآن أنه لم يعد ثمة بديل عن الالتجاء الى القوة لانهاء حالة لم تعد تحتمل ، وفى رأيها أنه من المناسب ،ومما يتفق مع المبادىء العامة للقانون الدولى والعرف ، أن تكون القوة المستخدمة هى قوة الدولة ذات السيادة ، ولكن اذا أثبت هذا الأسلوب من العمل أنه غير قابل للتطبيق لعدم رغبة السلطان ، فسوف يصبح من الضرورى ايجاد وسائل أخرى • وأن حكومة جلالة الملك لا تزال متمسكة بوجهة النظر التى عبرت عنها فى بلاغها الصادر فى ١١ فبراير ١٨٨٢ بأن أى تدخل فى مصر يجب أن يمثل وحدة عمل أوروبا وسلطتها » (٨)

وعلى ذلك ، فلم تتوقف انجلترا عن طلب تعاون فرنسا معها فى التدخل العسكرى ، بل لقد كتب اللورد جرانفل الى اللورد دفرين فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ يبلغه أن الحكومة البريطانية « ليس لديها رغبة فى استبعاد تعاون الدول الأخرى أو تعاون تركيا، اذا كان مثل هذا التعاون مرغوبا فيه من المؤتمر » (٩) • وفى ٢٤ يوليو فوضت الحكومة البريطانية سفيرها فى روما فى الانضمام الى زميله الفرنسى فى دعوة الحكومة الايطالية لمشاركة الدولتين فى اجراءات حماية القناة • وعادت فى ٢٥ يوليو فطلبت الى سفيرها ألا ينتظر السفير الفرنسى ، ويتصل فورا بحكومة ايطاليا لدعوتها الى هذا التعاون • وفى اليوم التالى مباشرة مضت الحكومة البريطانية خطوة أخرى ، فطلبت الى سفيرها أن يطلب تعاون الحكومة الايطالية ، لا فى حماية النظام فى القناة فحسب ، بل وفى مد العمليات العسكرية الى داخل مصر التى كانت الاجراءات لها تعد فى ذلك الحين (١٠) •

والسؤال الآن : هل أدى انفراد انجلترا بالتدخل العسكرى فى

النهاية ودون اشتراك أية دولة أخرى، الى تحول سياستها نحو الاحتلال والضم ؟ • ان جميع المراسلات الرسمية المتبادلة بين الحكومة البريطانية وممثلها فى الاستانة وفى مصر ، فضلا عن الوثائق الألمانية ، تؤكد أن هذا التحول لم يحدث • فقد نوقشت فكرة الضم فى اجتماع مجلس الوزراء البريطانى قبيل موقعة التل الكبير ، ولكن هذه الفكرة — كما يقول هانوتو — رفضت (١١) • وفى أعقاب انتصار القوات البريطانية فى التل الكبير بساعات ، أبلغ اللورد جرانفل اللورد دفرين بأن « حكومة جلالة الملكة تفكر بامعان فى البدء قريبا فى سحب القوات البريطانية من مصر » (١٢) • وقد عرض بسمارك على الحكومة البريطانية فى أكتوبر ١٨٨٢ أن تجعل من وظيفة قنصلها العام فى مصر وظيفة مشابهة للمقيم الفرنسى العام فى تونس ، ولكن اللورد جرانفل اعترض على هذه الفكرة قائلا ان انجلترا لن تذهب الى هذا الحد، ولن تستطيع تطبيق وسائل فرنسا فى تونس على مصر وقناة السويس (١٣) • وقد لخص اللورد جرانفل أهداف السياسة البريطانية فى رسالة وجهها الى اللورد دفرين فى ١١ يوليه ١٨٨٢ قال فيها : «ان رغبة حكومة جلالة الملكة هى أن تظل الملاحة فى قناة السويس مفتوحة دون عائق ، وان تحكم مصر حكما صالحا وهادئا ، وتكون خالصة من سيطرة نفوذ أى دولة بمفردها ، وأن تراعى الارتباطات الدولية ، وأن تلقى المصالح البريطانية التجارية والصناعية التى أخذت فى النمو فى مصر الحماية اللازمة ، ولا تتعرض للانتهاك • وهذا المبدأ لا ينطبق على مصر فقط ، لكنه ضرورى لمصالحنا القومية فى كل بقعة من بقاع العالم » (١٤) •

ويرجع السبب فى عدم تحول السياسة البريطانية الى فكرة الضم أو الاحتلال الدائم فى ذلك الحين ، الى أن تنفيذ هذه السياسة كان من شأنه — كما يقول كرومر — أن يؤدى الى زعزعة ثقة أوروبا فى انجلترا ، فوق انه كان من المشكوك فيه أن تظفر هذه السياسة بتأييد

كاف فى انجلترا ذاتها ، حيث كانت السياسة الحزبية فيها توجه سموم عباراتها فى ذلك الحين الى الاجراءات البريطانية (١٥) . فضلا عن ذلك فقد كان اللورد جرانفل يرى أن سياسة الضم سوف تسبب لوزارة الأحرار مشاكل سياسية هى فى غنى عنها ، كما أنها ليست فى صالح انجلترا ، لأنها ستثير المسألة الشرقية ومسألة بقاء الدولة العثمانية(١٦)

هذا العرض لبواعث وأهداف التدخل العسكرى الانجليزى فى مصر، تتمثل أهميته فى أنه يساعد على تحديد موقف السياسة البريطانية من الجيش المصرى فى أعقاب الاحتلال. ذلك أنه اذا كان قد ثبت لدينا من الوثائق الرسمية أن هذا التدخل العسكرى الانجليزى لم يكن هدفه الفتح والضم ، وانما كان هدفه الأساسى القضاء على الثورة العسكرية واستعادة الوضع السياسى الداخلى الذى كان قائما قبل الثورة ، ثم الانسحاب بعد ذلك ، فان موقف السياسة البريطانية من الجيش المصرى فى ذلك الحين يجب أن ينظر اليه فى هذا الاطار . ذلك أن هناك من يرى أن الاجراءات التى اتخذها الانجليز تجاه الجيش بعد الاحتلال انما كانت « لتسويغ الاحتلال واطالة أمده » ، وأن نيتهم كانت « مبيتة منذ الساعة الأولى على تثبيت أقدامهم واطالة أمد احتلالهم » ! (١٧)

وفى الواقع أن كثيرا من الخطأ فى فهم السياسة البريطانية نحو الجيش المصرى وغيره من شئون مصر الداخلية ، انما يرجع السبب فيه الى الخلط بين ما كانت تفعله الحكومة المصرية فى ذلك الحين بوحى من مصالحها ، وبين ما كان يفعله الانجليز بوحى من مصالحهم ، وعدم التمييز بينهما . كما يرجع أيضا لعدم ادراك طبيعة العلاقات التى كانت قائمة بين الطرفين فى تلك الفترة المبكرة من عهد الاحتلال . والتى كانت تشبه — اذا جاز التشبيه بالأحداث المعاصرة — العلاقات التى قامت بين حكومة الهند وحكومة بنجلاديش . فالتدخل العسكرى الانجليزى قد وقع لحماية الخديو ، والخديو كان متفقا مع الانجليز على التدخل ، حتى أنه طلب اليهم فى يوم ٧ يوليو ١٨٨٢،

اى قبل أربعة أيام من ضرب الاسكندرية ، انزال الجنود البريطانيين الى البر فورا عقب الضرب (١٨) •

لذلك فعلى الرغم من أن احتلال انجلترا لمصر قد هيأ نها مركزا تستطيع فيه املاء سياستها ، الا أن طبيعة العلاقة بينها وبين الخديو ، فضلا عن سياستها الخاصة بالاحتلال المؤقت ، كانت تعطى الخديو قدرا من الحرية فى ممارسة السياسة التى تتفق مع مصالحه •

ولقد كان اخماد ثورة الجيش وتصفيته فى ذلك الحين مصلحة مشتركة بين الطرفين ، لذلك سوف نرى أنهما تشاورا فى الاجراءات التى تتخذ حياله ، وفى رسم السياسة التى تتعلق بمستقبله • واذا كانت بعض هذه الاجراءات تبدو لمن لا يعرف أصول المسألة انها « انجليزية » ، بحتة ، فلانها أيضا « خديوية » بحتة كما هى الحال بالنسبة لتسريح الجيش العرابى • بل اننا سوف نرى أن تعيين قائد عام انجليزى وضباط انجليز للجيش المصرى ، انما كان بطلب الخديو • وقد كشف هذه الحقائق اللورد دفرين فى تقريره العام الذى رفعه الى حكومته فى ٦ فبراير ١٨٨٢ وفى الخطابات الأخرى المتبادلة بينه وبين وزير خارجية حكومته •

تسريح الجيش

وقد بدأ اهتمام الانجليز بالجيش المصرى بعد الاحتلال مباشرة، فبعد ساعات قليلة من معركة التل الكبير ، أصدر اللورد جرانفل تعليماته الى السير ادوارد ماليت ليوافى لندن « بأسرع ما يمكن » بمقترحاته بخصوص الجيش والمالية والادارة » (١٩) •

وبعد خمسة أيام من احتلال القاهرة فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، أصدر الخديو توفيق مرسوما بتسريح الجيش (٢٠) • وفى ٢٤ أكتوبر أصدر أمرا عاليا بتجريد الضباط الذين اشتركوا فى الثورة العرابية

ممن كانوا برتبة ملازم ثان وملازم ويوزباشى من رتبهم ، وحرمانهم من كل حق فى مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد ، واقامة كل منهم فى بلده ومعاملته أسوة بأفراد الأهالى • ولكنه فى نفس الوقت عفا عنهم عن جريمة العصيان (٢١) ، فأعفاهم بذلك من المحاكمة • أما كبار الضباط من رتبة « صاغقول أغاسى » (صاغ) فما فوق ، بما فيها رتبة الفريق فقد حوكموا وصدر الحكم على بعضهم • أما الذين لم يصدر فى حقهم حكم ، فقد صدر أمر عال فى أول يناير ١٨٨٣ بالعفو عنهم عن جريمة العصيان • ومع ذلك فقد جرد من رتبته وحرم من كل حق فى مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد كل من اشترك من هؤلاء الضباط فى « المقاومتين العسكريتين » التى حصلت احداهما فى أول فبراير (حادث قصر النيل) والثانية فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ (مظاهرة عابدين) ، وكل من وجد تحت السلاح فى تاريخ ١١ يوليو ١٨٨٢ وبقى حاملا للسلاح الى يوم « طاعة الجيش » ، ومن دخل العسكرية من أولئك الضباط متطوعا فى المدة التى مضت من تاريخ ١١ يوليو ١٨٨٢ ليوم الطاعة (٢٢) • وقد حوكم القادة العرابيون السبعة محاكمة صورية، وحكم عليهم بالنفى المؤبد ، وصودرت أملاكهم وجردوا من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف ، وتم محو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى • كما صدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرابيين ، وهى تتراوح بين النفى لمدد مختلفة فى جهات معينة واقامة بعضهم فى بلادهم تحت مراقبة البوليس (٢٣) •

الجيش الجديد

فى تلك الأثناء ، وبينما كانت تجرى عملية التصفية والهدم ، كانت المشكلة التى تواجه السياسة البريطانية هى القوة العسكرية الجديدة التى تحل محل الجيش الملغى • وكانت هذه المشكلة تدخل فى اطار ما كانت تطلق عليه الحكومة البريطانية فى ذلك الحين :

« اصلاح البلاد » (٢٤) ، وتعنى بها فى الحقيقة اعادة تنظيم البلاد على نحو يقضى على احتمال قيام أى ثورة عسكرية أخرى ، ويهيىء الظروف المناسبة لحماية ونمو المصالح الأجنبية بصفة عامة، والانجليزية بصفة خاصة .

ففى أكتوبر ١٨٨٢ قررت الحكومة البريطانية ارسال اللورد دفرين فى بعثة خاصة الى مصر ، واناطت به وضع تقرير عن الاجراءات اللازمة « لاعادة بناء الادارة على أسس توفر الضمانات الكافية للمحافظة على السلام والنظام والرفاهية فى مصر ، وتوطيد سلطة الخديو، والتقدم التدريجى فى نظام الحكم الذاتى، والوفاء بالالتزامات نحو الدول » (٢٥) . وقد أوضحت حكومة جلادستون للورد دفرين ضرورة دراسة مسائل مصر المختلفة مثل : الجيش والبوليس وتعديل نظام المراقبة الثنائية ، والادارة ، وادخال النظام التمثيلى البرلمانى ، وحماية المواصلات البريطانية فى قناة السويس (٢٦) .

وقد وصل اللورد دفرين الى مصر فى ٧ نوفمبر ١٨٨٢ وتقابل مع الخديو وشريف باشا رئيس الوزراء وأخذ فى دراسة المسائل التى عهدت بها اليه حكومته . وعندما بدأ فى معالجة مسألة الجيش، تلقى حشدا من المقترحات التى اختلفت فى كل شىء الا فى عدم انشاء جيش « مصرى » : فبينما رأت بعض السلطات أنه لا لزوم لانشاء هذا الجيش أصلا ، فقد كانت آراء المجموعة الثانية ترى انشاء جيش ، ولكن بعناصر أجنبية ، وقد اختلفت فى هذه العناصر : فبينما رأى فريق أنه يمكن انشاء جيش من المرتزقة يضم عناصر من جميع الأجناس ، رأى فريق آخر أن يتألف من العناصر الألبانية والشركسية والتركية ، بينما رأى فريق ثالث أن يتألف من عناصر أوروبية مختلطة : (٢٧)

على أن اللورد دفرين رفض هذه الآراء جميعا . وقد رفض بصفة

خاصة الاقتراح الأول بعدم انشاء جيش، اذ رأى أن هناك بعض الظروف التى قد تطرأ ، والتى تجعل من وجود بعض الأورط العسكرية فى مصر أمرا ضروريا ، وهذه الظروف تتمثل فى قرى مصر التى قال انها كانت لأكثر من مرة موطنا لبعض المتعصبين الدينيين والدجالين الذين خدعوا الأهالى ولقيت ادعاءاتهم منهم التصديق . فهذه الحركات اذا لم تقمع بسرعة عن طريق الاسراع بالقبض على المدعى وتشتيت أتباعه ، فانها قد تؤدى الى حدوث اضطرابات خطيرة . فضلا عن ذلك فهناك قبائل البدو التى كثيرا ما أحدثت الاضطرابات فى مصر باغاراتها على المدن الغنية ، فاذا ما شعرت هذه القبائل بأنها لن تجد جيشا يواجهها ، فقد تقوم بالاغارة على القاهرة نفسها .

ولذلك رأى اللورد دفرين ضرورة انشاء جيش فى مصر . ولكنه رأى من جانب آخر ، ان هذا الجيش لا ينبغى أن يزيد على ستة آلاف جندى ، فمصر محاطة بالصحراء من ثلاث جهات ، وهذا العدد كاف فى نظره تماما للوفاء بالاغراض التى تحدث عنها .

ثم أخذ دفرين فى مناقشة الآراء التى ترى تأليف الجيش من عناصر أجنبية . فذكر أن الاغراء الكبير لحاكم فى مثل ظروف الخديو توفيق هو فى احاطة نفسه بقوات مرتزقة ؛ ولكن هذا الاحتياط لا ضرورة له. كما أنه لا ينبغى أن يكون الجيش أداة عمياء فى يد الحكم الاستبدادى. وان كان على هذا الجيش أن يكون أهلا للثقة لكل الأغراض الشرعية التى تكلفه بها الحكومة . وقد رأى لذلك استبعاد جميع عناصر الانكشارية الأجنبية ، سواء أكانت من ألبانيا ، أم من الاناضول ، أم من أى مكان آخر . ولكنه استثنى الاتراك المتمصرين ، أو المصريين من الأصل التركى ، فقد رأى من الحكمة عدم طردهم من الخدمة ، وذلك « لتدعيم صفوف المحاربين الفلاحين الرخوة بعمود فقرى محترف

من نسل أولئك المحاربين الأشداء الذين حملوا أعلام محمد على من القاهرة الى قونية » !

ثم انتقل دفرين الى مسألة الاشراف على الجيش • فقرر أنه سوف يوضع ، بصفة مؤقتة ، تحت الاشراف المباشر لجنرال انجليزى وبضعة من الضباط الانجليز • ولكنه أوضح أن هذا الاجراء انما كان « بناء على رغبة الخديو الحارة ورغبة وزرائه » وهى رغبة ــ على حد قوله ــ لم تنشأ عن ضغط ، وانما هى « تلقائية تماما » ! وكأنما أحس بشذوذ صدور هذه الرغبة من جانب الخديو وحكومته ، فأخذ يسوق الأعذار لهم متبرعا قائلا : « ان الضرورة وراء هذا الاحتياط واضحة بدرجة كافية : ولا يجب أن تلام الحكومة المصرية اذا أرادت أن تقيم على قدميها قوة عسكرية أكثر كفاية واستحقاقا الثقة من تلك التى انتقضت على السلطة التى تستخدمها ، ثم لم تلبث أن أظهرت بعد ذلك عجزها عن الدفاع عن المصالح التى هبت لتأييدها (يقصد الجيش العرابى) • واستطرد قائلا : « ان الضباط كانوا دائما عنصر الضعف فى الجيوش المصرية » !

ومضى دفرين بعد ذلك يعالج نقطة على جانب عظيم من الأهمية والدقة : هى نصيب الضباط المصريين من الاشراف على الجيش • فبعد ان بين أن الخديو سوف يبقى قائدا أعلى للجيش ، قال ، وحتى لا يعوق وجود الضباط الانجليز فى الجيش ترقية الضباط المصريين الى الرتب الأعلى ، أو يستبعدهم من المناصب العليا ، فان سلاح المشاة سوف ينقسم الى قسمين : الأول ، ويخدم فيه الضباط الانجليز • والثانى ، ويخدم فيه الضباط المصريين • ومن ثم ، فان أربع أورط مشاة من ثمان سوف يكون ضباطها من جميع الرتب ــ من أعلاها لأدناها ــ من المصريين ، ويرأسهم لواء مصرى • أما الأورط الأربع الأخرى ، فسيكون

القائد الأعلى انجليزيا . وكذا مساعده أو نائبه ، بالاضافة الى ثلاثة ضباط انجليز آخرين لمواجهة حالات المرض أو الغياب الخ .

ثم قال ان هذا المبدأ بالنسبة لسلاح المشاة ، سوف يطبق أيضا بالنسبة لسلاح المدفعية ، الذى سيتكون من أربع بطاريات تحت قيادة كولونيل من سلاح المدفعية الملكى ، وستتكون البطاريتان الأوليان من ستة مدافع ، يعين لكل منها ضابطان انجليزيان . أما البطاريتان الأخريان فتتكونان من أربعة مدافع يعين لكل منها ضباط مصريون . أما سلاح الفرسان ، فقد ذكر أنه سيتكون من ٥٠٠ جندى ، على أن يكون قائده ونائبه انجليزيين ، بالاضافة الى ضابط برتبة صغيرة . واضاف ان النية متجهة الى تكوين فرقة هجانة من ٢٠٠ جندى ، وكذا سلاح المهندسين .

وقد بين دفرين شروط التحاق الضباط الانجليز ، فقال انه سينص فى عقودهم على أن يجتاز الضابط منهم امتحانا فى اللغة العربية فى خلال فترة محددة . وقال ان اجمالى عدد هؤلاء الضباط على هذا النحو سوف يبلغ ٢٧ ضابطا . ثم أرفق جدولا مختصرا يبين التكوين الجديد للجيش المصرى ، وهو على النحو الآتى : ٥٦٠ فرسان (آلاى واحد)، ٤٦٤ مدفعية (٤ بطاريات) ، ٤٧١٢ مشاة (٨ أورط) ، ٢٠٥ هجانة، ١٠٤ مهندسون ، ١٠٢ مدفعية سواحل .

الجندرمة :

بعد أن وضع اللورد دفرين تنظيم الجيش ، انتقل بعد ذلك ، فى ذكاء ، الى مسألة هامة أخرى ، هى ايجاد قوة موازنة لقوة الجيش ، أو على حد قوله : ايجاد قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها عند اللزوم لقمع أولى بوادر أية ثورة عسكرية » !

وقد أخذ فى معالجة هذه المسألة من زاوية المحافظة على الأمن

انعام» فقد. ذكر أنه نظرا لوضع مصر الخاص، بحدودها الصحراوية التى تبلغ ألفى ميل تقريبا ، وتعرضها من ثم لغارات القبائل البدوية ، فمن الواضح أن « الجندرمة » يجب أن تكون لها صفة شبه عسكرية، والا فانها لن تكون قادرة على مواجهة هذه الغارات • وعلى ذلك ، فان جزءا كبيرا من هذه القوة يجب أن ينظم ويعد ليكون قوة راكبة (سوارى) ، على أن تكون مهمة هذه القوة الراكبة داخل المدن مقصورة على الأغراض المدنية البحتة •

ونلاحظ هنا أن اللورد دفرين قد أوكل الى الجندرمة مهمة سبق أن أوكلها الى الجيش ، بل كانت من المبررات التى ساقها لتكوين جيش جديد ، وهذه المهمة هى رد غارات البدو ؛ وهو خلط غير مفهوم الا اذا فهمناه فى ضوء الملاحظة التى أوردناها فى بداية هذا الكلام، وهى أن الجندرمة لم يقصد بها فى الحقيقة الا وجود قوة مدنية موالية يمكن الاعتماد عليها فى حالة قيام الجيش بفتنة عسكرية !•

وعلى كل حال فقد حدد دفرين قوة الجندرمة فى الأقاليم بـ ١٨٠٠ جندى ، منهم ١٦٩٢ سوارى • و ١٠٨ مشاة ، على أن يوزعوا فى جميع أنحاء القطر ، بحيث تعسكر أكبر الوحدات فى النقط التى تقع عند طرق مرور القوافل من الصحراء الى مصر ، وكذا فى الجهات المعرضة لخطر البدو •

وقد أضاف الى هذه القوة أورطتى احتياط ، تتكون كل منهما من ٥٠٠ جندى ، احداهما راكبة ، والأخرى مشاة ، على أن تعسكر كلتاهما فى القاهرة لنجدة المواقع التى قد تعجز عن مواجهة الهجوم وحدها• وقد رأى أن تتكون هاتان الأورطتان بطريق التطوع وليس بطريق التجنيد ، وفى هذه الحالة فان أفرادها سوف يتعاطون مرتبات أعلى نسبيا من مرتبات المجندين • ووعد بأنه اذا نجحت التجربة فستعمم بحيث تشمل الجندرمة بأكملها •

وقد انتقل دفرين بعد ذلك الى مسألة الاشراف على الجندرمة . فذكر أنه بناء على طلب الخديو ، فقد وضعت الجندرمة تحت القيادة المباشرة لمفتش أوروبى عام ونائب ، يساعدهما أربعة ضباط أوربيين كمفتشين ووكلاء مفتشين . ويبلغ عدد هؤلاء الضباط الأوربيين الاجمالى بعد اضافة بعض الرتب الصغيرة ١٨ ضابطا . أما بالنسبة الضباط المصريين ، وكما هى الحال فى أمر الجيش فقد احتفظ بأعلى المناصب مفتوحة لهم فى نصف قوة الجندرمة . أما فى النصف الآخر، وفى الواقع فى أورطتى الاحتياط فقط ، فقد احتفظ بالعمل فيهما للضباط من العنصر الأجنبى ، على اعتبار أن هاتين الاورطتين يجب أن تكونا على أعلى مستوى من الكفاية !

ثم اتبع دفرين الجندرمة لوزارة الداخلية لخدمة الغرض الذى أنشأها لأجله ، وهو ايجاد قوة مدنية توازن قوة الجيش . فقد ذكر أن الاعتبارات التى أملت هذا الاجراء هى فصل الجندرمة وبشكل تام ، عن الجيش . لأنها لو بقيت تابعة لوزارة الحربية ؛ فسوف تتأثر بنفس الروح التى تحرك الجيش ، وبالتالى تصبح فرعا منه . وهذا عكس المطلوب تماما ، لأن الفرصة لا يجب أن تترك ، فى حالة سريان روح الاستياء الى الجيش ، لكى تنتقل هذه الروح الى الجندرمة، حتى يكون فى مقدورنا الاعتماد على قوة مدنية موالية لقمع أولى بوادر أية فتنة عسكرية .

البوليس

وقد انتقل اللورد دفرين بعد ذلك لمعالجة مسألة المحافظة على الأمن العام فى المدن الكبرى فى الدلتا وفى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد ودمياط والاسماعيلية والسويس . وقرر أن يتولى المحافظة على النظام فى هذه المدن البوليس العادى الذى رأى أن يتكون من ١٦٠٠ جندى، على أن ينضم اليه نفر من الأوروبيين. وقد برر استخدام

العنصر الاوروبى فى البوليس بالدور النشط الذى لعبه رجال الأمن العام المصريين فى مذبحة الاسكندرية ؛ وقال ان الحكومة المصرية ، مراعاة منها لأزمة الثقة التى نشأت بسبب هذه الحوادث ، قد قررت بمحض ارادتها تزويد الأحياء الأوروبية فى القاهرة والاسكندرية برجال بوليس أوروبيين ، وذلك حتى تشدد من قبضتها وتزيد من سطوتها على هذه الاحياء • وفى مقابل ذلك ، تم الاستغناء عن معظم العناصر المسيحية والاناضولية والالبانية التى كانت تخدم فى البوليس والتى كانت تجعله أشبه بجيش احتلال دولى منه ببوليس نظامى •

ثم وضع دفرين البوليس تحت نفس الاشراف المباشر لقائد الجندرمة ، وجعل هيئة التفتيش مشتركة • كما وضع البوليس فى القاهرة والاسكندرية تحت قيادة ضابطين كبيرين أوروبيين ، لكل منهما نائب، على أن يلحق بكل قسم من أقسام البوليس الأوروبى عدد من صغار الضباط الأوروبيين • وأرفق جدولا يبين تكوين الجندرمة والبوليس على النحو الآتى :

أولا — (الجندرمة) ، وعددهم (٥٦٥٠) منهم ١٨٠٠ فى الأقاليم، ١٣٥٠ للخدمة فى القاهرة والاسكندرية ، ١٠٠٠ للاحلال محل البوليس الذى لم يتناوله الاصلاح فى مدن الدلتا والصعيد ، ٥٠٠ بمدرسة التدريب ، و ١٠٠٠ أورطتا الاحتياط •

ثانيا — (البوليس) وعددهم ١٧٤٠ منهم ٥٩٦ أوروبيا ، ١١٤٤ مصريا •

وبذلك يكون اجمالى الجندرمة والبوليس : ٧٣٩٠ (٢٨) •

على هذا النحو ، وضع اللورد دفرين نظاما متكاملا لأغراض الدفاع الخارجى والأمن الداخلى ، وقد عمل على تنفيذه ووضع أسسه بينما كان فى القاهرة • ففى ٩ يناير ١٨٨٣ أصدر الخديو توفيق أمرا

عاليا بتعيين الفريق «والنتين باكر باشا» (فالنتين بيكر*) مفتشا عموميا للجندرمة والبوليس وقومندانا عموميا عليهما» (٢٩) وفى ١٧ يناير صدر أمر عال آخر بتعيين السير أفلن وود « سردارا للجيش ورئيس أركان حرب » (٣٠) .

وكان السير فالنتين بيكر قد استدعى من القسطنطينية فى الأشهر الاولى للاحتلال لتولى قيادة الجيش . فلما قامت بعض العقبات فى سبيل تعيينه فى هذا المنصب ، أسندت اليه قيادة الجندرمة والبوليس على سبيل التعويض . ومنذ اللحظة الأولى أخذ السير فالنتين بيكر يركز اهتمامه على الجندرمة وعلى تطويرها لتصبح قوة عسكرية ، مما جعل اللورد ملنر يعتقد أنه كان واقعا تحت الاعتقاد بأنه سوف يستدعى يوما لتولى قيادة الجيش ، وان ادارته هذه للجندرمة انما كانت متأثرة باعتقاده بأن هذه القوة سوف تطلب ان آجلا أو عاجلا للعمل كجيش احتياطى عندما يثبت الجيش الأصلى عدم أهليته لحماية البلاد من الغزو (٣١) . على أن الحقيقة أن الجنرال بيكر انما كان ينفذ مخطط اللورد دفرين فى ايجاد قوة مدنية قوية موالية توازن قوة الجيش . ونلاحظ هنا أن أورطتى الاحتياط فى الجندرمة ، وهما اللتان أبدى دفرين عناية كبيرة بهما فوضعهما تحت قيادة ضباط أوروبيين وقرر أن يتم تكوينهما بطريق التطوع لا التجنيد ، وحرص على أن تكونا على أعلى مستوى من الكفاءة كان من المقرر أن تعسكرا فى القاهرة ؛ أى قريبا من السلطة ، لاستخدامهما عند اللزوم فى اخماد أية بوادر لثورة عسكرية .

تقييم الاجراءات البريطانية
بخصوص الجيش الجديد

يتضح من العرض السابق ، أن اللورد فرين قد صدر فى تنظيمه للجيش عن هدف واحد ، هو حشد الضمانات الكفيلة بعدم قيام ثورة

---

* Valantine Baker.

أخرى يقوم بها الجيش المصرى • ولتحقيق هذا الغرض أقام الجيش الجديد على قاعدة التوازن : فقد طرد العناصر التركية والشركسية التى كانت أحد الأسباب الهامة فى قيام الثورة العرابية ، ولكنه أبقى العناصر المتمصرة من الاصل التركى • كما وضع الجيش تحت قيادة قائد عام انجليزى وضباط انجليز ، ولكنه خصص نصف أسلحة الجيش لترقى الضباط المصريين الى أعلى المناصب لكى يفسح المجال لطموحهم ويتفادى ما حدث فى الجيش العرابى بالنسبة للضباط الشراكسة • ثم استبقى الخديو قائدا أعلى للقوات المسلحة ، ولكنه أوضح أن هذا الجيش لا يجب أن يترك أداة فى يد الحكم الاستبدادى — كأنما كان يتنبأ بما سيقع فى عهد عباس الثانى • كذلك فقد قرر أن يتكون الجيش من الفلاحين المصريين بدلا من عناصر المرتزقة الاسلامية أو الأوروبية ، ولكنه أقام فى مواجهته قوة مدنية موالية يمكن استخدامها لقمع أولى بوادر أية ثورة يقوم بها هذا الجيش ، وهى قوة الجندرمة •

والسؤال الآن : الى أى حد أدت هذه الاجراءات البريطانية الجديدة الى رفع كفاية الجيش المصرى ، والى أى حد انخفضت بها ؟ ان الخلاف يدور بين الكتاب المصريين والكتاب الانجليز حول الاجابة عن هذا السؤال : فبينما يرى الرافعى ان هذه الاجراءات قد ادت الى انحطاط مستوى الجيش ، والنزول به الى مستوى منخفض من الضعف وعدم الكفاية ، وان اللورد دفرين انما وضع فى تقريره قاعدة تجريد مصر من كل قوة حربية (٣٢) ، فان الكتاب البريطانيين يرون العكس، وهو ان اعادة تنظيم الجيش المصرى قد أدت الى رفع كفاءته وقدرته • فيقول اللورد ملنر أن الجيش المصرى بقيادة الضباط الانجليز قد حقق نتائج مشرفة (٣٣) ، ويقول كرومر : « انه حتى آراء الناقدين المعادين لنا ، قد اعترفت بأن الطريقة التى أنشأ بها الضباط الانجليز فى مصر جيشا قادرا من مادة لم تكن تبشر بنجاح ، هى فوق كل اطراء (٣٤) • وحتى يمكننا تقييم السياسة والاجراءات البريطانية فى

هذا الشأن ، يلزمنا أن نوضح حالة الجيش المصرى قبل الاحتلال : سواء من ناحية حجمه العددى ، أو من ناحية قيادته ، أو كفايته .

الجيش المصرى قبل الاحتلال

كان الجيش المصرى عند وقوع الاحتلال البريطانى ينقسم فى قسمين : قسم يعمل فى السودان ، وقسم يعمل فى مصر . وقد تناولت الاجراءات البريطانية القسم الأخير فقط دون القسم العامل فى السودان لاسباب تتصل بظروف الثورة المهدية ، وعزوف السياسة البريطانية عن التدخل فيها حينذاك .

ولقد كان الجيش المصرى فى السودان عند وقوع الاحتلال البريطانى يبلغ ٣٦٫٦١٠ مقاتلين موزعين على النحو الآتى : ٣٫٥٩٥ فى هرر ، ٥٠١ فى الجيرة، ٢٨٠ فى زيلع، ١٩٦ فى بربر، ٢٤٤٢ فى مصوع، ١٨٠٠ فى سواكن ، ٤٣٠٤ على حدود السودان مع الحبشة: ١٩٫٤٩٢ فى بقية أنحاء السودان (٣٥)

أما فى مصر ، فان الجيش المصرى قبل ضرب الاسكندرية ، كان ــ حسب قول عرابى ــ مؤلفا من ثمانية آلايات من البيادة ، وثلاثة من الخيالة ، وآلايين من الطوبجية البرية المخصصين بساحات القتال، وثلاثة آلايات من الطوبجية السواحل ، وفرقة من رجال الهندسة . ومجموع ذلك ، فى حالة استكمال الفرق والالايات ، يبلغ ٣٦ ألفا (٣٦) . على أن الرافعى يقول ان هذا الاحصاء نظرى لا يعول عليه ، لأن المعروف أن الفرق والآلايات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها دون نصف عدده الرسمى (وقد استند الرافعى الى ما ذكره « جون نينيه » فى كتابه « عرابى باشا » من أن الجيش النظامى المصرى لم يكن يزيد على ١٩٫٠٠٠ مقاتل موزعين بين مختلف المواقع : منهم ٨٠٠٠ فى كفر الدوار ، ٣٥٠٠ بأبو قير و ٢٥٠٠ فى رشيد و ٥٠٠٠ فى دمياط ، وقد اعتبر الرافعى هذا الاحصاء صحيحا (٣٧)

وفى الحقيقة ان الجيش النظامى المصرى لم يكن ليبلغ ١٩ ألف جندى ، وانما كان هذا العدد يشمل المتطوعين والمجندين الجـــدد . والدليل على ذلك أنه فى ابريل ١٨٨١ ، حين طلب العـــرابيون زيادة مرتبـــات جميـــع الضـــباط والجنـــود وعـــرض البـــارودى على مجلس الوزراء الاستجابة لمطلبهم ، رفع رياض باشا الى الخديو تقريرا أشار فيه الى هذا الطلب وقال : « وقد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التى يلتمسها (البارودى) تستوجب ضرورة تقليـــل باقى مصروفات العسكرية : برية وبحرية ، ويرى أيضا لزوم جعل العســاكر الذين تحت السلاح أحد عشر الفا من صف ضباط ونفر » (٣٨) . وحين قام العرابيون بمظاهرة عابدين ، كان أحد المطالب التى قـــدمها عرابى ابلاغ الجيش الى العـــدد المعين فى الفـــرمانات السلطانية وهـــو ١٨ر٠٠٠ (٣٩) . وقد اعترض الخديو ، تحت تأثير المراقب المـــالى السير أوكلند كلفن والقنصل الانجليزى كوكسن على هذا المطلب «لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك » ! (٤٠) . ومعنى ذلك ان الجيش لم يكن قد وصل الى هذا العدد . وليس من المعقول أن يكون قـــد بلغ ٣٦ ألفا عند نشوب القتال حسب رواية عرابى . الذى بالغ أيضـــا فذكر ان عدد الجيش فى مدة الحرب يبلغ ٧٢ ألفا !. ونعتقد أن رواية « بلنت » فى هذا الصدد أصدق ، وهى التى ورد فيها أن الجيش المصرى بأجمعه لم يكن يزيد على ١٣ ألف جندى ، وان المقاتلين الجدد لـــم يكونوا لائقين للخدمة العسكرية ، فلم ينتفع بهم الجيش الا فى الأعمال اليدوية فى الخنادق (٤١) .

هذا على كل حال ، فيما يتعلق بحجم الجيش، وقد نزل به الاحتلال الى أقل من النصف كما رأينا . أما ما يتصل بقياداته ، فمنذ بنـــاء أول جيش نظامى من الفلاحين على يد محمد على ، ظلت قيادات هذا الجيش فى يد العناصر الأجنبية بصفة دائمة ، وكانت هذه العناصر تنقسم الى قسمين : عناصر اسلامية وعناصر أوروبية . وفيما يتصل بالعنـــاصر

الاسلامية ، فان ضباط الاسلحة المختلفة كانوا فى البداية وبصفة مطلقة من الترك والألبان والشراكسة • على أنه فى حرب المورة وسوريا قام ابراهيم بتشجيع الجاويشية المصريين بترقية أشجعهم الى رتبة الملازم الثانى (٤٢) • ثم أخذ العنصر المصرى بين الضباط يزداد ، بعد أن أخذ محمد على فى ايفاد البعثات العسكرية الى أوروبا ، على أن كبار الضباط كانوا على الدوام غير مصريين • ولقد كان فى عهد محمد سعيد باشا ، حين أصدر أمره بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية • وقد كانت أعلى رتبة نالها ضابط مصرى فى عهده هى رتبة القائمقام ، وقد نالها أحمد عرابى ، وعلق على ذلك قائلا : انه لم يصل الى هذه الرتبة أحد قبله من العنصر المصرى (٤٣) • على أنه فى عهد اسماعيل باشا وصل الضباط المصريون الى رتبة اميرالاى (٤٤)

ومع تزايد العنصر المصرى ، أخذ العنصر التركى والشركسى بين الضباط يتناقص ، حتى بلغ عددهم ــ حسب قول الشيخ محمد عبده ــ ٨٠ ضابطا (٤٥) على أن القيادة العليا ظلت مع ذلك فى أيدى هذا العنصر ، على النحو الذى أثار سخط الضباط العرابيين ، وكان من أسباب الثورة العرابية • وفى أثناء الثورة ، انتهز عرابى فرصة ارتفاع المد القومى للتخلص من هؤلاء الضباط فيما عرف باسم « مؤامرة الضباط الشراكسة » ، حيث صدر الحكم بنفى ٤٠ منهم (٤٦) وكانت تلك قمة سيطرة المصريين على الجيش المصرى أثناء الثورة العرابية •

أما بخصوص العناصر الأوروبية فى الجيش المصرى ، ففى الواقع أن هذه العناصر أيضا لم تنقطع عن قيادة الجيش منذ أصبح قوة نظامية فى عهد محمد على • فعندما اعتزم هذا تكوين الجيش النظامى ، استدعى الاخصائيين والعسكريين من الايطاليين والأسبان والبرتغاليين والفرنسيين ، لتنظيم نواة هذا الجيش • وكان على رأس هؤلاء : شاتى Chatis وسيفان Sevin ودارجون Daragon ومارى Mari ثم سيفه Seve ثم استقدم البعثة العسكرية الفرنسية ، وعلى رأسها الجنرال

بوابيه والكولونيل جودان (٤٧) وفى بداية عهد اسماعيل، أى فى عام ١٨٦٤ ، استقدم بعثة عسكرية فرنسية أخرى برئاسة الكولونيل مرشيه Mircher ولكنه لم يلبث أن استبدل بهذه البعثة بعثة عسكريةأمريكية عندما تأزمت العلاقات بينه وبين الباب العالى ، واعتزم مواجهة القوة بمثلها للحصول على الاستقلال . فقد كان موقف فرنسا معارضا لمشروع استقلال مصر ، وهنا استبدل اسماعيل بالبعثة العسكرية الفرنسية بعثة عسكرية أمريكية غير رسمية . وقد أتاح استخدام هؤلاء الضباط الامريكان الفرصة لاعادة تنظيم هيئة أركان الحرب المصرية . وحدث هذا التنظيم تحت اشراف الجنرال ستون Stone الذى عين رئيسا لهيئة أركان الحرب منذ مارس ١٨٧٠ وقد بلغ عدد هؤلاء الضباط الأمريكان فى مايو ١٨٧٠ عشرين ضابطا ، وصلوا الى خمسين فى عام ١٨٧٨ . ومن أوائلهم الجنرال وليم لورنج Loring والجنرال هنرى سبلى Sibley وشارل شاييه لونج .

وقد اشترك الجنرال لورنج وضباط أمريكان آخرون فى الحرب الحبشية المصرية فى عام ١٨٧٦ ولكن فى يونية ١٨٧٨ سرح الضباط الأمريكان جميعهم بسبب اشتداد الأزمة المالية والتدخل الأجنبى الفرنسى ـ الانجليزى ما عدا الجنرال ستون الذى بقى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى حتى فى أثناء الثورة العرابية ، ثم استقال فى أوائل عهد الاحتلال البريطانى (٤٨) .

وقد استخدم الضباط الأوربيون فى قيادة الحملات المصرية فى السودان والحبشة . ومن هؤلاء السير صمويل بيكر الذى أوفد لاخضاع الأقاليم الواقعة الى الجنوب من غندكورو ، وغوردن الذى خلفه وعين حاكما على السودان سنة ١٨٧٧ ، وماكيلوب McKillop الاسكتلندى ، وجيسى Gessi الايطالى ، ومنزنجر Munzinger السويسرى ، وقد عين حاكما على مصوع ثم محافظا لشرق السودان. وأرندروب Arendrup السويدى ، ومالكولم Malcolm الانجليزى.

ومن الأوروبيين الذين عينوا حكاما على اقاليم السودان شارل ريجوليه Rigolet الفرنسى مدير «دارة» • ثم سلاطين Slatin النمساوى الذى خلفه فى هذا المنصب ؛ والايطالى اميليانى Emilliani مدير « كوبى » ؛ وروسيه Rosset الألمانى . وميسيداليا Messedaglia مدير دارفور ، وجيكلر Giegler* الألمانى ، وبراوت Prout الامريكى ؛ والدكتور شنيتزر Schnitzer الألمانى الذى اعتنق الاسلام وتسمى باسم أمين • ولبتون Lupton الانجليزى (٤٩) • وهذا يوضح أن العنصر الأوروبى فى قيادة الجيش المصرى لم يستحدثه الاحتلال ، وانما استحدثه الحكام من أسرة محمد على لما رأوا من حاجة الجيش المصرى اليه • ومن أجل ذلك نصدق اللورد دفرين حين أورد أن الخديو توفيق هو الذى طلب تعيين قائد عام انجليزى وضباط انجليز فى الجيش المصرى الجديد •

فاذا انتقلنا الى الكلام عن كفاءة الجيش المصرى قبل الاحتلال الانجليزى ، فمن المعروف أن الأزمة المالية التى عصفت بعهد اسماعيل قد تركت بصماتها السيئة على هذا الجيش • فقد أهملت شئونه فى أواخر هذا العهد ، فاختل نظامه ، ثم أقفلت معظم المدارس الحربية لنضوب معين المال ، وقد ظهر ذلك فى حرب الحبشة ١٨٧٥ — ١٨٧٦ التى تبدى فيها ضعف الجيش • وفى عهد نوبار تقرر تخفيض عدد الجيش واحالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع ، وتسريح عدد كبير من الجند ، مما أسفر عن بعث الاضطراب فى الجيش وهز نظامه بعنف ، كما تمثل فى حادث قصر النيل المشهور ومظاهرة عابدين •

وكان من الطبيعى أن يظهر تأثير ذلك كله فى وقائع مقاومة الاحتلال الانجليزى ، على النحو الذى يصفه كتاب : « الحملات الاستعمارية على مصر فى القرن التاسع عشر » ، الصادر عن وزارة الحربية المصرية فى ١٩٥٧ ، بقوله : « لم تكن هناك استعدادات ، ولم تتخذ احتياطات حربية لمواجهة الأحداث السياسية التى كانت تنذر بشر مستطير ، ولم

يكن هناك بعد نظر سياسى أو عسكرى •• ولم تكن النواحى الادارية على مستوى جيد فى قوات مصر •• وكان مظهر القتال بين قوات عرابى والانجليز هو الحرب بين قوات غير نظامية تعتمد على موارد أهلية ، وقوات نظامية مدربة تمدها حكومتها بموارد وامدادات منتظمة » (٥٠) •

ولقد كانت تلك هى حال الجيش المصرى الذى تناولته السياسة البريطانية بعد الاحتلال • وهذا يوضح أن المقارنة بين حال الجيش فى عهد الاحتلال ، وما كان عليه هذا الجيش فى عهد محمد على وأوائل عهد اسماعيل ، كما فعل الرافعى (٥١) ، مما لا يتفق مع مقاييس الدراسة العلمية التاريخية • فالاطار الصحيح للمعالجة يقتضى المقارنة بما أصبح عليه هذا الجيش ، لا بما كان عليه من قوة ومجد • ومع ذلك فان هذا المقياس الأخير يبدو مجحفا فى عين الباحث المدقق ، لأن الاحتلال قد وقع فى الحقيقة قبل أن يأخذ الحكم الوطنى الصحيح فرصته الكاملة ليؤتى ثماره فى ميدان اصلاح الجيش وتدريبه وتسليحه وكان الاهتمام بالجيش وتقويته وتحسين القوانين العسكرية على رأس برنامج العرابيين • فقد رأينا كيف طلب عرابى فى مظاهرة عابدين زيادة عدد الجيش الى ١٨ ألفا ، وبناء على ذلك أصدر الخديو توفيق فى ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ خمسة قوانين عسكرية لاصلاح الجيش ونظامه • ثم استصدرت وزارة شريف باشا فى ٢٦ أكتوبر ١٨٨١ مرسوما آخر بتنظيم التعليم فى المدارس الحربية ، يشتمل على برامج التعليم فيها وشروط الالتحاق بها وبيان التعليمات العسكرية فيها وما الى ذلك (٥٢) • وكانت مشكلة زيادة عدد الجيش الى ١٨ ألفا تقف فى وجهها العقبات المالية التى كان يثيرها المراقبان الماليان ، وقد هدد البارودى أمام «بلنت» بأن رفض الزيادة قد يؤدى الى مظاهرة عسكرية جديدة ؛ وقد خول « كلفن » « بلنت » سلطة الاتفاق مع عرابى والضباط على مبلغ لا يتجاوز ٥٢٢ ألف جنيه لتقوية الجيش ، وأن يخبرهم بأنه لا يمكن

اعطاؤهم أكثر من هذا من الوجهة المالية ، وانه يظن أن المبلغ كاف لجيش عدده ١٥ ألفا . وعندما اجتمع «بلنت» مع عرابى والضباط ، قبلوا هذا المبلغ وقالوا انهم سيزيدون الجيش الى أقصى حد يسمح به هذا المبلغ، وانهم سيقتصدون فى وجـــوه يعرفونها ويبلغـــون الجيش أقصى قـــوته (٥٣) .

ومعنى ذلك أن السياسة البريطانية ، وهى تدبر القضاء على الثورة العرابية وتحطيم الجيش المصرى ، لم تكن تفكر فى هذا الجيش كمـا صار اليه ، وانما كان فى ذهنها وبالدرجة الأولى ما كان متوقعا أن يصير اليه هذا الجيش لو ترك الحكم الوطنى يأخذ مجراه . وهنا يتضح جليا أنه اذا كان المقياس العلمى السليم يقتضى مقارنة الجيش المصرى فى عهد الاحتلال بما صار اليه قبله ، فان المقياس العادل يقتضى مقارنة هذا الجيش فى عهد الاحتلال بما كان سيصير اليه لو لم يقع الاحتلال.

السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى فى السودان

اولا : سياسة علم التدخل وابادة الجيش العرابى فى شيكان

ذكرنا أن اللورد دفرين عندما قرر انشاء جيش جديد يحل محل الجيش العرابى ، انما كانت فكرته أن يكون هذا الجيش محـــدود الأهداف ، تقتصر مهمته على أغراض الدفاع البسيطة وقمع الثورات الداخلية . ومعنى ذلك أن فكرة انشاء جيش قوى ذى كفاية ومقدرة. لم تكن قائمة أصلا فى مخطط السياسة البريطانية . وهذه الحقيقـة فيها الكفاية للرد على الكتاب الانجليز الذين تحـدثوا عن كفـاءة الجيش المصرى فى عهد الاحتلال كما لو كان الاحتلال قد قدم لهـذا الغرض ، وفى الحقيقة انه اذا كان الجيش قد أصبح فيما بعد قـــوة حربية مكنته من استرداد السودان ، فان ذلك يرجع الى الظـروف

التى حملت السياسة البريطانية بعيدا عما قدرت . ويرجع هذا التغيير لعاملين :

العامل الأول ، تطورات الثورة المهدية ، وما ترتب عليها من تطورات السياسة البريطانية ازاءها .

والعامل الثانى : وهو مترتب على الأول ، عدول السياسة البريطانية عن فكرة الجلاء السريع ، واستقرارها شيئا فشيئا على فكره الاحتلال الدائم وعدم الانسحاب .

وبالنسبة للعامل الأول ، فقد سبق أن ذكرنا أن الاجراءات البريطانية لم تتعرض للجيش المصرى فى السودان . بسبب ظروف الثورة المهدية من جانب ، ولعزوف السياسة البريطانية عن التدخل فى شئون السودان من جانب آخر . وكانت السياسة البريطانية تجاه السودان بعد وقوع الاحتلال قد ارتبطت ، بطبيعة الحال ، بموقفها تجاه مصر ذاتها ، ولما كان هذا الموقف يقوم على الانسحاب من مصر بعد الانتهاء من تنظيم الوسائل التى يمكن بها المحافظة على سلطات الخديو وتأمين الوضع الداخلى من أخطار قيام ثورة عسكرية أخرى ، فقد كان من الطبيعى ألا تسعى السياسة البريطانية الى التدخل فى السودان أو التورط فى شئونه .

وقد مرت السياسة البريطانية ازاء السودان : وبالتالى ازاء الجيش المصرى ، بمرحلتين :

المرحلة الأولى ، عدم التدخل .

والمرحلة الثانية ، التدخل .

وبالنسبة للمرحلة الأولى ، فقد استمرت منذ وقوع الاحتلال حتى هزيمة هكس فى شيكان . وفى هذه المرحلة ، كانت السياسة البريطانية ترى أنه ليس فى احتلالها لمصر ما يفرض عليها الاشتراك

عسكريا فى أية جهود يقصد بها الاحتفاظ أو استرداد ممتلكات الخديو فى السودان ، وأن على الحكومة المصرية أن تتخذ ما تراه ضروريا من القرارات لاخماد الثورة هناك بدون مساعدة أو مشاورة من الحكومة البريطانية (٥٤) .

وبناء على ذلك ، فقد اتبعت ازاء الجيش المصرى فى السودان السياسة الآتية :

أولا : عدم امداده بأية تعزيزات عسكرية بريطانية أو هنـــدية لمساعدته فى العمليات العسكرية التى تجرى هناك (٥٤ م) .

ثانيا : عدم التدخل فى اختيار الضباط الانجليز الذين تريدهم حكومة الخديو للعمليات العسكرية التى يقوم بها الجيش المصرى فى السودان . وقد صرح بذلك اللورد جرانفل فى ٤ نوفمبر ١٨٨٢ جوابا على الرغبة التى كانت قد أبدتها هذه الحكومة منذ نهاية شهر أكتوبر ١٨٨٢ بتعيين ضباط بريطانيين ورئيس أركان حرب بريطانى للجيش الذى ينظم من جديد (٥٥) .

ويتمثل ذلك بصفة خاصة فى تعيين الجنرال هكس Hicks خلفا لعبد القادر حلمى باشا لمعالجة الموقف عسكريا فى السودان (٥٦) . فقد طلب شريف باشا من اللورد دفرين أن يختار ضابطا بريطانيا من الطراز الأول لتعيينه رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش بالسودان. ولما كان دفرين يعرف موقف حكومته ، فقد أظهر لشريف باشا اعتقاده بأن ذلك متعذر، ولكنه كتب الى وزير خارجية حكومته فى ٩ ديسمبر ١٨٨٢ بأنه لا يرى ما يمنع من استخدام الحكومة المصرية ، اذا شاءت ، لأحد الضباط البريطانيين « الذين تركوا الخدمة » . فوافقت الحكومة الانجليـزية على ذلك فى ١٤ ديسمبر ١٨٨٢ (٥٧) .

ثالثا : الاستفادة من الثورة المهـــدية فى التخلص من الضباط

والجنود المصريين الذين اشتركوا فى الثورة العرابية وما سبقها من تمرد وعصيان . ففى كتاب اللورد دفرين الى جرانفل فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٢ صرح بأنه وان كان يرى أن لا فائدة من ارسال الجنود المصريين الى السودان، على اعتبار أنهم عاجزون عن تحمل المناخ ويموتون بكثرة وبسرعة ، الا أن هناك فائدة ينبغى التفكير فيها ، وهى أن الخدمة فى السودان سوف تستهوى كل عناصر الفتنة والاضطراب فى مصر من الضباط والجنود الذين أعلنوا تذمرهم من أيام الخديو اسماعيل . والذين طردوا من الخدمة بعد الغاء جيش العرابيين ، والذين يمكن بهم مواجهة الموقف فى السودان (٥٨)

وبناء على ذلك ، فعندما بعث عبد القادر حلمى باشا فى طلب تعزيزات عسكرية من القاهرة ، لم تعترض سلطات الاحتلال على ذلك وأخذت الحكومة المصرية بالفعل فى اعادة تجميع جيش عرابى المنحل، وتجنيد الصالحين للخدمة من هذا الجيش ، وأقيم معسكر تدريب فى القناطر الخيرية لهذا الغرض ، وأمكن ارسال نجدة من ٥٠٠٠ جندى الى الخرطوم ، فوصلتها فى ديسمبر ١٨٨٢ (٥٩) وعندما وصل هكس الى الخرطوم فى ٧ مارس ١٨٨٣ كان قد أصبح تحت امرته من فلول الجيش العرابى ١٢٫٩٠٠ جندى موزعين على الآلايات الآتية :

الآلاى الأول بقيادة الأميرالاى سليم بك عونى ، وعدد رجاله ٢٤٠٠ .

الآلاى الثانى بقيادة الاميرالاى السيد بك عبد الرازق . وعدد رجاله ٢٥٠٠ .

الآلاى الثالث بقيادة اللواء ابراهيم باشا حيدر ، وعدد رجاله ٢٦٠٠ .

الآلاى الرابع بقيادة الأميرالاى رجب بك صديق ، وعدد رجاله ٣٠٠٠ .

الطوبجية والسوارى بقيادة الأميرالاى عباس بك وهبى ، وعدد رجاله ٢٤٠٠ (٦٠)

على أن الجنود الذين سيقوا من هذا الجيش الى السودان ، كانت روحهم المعنوية هابطة لحد كبير ، وذلك لشعورهم بأن وطنهم محتل من جهة ، ولأنهم كانوا يعرفون أن الغرض من ارسالهم انما التخلص منهم. ويتضح ذلك بصورة جلية مما كتبه الكولونيل استيوارت ، الذى أرسلته حكومته الى السودان لتقديم تقرير عن الحالة فيما بين ديسمبر ١٨٨٢ ومارس ١٨٨٣ . فقد وصف شعور هؤلاء الجنود بقوله : لم يكونوا يشعرون بأن هناك واجبا مقدسا يقتضيهم الدفاع عن سلطان الحكومة الشرعى فى الوقت الذى يحتل فيه العسكر الأجنبى بلادهم. ويسود بينهم الاعتقاد بأن الخديو انما أرسلهم الى السودان ليلقوا فيه حتفهم (٦٠ م) .

وقد وقعت الكارثة عندما خرج الجنرال هكس يوم ٨ سبتمبر ١٨٨٣ فى حملته المشئومة على كردفان ، وكان جيشه مؤلفا من ٧٠٠٠ من المشاة و ١٠٠٠ من الباشيبازوق والفرسان، عدا ٢٠٠٠ من الاتباع ، فلما وصل الى غابة شيكان ، فوجىء بالدراويش يحيطون به من كل جانب ، بينما كان جنوده قد أنهكهم التعب والجوع والخوف والعطش تأبيد هذا الجيش كله يوم ٥ نوفمبر ١٨٨٢ ، ولم ينج الا ٣٠٠ كان معظمهم من الجرحى (٦١) . وبذلك تحققت الفائدة التى تحدث عنها اللورد دفرين !

وتعتبر السياسة التى انتهجتها الحكومة البريطانية بعدم التدخل فى السودان ، مسئولة بصفة رئيسية عن ابادة الجيش المصرى فى شيكان ، وعلى نحو يثير الريبة . ذلك أن جميع الشواهد فى ذلك الحين كانت تؤكد أن دخول الحكومة المصرية فى عمليات عسكرية كبيرة لمهاجمة المهدى فى قواعده الحصينة فى كردفان ، بدلا من الاكتفاء

بتدبير الدفاع عن الخرطوم ، ومع عدم وجود المال اللازم ، وعدم وجود جيش مدرب مزود بالمؤن والذخيرة والأسلحة الكافية ، كان خطأ فاحشا وقد وصفه الثقات مثل اللورد دفرين والسير ادوارد مالیت والكولونيل استيوارت بأنه جنون مطبق (٦٢) بل لقد كتب الكولونيل استيوارت فى ٢٠ فبراير ١٨٨٣ ، بعد سقوط الأبيض ، يقول : « اننى لا أرى من الصواب أن تتقدم الى كردفان ، بل الاجدر بنا أن نبقى هنا (فى الخرطوم) فنتهيأ للدفاع ، ونستعد لمقاومة ما يمكن حدوثه من الثورات على هذه الضفة من النيل • واذا تقدمنا الآن بجيوشنا البائسة ، نكون قد عرضناها للخطر ، لأن عند أعدائنا السلاح الكافى ، وهم سكارى بحميا الانتصار والتعصب ، ومع ذلك فلم يبق لنا فائدة تذكر من هذا التقدم ، لأن « الأبيض » قد سقطت ، فاذا حلت بنا نكبة أو كسرت جنودنا كسرة ، فالمرجح أن ذلك يفضى الى خسارة السودان كله » (٦٣)

ومع ذلك ، فلم تعترض الحكومة البريطانية على ارسال الحملة التى زحف بها هكس على كردفان ، الأمر الذى جعل كل من عاصر هذه الحوادث من السياسيين الانجليز ، أو كتبوا عنها مثل « جون مورلى » كاتب سيرة جلادستون ، واللورد كرومر ، واللورد ملنر ، يعترف بمسئولية الحكومة البريطانية عن هذه الكارثة (٦٤)

وهذا يثير السؤال الآتى : هل كان لرغبة الحكومة البريطانية فى التخلص من الجيش العرابى أثر فى وقوفها هذا الموقف من حملة هكس ؟ • فى رأيى انه وان كانت السياسة البريطانية قائمة فى ذلك الحين أساسا على عدم التدخل ، الا أن فكرة التخلص من بقايا جيش عرابى كانت واردة على كل حال ، فقد أوعز بها اللورد دفرين الى اللورد جرانفل فى ١٨ نوفمبر ١٨٨٢ على نحو ما مر بنا • ومما يثير الريبة حقا ، أن التدخل الوحيد الذى خالفت به الحكومة البريطانية خط سياستها الرئيسى فى السودان وهو عدم التدخل ، انما كان لمساندة

هكس فى مطلبه بمنحه كل السلطة الفعلية كقائد أعلى للحملة المرسلة على كردفان • فقد تدخل السير ادوارد ماليت ، القنصل العام البريطانى، لدى الحكومة المصرية من أجل استدعاء سليمان نيازى باشا الذى كان قائدا عاما للجيش ، وكان على خلاف مع هكس منذ تجهيز حملته الأولى • فاستجابت الحكومة المصرية (٦٥) • ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية لم تكن موافقة فقط على حملة كردفان، بل وتدخلت أيضا من أجل انجازها • ولو أن هذه الحكومة كانت غير موافقة ، لكانت — كما يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى — قد وافقت على الاستقالة التى هدد بها الجنرال هكس ، ونصحت الحكومة المصرية بقبولها (٦٦) •

وبهزيمة هكس فى شيكان ، تكون السياسة البريطانية قد تخلصت من الجيش العرابى تماما: بتحطيمه فى معارك الاحتلال أولا، وبالغائه بعد الاحتلال ثانيا ، واعادة تجميعه والسماح بابادته فى السودان ثالثا • وفى المرحلة التالية سوف تتخلص من الجيش المصرى الذى كان موجودا فى السودان قبل الاحتلال • ولكن هذا متعلق بتحول السياسة البريطانية من سياسة عدم التدخل الى سياسة التدخل •

ثانيا — سياسة التدخل ، وابادة الجيش المصرى فى انحاء السودان

حتى هزيمة هكس فى شيكان ، كانت الحكومة البريطانية تعلن تمسكها بسياسة عدم التدخل ، التى كانت تتفق مع مصلحتها بالدرجة الأولى ، وكانت تتمسك ، بصفة خاصة ، بأهم عنصر فى هذه السياسة وهو عدم الاشتراك فى العمليات العسكرية بأية قوات انجليزية أو هندية لانقاذ الموقف هناك • ففى ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ ، وقبل أن تصل أنباء

هكس ، كتب السير ايفلن بيرنج (كرومر) الى وزير خارجية حكومته يبلغه أن الحكومة المصرية لم يعد لديها المال الذى يمكنها من مواجهة الطوارىء ، وأنها أرسلت كل رجل فى حوزتها تقريبا الى السودان وأنه فى حالة فقد جيش هكس ، فمن المحتمل أن تطلب من الحكومة البريطانية ارسال قوات انجليزية أو هندية . ولكن جرانفل رد عليه فى ٢٠ نوفمبر بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع اعارة مصر قوات انجليزية أو هندية وان « عليه اذا استشير ، أن يوصى بالتخلى عن السودان فى حدود معينة » (٦٧) .

ونلاحظ فى هذا الكتاب ، انه فى الوقت الذى تمسكت فيه الحكومة البريطانية بأهم عنصر فى سياسة عدم التدخل ، وهو عدم الاشتراك بقوات انجليزية أو هندية فى العمليات الحربية ، فقد بدأت فى نفس الوقت تتحول الى سياسة التدخل ، عندما طلبت الى «بيرنج» أن ينصح الحكومة المصرية بالتخلى عن السودان . وكلا الموقفين ، كما هو واضح ، لغير مصلحة مصر ، لأنهما ينبعان من غاية واحدة ، هى أن تفقد مصر السودان .

وما يهمنا هنا ، هو ما يتعلق بالجيش المصرى ، بعد أن تحولت السياسة البريطانية الى التدخل واكراه مصر على التخلى عن السودان . فقد كان من الممكن تنفيذ عملية الاخلاء بالشكل الذى يؤمن انسحاب الجيش المصرى من السودان بأقل الخسائر ، وهو ما قد يبدو بديهيا فى مثل حالات الانسحاب والاخلاء ، ولكن السياسة البريطانية التى اتبعت فى ذلك الحين كانت بحيث تؤدى الى افناء الجيش المصرى هناك تماما .

فقد قامت هذه السياسة على الأسس الآتية :

١ ــ اخلاء الخرطوم وحدها ، دون انقاذ أو سحب الموظفين والعسكر المصريين فى المراكز والحاميات الداخلية الأخرى فى السودان (٦٧ م) . وقد ندد بهذه السياسة الجنرال غوردون نفسه ، الذى كلف

بمهمة الاخلاء ، عندما اكتشف ذلك ، وأبرق فى ٩ مارس ١٨٨٤ الى « بيرنج » يعرض استقالته على حكومته ، واعتزامه الذهاب بكل البواخر والمؤن الى مديريتى خط الاستواء وبحر الغزال (٦٨)• وفى ٧ ابريل ١٨٨٤ ، كتب الى « بيرنج » يخبره بأنه قد عرف أنه لا يعتزم ارسال نجدات اليه أو الى بربر ، وانه لذلك يعتبر نفسه مطلق الحرية فى اتباع ما تمليه عليه الظروف ، ومن جانبه فانه سوف يصمد فى موقعه لأطول وقت ممكن ، فاذا استطاع اخماد الثورة كان بها ، والا فانه سوف ينسحب الى مديرية خط الاستواء ، ويخلف له « عارا لا يمحى : عار التخلى عن حاميات سنار وكسلا وبربر ودنقلة » (٦٩) •

٢ ـ على الرغم من أن تنفيذ مهمة اخلاء السودان كان يتطلب ارسال قوة عسكرية لتأمين سحب القوات المصرية والمدنيين المصريين وحماية النساء والأطفال من النهب والقتل وهم يقطعون مئات الأميال الا ان سياسة الحكومة البريطانية فى فرض اخلاء السودان كانت مقترنة بالامتناع عن ارسال قوات عسكرية بريطانية للمعاونة فى هذا الاخلاء ، مع أنها كانت تعرف من رسالة « بيرنج » اليها فى ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ ، ان الحكومة المصرية ليس لديها مال لمواجهة الطوارىء ، وانها أرسلت كل رجل فى حوزتها الى السودان • ومن الغريب أنها بعثت بجوردن وستيوارت الى الخرطوم وحدهما ، دون أى قوة عسكرية تصحبهما ، مع أن الثورة كانت فى ذلك الحين منتشرة فى أرجاء السودان . وكانت الخرطوم نفسها مهددة بحصار الدراويش (٧٠) •

٣ ـ منع ارسال أية قوات خارجية الى السودان • فعندما اقترح شريف باشا ارسال قوات عثمانية ، ترتب الحكومة البريطانية شرط ارسالها وسحبها مع السلطان ، اشترط اللورد جرانفل ان تدفع الحكومة العثمانية نفقات هذه القوات : (٧١) ، وهو ما كان يرفضه السلطان بطبيعة الحال • وفى يوم ٨ أبريل أبلغ غوردون « بيرنج » أنه طلب الى

السير صمويل بيكر اصـــدار نداء الى أصحاب الملايين الانجليز والأمريكيين للاكتتاب فى نفقات ارسال حملة تركية الى السودان من ٣٠٠٠ جندى (٧٢)، ولكن الحكومة البريطانية لم تكن ترى هذا الرأى. لأن ارسال الجند الترك على أى شكل من الاشكال « فيه قلب لسياستها الأساسية باقتطاع السودان من مصر ، واعادة الاستقلال الى أهله » ، ولأن الغرض الذى كان يرمى اليه غوردن من طلب هذه القوات ـ كما كانت ترى ـ انما هو لاستخدامها فى « عمليات هجـــومية » لدحر المهدى ، وهذه العمليات لا يمكن أن تنال موافقتها ؛ (٧٣) • ومعنى ذلك أن الحكومة البريطانية كانت تخشى ارسال قوات خارجية الى السودان ، خوفا من أن يستخدمها الجنرال غوردون بنجاح فى اخماد الثورة ، وقد فضلت بدلا من ذلك ترك القوات المصرية فى السودان تواجه خطر الابادة على أيدى الثوار • وعلى كل حال ، فقـــد كشف اللورد كرومر عن شعور حكومته ازاء القوات المصرية ، التى كانت تتعرض للفناء بسبب سياستها ، فقال : « ان الحكومة البريطانية لـم تكن واقعة تحت أى التزام أدبى بانقاذ هــذه الحاميات المصرية » • وكان ذلك فى معرض تعليقه على عبارة غوردن السابقة اليه بأن التخلى عن هذه الحاميات انما هو « عار لا يمحى » ؛ (٧٤) •

ويرى بعض المؤرخين (٧٥) ان سياسة جلادستون التى أدت الى قتل غوردن وسقوط الخرطوم وضياع السودان ، انمـا كان منشؤها أنه عنـدما وافق على بعثة غوردن كان يعتبـرها « مهمـة تقـريرية استشارية » هدفها تقرير الوسائل الفعالة للتمكن من اخلاء السودان، وليست مهمة تنفيذية هدفها تنفيذ الاخلاء ؛ وان هذا التضارب بين فهم جلادستون لحقيقة مهمة غوردن ، وفهم هذا الاخير لمهمته ، كان منشأ الصعوبات التى أدت فى النهاية الى فشل مهمة الأخير •

على أن هذا التفسير مردود عليه بأن جلادستون لم يكن يجهل ما

طرأ على مهمة غوردن من تحول فى القـاهرة ، عندما أناط به الخـديو توفيق أن يضع موضع التنفيذ اخـلاء الأراضى السودانية ، وأن يعمل على انسحاب الجنـود المصريين والموظفين المدنيين منهـا • ولو أن جلادستون كان معترضا على هذا التكليف الذى غير من مهمة غوردن، لكان فى وسعه ان يعلن هذا الاعتراض ، خصوصا وان غوردن انمـا ذهب بتكليف رسمى من الحكومة البريطانية ، وهو خاضـع من ثم لتعليماتها فيما يتصل بمهمته • على أن جلادستون لم يعترض ، ومعنى ذلك أنه لم يكن ثمة تعارض •

ولما كانت المهمة التنفيذية التى كلف بها غوردون من القاهرة تقتضى ــ كما ذكرنا ــ ارسال قوات عسكرية لتأمين انسحاب الجنود والأهالى فقد كان من الضرورى ــ ما دامت الحكومة المصرية قد رضخت لرغبة الحكومة البريطانية فى اخلاء السودان ــ أن تسهل هذه الأخيرة ارسال القوات اللازمة لتنفيذ وتأمين الاخلاء • على انها ــ كما رأينا ــ قـد رفضت ارسال أى قوات ، سواء أكانت انجليزية أم هندية أم تركية، بل لقد رفضت عرضا من الحكومة المصرية بارســال قوة من الجيش المصرى الجديد الى بربر ؛ (٧٦) • وهذا دليل على أن المسـألة لم تكن مسألة تعارض بين فهم جلادستون لحقيقة مهمة غوردن ، وفهم الأخير لمهمته ، على النحو السابق ، وانما كانت النية مبيتة منذ البداية عـلى ترك القوات المصرية داخل السودان تواجه نفس المصير الذى واجهته القوات المصرية من بقايا جيش عرابى فى غابة شيكان • وهذه الحقيقة تتضح بشكل جلى مما أورده اللورد كرومر فى كتابه : «مصر الحديثة» فهـو يقول :

لم يكن ذهاب الجنرال غوردن الى السودان من أجـل تأمين انسحاب كل رجل ، وكل امرأة وكل طفل يريد أن يغادر السودان، وانما

أرسل الى هناك ليبذل كل ما فى وسعه لتنفيذ الاخلاء • ولقد ترك له الكثير تحت تصرفه • وعندما غادر القاهرة ، كان مفهوما أنه من الصعب لحد كبير مساعدة الحاميات المتطرفة ، خصوصا تلك التى فى مديريتى بحر الغزال وخط الاستواء ، على الانسحاب • ولذلك فعندما صدرت التعليمات اليه ، كان الاهتمام منصبا على العسكريين والمدنيين فى الخرطوم بصفة خاصة ، لأنهم كانوا من الناحية العددية أكثر من الموجودين فى المواقع الاخرى ، وكان الاتصال بهم أسهل فى الوقت نفسه ولقد كان الواجب الرئيسى للجنرال غوردن ، كما يبدو لى ، هو أن يبذل كل ما فى وسعه لانجاز مهمته الصعبة ويتحاشى فى الوقت نفسه ما يمكن أن يحدث من الآلام واراقة الدماء وفقد الأموال التى لابد منها فى حالة ما اذا أصبح من الضرورى ارسال حملة بريطانية الى السودان • ذلك أن الحكومة البريطانية ليست مسئولة بأى حال من الأحوال عن الموقف الذى وضعت فيه الحاميات الموجودة فى السودان •• وان وقوع الحاميات الموجودة فى المواقع المتطرفة فى أسر المهدى ، لهو أخف ضررا على وجه التأكيد من ارسال حملة بريطانية لاغاثة الخرطوم » !

وكان من الطبيعى أن يتعارض هذا الفهم الملتوى من جانب السياسة البريطانية لمسألة اخلاء السودان ــ خصوصا بعد أن رفضت الحكومة البريطانية أيضا ارسال قوات تركية أو مصرية ــ مع فهم الجنرال غوردن الصريح لمهمته • فعلى حد قوله : « لقد عينت لاخلاء السودان وليس للهرب من الخرطوم ، وترك الحاميات الأخرى فى جميع المواقع ، تواجه مصيرها ؛ لذلك فقد كان يرى أنه من الضرورى « أن ينال كل فرد ، سواء كان أسيرا أو سدت عليه منافذ الهرب ، الفرصة والقدرة على الانسحاب » وان الحكومة البريطانية ملزمة بانقاذ جميع الحاميات « بأى ثمن » ، وأن التخلى عن هذه الحاميات انما هو « عار لا يمحى » و « خزى واضح » • وقد كتب الى حكومته فى ١٩

ونمبر يقول انه لن يغادر السودان حتى ينال كل فرد فرصته للانسحاب وانه اذا أصدرت اليه حكومته أوامرها بالنزول « فسوف لا أطيع هذا الأمر ، وسأبقى هنا ، وأسقط مع المدينة وأواجه كل الاخطار » (٧٦ م) .

ولقد كان بسبب موقف الحكومة البريطانية من الحاميات المصرية في السودان ، أن أبيدت هذه القوات تقريبا فطبقا للاحصاء الذى نشره « الباحث المطلع محزون » - بالرجوع الى ما وقع بيده من الكتب والمستندات التاريخية وهو بالسودان ومصر ، وما قارنه بمذكراته من أقوال المعاصرين ، وما ورد بمؤلف نعوم بك شقير ، وما استشهد به من أقوال سلاطين باشا فى وقائع دارفور ، وابراهيم فوزى باشا فى وقائع الخرطوم - بلغ عدد الضحايا من الضباط والجنود المصريين فى بربر عند سقوطها فى مايو ١٨٨٤ ألف وخمسمائة ، و ٤٠٠ فى وقائع دنقلة فى سبتمبر ١٨٨٤ ، و ٣٥٠٠ فى وقائع الحلفاية الأولى والحلفاية الثانية فى مارس ١٨٨٤ ، و ٢٥٠٠ فى وقائع القطينة والكلاكلة وبرى والجريف والحلفاية الثالثة فى يوليو وأغسطس ١٨٨٤ ، و ٨٠٠٠ فى وقائع أبو حراز والعيلفون وأم ضبان فى سبتمبر ١٨٨٤ ، و ٨٠٠٠ عند سقوط الخرطوم فى يناير ١٨٨٥ ، و ٤٥٠٠ عند سقوط كسلا فى يولية ١٨٨٥ و ٥٠٠٠ عند سقوط سنار فى أغسطس ١٨٨٥ (٧٧) .

وهكذا نرى أن افناء الجيش المصرى القديم فى مصر والسودان قبل الاحتلال ، كان هدفا من أهداف السياسة البريطانية سواء فى مرحلة عدم التدخل ، أو فى مرحلة التدخل ، وان شيطان المصالح البريطانية كان يقود ساستها ويسدد خطاهم على الدوام .

حواشى الفصل الأول

(١) Earl Granville to Lord Lyons, January 30, 1881.
Cromer, The Earl of, Modern Egypt, pp. 191-92 (London 1911).

(٢) Die Grosse Politik, pp. 187-91.

نقلا عن دكتور محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى وموقف الدول الكبرى ازاءه ص ١٢٠ ـ ١٣٩ (دار الفكر العربى ١٩٥٢) .

(٣) Seton—Watson, Disraeli, Gladstone and the Eastern Question.

(نقلا عن المصدر السابق)

(٤) الكتاب الأبيض المصرى ، القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ص ٢١ . لمزيـــد من التفاصيل عن تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ وآثارها فى مصر انظر دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ١٨٢٠ ـ ١٨٩٩ (دار المعارف ١٩٥٧) .

(٥) Cromer, op. cit., p. 174.

(٦) نقلا عن المصدر السابق Trail, H.P., England, Egypt and Sudan.

(٧) Cromer, op. cit., pp. 209-226.

(٨) Earl Granville to Earl of Dufferin, July 11, 1882 (Egypt No. 10 (1884)

(٩) Earl Granville to Earl of Dufferin, July 17, 1882 (Ibid.).

(١٠) Cromer, op. cit., pp. 238-250.

(١١) Hanotaux, G., Histoire de la Nation Egyptienne, tome VII, p. 16

(١٢) Ibid., p. 15, Cromer, op. cit., p. 257.

(١٣) الوثائق الألمانية ، نقلا عن دكتور محمد صفوت : المرجع السابق ص ١٩٣ .

(١٤) Blue Book, Egypt No. 10, 1882.

(١٥) Cromer, op. cit., p. 257.

(١٦) الوثائق الألمانية هربرت بسمارك الى بسمارك فى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ نقلا عن الدكتور محمد صفوت المرجع السابق ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

(١٧) عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال ص ١٠ ـ ٢٤ (القاهرة ١٩٤٢) .

(١٨) Cromer, op. cit., p. 232.

(١٩) Ibid., p. 257, Hanotaux, op. cit., p. 15.

(٢٠) الرافعى : المرجع السابق ص ١٠ .

(٢١) الوقائع المصرية فى ١٣ يناير ١٨٨٣ .

(٢٢) الوقائع المصرية فى أول يناير ١٨٨٣ .

(٢٣) الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ٤٨٢ ـ ٥١٢ (مطبعة النهضة ١٩٣٧) .

(٢٤) Cromer, op. cit., p. 257.

(٢٥) Ibid., p. 264.

(٢٦) Earl Granville to Earl of Dufferin, November 3, 1882 (Egypt No. 18, 1882).

نقلا عن دكتور محمد صفوت : المرجع المذكور ص ٢١٧ .

(٢٧) Milner, Sir Alfred, England in Egypt, p. 40; Cromer, op. cit., p. 833.

(٢٨) Earl of Dufferin, Reorganization of Egypt, General Report, Feb. 6, 1883, The Earl of Dufferin to Earl Granville, January 1, 1882 (Egypt No. 6, 1883).

(٢٩) الوقائع المصرية فى ٩ يناير ١٨٨٣ .

(٣٠) الوقائع المصرية فى ١٧ يناير ١٨٨٣ .

(٣١) Milner, op. cit., p. 139.

(٣٢) الرافعى : مصر والسودان ص ١٢ ــ ١٣ .

(٣٣) Milner, op. cit., p. 139.

(٣٤) Cromer, Abbas II, p. 53 (London 1915).

(٣٥) Wingate, Major F.R., Mahdiism and the Egyptian Sudan, pp. 50-51, (1891).

(٣٦) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٧٦ ــ ١٧٧ (كتاب الهلال عدد ٢٢) .

(٣٧) الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ص ٤٢٢ .

(٣٨) الوقائع المصرية عدد ٢١ ابريل ١٨٨١ ، نقلا عن الرافعى : المرجع المذكور ص ١٠٢ .

(٣٩) مذكرات عرابى جـ ١ ص ٥٨ ، ٧٩ .

(٤٠) Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt, p. 287.

(٤١) Ibid.

(٤٢) عبد الرحمن زكى : الجيش المصرى فى عهد محمد على باشا الكبير ص ٥٢ (القاهرة ١٩٣٩) .

(٤٣) مذكرات عرابى جـ ١ ، ص ١٢ .

(٤٤) Cromer, Modern Egypt, p. 830.

(٤٥) Blunt, op. cit.

(٤٦) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٢٧ .

(٤٧) دكتور محمد فؤاد شكرى : وآخرون : بناء دولة ، مصر محمد على ص ١٥٠ ، ١٥٥ (دار الفكر العربى ١٩٤٨) .

(٤٨) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ١١٦ ــ ١٢٧ .

(٤٩) دكتور محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان (دار الفكر العربى ١٩٤٧) .

(٥٠) وزارة الحربية ، الجيش المصرى : الحملات الاستعمارية على مصر فى القرن التاسع عشر ص ٢٥٩ ــ ٢٦٧ .

(٥١) الرافعى : المرجع السابق ص ١٥١ .

(٥٢) نفس المصدر والمكان .

(٥٣) Blunt, op. cit.

(٥٤م) Sir E. Baring to Earl Granville, November 19, 1883, Earl Granville to Baring (Egypt No. 1, 1884).

(٥٤) Earl Granville to Sir Malet, August 8, 1883 (Egypt No. 22 (1888).

(٥٥)دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٣١٨ ـ ٣١٩ ·

(٥٦) كان عبد القادر حلمى باشا يتولى حكمدارية السودان ، ولكن الخديو توفيق طلب استدعاءه وأمر بتعيين علاء الدين باشا مكانه على أن يمارس شئون الحكم المدنية ، أما وظائفه العسكرية فقد أسندها الى سليمان نيازى باشا ، الذى عين قائدا عاما ، وعين الجنرال هكس لرئاسة أركان حربه · وكانت الأوامر لسليمان نيازى هى أن يعمل برأى هكس فى المسائل الفنية ، على الرغم من كونه مرءوسا له ، ووقع على عاتق هكس مسئولية معالجة الموقف عسكريا فى السودان ·

(٥٧) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٣١٩ · وفى يوم ٢٨ مايو ١٨٨٣ كتب السير ادوارد ماليت الى شريف باشا مذكرة يخبره فيها بأن الحكومة الانجليزية ليست مسئولة عن تعيين الجنرال هكس ، أو عن العمليات العسكرية التى يقوم بها فى خدمة الحكومة المصرية · Blue Book, Egypt No. 22 (1883).

(٥٨) دكتور محمد فؤاد شكرى : نفس المصدر ص ٣١٠ ·

(٥٩) نفس المصدر ص ٣٠١ · Wingate, op. cit., p. 74.

(٦٠) الأمير عمر طوسون : مصر والسودان ص ٢١ ، وقد أورد نعوم شقير قائد الالاى الثانى اسمه حسن بك مظهر : (نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته جـ ٣ ص ١٧٤ ـ ١٧٥ (١٩٠٣) ·

(٦٠مكرر) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٣١٤ ·

(٦١) Wingate, op. cit., pp. 77-90.

(٦٢) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٣٢٢ ·

(٦٣) لورد كرومر : تقارير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٦ ص ٤ ·

(٦٤) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٣٢٢ ـ ٣٣٠ ·

(٦٥) Blue Book, Egypt No. 22 (1883), pp. 63, 28, 72, 77.

(٦٦) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٣٢٢

(٦٧) Blue Book, Egypt No. 1 (1884), pp. 92-93.

(٦٧مكرر) Cromer, op. cit., p. 440.

(٦٨) Ibid., p. 403.

(٦٩) Blue Book, Egypt No. 15 (1884), p. 1.

(٧٠) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٣٦١ ·

(٧١) Cromer, op. cit., p. 294.

(٧٢) Blue Book, Egypt No. 15 (1884).

(٧٣) Lord Granville to Mr. Egerton, May 1, 1884; Cromer, op. cit., p. 449.

(٧٤) Ibid., p. 432.

(٧٥) دكتور محمد فؤاد شكرى المرجع السابق ص ٣٥٨ ·

(٧٦) Cromer, op. cit., p. 447.

(٧٦م) Cromer, op. cit.

(٧٧) محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ص ٨ ـ ١٨ (الاسكندرية ١٩٣٥) ·

الفصل الثانى

الجيش فى ظل ارتفاع المد الوطنى

● الجيش المصرى فى ظل
ارتفاع المد الوطنى

عباس الثانى والجيش
حادثة الحدود يناير ١٨٩٤

فى الوقت الذى كانت مصر تفقد فيه كل ما تملكه من قوات فى مصر وفى السودان ، كانت أقدام الاحتلال تغوص وترسخ شيئا فشيئا فى أرض مصر . فبعد هزيمة هكس فى شيكان ، وبعد أن تحولت السياسة البريطانية الى التدخل فى شئون السودان ، بطل كل تفكير من جانبها فى الجلاء السريع عن مصر . وقد اضطرت الحكومة البريطانية بعد ذلك ، تحت تأثير الظروف الدولية ، الى مناقشة مسألة الجلاء مع الباب العالى سنة ١٨٨٧ فيما عرف باسم «مفاوضات السير هنرى ولف Henry Wolff ولكن بعد أن فشلت هذه المفاوضات أخذت فكرة الجلاء تضعف لدى الحكومة البريطانية حتى لفظت أنفاسها الأخيرة .

وقد كان من الطبيعى أن يكون رد الفعل لذلك هو انتعاش الحركة الوطنية . وقد بدأ هذا الانتعاش على يد الخديو عباس الثانى ،

ثم انتقل الى أفراد الشعب . « وللملوك والأمراء فى كثير من المواطن فضل على النهضات القومية » ـ كما يقول الرافعى .

وكان عباس الثانى قد ولى عرش الخديوية المصرية خلفا لوالده الخديو توفيق فى يناير ١٨٩٢ . وقد بدأت علاقته بالانجليز بداية طيبة بسبب مساعدتهم له فى تولى العرش وفى أزمة الفرمان . ولكن هـذه العلاقة لم تلبث أن تغيرت عندما أخذت أسباب الاحتكاك بينه وبين اللورد كرومر وسلطات الاحتلال تظهر كنتيجة للتصارع على الحكم، فقد كان عباس يريد ممارسة حقوقه كحاكم أوتوقراطى ، بينمـا كان الانجليز ينازعونه هذا الحكم ، وكان من الطبيعى أن يلتمس عبـاس التأييد من العناصر الوطنية فى البلاد ، ويتجه بصفة خاصة الى الجيش الذى اعتبره ـ على حد قوله ـ « الاداة الوحيدة القادرة على ضمـان الحريات الوطنية » (١) . وكان ذلك مما أدى فى النهاية الى حـادث الحدود المشهور فى يناير ١٨٩٤ .

وقد بدأ عباس الثانى محاولاته للسيطرة على الجيش عن طـريق اظهار الاهتمام بأموره واصلاحه. ومن أجل ذلك فكثيرا ما كان يرتدى الملابس العسكرية كأحد ضباط الفرق ويمر على وحدات الجيش وقت التعليم وفى المناورات ويعنى بحالة الجنود والضباط ونظامهم وتعليمهم ومعيشتهم ، ويوجه عنايته الى تدريب الجند وتلاميذ المدرسة الحربية، الأمر الذى جعل قلوبهم تتعلق به (٢) . وفى خريف عام ١٨٩٣ حانت الفرصة له بسفر اللورد كرومر الى وطنه انجلترا ، فأسند وكالة نظارة الحربية الى محمد ماهر باشا ، وكان غرضه من ذلك ـ كما قال ـ أن يضع فى يده الاشراف الحقيقى على ما يدور فى هذه النظارة (٣) على أنه لما كان محمد ماهر باشا معروفا بولائه للخديو عباس وحيـازته لرضائه وثقته ، فقد كان ذلك ما جعل اللورد كرومر يشعر حينما بلغه الخبر بأن هذا التعيين مقدمة للمتاعب » (٤) .

وفى الحقيقة سرعان ما أخذ ماهر باشا يعمل على تقويض سلطة الجنرال كتشنر سردار الجيش المصرى ، ويثير فى نظارة الحربية من المتاعب ما لم تعرفه طوال السنوات العشر السابقة منذ وقوع الاحتلال (٥) .

وفى أوائل يناير ١٨٩٤ سافر عباس الثانى ومعه محمد ماهر باشا الى حدود مصر الجنوبية لتفقد أحوال الجيش المصرى ظاهريا ، وفعليا لابداء ملاحظات على الجيش اذا وجدها ، على أن نسخة من برنامجه السرى الذى كشف عن نيته فى ابداء ملاحظات شائنة تحط من قدر الجيش ، وتصيب بالتالى كبار الضباط الانجليز المشرفين عليه، وقعت فى يد السردار كتشنر . وفى البداية اعتقد الانجليز أن هذه النسخة غير حقيقية (٦) . ولكن سرعان ما تبين صحتها حينما أخذ الخديو يمطر انتقاداته على الضباط الانجليز الذين كانوا فى رفقته ، والذين استقبلوه ، وعلى كل شىء رآه ، وراح يبذل جهده فى بذر بذور الشقاق بين جميع الرتب . وبلغت المسألة ذروتها فى وادى حلفا بينما كان يحضر استعراضا للجيش، فقد أبدى ملاحظات انتقادية عديدة للقواد البريطانيين اختتمها بقوله للجنرال كتشنر . انه من العار فى رأيه أن يكون الجيش المصرى على هذه الدرجة من عدم الكفاءة . وقد رد كتشنر على هذه الملاحظات بتقديم استقالته فى أدب ، وقال للخديو انه اذا كان الضباط البريطانيون يوبخون ويعنفون علنا على ذلك النحو ، فان مركزهم فى البلاد يصبح حرجا ، واذا استمر ذلك فلن يكون فى وسعه الحصول على ضباط أكفاء للخدمة فى الجيش المصرى. . ثم أرسل الى اللورد كرومر تلغرافا بهذا الحادث .

كان من الطبيعى أن يزعج هذا الحادث اللورد كرومر ازعاجا شديدا ، فقد رأى فيه تحريضا على الفتنة ، وتحريضا لنظام الجيش

للخطر ، خصوصا وأن الجيش كان مؤلفا من « ضباط أوربيين مسيحيين وجنود أفريقيين أو آسيويين مسلمين » • وقد رأى أن الموقف قد تحول الآن عما كان عليه عند وقوع الاحتلال ، لأن وجود الضباط الانجليز انما كانت نتيجة لانتقاض الجيش السابق على الخديو ، ولكن الخديو الآن هو الذى يحرض الجنود على عدم الطاعة والولاء لضباطهم ومع أنه اعتبر الحادث فرصة لتوجيه « ضربة قاضية » الى الخديو ، الا أنه خشى أن مثل هذه الضربة قد تثير عطف الدول الأوروبية عليه . لذلك اكتفى بأن طلب الى اللورد Rosebery فى ٢٠ يناير الموافقة على أن يطلب الى الخديو نقل محمد ماهر من نظارة الحربية ، فاذا لقى معارضة شديدة فى ذلك ، يلجأ الى التهديد بوضع الجيش المصرى بأكمله تحت امرة قائد جيش الاحتلال • وقد وصله الرد من اللورد روزبرى فى اليوم التالى ، وفيه يوافق ، ليس فقط على اقتراح كرومر ، بل يطالب باتخاذ اجراء أشد ، وهو أن يصدر الخديو أمرا عسكريا يثنى فيه على الضباط الانجليز والجيش ، وفى حالة الرفض ، ينظر فى وضع الجيش المصرى رأسا تحت سلطة الحكومة البريطانية •

وقد انتهى الأمر باستسلام الخديو تحت نصيحة القنصلين الفرنسى والروسى اللذين رأيا أنه من الأفضل تجنب صدام مكشوف بين الخديو والحكومة البريطانية فى مسألة يقف فيها الخديو فى الجانب الخطأ • وبناء على ذلك وجه الخديو الى السردار خطابا نشر فى الجريدة الرسمية ، وفيه ينقض كل ما قاله فى الأسابيع الاخيرة، ويبدى رضاءه التام عن حالة الجيش، ويهنىء الضباط المصريين والانجليز الذين يتولون قيادته ، ويسجل للضباط البريطانيين خدماتهم التى أدوها للجيش • وبعد بضعة أيام أصدر أمرا بنقل محمد ماهر باشا من نظارة الحربية، وتعيينه محافظا لبور سعيد (٧) •

وبهذا الاستسلام من جانب الخديو عباس الثانى ، تدخل العلاقات

بينه وبين الحكومة البريطانية مرحلة جديدة • ومع أن جمعية سرية قد تألفت فى الجيش المصرى بعد هذا الحادث من الضباط المصريين الموالين لعباس ، الا أن نشاط هذه الجمعية قد اقتصر على تزويده بالأنباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع (٨) • وفى الحقيقة أن الخديو بعد أن دفع ثمنا غاليا من نفوذه وسمعته ، قد تعلم — كما يقول كرومر — الا فائدة من مقاومة السياسة البريطانية فى مصر علانية • ولقد ساعده على ذلك أنه عندما سافر الى الاستانة فى صيف عام ١٨٩٥ ، عاد ساخطا من معاملة السلطان له • ولذلك فقد اتبع مع الاحتلال منذ ذلك الحين خطة أكثر ودا وصداقة ، وقبل دون تذمر تعيين مصطفى فهمى باشا ، المعروف بتشيعه للانجليز ، خلفا لنوبار باشا (٩) •

ولقد كانت نتيجة ذلك أن خرج الجيش المصرى من دائرة العمل الوطنى ، ومن تأثير العناصر الوطنية الى حين • فقد حرص الانجليز ، بعد حادث الحدود ، على ألا يعينوا أو يرقوا من الضباط المصريين الا من يثبت ولاؤه لهم • وبدأ ذلك بعد نقل محمد ماهر باشا من وكالة نظارة الحربية ، فقد رشح الجنرال كتشنر لها اللواء ادوارد زهراب باشا ، الذى كان ولاؤه للانجليز — كما يقول ملنر — مما لا يحتمل المناقشة (١٠)

تطور السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى الجديد

فى تلك الأثناء ، كانت العوامل قد توافرت لاسترداد السودان، وأهمها ، اجتياز المالية المصرية دور النقاهة ، وقدرتها على تحمل النفقات الاستثنائية المنتظرة ، وبلوغ الجيش المصرى درجة من حسن التنظيم والاستعداد تؤهله للدخول فى حرب كبيرة ، ثم أخيرا ما ظهر من تسابق الدول على اقتطاع اطراف السودان والتوغل فى أرضه على حساب

حكومة الخليفة عبد الله التعايشي الضعيفة ، ورغبة فرنسا الملحة فى التوغل فى أفريقيا الوسطى • وجاءت الأسباب المباشرة بهزيمة الطليان فى موقعة عدوة فى أول مارس ١٨٩٦ على أيدى الاحباش ، وما تلى ذلك من تهديد الدراويش لكسلا التى احتلها الطليان بصفة مؤقتة سنة ١٨٩٤ • لذلك طلبت الحكومة الايطالية من حكومة لندن أن يقوم الجيش المصرى بعمليات ضد الدراويش المهاجمين لتخفيف الضغط ، فكان حينئذ قرار الحكومة البريطانية المفاجىء فى ١٢ مارس ١٨٩٦ باسترجاع دنقلة (١١) •

ومنذ البداية تقرر أن يستخدم الجيش المصرى الجديد فى الحملة الجديدة بقيادة الجنرال كتشنر • ولدواعى الحيطة ، فقد تقرر أيضا أن تنضم الى هذا الجيش القوات المصرية الموجودة فى سواكن ، على أن تحل محلها قوات هندية ، وقد أعير الى الجيش بعض الضباط البريطانيين ، وأرسلت أورطة بريطانية من القاهرة الى وادى حلفا لتقوم بنجدة هذا الجيش عند اللزوم (١٢) • وفى أول مايو ١٨٩٦ ، أى بعد شهر ونصف من قرار الحكومة البريطانية استرجاع دنقلة ، بدأ زحف الجيش المصرى المظفر ، الذى استمر لمدة ثلاث سنوات ونصف ، واشتركت فيه ، فيما بعد ، تعزيزات عسكرية بريطانية ، وانتهى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩ باسترداد السودان •

ولا ننوى فى هذه الدراسة أن نتتبع المعارك العديدة التى خاضها الجيش المصرى وانتصر فيها فى رحلة العودة الى السودان ، ولكن السؤال الذى تطرحه هذه الانتصارات هو : منذ متى تحولت الحكومة البريطانية عن سياسة انشاء جيش مصرى صغير للاعمال البوليسية ، الى انشاء قوة حربية حقيقية تستطيع خوض المعارك الضارية وتحقيق الانتصارات الباهرة ؟ •

فى الواقع أن ذلك يرجع الى عدة أسباب : أولها : تفاقم خطر الثورة المهدية بعد كارثة حملة هكس ، وما أصبحت تهدد به من غزو مصر ذاتها • وكانت السياسة البريطانية تخشى هذا الغزو لأسباب كثيرة أهمها أنه اذا زحف المهدى شمالا ، فمن المقطوع به — كما يقول السير تشارلس ولسن ، المستشار العسكرى للوكالة البريطانية — أن يدخل تحت لوائه كل السكان على جانبى النيل ، لتأثر الناس بأخبار انتصاراته التى هيأتهم لقبول دعواه انه المهدى المنتظر (١٣) • ولما كان التمسك بالسياسة التى وضع أسسها اللورد دفرين — سياسة انشاء جيش للاعمال البوليسية — يلقى كل العبء على القوات البريطانية لمواجهة هذا الزحف ، فقد كانت المصلحة البريطانية تقتضى التخلى عن هذه السياسة ، وانتهاج سياسة جديدة تعمل على تقوية الجيش المصرى وتنظيمه وتدريبه على نحو يؤهله لتحمل هذا العبء ، وخوض المعارك ضد جيش المهدى •

ثانيا ، أنه بعد اخلاء السودان ، أصبح غزو الدراويش لمصر خطرا حقيقيا • فقد كان وادى حلفا هو آخر المراكز فى الحدود المصرية بعد واقعة جنس Ginnis التى قاتل فيها الجنود المصريون قتالا باسلا ، ومنذ مايو ١٨٨٦ خرج الانجليز من حلفا وتركوا بها حامية مصرية ، وأبقوا قوة بريطانية فى أسوان للنجدة فى حالة الضرورة • وكانت الاشاعات تروج دائما بأن جيشا من الدراويش يحتشد عند سرس (أول مراكز المهديين فى الشمال) وذلك لغزو مصر • وقد أوجب هذا العامل الاستمرار فى سياسة تقوية الجيش المصرى واعداده لمقاومة الغزو المنتظر • وقد قام الجيش بواجبه على نحو اثار اعجاب الانجليز المعاصرين ، فمنذ ابريل ١٨٨٧ بدأ الدراويش يشنون الغارات على نقاط الاستحكامات المصرية حول حلفا • وفى صيف عام ١٨٨٩ بدأ الغزو المنتظر على يد عبد الرحمن النجومى ، ولكنه منى بهزائم ساحقة على يد الجيش المصرى كانت آخرها واقعة طوشكى «٣ — ٨ — ١٨٨٩»

التى خاضها الجيش المصرى منفردا وتمخضت عن خسائر لجيش النجومى بلغت ١٢٠٠ قتيل و ٤٠٠٠ أسير ، مقابل ٢٥ قتيلا للمصريين و ١٤٠ جريحا ، وزال على أثرها الخطر عن مصر لأول مرة منذ عام ١٨٨٥ (١٤) • وقد علق اللورد كرومر على ذلك قائلا : « لقد أعطى (هذا الانتصار) الثقة للجيش المصرى وللشعب المصرى ولأوروبا »(١٥)

ثالثا ، بعد أن تحولت السياسة البريطانية عن فكرة الاحتلال المؤقت الى الاحتلال الدائم لمصر بعد فشل مفاوضات السير درمندولف، أصبح وجود جيش الاحتلال فى مصر ضمانا ضد أى فتن تحدث داخل الجيش المصرى ، وبالتالى فلم تعد مسألة تقويته ورفع كفاءته تمثل خطرا على المصالح البريطانية • وكان الخوف على هذه المصالح أن يتهددها جيش مصرى قوى بعد انسحاب جيش الاحتلال ، هو الدافع الأساسى للورد دفرين لوضع قاعدة انشاء جيش محدود من ستة آلاف للاغراض البوليسية — كما رأينا • وبعد التخلى عن هذه السياسة زاد عدد الجيش المصرى حتى بلغ ١٨٫٠٠٠ جندى عند بدء اعداد حملة دنقلة (١٦) •

رابعا ، لم تكن قد ظهرت فى البلاد الى ذلك الحين حركة وطنية ذات خطر يخشى منها على مركز الاحتلال • ولما كان الاحتلال مطمئنا الى مركزه ، فلم يكن يضيره فى شىء انشاء قوة مصرية ذات كفاءة تحمل عنه الاعباء ، كما كانت تفعل القوات الهندية • وهذا العامل على جانب كبير من الأهمية ، لان اشتداد الحركة الوطنية بعد ذلك سوف يغير من السياسة البريطانية ازاء الجيش •

وعلى كل حال ، فباسترداد السودان ، تنتهى تقريبا الظروف التى اوجبت تقوية الجيش المصرى ، وفى الوقت نفسه تظهر ظروف جديدة اخرى تدفع السياسة البريطانية الى الأخذ بأسباب الحذر • وهذه الظروف تتمثل بالدرجة الاولى فى انتعاش الحركة الوطنية واشتداد

الشعور بالعداء للاحتلال بين أفراد الشعب • فلقد كان من الطبيعى أن تخشى السلطات البريطانية انتقال هذه الروح المعادية الى الجيش، ويتم الالتحام بين العناصر المدنية والعناصر العسكرية على نحو ما حـدث فى الثورة العرابية • لذلك نلاحظ أن السـياسة البريطانية قد أبقت الجيش المصرى « بأسره تقريبا » فى السودان بعد استرداده ، وذلك لخدمة توطيد دعائم الأمن فى ربوعه ، والاشتغال فى تهدئته ، وانشاء كافة الاشغال العمومية (١٧) ، وبصفة خاصة لفصل هذه القوةالعسكرية التى أثبتت جدارتها ، « واستردت ثقتها بنفسها » ـ على حد قول كرومر السالف الذكر ـ عن قاعدتها الجماهيرية •

الجيش المصرى بعد استرداد السودان

رأينا كيف أصبح الجيش المصرى ، باعتراف الكتاب والسياسيين الانجليز ، وبسبب الظروف التى ذكرناها ، « قوة مقاتلة على أعظم جانب من الكفاءة وحسن التنظيم » ، وذلك على العكس تماما من الفكرة السائدة فى كتابات الباحثين والكتاب المصريين بأن الاحتـلال عمل دائما على اضعاف الجيش منذ وقوعه • ويهمنا قبل أن نتتقـل الى بحث التطور الذى طرأ على السياسة البريطانية بعـد استرداد السودان ، أن نستعرض حالة الجيش فى ذلك الوقت ، ليتسنى لنـا متابعة التغيرات التى طرأت عليه كنتيجة لتغير السياسة البريطانية •

كان عدد الجيش المصرى بعد استرداد السودان يتراوح بين ٢٠ و٢٥ ألف ضابط وجندى، فقد كانت هناك ١٢ أورطة مشاة تتكون من الفلاحين المصريين ، وما لا يقل عن ٩ آلايات من الجنود السودانيين وكانت الطوبجية والسوارى والهجانة تتكون من المصريين أيضا ، وتبلغ فى جملتها ١٤ ألف جندى وقد تم تجنيد الاورط السودانية من صفوف الدراويش الذين كانت تمتلىء بهم المعسكرات المصرية والانجليزية عقب

كل انتصار وقد اشترك منهم فى الهجوم على (أم درمان) ٧٠٠ جندى .

وكانت أربع من الاورط المصرية تحت قيادة ضباط مصريين، وبقية الاورط تحت قيادة ضباط انجليز . وكان فيلق الهجانة المصرى وسلاح الفرسان (السوارى) تنقسم قيادة وحداته بين الضباط المصريين والانجليز أما الاورط السودانية فقد اقتصرت قيادتها على الضباط الانجليز وحدهم فى ذلك الوقت .

وكانت ترقية الضابط المصرى المتخرج فى المدرسة الحربية تتوقف عند رتبة الاميرالاى ، أما الضابط السودانى فكانت ترقيته تتوقف عند رتبة « صاغقول أغاسى » (صاغ) بينما كان الضباط الانجليز يلتحقون الخدمة برتبة بمباشى* ولا تتوقف ترقيتهم عند حد . وكان ذلك من الأسباب التى أدت الى سريان روح التذمر بين الضباط المصريين الذين كانوا يرون أنفسهم يتخطون فى الترقية من جانب الضباط الانجليز الشبان ذوى الرتب الصغيرة الذين يفدون من انجلترا .

وكان الضباط المصريون يختارون من بين الاسر المصرية المتوسطة ذات الاصول التركية والكردية والشركسية . أما الجنود فمن بين الفلاحين . وكان جنود الالايات السودانية يجندون من مختلف أرجاء السودان ، وبصفة خاصة من قبيلتى «الشيلوك» «والدنكة» . وكان الفلاح المصرى يقضى فى الخدمة العسكرية ست سنوات ، عدا ست سنوات أخرى يقضيها فى الاحتياط أو البوليس ، أما الجندى السودانى فكانت تمتد خدمته العسكرية الى ما لا نهاية . ويعترف الكتاب الانجليز بطول مدة الخدمة العسكرية التى كانت تشكل فى مصر ضريبة فادحة على بنيها من الشبان ، ولكنهم يبررون ذلك بأن انقاص هذه المدة كان يقتضى مضاعفة هيئة التدريب لتزويد المجندين بالتدريب والتمرين الكافيين ، وهو ما كانت تحول دونه العقبات المالية ، بينما

---

* Major.

كانت الحاجة ماسة لوجود جيش قوى كفء ومدرب حتى يستتب الأمن فى السودان •

وكانت وزارة الحربية المصرية والادارات العسكرية المصرية تصطبغ بالصبغة الانجليزية البحتة • فقد كانت الوظائف الادارية العليا وقيادات الفرق فى أيدى الضباط الانجليز فى الجيش المصرى • وفى الحقيقة — وكما يقول « هوايت » — لم تكن ثمة وزارة مصرية يتمتع فيها الانجليز بيد مطلقة كتلك التى كانوا يتمتعون بها فى وزارة الحربية • فقد كان الخديو هو القائد الأعلى من الناحية الاسمية ، ولكن السردار كان هو القائد الأعلى الفعلى أو هو القائد الأعلى التنفيذى • وكان بهذه الصفة يسيطر على جميع الجهاز • وكان يليه فى قيادة الجيش « الادجوتانت جنرال » * وكان رئيس أركان حرب الجيش المصرى انجليزيا أيضا ، ويتبعه مباشرة مدير التموين والسكرتير المالى ومدير المخازن ومدير القسم الطبى ، وكلهم انجليز • كما كان يتبعه بعض الضباط المصريين كرؤساء لمكاتب التجنيد وغيرها • وكان مدير المخابرات العسكرية يتبع مباشرة السردار • وفى عام ١٨٩٩ كان الجيش المصرى يستخدم ١٣٢ ضابطا انجليزيا و ٤٧ مساعدا وصف ضابط انجليزى • وكانت وزارة الحربية تستخدم ٢٠ مهندسا أوروبيا ، منهم ١٢ انجليزيا ، و ٤ ايطاليين واسترالبا ، ويونانى واحد (١٨) •

وقد قامت السياسة البريطانية على الاحتفاظ بالجزء الأعظم من الجيش المصرى فى السودان بعد استرداده • وذلك لعدة أسباب : السبب الأول ، مواجهة الاضطرابات فى السودان والعمل على اخماد أية مقاومة فيه • والسبب الثانى ، ابعاد الجيش المصرى عن مجال تأثير العناصر الوطنية المتحمسة ومصدر الغليان الشعبى فى مصر ، خوفا من أن تتسرب روح الاضطراب ومقاومة الاحتلال الى الضباط والجنود فيتم الاندماج بين الجيش والشعب كما حدث أثناء الثورة العرابية •

---

* Adjutant General.

ثالثا ، اطلاق الأمر لجيش الاحتلال فى مصر دون منازع ، خصوصا بعد أن أصبح الجيش المصرى قوة قتالية يخشى بأسها .

وفى الحقيقة ، فان وجود الجيش المصرى بأسره تقريبا فى السودان ، قد أعفى السياسة البريطانية من ضرورة الاحتفاظ بجيش احتلال كبير فى مصر ، وهو الذى كانت الخزانة المصرية تتكفل بدفع ٨٥ ألف جنيه لنفقات اقامته . وكان هذا المبلغ يكفى فى الأحوال العادية للانفاق على جيش تعداده ٥٠٠٠ جندى . وكان جيش الاحتلال فى القاهرة يعسكر فى المواقع الاستراتيجية الهامة : فى القلعة وقصر النيل والعباسية . وفى عام ١٨٩٨ كان هذا الجيش يتوزع على النحو الآتى : آلايان فى القلعة وقصر النيل ، وأورطة من المشاة واللانسرز Lancers والطوبجية فى العباسية . أما حامية الاسكندرية فكانت تتكون من أورطة من المشاة وفصيلة من الطوبجية وعدد من السرايا (١٨م) .

على أن هذا العدد كان يزيد فى الأحوال التى كان يخشى فيها من وقوع اضطرابات داخلية خطيرة . ففى حادثة العقبة سنة ١٩٠٦ وحين اشتد النزاع حولها بين انجلترا وتركيا ، وكان الرأى العام المصرى يساند موقف تركيا ، طلب اللورد كرومر زيادة الحامية البريطانية فى مصر ، فاستجابت حكومته لهذا الطلب ، وصدرت الأوامر بتحرك ثلاثة فيالق من كريت الى القاهرة تعززها قوة أخرى من مالطة ، الى جانب ارسال قوة من المدفعية من بريطانيا نفسها . وقد تم وصول أغلب هذه القوات الى مصر ، وتكلفت الخزانة المصرية زيادة قدرها ٤٥ ألف جنيه نتيجة زيادة مصروفات جيش الاحتلال (١٩) .

تطور السياسة البريطانية ازاء
الجيش بعد استرداد السودان

يمثل استرداد السودان نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة فى السياسة البريطانيــة ازاء الجيش المصرى . فقد اختفت تقريبا كل الظروف التى دفعت السياسة البريطانية الى التخلى عن سياسة اللورد دفرين ، واتنهاج سياسة تهدف الى تقوية الجيش المصرى ورفع كفاءته القتالية وحسن تدريبه .. وفى الوقت نفسه بدأت ظروف جديدة تدفع الى اعادة النظر فى الجيش ، بما يكفل تمام السيطرة عليه من جـانب الاحتلال . وأهم هذه الظروف ــ كما ذكرنا ــ ارتفاع المد القومى فى مصر ، ومحاولات الخـديو عباس الثانى السـيطرة على الجيش للاستفادة به فى مقاومة الاحتلال ، كما تمثل فى « حادث الحدود » . وفى الحقيقة أن الخديو عباس لم يكف عن مناوأة الاحتلال سرا ، وان كف عنها جهرا . فكلما ذكرنا ، تألفت فى أعقاب الحادث جمعية سرية فى الجيش المصرى من الضباط الموالين للخديو عرفت باسم « جمعية المودة السرية » ، وكانت تبعث بالانباء الهامة عن كل نشاط يحصل أو حادث يقع الى الخديو . وكان بعض ضباط هذه الجمعية فى الحملة المصرية التى استردت السودان ، وقد استمعوا الى الخطبة التى ألقاها اللورد كرومر فى أم درمان وأعلن فيها قيام نظام الحكم الثنائى ، وكتبوا الى الخديو عباس يخطرونه بأن « جميع الضباط المصريين استـاءوا لهذه الخطبة » (٢٠) .

لكل هذه الأسباب ، فقد اتبعت السياسة البريطانية ازاء الجيش المصرى فى السودان الخطوط الرئيسية الآتية :

أولا : تجريد الضباط والجنود المصريين والسودانيين فى السودان من الاسلحة والذخيرة . ففى يناير ١٩٠٠ تم سحب عدد من المدافـع المكسيم من الجيش المصرى بحجة ارسالها الى حرب جنوب أفريقيا .

كما آخذ الجنرال مكسويل ، نائب الحاكم العام ، فى جمع ذخيرة فرقتين من الجيش • وقد سلم بعض الجنود ذخيرتهم . ولكن الضباط المتحمسين رأوا فى ذلك امتهانا لكرامة الجيش وعدم الثقة به ، فحرضوا الجنود على التمرد ، وكان أن هجموا على الذخيرة لاستردادها ، وامتنعت نهائيا الأورطة الرابعة عشرة السودانية عن الرضوخ لتسليم الذخيرة • وظلت الحالة فى أم درمان قلقة ، الى أن تعاون الجنود الكبار فى الأورطة مع ضباطهم السودانيين على تسليم الذخيرة تدريجا • وقد سجن الضباط المتهمون بالتحريض على التمرد، وأحيلوا الى مجلس تحقيق لمحاكمتهم ، وحكم بطرد ستة منهم من خدمة الجيش هم : اليوزباشى محمود أفندى مختار ، واليوزباشى حسن أفندى لبيب ، والملازمون الأوائل : مصطفى آفندى لطفى ، وصالح أفندى زكى ، ومحمد آفندى توفيق يوسف ، والملازمان الثانيان عبد الحميد أفندى شكرى وادريس أفندى عبدالله ، واحالة اليوزباشى محمود أفندى حلمى الى المعاش والملازم الثانى أحمد أفندى شاكر الى الاستيداع • وتوبيخ الملازمين الثانيين عثمان أفندى عارف، ومصطفى أفندى محمود الشامى (٢١) •

وقد أورد اللورد كرومر هذه الحادثة فى كتاب : « عباس الثانى » ، ولكن دون تفصيل وفى شكل مبهم • واتهم الخديو بأنه كان وراء هذا التمرد ، لأنه « لم يشف من مرض الرغبة فى ايقاع الخلل فى نظام الجيش » • وروى أن الخديو كان قد تفوه ببعض الأقوال التى جعلت الجنود المتمردين فى الاورطة السودانية يعتقدون أنه متعاطف معهم ، وأنه لذلك رأى أن يحرم الخديو من ثمرة عمله ، فقابله وطلب منه أن يستدعى المحكوم عليهم ويؤنبهم بعبارات معينة اختارها له وترجمها له ، وذلك ليضعه فى موقف حرج : « لان رفضه أو قبوله لطلبى كلاهما لا يسره ، فاذا رفض ، فسوف يعرض نفسه

لشبهة أنه حرض على الثورة فى جيشه ، كما فعل جده من قبل ، واذا وافق ، فسيتضح على الفور للمتمردين أنه لا يمكن الاعتماد على مساعدته ، وبذلك يفقد كثيرا من نفوذه فى الجيش » (٢٢) • وكما توقع كرومر ، فقد اختار الخديو الأمر الأخير . فاستحضر المحكوم عليهم وعنفهم على ما وقع منهم وأبدى تأييده للسردار ونجت باشا •

ثانيا : انقاص عدد الوحدات المصرية البحتة فى الجيش ، وزيادة الوحدات السودانية • وكان هدف الانجليز من ذلك : أولا : التفريق بين المصريين والسودانيين فى الجيش ، ثانيا : تأليف نواة جيش سودانى بحت يكون عونا فى المستقبل للاستقلال عن مصر • فقد ألغوا الاورطتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من البيادة المصرية ، وأنشأوا أورطتى خط الاستواء وبحر الغزال السودانيتين ، حيث كانوا يعلمون العساكر النداء بالانجليزية • ولم يبقوا من البطاريات الطوبجية المصرية الجديدة سوى أربع مصرية ، وأنشأوا وحدة سودانية • ومن أورط السوارى المصرية لم يبقوا أيضا سوى أورطة مصرية ، وأنشأوا بدلا منها ست أورط سودانية أطلقوا عليها اسم « البيادة الراكبة » ، وأركبوها الخيل السودانية والبغال الحبشية • وقد استبدلوا بالهجانة المصرية هجانة سودانية ، وأنشأوا فرقتى العرب الشرقية والغربية السودانيتين • وبينما كانت الاورطة السودانية تتكون من ٨٠٠ ضابط صف وعسكرى ، كانت الاورطة المصرية لاتبلغ سوى ٦٠٠ فقط • وقد انقصوا الضباط المصريين فى الوحدات السودانية، حيث نزل عددهم الى عشر الضباط البريطانيين والسودانيين • أما فى أورطتى بحر الغزال وخط الاستواء ، فقد اختفى منهما كل أثر المصرى (٢٣) •

ثالثا : تشتيت الجيش المصرى فى أنحاء السودان كتائب صغيرة، بين كل كتيبة وأخرى مئات الاميال (٢٤) • بينما كانت الحامية

البريطانية تتمركز فى الخرطوم • وكانت هذه الحامية تتألف من ستة بلوكات من المشاة ، وفصيلة من الطوبجية مع ما يتبعها ، وفصيلة من البيادة الراكبة الهجين (٢٥) •

رابعا : استخدام الجيش المصرى فى بناء السودان وتعميره بصفة خاصة • وقد مر بنا أن حكم السودان وقيادة الجيش كانا فى يد واحدة هى يد الحاكم العام للسودان ، وبالتالى فقد كانت الادارة العسكرية والمدنية تخضع لسلطة واحدة • فالسودان والجيش المصرى على هذا النحو كانا شيئا واحدا ، أو على حد قول « هوايت » ، كانا « متداخلين » •

وعندما انتهت موقعة أم درمان ، التى كانت عاصمة السودان أثناء حكم الدراويش ، وبها زالت الدولة المهدية ، اتجهت السياسة البريطانية لجعل مدينة الخرطوم عاصمة للسودان كما كانت قبل استرجاعه • ولماكان السودان خلوا من الصناع ، وكانت مصلحة الاشغال بالجيش المصرى عبارة عن قسم قليل من الصناع العسكريين لا يتجاوز المائة ، ومعهم اثنان من الضباط المهندسين فقط ، فقد رؤى تكبير هذه المصلحة ، وجعلت آلايا وصل تعداده الى ١٢٠٠ من هؤلاء الصناع • ولما كان قانون القرعة العسكرية فى ذلك الحين يحظر التجنيد من القاهرة والاسكندرية ، فقد استصدر اللورد كتشنر أمرا عاليا من الخديو بمعاملة هاتين المدينتين أسوة بباقى القطر • وسرعان ما تم فى أيام قلائل تجنيد بنائين ونجارين ونحاتين ونقاشين وحدادين وبرادين وغير هؤلاء من صناع المعمار • وبهذه الوسيلة جند من أمهر الصناع وقتها عدد كبير ، وابتدأ هؤلاء الصناع يصلون الى الخرطوم فى أوائل سنة ١٨٩٩ ، وانتخب لهم الضباط الفنيون • وقد قام هؤلاء الصناع العسكريون ببناء أهم المنشآت الكبيرة ، المدنية والعسكرية ، فى الخرطوم (٢٦) • هذا بالاضافة الى ما أنشىء فى

الانحاء الاخرى ، وعلى الأخص فى حلفا ، وأبى حمـد ، والعطبرة ، وشندى وخورشمبات ، ووواد مدنى ، وكسلا ، والقضارف ، وسواكن ، وبورسودان ، والأبيض ، وتالودى ، والدويم ، والتوفيقية والسوباط، وبلاد دارفور وبحر الغزال غيرها (٢٧) •

وكانت أورطة السكة الحديدية أكبر أورطة فى الجيش المصرى• وقد قامت هذه الأورطة على صيانة هذه السكك وتعهدها بالاصلاح، كلما دمرتها السيول أو جرفتها الرياح أو غمرتها الرمال • وذلك فى أشق الظروف وأسوأها مناخا • ويرى الدكتور مكى شبيكة أن الانتصار الذى حققه الجيش المصرى فى مد خطوط السكك الحديدية أثناء تقدم القوات المصرية لاسترداد السودان ، كان « أبقى على الدهر وأنفع من انتصارات الميادين » • وتتضح أهمية هذا الدور الحضارى للجيش المصرى فى تقدم السودان واقرار الأمن فى ربوعه ، مما أورده السير ريجنالد ونجت فى تقريره لعام ١٩٠٦ ، ونقله عنه اللورد كرومر من الظروف السائدة فى السودان وقتذاك ، فقد ذكر أن « المدن الكبرى تفصل احداها عن الاخرى مسافات بعيدة خالية من الطرق والآبار ، ومن ثم يتعذر على البلدان البعيدة عن النهر أن تتقدم قبل مرور زمن طويل وتحمل مصاريف باهظة • وأول شىء يجب عمله فى السودان هو تحسين المواصلات ، بعد ذلك يصير الشروع فى أعمال الرى • أما فى الوقت الحاضر ، فكل مشروع عظيم من هذا القبيل يكون سابقا لأوانه ، لاسيما أن الاهالى قليلون ، والبناء يصعب جدا اذا لم توجد سكك حديدية للنقل » (٢٨) •

وفى عام ١٩٠٨ تحدث السير الدون جورست فى تقريره الى السير ادوارد جواى عن أهمية المواصلات لاقرار الأمن واخماد الاضطرابات والفتن ، مع عدم كفاية القوة العسكرية الموجودة فى السودان لمواجهة الغارات التى تحدث ، فقال : « ان القوة العسكرية

التى فى السودان الآن لا تكفى لتلافى كل ما يحدث ، ولكن زيادة الحامية فقط ليست الدواء الشافى لهذا الداء لو صرفنا النظر عن الاعتبارات المالية ، لان البلاد التى يخشى شرها واقعة فى الجهات التى لا تلائم الصحة ، فلا يستطاع وضع الجنود الانجليزية أو المصرية فيها دائما ، ولا سبيل لزيادة الأورط السودانية زيادة تذكر لأسباب جوهرية تحول دون ذلك . فالطريقة الصحيحة الفعالة لتلافى الحالة هى عندى تحسين المواصلات الداخلية ، حتى يسهل انتقال الحامية الحالية من مكان الى آخر » (٢٩) .

وتتضح صعوبة وقوة العمل الذى قام به الجيش المصرى فى مد السكك الحديدية فى السودان فى قول أحد الضباط الذين عملوا فى انشائها : « انه توجد تحت كل شبر منها جثة جندى مصرى » . وفى فبراير ١٩٠٦ عند افتتاح خط السكة الحديدية بين النيل والبحر الأحمر ، اعترف اللورد كرومر بأهمية العمل الذى قام به الضباط المصريون والانجليز والجنود قائلا : « لقد مدوا ثلاثمائة وخمسة وعشرين ميلا من خطوط السكة الحديدية فى أربعة عشر شهرا فى أحوال جوية مثل أحوال الجو السودانية ، ففعلوا فعلا يستحق عظيم الاعتبار » (٣٠) . وقد وصف اللواء محمد لبيب الشاهد عمل الجنود المصريين فى الاورط الأربع التى كانت تشتغل فى مد السكة الحديدية أثناء تجريدة استعادة السودان بأنه كان « أشق عمل فى التجريدات » .

وفى مواجهة الاعتراف من جانب السلطات البريطانية بدور القوات المصرية فى أعمال الانشاء والتعمير ، نلاحظ من جانب آخر تجاهلها ذكر الجيش المصرى فى عمليات اخماد الثورات الداخلية فى السودان. فمن الغريب حقا أن التقارير التى رفعها كل من السير ريجنالد ونجت واللورد كرومر والسير الدون جورست واللورد كتشنر الى وزارة

الخارجية البريطـــانية عن « المالية والادارة والحـالة العمومية فى السودان » تتجاهل تجاهلا شبه تام ذكر القوات المصرية فى اخمـــاد الاضطرابات والفتن والقلاقل • فهل كانت السلطات البريطانية تخشى انتقــال عـــدوى الثـــورات الى الجيش المصرى ، فامتنعت عن استخدامه ؟ أم كانت تريد الحـط من شـأنه بعـــدم الاشـــارة الى دوره ؟ • ان هــذه التقــارير تشـير دائمـا الى الاضــطرابات التى أخمدتها الجنود السودانية بقيــادة الضـباط الانجليــز • ففى تقـرير السـير ريجنـالد ونجت عن « حادثة تانودى » فى جنــوب كردفــان ، يذكر أن القوة التى أخمدت الاضــطرابات كانت مؤلفــة من ٤ بلوكات من الهجـانة وبلوكين من الأورطــة الســودانية الثانية عشرة ، وللماجــور أوكونيل فضــل عظيــم فى اسراعه الى اخمــاد نار هذه الفتنة قبل اتساع خرقها » (٣١) • وفى تقرير السير الدون جورست الى السير ادوارد جراى عن « حادثة الكاملين » فى مديرية النيل الازرق ، يتحدث عن استخدام الجنود الســودانية والانجليزية فقط فى اخماد حركة عبدالقادر محمد (٣٢) • وفى تقرير اللــورد كيتشنر عن السودان سنة ١٩١٣ يتحدث عن تاليف بلوكين استوائيين فى قسم بحر الغزال ، وأن سلوك بعض قبائل غرب بحر الغزال قضى باقامة فصيلة مؤلفة من بلوك من الاورطة الثانية عشرة السودانية بقيادة ضابط بريطانى فى راجا (٣٣) •

وعلى هذا النحو نرى تجاهلا لذكر القوات المصرية فى اخمـــاد الثورات والاضطرابات ، وعلى كثرة هذه الثورات والاضطرابات • ففى تقرير السير الدون جورست عن السودان سنة ١٩٠٨ يقــول بصريح العبارة : « امتازت السنة العاشرة من احتــلال الســودان باضطرابات القبائل وجموحها ، فاضطرت الحكومة الى استعمال القوة المسلحة ثلاث مرات لقمع الفتن الداخلية • وقد أظهرت الحــوادث الأخيرة أن موت المهدى وتفويض حكم خليفته لم يمح الاعتقاد بالمهدية

محوا تاما ، وان هذا الاعتقاد قد يوقع الامن والاطمئنان فى البلاد فى الخطر من جديد ، اذا لم يراقب بعين الاهتمام ويرد على أعقابه كلما حاول الظهور والتقدم الى الأمام » . ومن الطريف أنه يروى أن الاضطرابات فى تلك السنة قد أدت الى مقتل «ضابطين بريطانيين وأربعة ضباط مصريين » ، ولكنه حين يتحدث عن القوات التى استخدمت فى اخماد الفتن ، لا يذكر الجنود المصرية ، وانما يذكر « العساكر السودانية » .

الجيش المصرى وحادثة العقبة :

على كل حال ، ففى الفترة من ١٩٠٦ الى قيام الحرب العالمية الاولى فى سنة ١٩١٤ ، وقعت حادثتان تعلقت كل منهما من أحد محاورها الرئيسية بالجيش المصرى ، وبموقف السياسة البريطانية ازاءه . والحادثة الاولى ، حادثة العقبة ، أو « حادثة طابه » سنة ١٩٠٦ ، والحادثة الثانية ، هى الحرب الطرابلسية ١٩١١ — ١٩١٤ .

وفيما يتصل بحادثة العقبة ، فتتمثل أهميتها فى انه كان فى أثنائها أن وقعت أول مواجهة بين الجيش المصرى والجيش العثمانى بعد الاحتلال البريطانى ، وكان واجب الجيش المصرى فيها أن يدافع عن أرضه ضد العدوان التركى . ولكن وضع مصر الشاذ بين الاحتلال البريطانى والتبعية التركية ، انعكس على موقف الجيش ، بما انعكس بدوره على موقف الاحتلال ، وأدى الى زيادة الحامية الانجليزية .

وقد بدأت الازمة حين اعتزمت الدولة العثمانية مد خط سكة حديد الحجاز من معان الى العقبة ، لمقاومة نفوذ انجلترا فى البحر الاحمر من جهة — وهو النفوذ الذى أخذ ينمو بانشاء ميناء بورسودان (٣٤) . ولمد هذا الخط بعد ذلك الى قناة السويس ومناوأة النفوذ البريطانى فى مصر وتهديد خطوط المواصلات الامبراطورية ، من جهة أخرى (٣٥) . ومن أجل تنفيذ هذه المشروعات ، أرادت تركيا سلب مصر جزءا كبيرا من شبه جزيرة سيناء (من العريش الى السويس

أولا ، ثم فيما بعد من رفح الى رأس محمد) ، بحجة أن شبه الجزيرة جزء من الدولة لم تتنزل عنه لمصر الا الى حين وتسهيلا للحج ، وأنها لم تعتبر هذا الجزء منسلخا من أملاكها فى أى وقت من الاوقات (٣٦).

وكان من الطبيعى ، عندما علمت السلطات البريطانية فى مصر بعزم السلطان على مد الخط الحديدى الى العقبة ، وجعل هذا الثغر قاعدة حربية تهدد منها قوارب الطوربيد خط المواصلات الى الهند من جناحه الآخر ، أن أبدت اهتمامها بالمسألة . فقد أرسلت ضابطا بريطانيا ، هو المستر براملى* على رأس قوة مصرية صغيرة الى الحدود المصرية قرب العقبة ، لتحرى صحة الامر ، وعينته مفتشا على سيناء . ولكن السلطان اعتبر وجود هذه القوة فى هذه المنطقة اعتداء من مصر على الاراضى التابعة له ، وطلب سحب هذه القوة . وهنا اقترح اللورد كرومر فى ١٥ يناير ١٩٠٦ تعيين الحدود لحسم الخلاف . ولكن الحكومة العثمانية أظهرت دهشتها لهذا الاقتراح ، على أساس أن « مصر ولاية عثمانية فكيف يطلب معاملتها كدولة مستقلة ؟ » . وفى الوقت نفسه أصدرت تعليماتها لرشدى باشا ، قائد القوات التركية فى العقبة ، للتقدم واحتلال « طابة » ، وهى قرية صغيرة على الساحل الغربى للخليج على بعد ثمانية أميال برا من قلعة العقبة (٣٧) .

وكانت نتيجة رفض السلطان تعيين الحدود ، أن قررت السلطات البريطانية بدورها ارسال قوة مصرية صغيرة بقيادة ضابط مصرى هو سعد بك رفعت ، لمقابلة المستر براملى على الحدود قرب العقبة ، ولاحتلال « طابة » . وقد أقلعت هذه القوة المصرية على السفينة « نور البحر » التابعة لمصلحة خفر السواحل ، قاصدة «طابة» ، ولكنها وجدتها فى قبضة الاتراك . فتم اجتماع على ظهر السفينة بين سعد بك رفعت وقبطان السفينة الانجليزى من جانب ، وبين قائد القوات التركية من جانب آخر ، أعلن فيه القائد التركى أن لديه أوامر

* Bramly.

صريحة بمنع أي قوة من النزول في طابة ، ولو استدعى الأمر استعمال العنف . ولما كانت الاوامر الصادرة للضابط المصرى تحذره من الصدام الا في حالة اطلاق النيران عليه ، كما أنه لم تكن لديه القوة الكافية للنزول الى البر بالقوة ، فقد انسحب ومعه براملى الى جزيرة «فرعون» الواقعة على بعد أميال قليلة جنوب طابة ، حيث وصلتهما التعليمات بأنه فى حالة هجوم تركى ، فان عليهما المبادرة باحتلال « آبار بيور » الواقعة على رأس خليج العقبة ، و « نقب العقبة » و « طابة » التى سبقهما اليها الأتراك (٣٨) .

وعلى هذا النحو ، تفزت المسألة الى مستوى أزمة حادة ، خصوصا بعد أن أصرت انجلترا على أن تسحب تركيا قواتها من «طابة» ، وأصبح الموقف يهدد بمواجهة عسكرية بين القوات المصرية والقوات التركية . ولما كان الجيش المصرى يدين قانونا بالولاء للسلطان العثمانى صاحب السيادة الشرعية على مصر ، ولكنه من الناحية الفعلية كان واقعا تحت سيطرة الاحتلال ، وفى الوقت نفسه ، لما كانت الدولة العثمانية صاحبة السيادة الشرعية هى التى تهدد بسلب مصر قطعة هامة من أراضيها ، بينما كانت انجلترا ، الدولة المحتلة ، تدافع عن الحقوق التاريخية لمصر فى سيناء ، فان هذا يصور الموقف الفريد الذى كان الجيش المصرى يجد نفسه فيه من هذه الازمة .

فى ذلك الحين ، كان الرأى العام المصرى يقف من الأزمة قلبا وقالبا الى جانب الدولة العثمانية ، بينما كان يظهر عداءه الصريح والعنيف لدولة الاحتلال . وقد عبرت جريدة «اللواء» عن ذلك بقولها : « هل انقلبت الدنيا وتغيرت أحوال العالم ، الى حد أن تدعى انجلترا لنفسها حق حماية مصر ضد تركيا التى هى صاحبة السيادة الشرعية على وادى النيل ؟ » (٣٩) . ويرجع السبب فى ذلك الى أن استراتيجية القوى الوطنية فى ذلك الحين كانت تقوم على احراج

مركز الاحتلال فى مصر عن طريق التمسك بالسيادة التركية والدعوة للجامعة الاسلامية . لذلك فقد رأت فى تلك الأزمة مناسبة طيبة لتظهر مساندتها لتركيا ضد الاحتلال . ففى الوقت الذى كانت «اللواء» تعترف « بعدم أحقية تركيا فى احتلال المواقع المصرية » (٤٠) ، كانت تنشر بعطف شديد ما يرسله اليها مكاتبها فى « دار السعادة » (الاستانة) من وجهات نظر الحكومة العثمانية التى تؤكد أن سيناء جزء من الدولة العثمانية ، وانه من المحال أن ترضى الدولة باعتبارها جزءا متمما لمصر ، وأن الحدود المصرية الشرقية تمتد فقط من السويس الى العريش . كما كانت تنقل آراء رجال الدولة العثمانية التى يعتبرون فيها الازمة « مسألة داخلية وجزئية » (٤١) . وقد كتبت «الاهرام» فى ذلك الحين تفسر أسباب تأييد المصريين لموقف تركيا المناهض لمصلحة مصر قائلة : « ان مسلمى مصر يعتبرون جلالة السلطان عبد الحميد خان خليفة لهم ، يدعى له على المنابر بالنصر ، ويدعى على أعدائه وخصومه بالقهر .. وان الامة المصرية ترضع طفلها مع اللبن حب السلطان والخضوع له » (٤٢) .

وكان من الطبيعى ، فى هذا المناخ من التأييد الساحق فى الجبهة الداخلية للدولة العثمانية ، أن يقف الضباط والجنود المصريون موقفا خاصا . فتذكر «اللواء» أن هؤلاء الضباط والجنود قد وقفوا موقف الفتور عندما كلفوا بالمحافظة على الحدود المصرية أثناء الأزمة، وذلك « بحكم الميل والاحترام لجنود الدولة العثمانية » (٤٣) . كما استغل القائد التركى لقوات العقبة هذا الولاء للسلطان لتحييد موقف القوة المصرية . ففى رسالة بعث بها الى سعد بك رفعت قال : « اننا اخوان نخدم نفس السلطان . وحيث ان المقام العالى قد أتم شرح الأمر بالتفصيل لسمو خديو مصر ، فليس هناك خلاف بيننا » ؛ ثم ناشده العودة الى السويس وتسوية المسألة بين الاخوة . وقد أرسل القائد التركى فى أعقاب ذلك برقية الى حكومته أخبرها فيها أن تفاهما قد

أمكن التوصل اليه بعد مقابلته مع قائد القوات المصرية ، وأن اتفاقا مرضيا للمسألة قد تم • على اننا لا نلبث أن نرى القائد التركى يعود فيسوق التهديدات للقوة المصرية فى جزيرة فرعون ، ثم يخطر سعد رفعت وبراملى بأنه لن يستطيع الاستمرار فى الاتصال بهما فى المستقبل لعدم اعترافه بمركزهما الذى احتلاه فى الأراضى التركية • ولا يبث أن يحتل مركزين آخرين فى الأراضى المصرية هما : نقب العقبة » و « القطار » •

فهل يفهم من ذلك أن ولاء الضباط والجنود المصريين للخليفة عبد الحميد خان قد تغلب عليه الاعتبارات الأخرى ؟• اننا نلاحظ أن السلطات البريطانية قد أرسلت بعد ذلك تعزيزات من القوات المصرية الى منطقة النزاع : فحين هدد القائد التركى القوة المصرية فى جزيرة فرعون ، أمدت هذه القوة بجنود جديدة أنزلت على برها مدفعا ، وقامت بتحصينها تحت ارشاد الضباط الانجليز (٤٤) وفى ٨ مايو ١٩٠٦ أرسلت الى سيناء نصف البطارية المصرية الخامسة (٤٥) على أنه بعد أن تطورت الازمة لتهدد بصدام بين انجلترا وتركيا ، وبعد أن اشتدت حملة الصحف الاسلامية على الاحتلال ، حتى أصبح « من الممكن الآن أن يتحول أى حادث صغير الى ثورة دينية عارمة » — على حد قول كرومر — ، فان السؤال الذى طرح فى ذلك الحين هو : هل يحارب الجيش المصرى فى صف القوات البريطانية ضد جيوش الخليفة العثمانى ، أم يعلن العصيان ؟ • وكانت جريدة «المقطم» هى التى طرحت هذا السؤال بصراحة مذهلة فى عددها الصادر يوم ١٢ مايو ١٩٠٦ (قبل انتهاء مدة الانذار البريطانى لتركيا بيومين) فكتبت تقول:

« لو فرضنا أن الحكومة المصرية أرادت ارسال جنودها الى طور سينا لدفع تعدى الترك عنها ، وأن جنودها أبوا طاعتها وتمردوا عليها ، وأصبحوا قائلين : ان الجرائد الاسلامية علمتنا أن قتالنا

للترك هو كفر بالدين ، ومروق من الاسلام ، وخروج عن طاعة الله والرسول • فهل يعاقب أولئك الجنود على عصيانهم ؟ وهل يلامون على تمردهم ، مادامت الجرائد المذكورة تدس ذلك فى عقولهم ؟ • هذه مسألة يحسن النظر فيها حتى اذا مست الحاجـة يوما ، كانت الحكومة بصيرة بما لديها » !

على أن السلطات البريطانية كانت فى ذلك الحين تجيب عمليـا عن هذا السؤال • فمع ورود الانباء عن احتمال تحرك الاتراك نحـو قناة السويس ، قررت الحكومة البريطانية الاستعانة بقوات هنـدية للدفاع عن القناة ومصر فى حالة الهجوم عليها ، وذلك بالاضـافة الى قواتها البحرية • وفى الوقت نفسه ، وفيما يتصل بالجبهة الداخلية ، فان شك السلطات البريطانية فى ولاء الضباط والجنود المصريين قد دفعها الى طلب زيادة الحامية البريطانية بمصر لاخمـاد الاضطرابات الداخلية المحتملة والمتوقع حدوثها عند وقوع صدام بين انجلترا وتركيا، فقد ألح كرومر فى زيادة هذه الحامية ، وتم فعلا استدعاء فيلقين من المشاة ، وقوة من السوارى ، وبطارية من المدفعية فى أوائل مـايو • وقد اعترف كرومر بأن السبب فى استدعاء هذه القوة ، هو تحريض الصحافة الاسلامية لمشاعر جماهير المسلمين • وقد بلغ خوف السلطات البريطانية فى ذلك الحين ان أخليت الحامية الانجليزية القلقة من كل مصرى فيها ، ومن تلامذة مدرسة البوليس أيضا ثلاثة أيام ، أخذت فيها حاميتها الحذر باقفال أبوابها والتترس خلفها •

وقد أخذت الصحف الانجليزية بعد ذلك تشكك فى ولاء ضباط وجنود الجيش المصرى ، حتى أوجد ذلك « ريبا عاما » فى أوروبا ــ على حد قول المؤيد • فقد اعتبر ضباط الجيش من بين العنـاصر المحركة لروح الثورة فى البلاد • وقـد كتب مراسل جـريدة «الاكسبرس» الانجليزية فى مصر يوم ١٠ يوليـة ١٩٠٦ يصف

«الضباط الوطنيين الشبان» بانهم «موجب لخطر عظيم بسبب مشورة الضباط الذين هم أكبر منهم سنا أو المتقاعدين » • ثم دعا الى «تقليل عدد الضباط الوطنيين » ، بحجة أن « الضابط الوطنى ، وخصوصا من كان شابا ، هو عامل مضر فى حالة القلق الحاضرة ، اذ ليس له ناد يأوى اليه ، فهو يميل بارتياح الى الاختلاط بالطبقة الوسطى من الأهالى» (أى العناصر الثائرة من الشعب المصرى وقتذاك) • ثم روى المراسل حادثة تعزز وجهة نظره فقال : « أذكر حادثة جرت مساء أمس فى قهوة يتردد عليها الضباط والأهالى : فقـــد جلست على مقربة من ضابطين وطنيين برتبة أميرالاى ، وسمعت أحدهما يقول بكل صراحة: انه اذا حصلت ثورة اسلامية ضد المسيحيين ، يكون أول من يقـود الناس فيها » • ثم ختم مراسل (الاكسبرس) كلامه بقوله : «وعندى ان هذه الميول شاملة تقريبا لكل ضابط مصرى » • وقد سأل مراسل احدى الصحف النمسوية السير رودلف سلاطين باشا ، مفتش عـام السودان ، عن مدى اخلاص ضباط وجنود الجيش المصرى فى ذلك الحين ، فأجاب بأنه « لا شبهة فى اخلاصهم » • ولكنه فى الوقت نفسه أكد ضرورة « تعزيز الحامية الانجليزية »

على كل حال ، فقد أسفرت الأزمة عن زيادة الحامية الانجليزية فى مصر ، وكان فى مناخها المتأجج بالعداء للاحتلال من جانب الشعب المصرى ، والمشحون بالريبة والشك والضغينة من جانب سـلطات الاحتلال ، أن وقعت حادثة دنشواى المشهورة يوم ١٣ يونية ١٩٠٦ ، أى بعد شهر واحد من انتهاء الأزمة •

الجيش المصرى والحرب الطرابلسية

كانت الأزمة الثانية هى الحرب الايطالية الطرابلسية ، أوالحرب الايطالية العثمانية ، كما كان يطلق عليها فى ذلك الحين (١٩١١ ــ ١٩١٤) وتختلف عن أزمة العقبة فى أنه بينما كان على الجيش المصرى

فى تلك الأزمة أن يواجه جيش الخليفة العثمانى ، فانه فى الحـــرب الطرابلسية كان عليه أن يحارب فى صفوف هذا الجيش • وان اتفقت الازمتان فى شيء واحد هام ، هو أنهما أكدتا ولاء الشعب المصرى التام لدولة الخلافة وعداءه للاحتلال •

وقد بدأت الحرب الطرابلسية بعـــد أن قدمت ايطاليا يوم ٢٧ سبتمبر انذارا نهائيا للدولة العثمانية أبلغتها فيه أنها قررت التـــدخل عسكريا فى طرابلس الغرب الغرب وبرقة (ليبيا) نظرا لاستفحال حالة الفوضى التى تعرض لها الأجانب ، خاصـــة الرعايا الطليـــان ، فى كلتا الولايتين ، وفى ٣٠ سبتمبر بدأت ايطاليا فى الاستيلاء على الســـاحل الليبى : فاستولت على طرابلس ودرنة وطبرق وبنغازى ، مستخدمة فى الغزو قوات كبيرة بحرية وبرية •

وكان من الطبيعى أن يثير هذا الغزو فى مصر عواطف الشعب المصرى من جانبين: جانب الولاء للدولة العلية، وجانب الاخوة للشعب الليبى • على أن أهم ماأثارته هذه الحرب فيما يتعلق بالجيش مسألتان: الأولى ، مرور الجيش العثمانى عبر الاراضى المصرية الى ليبيا ، نظرا للحصار الذى فرضه الاسطول الايطالى على الساحل الليبى • والثانية استخدام الجيش المصرى الى جانب الجيش العثمانى فى الحرب ضـــد الايطاليين ، طبقا للفرمانات العثمانية التى تتضمن حق الدولة العثمانية فى استخدام الجنود المصرية عند نشوب الحـــرب فى أية مهمـــة تريدها •

فلقد أجمعت القوى الوطنية الاسلامية فى مصر على أن تبادر الدولة العثمانية بارسال جنودها الى مصر دون أن تلجأ الى استئذان وزارة الخارجية البريطانية أو حتى احاطتها علما بذلك • واستندت فى هذه الدعوة الى أن بريطانيا لن تستطيع ارغام الحكومة المصرية على الوقوف فى وجه الجيوش العثمانية عند مرورها فى مصر ، تفاديا لغضب

الأمة المصرية ومراعاة لعواطفها • واستدلت على نجاح هذه الطريقة بما أبداه الجنود والضباط المصريون من الفتور فى حادثة طابة عندما كلفوا بالمحافظة على الحدود المصرية بحكم الميل والاحترام لجنود الدولة العثمانية •

وبالنسبة لاشتراك الجيش المصرى فى الحرب ضد الطليان الى جانب القوات العثمانية ، فقد طالبت الأصوات الوطنية بأن تصدرالدولة العثمانيةأوامرها الى الحكومة المصرية بتزويد الجيوش العثمانية بما تحتاج اليه طبقا لحقوق الدولة ، وما تنص عليه الفرمانات فى هذا الشأن •

على أن بريطانيا لم تلبث أن سارعت باعلان حياد مصر فى الحرب • فبالاضافة الى أنها كانت ترحب باحتلال ايطالى لليبيا بديلا عن أى قوة أخرى تكون على مقربة لها فى مصر ، وهو ما أكدهالسفير البريطانى لوزير الخارجية الايطالية فى روما ، فان اعلان مصر الحرب على ايطاليا بحكم تبعيتها للدولة العثمانية كان من شأنه أن يجيز لايطاليا مهاجمة الموانى المصرية كما تهاجم موانى ليبيا ، وسوفيؤدى بالتالى الى دخول انجلترا الحرب لحماية احتلالها (٤٦) ومن أجل ذلك فقد أخذت السلطات الانجليزية فى مصر تطبق قواعد الحياد الدولى بكل دقة (٤٧)

وقد آثار فرض انجلترا الحياد على مصر امتياء الرأى العام المصرى ، الذى اعتبر مصر فى حالة حرب فعلية ، وليست فى حالة حياد ، سواء مر الجيش العثمانى من مصر أو لم يمر منها ، وأن مصر فى حالة حرب طبقا للقواعد والقوانين الدولية • وكان مما ذكرته جريدة اللواء أن مصر تابعة للدولة العثمانية وخاضعة لسيادتها باعتراف انجلترا ذاتها ، ومن ثم ، فان اعلان مصر الحرب على ايطاليا أمرضرورى تقتضيه ظروف تبعية مصر للدولة العثمانية فضلا عن أن مصر لا تملك أن تضع نفسها على الحياد ، لأنها ليست بدولة مادامت هى قانونا

خاضعةللدولة العثمانية (٤٨) وأخذتالصحف الوطنية تسوق الاسانيد القانونية على أنه يتحتم على الحكومة المصرية عند اعلان الحرب ، أن تتخذ كل الوسائل القانونية التى يقضى بها نظام الحرب فى كل دولة محـــاربة •

على أن التصرف الذى اتبعته الدولة العثمانية فى ذلك الحين كان يتضمن فى الواقع اعترافها لمصر بحيادها • فقـد امتنعت عن ارســال قواتها عبر مصر ، خوفا من أن تعتبر بريطانيا ذلك خرقا للحياد الذى فرضته على البلاد ، وقد يدفعها ذلك الى الوقوف فى وجه الجيش العثمانى ، وانتهاز الفرصة لاعلان حمايتها على مصر رســميا • أو امتلاكها وفصلها عن الدولة العثمانية • وفى الوقت نفســه لم تبلغ الحكومة العثمانية الحكومة المصرية بقيام حالة الحــرب بينها وبين بريطانيا مع أن هذا الابلاغ فى حد ذاته يعتبر مطالبة لمصر بالاستعداد لتقديم جميع الالتزامات التى تستوجبها الفرمانات خاصة بوضعالقوات المصرية اللازمة للاشتراك فى الحرب تحت تصرف الحكومة العثمانية• فكان معنى ذلك أنها لم تطالبها بتنفيذ الالتزامات المفروضة عليها (٤٩)

مع ذلك فقد أصر الوطنيون فى مصر على مساندة الدولة العثمانية والوقوف الى جانب الشعب الليبى ، فيذكر أحمد شفيق فى مذكراته أن وفدا من كبار المصريين ذهب الى اللورد كتشنر طالبا منه ارسال بعض أورط الجيش المصرى لمساعدة الاتراك ، فأجابهم بأن ذلك يؤدى الى زيادة قوات الاحتلال ، حيث سيضطر الى أن يطلب الى الحكومة البريطانية أنترسل قوات انجليزية تحل محل القوات المصرية• وبطبيعة الحال لم يكن الوفد مستعدا لزيادة قوات الاحتلال • كما تــكررت مواقف متشابهة حين ذهب جماعة من الضباط المصريين الى كتشــنر أيضا وطلبوا منه السماح لهم بالتطوع فى الجيش العثمانى • فوافق بشرط أن يحل محلهم ضباط آخرون • بمعنى أنهم عند العــودة

يجدون أنفسهم فى سجلات الاستيداع ، كما طلب زعماء البدو من « أولاد على » تجنيدهم للحـــرب • فوافق بشرط أن يطبق عليهم فصاعدا قانون القرعة العسكرية الذى كانوا معفون منه (٥٠) •

على أن ذلك لم يمنع اعدادا كبيرة من المصريين من التطـــوع فى صفوف الليبيين • وقد علت الحماسة حتى اشترط أن يكون المتطوع قادرا على الاتفاق على نفسه ، وان تكون نفقات سفره من جيبه (٥١) وكان على رأس هؤلاء عبد الرحمن عزام ، وصالح حرب ، ومحمود عبد الواحد وكثير من المجاهدين الذين استشهدوا فى القتال ومن بينهم ابراهيم عوض المصرى (٥٢) وفى الوقت نفسه أخذت المؤن والذخائر والأسلحة تتدفق من الصحراء الغربية الى برقة وطرابلس على النحـــو الذى جعل السلطات البريطانية تســـتبدل بالمأمورين المصريين على الحدود الغربية مأمورين انجليز ، وطلبت الى قوات خفر الســـواحل مراقبة حدود مصر الغربية والشرقية ، والعمل على قطع كل سبـــل الاتصال بين مصر وليبيا • على أن هذه الجهود فشلت فى مراقبـــة الحدود المصرية الليبية ، نظرا لامتداد هذه الحـــدود من جـــانب ، وللعلاقات الثابتة الدائمة ، ومنها علاقات التزاوج بين عرب ليبيـــا وبدو مصر من جانب آخر • فاستمرت المساعدات المصرية تصل الى المجاهدين فى ليبيا رغم الظروف الصعبة التى كانت تجتازها قـــوافل الامدادات (٥٣) •

وقد تطوع عزيز المصرى وسافر متنكرا الى طرابلس الغرب ، وعين قائدا لمنطقة بنغازى ، واشترك فى العمليات العسكرية واكتسب شهرة كبيرة • وعندما وقعت تركيا معاهدة « أوشى » مع ايطاليا فى أكتوبر ١٩١٢ واستدعت قوادها وضباطها ، عهد أنور باشا بالقيـــادة العامة الى عزيز المصرى • وقد حاول الطليان اثناء عزيز المصرى عن مواصلة القتال عندما أبلغوه بنبأ عقد الصلح • ودعوه الى التســليم،

ولكنه أبى أن يسلم لهم • وقد ذكر بعضهم أن انور باشا عندما استقدم اليه عزيز المصرى فى البداية ، انما كان يريد ، اذا اضطرت الحكومة العثمانية الى قبول الصلح مع ايطاليا فى آخر الأمر ، أن يبقى عزيز المصرى فى الميدان لادارة الاعمال العسكرية ، ويدعو وجوده فى الوقت نفسه ، وهو مصرى الجنسية ، الى اقبال مصر على مساعدة العرب الذين يتولى قيادتهم (٥٤) •

وعلى كل حال ، فقد كان هذا الموقف من مواقف الولاء للدولة العثمانية من جانب الشعب المصرى وضباط الجيش المصرى ، آخر المواقف التى ارتفع عنها ستار الحرب العالمية الأولى •

حواشى الفصل الثانى

(١) مذكرات عباس حلمى الثانى ، المصرى فى ٣ مايو ١٩٥١ .

(٢) الرافعى : مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٣١١ (القاهرة ١٩٣٩) .

(٣) مذكرات عباس حلمى الثانى ، المصرى فى ٣ مايو ١٩٥١ .

(٤) Cromer, Abbas II, p. 50.

(٥) Milner, op. cit., p. 373.

(٦) Arthur, George, Life of Lord Kitchener, Vol. 1, p. 182; Vol. 1, p. 182.

نقلا عن دكتور يوسف خليل : تطور الحركة القومية فى مصر من ١٨٨٢ الى ١٩١٩ (ص ٢٢٤ ، بحث للدكتوراه غير مطبوع) .

(٧) Cromer, op cit., p. 50.

(٨) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٥٨٠ .

(٩) Cromer, op. cit., pp. 62-63.

(١٠) Milner, op. cit., p. 373.

(١١) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع السابق ص ٤٨٩ ـ ٥٠٤ .

(١٢) Cromer, Modern Egypt, pp. 527-28.

(١٣) دكتور محمد فؤاد شكرى : المرجع المذكور ص ٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

(١٤) نفس المصدر ص ٤٣٨ ـ ٤٤١ .

(١٥) Royle, Charles, The Egyptian Campaigns, 1882-1885, pp. 480-5.
Cromer, op. cit., p. 516.

(١٦) Wheeler Harold, The Story of Lord Kitchener, p. 84 (London 1924).

(١٧) محزون : المرجع السابق ص ٨٨ .

(١٨) White, Arthur Silva: The Expansion of Egypt under the Anglo-Egyptian Condominium, pp. 289-294.

وفيما يلى مقارنة بين الرتب المصرية والرتب العسكرية :

سردار =	Commander-in-Chief
فريق =	Lieutenant-General
لواء =	Major-General
أميرالاى =	Colonel
قائمقام =	Lieutenant-Colonel
بمباشى =	Major
صاغ =	Adjutant-Major
يوزباشى =	Captain
ملازم أول =	Lieutenant
ملازم ثان =	Second Lieutenant

وكانت رتب «سردار» ، و «فريق» ، و «لواء» تحمل لقب «باشا» أما رتب «اميرالاى» ، و «قائمقام» فتحمل لقب «بك» .

وقد حدث تغير فى رتب الجيش فاصبحت على النحو الآتى مع مقابلها فى الرتب الانجليزية :

مشير =	(General Officer Commanding in Chief)
فريق =	Lieutenant General
لواء =	Major General
عميد =	Brigadier
عقيد =	Colonel
مقدم =	Lieutenant Colonel
رائد =	Major
نقيب =	Captain
ملازم أول =	Lieutenant
ملازم ثان =	Second Lieutenant

(١٨م) Ibid., pp. 294-5.

(١٩) أنظر دكتور يونان لبيب رزق : ازمة العقبة المعروفة بحادثة طابة سنة ١٩٠٦ (المجلة التاريخية المصرية عدد ١٣ سنة ١٩٦٧) .

(٢٠) دكتور محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص ٥٨٠ (دار المعارف بمصر ١٩٥٧) .

(٢١) أنظر مذكرة الأميرالاى محمود بك حلمى اسماعيل عن هذا الحادث ، وقد نشرها الرافعى فى كتابه : « مصطفى كامل » ص ٣٢٤ الطبعة الاولى . أنظر أيضا : دكتور مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤٤١ ــ ٤٢ (بيروت : دار الثقافة ١٩٦٥) . وتختلف رواية الأميرالاى محمود حلمى عن رواية دكتور مكى شبيكة فى أنه بينما يتحدث الأول عن تمرد فى فرقتين ، فان الأخير يتحدث عن تمرد فى أورطة واحدة هى الأورطة الرابعة عشرة السودانية .

(٢٢) Cromer, The Earl of: Abbas II, pp. 82-83, London 1915.

(٢٣) داود بركات : السودان المصرى ومطامع الساسة البريطانية ص ١٥٤ ــ ١٥٨ (المطبعة السلفية بمصر ١٩٢٤) ومن الأمثلة ، ما نشرته جريدة المؤيد فى أغسطس ١٩٠٦ حيث ورد بها أمر نظارة الحربية « بزيادة أورطة بيادة سودانية تعرف منذ الآن بالاورطة الرابعة عشرة السودانية وزيادة ٣٠٠ جندى غير راكب على قوة أورطة العرب ، وزيادة بلوك على قوة الهجانة يعرف بالبلوك الخامس والغاء الأورطة الرابعة السوارى » .

(٢٤) الرافعى : محمد فريد ص ٨١ الطبعة الاولى ١٩٤١ ، خطاب محمد فريد يوم ١٤ سبتمبر ١٩٠٨ لمناسبة ذكرى احتلال العاصمة .

(٢٥) تقرير اللورد كتشنر عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣ (مطبعة المقطم ١٩١٤) .

(٢٦) لمزيد من التفاصيل ، انظر مذكرة اللواء محمد باشا لبيب الشاهد فى كتاب : « مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد وأمير الالاى أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى فى السودان وملابسات خروجه منه ص ٩ ـ ١٩ (الاسكندرية ١٩٣٦) ٠

(٢٧) الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية ، الطبعة الثالثة ص ٥١ ٠

(٢٨) تقرير اللورد كرومر عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٦ ص ٧ ٠

(٢٩) تقرير السير الدون جورست عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٨ ص ١٢٩ ٠

(٣٠) انظر خطاب اللورد كرومر فى حفل افتتاح السكة الحديدية بين النيل والبحر الأحمر (ملحق « اللواء » فى ٢٧ يناير ١٩٠٦) ٠

(٣١) مذكرة السير ريجنالد ونجت الحاكم العام للسودان عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٦ ٠ وتتلخص الحادثة فى أن العرب بجوار « تالودى » بجنوب كردفان ثاروا فى مايو ١٩٠٦ وقتلوا المأمور وضابط و ٢٨ جنديا من رجال الأورطة السودانية الثانية عشرة فى عيد وطنى ٠

(٣٢) تقرير السير الدون جورست عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠٨ ص ٩٣ ـ ٩٦ ٠ وكان عبد القادر محمد من أكبر أنصار المهدى ٠ ولما صدر العفو العام بعد موقعة أم درمان عاد الى أملاكه فى « المسلمية » ، ولكنه لم يكف عن بذر بذور العصيان فى الجزيرة ٠ وفى آخر ابريل ١٩٠٨ شق عصا الطاعة على الحكومة . ودارت عدة معارك فى « الجزيرة » انتهت بالقبض عليه وصدور الحكم بشنقه ٠

(٣٣) تقرير الفيكونت كتشنر عن « المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩١٣ ص ١٢٨ » ٠

(٣٤) اللواء فى ١٨ مارس ١٩٠٦ قد نقلته عن جريدة « جلوب » الانجليزية ٠

(٣٥) من موجز بوجهة نظر اللورد كرومر أعدته وزارة الخارجية البريطانية للسير ادوارد جراى فى ذلك الحين :

انظر :

Viscount Grey of Falladen : Twenty-Five years 1892—1916, Vol. I, p. 124, (London 1926).

(٣٦) انظر ما كتبه اللواء لمراسله فى الاستانة عن هذا الموضوع فى ٢٤ ، ٢٥ فبراير ١٩٠٦ ، انظر أيضا ما كتبه الدكتور يونان لبيب : المرجع المذكور ٠

(٣٧) انظر الكتاب الأزرق الذى نشرته الحكومة الانجليزية عن مسألة العقبة يوم ١٦ يولية ١٩٠٦ ونشرت أجزاء منه جريدتا اللواء والمؤيد وغيرها من الصحف ابتداء من يوم ١٧ يولية ١٩٠٦ ٠ انظر أيضا اللواء فى ٢٥ يناير و ١٤ فبراير ١٩٠٦ ودراسة الدكتور يونان لبيب المذكورة ٠

(٣٨) Findley to Grey, January 25, 27, 28, 1906 (Further Correspondences respecting the affairs of Egypt and the Sudan, Part LXIV.

عن الدكتور يونان لبيب : المرجع المذكور ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦ ٠

(٣٩) اللواء في ٧ مارس ١٩٠٦ .

(٤٠) نفس المصدر في ١١ مارس ١٩٠٦ .

(٤١) نفس المصدر في ١٨ و ٢٤ و ٢٥ فبراير ، ١١ مارس ١٩٠٦ .

(٤٢) الأهرام في ٢٠ يولية ١٩٠٦ .

(٤٣) اللواء في ١٢ أكتوبر ١٩١١ (نقلا عن الدكتور جمال زكريا قاسم : موقف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١ ـ ١٩١٤ ، المجلة التاريخية المصرية مجلد ١٣ سنة ١٩٦٧ ص ٣١٦) .

(٤٤) اللواء في ١١ مارس ١٩٠٦ .

(٤٥) المقطم في ٩ مايو ١٩٠٦ .

(٤٦) الجريدة في ١٧ أكتوبر ١٩١١ عن د. جمال زكريا ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ، وكان من رأى « جراى » أنه حتى لو لم يكن الاحتلال موجودا في مصر ، فان موقف الحكومة المصرية ينبغي أن يكون الحياد ، مادام الاسطول التركي عاجزا عن حماية الشواطيء المصرية من أي هجوم قد تتعرض له .Grey to Rodd, June 28, July 15, 1912 نقلا عن دكتور هنري أنيس ميخائيل : العلاقات الانجليزية الليبية ص ٤٤ (القاهرة ١٩٧٠) .

(٤٧) المقطم في ٥ أكتوبر ١٩١١ Kitchener to Grey, Oct. 3, 1911.

(مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان والمصورة بالميكروفيلم بمكتبة كلية آداب عين شمس) .

(٤٨) اللواء في أول أكتوبر ١٩١١ عن دكتور جمال زكريا : المرجع المذكور ص ٣٢٠ .

(٤٩) دكتور جمال زكريا : نفس المصدر ص ٣١٨ ، ٣٢١ ـ ٢٢ ، ٣٢٥ .

(٥٠) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن جـ ٢ ص ٢٦٥ ، عن نفس المصدر ص ٣٢٧ ـ ٢٨ .

(٥١) دكتور جمال زكريا : نفس المصدر ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠ .

(٥٢) مصطفى عبد الله بعيو : المجمل في تاريخ لوبيا ص ١٢٢ ـ ١٢٣ (الجمعية التاريخية لخريجي كلية آداب الاسكندرية ١٩٤٧) .

(٥٣) دكتور جمال زكريا ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ وقد اتهمت ايطاليا اللورد كتشنر في صيف ١٩١٢ بأنه أهمل في تنفيذ التزامات الحياد تهربا من تكاليفه ، مما ساعد على مرور الأسلحة التركية والضباط الاتراك عبر الحدود المصرية (انظر :
Grey to Rodd, June 28, July 15, 1912.
عن دكتور هنري أنيس ميخائيل : المرجع المذكور ص ٤٣ ـ ٤٤ .

(٥٤) دكتور محمد فؤاد شكري : السنوسية دين ودولة ص ١٢٠ ـ ١٤٧ (دار الفكر العربي ١٩٤٨) .

Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. 1, pp. 189-90.

الفصل الثالث

الجيش المصرى
فى الحرب العالمية الأولى

● الجيش المصرى فى الحرب العالمية الأولى

فرض الحماية البريطانية على مصر :

يعتبر نشوب الحرب العالمية الأولى بداية مرحلة جديدة وهامة فى السياسة البريطانية تجاه الجيش المصرى • وقد مرت بطورين : الطور الأول ، عند نشوب الحرب • وكانت تركيا قد أعلنت حيادها • والثانية ، عندما اتضح أن تركيا سوف تدخل الحرب ضد انجلترا والحلفاء ان آجلا أو عاجلا •

ويبدأ الطور الأول قبيل دخول أنجلترا الحرب ، حين اتخذت قرارها يوم ٢ أغسطس بحماية شاطىء فرنسا الشمالى ، وأصبح دخولها الحرب بالتالى أمرا محتما • فقد سارعت السلطات البريطانية فى مصر الى الضغط على الحكومة المصرية لمنعها من اتخاذ قرار باعلان حياد مصر الرسمى فى الحرب ، حتى لا يغلق هذا القرار الباب فى وجه حصول انجلترا على مساعدة مصر العسكرية ويلقى بالتالى على عاتقها عبئا كريها ؛ هو ارغام بلد محايد على اتخاذ اجراءات حربية لم يكن ثمة مناص من اتخاذها (١) •

وقد كان ثمرة هذا الضغط على الحكومة المصرية صدور قرار ٥ أغسطس ١٩١٤ المشهور ، الذى قضى بمنع التعامل مع ألمانيا ورعاياها والأشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر ألمانى ، وحظر التصدير الى ألمانيا وتخويل القوات البحرية والحربية البريطانية « جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية أو فى أراضى القطر المصرى وبأن « كل ما يجرى الاستحواذ عليه فى الموانى المصرية وفى أرض القطر المصرى ، من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع ، يجوز احالة النظر فيها الى احدى محاكم الغنائم البريطانية» . وقد استهل القرار بعبارة يفهم منها بوضوح حدوث ضغط من سلطات الاحتلال فورد بها : « أشير على الحكومة المصرية .. الخ » .

وتشير الوثائق الى أن الضغط الذى تعرضت له الحكومة المصرية لاصدار هذا القرار ، هو التهديد بضم مصر الى الامبراطورية البريطانية .. فقد أورد الخديو عباس الثانى فى مذكراته صورة مذكرة من حسين رشدى باشا ، رئيس النظار وقائم مقام الخديو وقتذاك ، بتاريخ أول سبتمبر ١٩١٤ ، يقول فيها : « غدوت واثقا عن طريق المستشارين العائدين من انجلترا أنه لولا ذلك القرار (قرار ٥ أغسطس) لكان قد أعلن ضم مصر الى الامبراطورية » (٢) . على أن انجلترا فى الحقيقة لم تكن لتستطيع تنفيذ هذا التهديد فى ذلك الحين ، اذ لم يكن ثمة ما يبرره من ناحية القانون الدولى ، ولذلك فحين ذاع فى تركيا وقتذاك ، كصدى لهذا التهديد أغلب الظن ، أن الحكومة البريطانية تبحث مسألة ضم مصر الى امبراطوريتها ، سارع السير ادوارد جراى يوم ٧ أغسطس وطلب الى سفيره فى القسطنطينية أن يؤكد للحكومة التركية أنه « اذا ظلت تركيا على الحياد ، وبقيت مصر هادئة ، ولم تنشأ ظروف ليست متوقعة ، فان حكومة صاحب الجلالة لن تقترح تغيير وضع مصر السياسى » (٣) .

وعلى كل حال، فبصدور قرار ٥ أغسطس ١٩١٤، تكون مصر قد تصرفت من الناحية الفعلية كما لو كانت جـــزءا من الامبراطـورية البريطانية ، وتكون قد حددت موقفها من الحرب الناشبة على أساس الوقوف فى المعسكر المعـادى لالمانيا وحلفائها (٤) • ولما كان الهدف من الضغط على الحكومة المصرية لاصدار هذا القرار هو الحصـول على معاونة مصر الحربية ، فان هذا يفسر مدى تأثير هذا القرار على الجيش المصرى • فيؤخذ من المعـــلومات التى أوردها الليفتنـانت كولونيل كيرزى ، ان الجيش المصرى كان يدخل فى خطة الدفاع البريطانية عن القناة • ففى خلال شهر أغســطس كانت السلطات البريطانية قد درست مسألة حماية قناة السويس ضد أى هجـوم برى أو بحرى ، واتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع أى محاولة لتخريب أى جزء من القناة أو السكة الحديدية • ولما كانت قـوات الاحتلال لا تكفى للدفاع عن مصر ، فقد عمل الترتيب اللازم لاستدعاء فرقتى مشاة وفرقة فرسان من الهند بأسرع ما يمكن ، كما عمل الترتيب اللازم لوصول فيلق هجانة البيكانير * الى مصر ، على أن تعود القوات البريطانية التى كانت فى مصر الى انجلترا بمجرد وصول تلك القوات• وقد تقرر فيما بعد أن تذهب الفرقتان الهنديتان الى مرسيليا رأسا ، وان تغير الحامية البريطانية بفرقةمن القوات الاقليمية، ويرسل لواءمشاة هندى آخر الى مصر• وفى آخر أغسطسأمر فيلق الهجانة المصرىبالقيام بأعمال الدورياتعلى شواطىء القناة للوقاية(٥) ولما كان الاجراء الأخير منشأنه أن يثير ريبة الاتراك، فقد ارسل اللورد جراى الى ممثله فى القسطنطينية يطلب اليه أن يبلغ الحكومة التركية أن الحكومة المصرية انما تقوم بعمل الدوريات على جانبى القناة ، من أجل ضمان سلامة المرور فيها ، وأنه لا توجد فكرة للقيام بعمليات عسكرية (٦) •

على أن تزايد احتمال دخول تركيا الحرب ضد انجلترا كان من

* Bikanir.

شأنه أن يحدث تغييرا جوهريا فى الموقف • ذلك أن مصر ــ كما ذكرنا ــ كانت من الناحية الشرعية تحت السيادة العثمانية ، باعتراف انجلترا نفسها بذلك • وكان معنى قيام الحرب بين تركيا وانجلترا ، أن تصبح مصر من ناحية القانون الدولى فى حرب مع انجلترا ، وان تصبح انجلترا فى حرب مع مصر • ومعنى ذلك ، بالنسبة للمصريين ، أن تتوفر لديهم الرخصة الشرعية للقيام بأعمال عدوانية ضد الاحتلال• أما بالنسبة للانجليز ، فمعناه أن يجدوا الذريعة الشرعية لضم مصر الى الامبراطورية البريطانية بحق الفتح • ولما كانت النتيجة فى كلتا الحالتين وقوع الاضطراب فى مصر فى وقت دقيق بالنسبة لمصر وانجلترا . فقد كان ذلك ما أنشأ الحاجة ، فى عين المصريين والانجليز على السواء ، الى اتخاذ اجراء ما لتصحيح الوضع الشاذ لمصر بين انجلترا وتركيا ، أو « لتنظيم الحالة » ــ على حد قول أحمد لطفى السيد (٧) •

وفيما يتصل بمصر، يتضح من المذكرة التى قدمها « الوفد المصرى» الى مؤتمر الصلح يوم ٢٨ أبريل ١٩١٩ ، أن الزعماء المصريين كانوا على استعداد لخوض الحرب الى جانب انجلترا ، اذا اعترفت لمصر باستقلالها • (وهو ما يشكل تطورا خطيرا فى موقف الوطنيين المصريين ازاء تركيا ، سببه الحقيقى تصفية العناصر الوطنية الاسلامية قبل نشوب الحرب) فقد ورد فى المذكرة أن « بعض نواب الأمة الذين يحق لهم الكلام باسمها » قد اقترحوا على السلطات البريطانية فى ذلك الحين « اعلان استقلال مصر ، حتى اذا ما سوى مركز البلاد السياسى على هذا النحو ، تيسر لمصر أن تحارب الى جانب الحلفاء مشهرة السلاح فى أى ميدان من الميادين » (٨) • وقد روى أحمد لطفى السيد أن الذين اقترحوا هذا الاقتراح هم : رشدى باشا وعدلى باشا وأحمد لطفى السيد •

على أن السلطات البريطانية فى مصر كان لها رأى آخر يتفق

مع المنطق الاستعماري • وهذا الرأي هو استغلال فرصة نشوب الحرب بين انجلترا وتركيا لاعلان الحماية البريطانية على مصر واسقاط السيادة العثمانية • وكانت وجهة نظر هذه السلطات ــ كما عبر عنها كتاب المستر تشيتهام*، نائب القنصل العام البريطاني في مصر، لوزير الخارجية البريطانية يوم ١٠ سبتمبر ١٩١٤ ــ ان مثل هذه الخطوة لو اتخذت سوف تكون امتدادا طبيعيا لسياسة اللورد كرومر التي كانت ترمي الى وضع مقاليد الحكم في أيدي المصريين ، مع وجود قرائح البريطانيين من خلفهم للنصح والتشجيع أو الكبح ، حسبما تقتضي الحال • وانها ، على هذا النحو ، لن تنطوي على أي تغيير في السياسة البريطانية ، وسوف يفهمها المصريون بسهولة •

وقد قبلت الحكومة البريطانية هذا الاقتراح دون مناقشة • أما المسئولون المصريون ، فقد اشترطوا شرطا واحدا لاعلان الحماية، هو أن يقترن بمنح مصر الاستقلال الذاتي : ففي مقابلة رونالد ستورز ، السكرتير الشرقي لدار المعتمد البريطاني ، لرشدي باشا وعدلي باشا ، هدد هذان أمامه بالاستقالة اذا لم تقدم انجلترا لمصر عند اعلان الحماية شيئا في مقام الحكم الذاتي (٩) • كما رفض الأمير حسين ، الذي عرضت عليه الخديوية بدلا من عباس الثاني الغائب في القسطنطينية وقتذاك ، قبول هذا المنصب « بدون منح مصر ، أو وعد بمنحها الاستقلال الذاتي » (١٠) •

على أنه لما كانت السلطات البريطانية على غير استعداد للاستجابة لهذا الشرط في ذلك الحين ، في الوقت الذي كان دخول تركيا الحرب قد أصبح أمرا مؤكدا بعد انتهاكاتها المتعددة للحياد (١١) ، ولما كان متوقعا أن ينجم عن فرض الحماية بدون هذا الشرط عمل من أعمال الثورة في مصر ، وان تنشب أزمة لرفض الامير حسين الخديوية ، فقد اقترح المستر تشيتهام على الحكومة البريطانية في أول نوفمبر ، ارجاء

* Cheetham.

اعلان الحماية مؤقتا ، حتى يتحسن الموقف ، على أن تفرض الأحكام العرفية (١٢) ، كاجراء احتياطى ضد أعمال العنف التى قد تنشب • ولكن رشدى باشا رفض قبول اعلان الأحكام العرفية الا بشرطين : الاول ، أن تبقى السلطات المدنية من اختصاص النظار ، وتتحمل السلطات العسكرية البريطانية وحدها مسئولية ما تتخذه من اجراءات كريهة فى ظل الأحكام العرفية • والثانى ، أن تتعهد بريطانيا ، فى منشور اعلان الحرب على تركيا ، بأن تأخذ على عاتقها جميع أعباء الحرب ، دون أن تطلب أى مساعدة من الشعب المصرى سوى الامتناع عن مساعدة الأعداء • وقد قبلت الحكومة البريطانية هذين الشرطين ، وصدر اعلان الاحكام العرفية يوم ٢ نوفمبر ، ثم منشور اعلان الحرب بين انجلترا وتركيا يوم ٧ نوفمبر ١٩١٤ ، وقد تضمنا الشرطين السالفى الذكر •

ولما كان قبول انجلترا الشرط الأخير معناه اعفاء الجيش المصرى من تقديم أى مساعدة فى الحرب ضد تركيا ، وبالتالى الاعتراف بحياد مصر وانعدام مصلحتها فى الصراع الناشب ، فكأن رشدى باشا قد كسب بمنشور ٧ نوفمبر ما خسره بقرار ٥ أغسطس ، فقد استطاع أن يحمل السياسة البريطانية على تغيير موقفها الذى أملى ضغطها على الحكومة المصرية لاصدار قرار ٥ أغسطس • وقد اعتقد « لويد » خطأ أن المستر تشيتهام كان أول من اقترح هذه السياسة على وزارة الخارجية البريطانية يوم أن قدم اقتراحه باعلان الحماية يوم ١٠ سبتمبر ١٩١٤ • اذ تضمنت ديباجة اعلان الحرب على تركيا التى قدمها ، فقرة تنص على أن « تتحمل بريطانيا العظمى كامل المسئولية عن الدفاع عن مصر ضد العدوان » • على أن الحقيقة أن ادراج هذه العبارة هو من مقتضيات اعلان الحماية قانونا ، لأن ما يميز الحماية هو التزام الدولة الحامية بالدفاع عن الدولة المحمية ، فى مقابل مباشرة الشئون الخارجية للدولة المحمية » (١٣) • ولما كان هذا الالتزام

بالدفاع عن الدولة المحمية لا يمنع هـذه الدولة من الاشتراك فى الدفاع عن أراضيها فكان أهمية الوعد الذى أصدرته بريطانيا ــ تحت ضغط رشدى باشا ــ لا تتمثل فى تعهدها بتحمل جميع أعباء الحرب وحدها فقط ، وانما تتمثل بالدرجة الأساسية فى تعهدها بألا تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة •

على كل حال ، فكيف يمكن أن نفهم اذعان السلطات البريطانية لهذا الطلب بعدما رأينا من حرصها على منع مصر من اعلان حيادها طلبا لمساعدتها العسكرية ؟ • ان السبب فى ذلك يرجع الى أن الموقف بعد نشوب الحرب بين انجلترا وتركيا ، كان يختلف عنه عندما كانت تركيا تتخذ موقف الحياد • ففى حالة وقوف تركيا على الحياد : فان تقديم الجيش المصرى مساعداته لانجلترا لا يمثـــل انكارا صارخا للسيادة التركية على مصر ، أما بعد دخول تركيا الحرب ضد انجلترا : فان مساعدة الجيش المصرى لانجلترا تعتبر انتقــاضا واضحا على السيادة التركية ، ومن ثم فان التماس هذه المساعدات يعتبر أمرا بعيد الاحتمال • بل تشير الوثائق الى أن الخوف من وقوف الجيش المصرى الى جانب تركيا كان موجودا عند السلطات البريطانية ، خصــوصا بعد أن أخذت الانباء ترد من الخارج بأن الخديو عباس قد انضم الى الألمان • فقد كتب المستر تشيتهام الى وزير الخارجية البريطانية فى ٢٨ أكتوبر ١٩١٤ يخبره بأنه علم من مصدر ثقة أن الخديو عبــاس ضالع مع الألمان ، وانه قد يرافق الحملة التركية القادمة على مصر «مما يؤثر على ولاء الضباط المصريين » •

ومهما يكن من شىء ، فان هذا الوعد من جانب بريطانيا بتحمل جميع أعباء الحرب وحدها ، لم يقدر له التنفيذ • فلم تكد تمضى أيام قلائل على صدوره ، حتى كانت المدفعية المصرية فى طريقها الى قنــاة السويس ، وحتى كانت الوحدات المصرية تستدعى للاشتراك فى خطة

الدفاع عن قناة السويس ؛ (١٤) • وقد واكب هذا الانتقاض انتقاض خطير آخر ، ففي يوم ١٣ نوفمبر ابرقت الحكومة البريطانية الى المستر تشيتهام فى مصر تخطره بتخليها عن فكرة الحماية ، وأنها « تعتقد أن أشد الخطوات فعالية سوف تكون اعلان ضم مصر » • فكيف حدث هذا التحــول ؟

ان بعض المؤرخين يعزون تحول بريطانيا الى الضم الى دخــول تركيا الحرب يوم ٥ نوفمبر ١٩١٤ • ويعزو بعضهم الآخر هذا التحول الى وقوف رشدى باشا والأمير حسين موقفا يتنـــاقض مع الخطط البريطانية التى كانت ترمى الى الابقاء على الصورة المصرية للحكم المدنى تقليلا لاى رد فعل اسلامى محتمل ، بتهديد الاول بالاستقالة، ورفض الثانى قبول الخديوية اذا لم يقترن باعلان الحماية منح مصر الاستقلال الذاتى (١٥) • على أن الحقيقة أن موقف وزارة الخارجية البريطانية من اعلان الحماية ظل ثابتا بعد دخول تركيا الحرب فى ٥ نوفمبر ، وبعد موقف رشدى باشا والأمير حسين فى ١ و ٣ نوفمبر• ففى يوم ٦ نوفمبر ١٩١٤ أرسل وزير الخارجية البريطانية الى المستر تشيتهام برقية يؤكد فيها موافقته على الترتيبات التى أعــدت (بشأن الحماية) ويعرب عن اعتقاده بأنه (أى المستر تشيتهام) والقائد العام يعالجان الموقف بحكمة ومهارة •

فما الذى جــرى بين ٦ و ١٢ نوفمبر ١٩١٤ ودعا الحــكومة البريطانية الى التحول من الحماية الى الضم ؟ ومن التعهد بعدم طلب أى مساعدة الى نقض هذا التعهد ؟ • ان الذى جرى فى هذه الايام السبعة هو أن المخاوف التى راودت المسئولين البريطانيين من حدوث رد فعل عنيف من جانب الشعب المصرى عند اعلان الاحكام العرفية أو عند اعلان الحرب بين انجلترا وتركيا ، قد زالت ولم تعد عامــلا مؤثرا • فلم يقم الشعب المصرى بأى عمل من أعمال الثورة كما كان

متوقعا ، وعلى العكس من ذلك لم يبد اكتراثا بالأمر ، وبقى هادئا ساكنا يمارسون شـــئون معاشه • وفى حين أن مثـل هذا الموقف كان من شـأنه أن يعزز فى انجلتـرا وجهـة نظـر أنصار التســاهل أو التنازل (أنصار الحماية) ، فيؤدى الى مزيد من التنازل ــ أى الاستجابة لشروط رشدى باشا والامير حسين ، وهى منـح مصر الاستقلال الذاتى ــ الا أنه ، من جانب آخر ،أدى الى العكس من ذلك ، أى أدى الى تعزيز وجهة نظر أنصار التشدد (أنصار الضم) كما أدى الى نقض التعهد الذى صدر قبل أيام بتحمل انجلترا جميع أعباء الحرب دون أن تطلب الى الشعب المصرى أية مساعدة • فبزوال المخاوف التى أدت الى التنازل ، برزت على الفور الاعتبارات الأخرى التى كانت قد اختفت مؤقتا وراء هذه الأوهام • وأول هذه الاعتبارات حاجة انجلترا الماسة الى مساعدة مصر العسكرية • أما الثانى فهـو الاستفـادة من فرصة وقـوع الحـرب مع تركيـا لضم مصر الى الامبراطورية بحق الفتح ، وتصحيح الوضع الشاذ لانجلترا فى مصر الذى استمر منذ وقوع الاحتلال ، ومعالجة أهم المشاكل أو القيود الدولية التى كانت تغل يد الاحتلال عن بسط سيطرته الكاملة على مصر ، وهى الامتيازات الاجنبية •

وبالنسبة للاعتبـــار الأول ، فبضم مصر سوف يسرى عليهـا ما يسرى على بقية المستعمرات من الاشتراك فى الحرب بكل صورة من الصور ، ووضع كل الامكانيات لخدمة أهداف الحرب ، وبذلك ترتبط مصر بسائر المستعمرات « برابطة الزمالة فى السلاح » ــ كما يقول لويد • أما بالنسبة للاعتبار الثانى ، فان الضم لا يحقق فقط الاغراض التى تقدم ذكرها ، وانما يمكن انجلترا أيضا من التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخـديو منصـبه (١٦) ، وهى الصـعوبات التى تتمثـل فى ضرورة منح مصر ، أو وعد بمنحهـا الاستقلال الذاتى • ولم تكن انجلترا على استعداد للاستجابة لهذا

الشرط — كما يقول « الجود » — فلم يكن الشعب المصرى فى نظرها غير كفء فقط لتحمل مسئولية الحكم ، وانما كان أيضا غير متعاطف معها فى قضيتها . ولما كانت انجلترا تقاتل فى ذلك الحين من أجل وجودها وبقائها ، وكانت مصر فى نظرها ركنا أساسيا من أركان دفاعها ، فان منحها الاستقلال الذاتى كان يعد مخاطرة جسيمة لم تكن انجلترا على استعداد للقبول بها (١٧) .

على كل حال ، فان هذا التحول نحو الضم لم يستمر طويلا ، اذ اعترضت عليه السلطات البريطانية فى مصر ، كما أن فرنسا ، حليفة انجلترا فى الحرب ، لم تبد ترحيبا كافيا به . فعادت الحكومة البريطانية فى ١٩ نوفمبر ١٩١٤ الى فكرة الحماية ، وبنت رجوعها على أن « سلامة الموقف الداخلى فى مصر هو أهم هدف لها فى الوقت الحاضر » (١٨) .

عادت الحكومة البريطانية الى سياسة الحماية فى ١٩ نوفمبر نوفمبر ١٩١٤ ، ولكن الوحدات العسكرية المصرية لم تعد من قناة السويس . ومعنى ذلك أن الحماية التى عادت اليها الحكومة البريطانية تختلف عن الحماية التى كانت قد استقرت عليها قبل تحولها المفاجىء الى الضم . فقد أغفلت السياسة الجديدة أهم عنصر فى السياسة القديمة ، وهو تحمل انجلترا بكافة أعباء الحرب دون أن تطلب الى الشعب المصرى أية مساعدة ، واكتسبت أهم عنصر فى سياسة الضم ، وهو اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الى جانب القوات الامبراطورية .

ولما كانت الحكومة البريطانية لم تعلن رسميا تراجعها عن وعدها الذى قطعته قبل أيام ، وفوق ذلك فقد عادت فأكدته يوم ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، أى فى اليوم التالى لاعلان الحماية ، وذلك فى المذكرة التفسيرية التى وجهتها الى السلطان حسين ، وقصدت بها

ـ كما يقول لويد ـ أن تكون عرضا كاملا وتفصيليا للسياسة والنوايا البريطانية التى تنطوى تحت اعلان الحماية ، حيث ورد بها هذه العبارة : « وانى مكلف بأن أؤكد لسيادتكم رسميا أن بريطانيا العظمى تتحمل كامل المسئولية عن الدفاع عن الاراضى التى تحت حكم سموكم ضد أى اعتداء مهما كان مصدره » ـ فكأن كل القيمة التى بقيت لهذا الوعد البريطانى هى أنه سلب من مصر صفة الدولة المحاربة ، وأتاح الفرصة لمثل اللورد لويد ليريق المداد الكثير حول كيف أن المصريين « لم يكونوا يقاتلون جنبا الى جنب مع بقية الامبراطورية ، وانهم لا يعتبرون ، ولم يكونوا فعلا ، زملاء فى السلاح مثل اليهود وقوات المستعمرات الأخرى » ، وان المصريين قد وضعوا فى وضع خاص ، فلم يكونوا يعتبرون فى نظر جنود الامبراطورية سوى شعب : لا يستفيد فقط ، بل ويثرى على حساب تضحيات وآلام رجالنا .

وفى الحقيقة ، فان الجيوش المصرية قد قاتلت فى جميع الجبهات ، وفى مصر والسودان ، ولا يكاد يختلف موقفها فى هذا عن موقف جيوش المستعمرات البريطانية الا فى شىء واحد ، هو انه فى تلك المستعمرات لم تصدر بريطانيا الوعد الذى أصدرته فى مصر فى ٧ نوفمبر باعفاء شعوب تلك المستعمرات من تحمل أى عبء من أعباء الحرب ، وبالتالى فلم تستطع أن تنكر على هذه الشعوب تضحياتها التى قدمتها فى سبيل الامبراطورية ، ومن الغريب أنه فى الوقت الذى ينفى اللورد لويد عن المصريين أنهم كانوا زملاء فى السلاح ، لا يلبث بعد قليل أن يعترف بذلك فى موضع آخر : فيقول : « فى بداية الحرب ، منعنا الحرص الزائد والخوف من أن نطلب من مصر القتال معنا ، بل شجعناها على أن تعتبر أن الحرب لا تخصها . ولكن تحت ضغط الظروف القاسى ، اضطررنا لان نضغط عليها لمساعدتنا بصورة ملحة أكثر فأكثر . وعندما أصبح

ضغط الظروف علينا لا يحتمل ، لم يكن أمامنا بطبيعة الحال الا أن نسحب وعدنا الاخر لها فى سنة ١٩١٤ ، وأن نخبرها بصراحة أنه نظرا لطول القتال ومرارته ، فلن يعود فى وسعنا التمسك بهذا الوعد، ولابد لنا من أن نطلب مساعدتها السريعة » •

وفى الحق لقد اشترك الجيش المصرى فى القتال الى جانب الجيوش الامبراطورية فى جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ، ضد القوات التركية ، والجبهة الغربية ، ضد قوات السنوسى ، والجبهة الجنوبية فى السودان ، ضد قوات السلطان على دينار • مما نتعرض له فى تركيز •

الجيش المصرى فى الجبهة الشرقية :

من الأمور المثيرة والجديرة بالملاحظة ، أنه حين أراد الانجليز الدفاع عن مصر ضد الهجوم التركى فى يناير - فبراير ١٩١٥ ، لم يدافعوا عنها عند حدودها الشرقية فى سيناء ، بل عند قناة السويس ؛ ويرجع السبب فى ذلك الى أن القوات البريطانية فى ذلك الحين كان ينقصها التدريب والتنظيم اللازمين للقيام بعمليات هجومية •كما ان اقامة خط من التحصينات شرقى القناة ومد السكك الحديدية وزيادة خطوط الانابيب ومحطات المضخات للمحافظة على تموين القوات ، كان عملا باهظ التكاليف كما أن خطوط المواصلات تصبح والحالة هذه من الطول بحيث يسهل قطعها فضلا عن أن موقع البريطانيين يكون مكشوفا • ولما كانت القناة تهيىء خطا دفاعيا منيعا مناعة طبيعية ومستورا ومحميا ، فقد قامت الخطة البريطانية على تحسين هذا الخط ، واجبار الاتراك على القيام بمهمة اختراق سيناء • ويتضح مما أورده الليفتنانت كولونيل كيرزى، أنه كان يوجد فى مصر فى أواخر عام ١٩١٤ ما يقرب من ٢٢ ألفا

من القوات المصرية والسودانية ، هذا بالاضافة الى ٧٠ ألفا من القوات الهندية والاسترالية والنيوزيلاندية والبريطانية التى وصلت الى مصر فى ذلك الحين • وكنا قد رأينا كيف استدعيت الوحـدات المصرية والمدفعية المصرية للاشتراك فى خطة الدفاع عن قناة السويس بعد أيام قليلة من الوعد البريطانى بتحمل كافة أعباء الحرب • وقـد جـرى توزيع هذه القوات فى حاميات فى « الطـور » و « أبو زنيمة » ، وعلى خطوط المواصلات شرقى القناة ، وفى قلب الخط الدفاعى عن قناة السويس • وكانت حامية الطور مكونة من بلوكين من ٢ جى أورطة بيادة ، بينما كانت البطارية المصرية الخامسة تربض على خط القناة الدفاعى (١٩) •

وبحلول ١٥ يناير ١٩١٥، كان الأتراك قد عززوا قواتهم فى سيناء فى العريش والقسيمة ونخل ، وفى يوم ٢٤ يناير وصلت مقدمات القوات التركية بقيادة جمال باشا الى دويدار ، وفى ٢٧ يناير كانت على بعد ٢٥ ميلا من القناة وبدأ أول اشتباك مع القوات المدافعة على القناة فى نفس اليوم • وفى ليلة ٢-٣ فبراير ١٩١٥ بدأ الاتراك هجومهم الرئيسى بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة الكبرى على اللـواء ٢٢ الهندى مشاة ، وسرية ميدان ، ومهندسى اللانكشاير ، ومعهم البطارية ١٩ من مدفعية الميدان لانكشاير ، والبطارية الخامسة من المدفعية المصرية ، وقد قامت المدفعية المصرية بدور نافع لاقصى درجة ـ كما يقول تشيرول ـ (١٩م) • فقد كان قائد البطارية المصرية هو الملازم أول أحمد حلمى • وقد حاول الاتراك مد جسر خفيف على زوارق من الالومنيوم لعبور القناة ، ولما أتموا تركيبه وبدأوا السير عليه فاجأهم الملازم أول أحمد حلمى بنيران مدفعيته ، فأحبط محاولتهم ولكنه قتل فى المعركة • وقد شكر السلطان حسين الجيش المصرى على اشتراكه فى القتال ، ومنح الضباط والجنود مداليات مكافأة لهم على حسن بلائهم فيه •

فى ذلك الوقت ، كانت قوات الاتراك على طول القناة تقدر بنحو ١٢ الى ١٥ ألف جندى ، وتسع بطاريات ومدفعين هاوتزر • ولكن هجماتهم على القطاع الجنوبى لم تتطور تطورا جديا ، اذ انسحبوا بعد ضربهم النقط البريطانية عند الكوبرى • وخلال النهار قامت خمس طرادات ومعها قوارب الطوربيد واللانشات المدرعة بمساعدة المدافعين عن القناة بفتح نيرانها على الاتراك • وفى مساء ٢ فبراير كان الهجوم التركى قد ثبت فشله : وأصدر جمال باشا أمره بالانسحاب العام تاركا جماعة صغيرة تبلغ ٤٠٠ جندى لتهديد القنال واجبار البريطانيين على الاحتفاظ بقوات هناك • ومنذ ذلك الحين أخذت تتعدد الاشتباكات بين القوات المصرية والبريطانية وبين القوات التركية •

ففى يوم ١٢ فبراير قامت من السويس نصف كتيبة هندية على ظهر السفينة الحربية منيرفا قاصدة الطور لتعزيز الحامية المصرية هناك التى كانت تتعرض لهجوم من جانب القوات التركية ، وقد قامت القوات المصرية والهندية بهجوم فى فجر اليوم التالى على القوات التركية ، أسفر عن مقتل ٦٠ وأسر ١٠٢ ، وفى يوم ٢٨ ابريل ، وبعد اشتباك مع ٢٠٠ من الاتراك بمدافعهم على مسافة ١٢ ميلا شرقى الاسماعيلية ، غادر الاسماعيلية قول مكون من ثمانى كتائب فرسان وصنف من المدفعية المصرية ونصف كتيبة مشاة لمباغتة القوة التركية عند النقطة التى انسحبت اليها عند الهاواويش ، غير أن الاتراك انسحبوا من معسكراتهم أثناء الليل •

وفى ذلك الوقت كان الجيش المصرى يقدم لقوات البحر المتوسط المهمات الحربية اللازمة ، بالاضافة الى ١٧٤،٠٠٠ قنبلة ، فضلا عن القاطرات والفولاذ الدفاع عن القناة • وقد خص الجنرال السرى « أرشيبالد مرى » القائد العام لقوات شرق البحر المتوسط

بعض الضباط وصف الضباط والجنود من الجيش المصرى بالثناء لتفوقهم في الخدمات التى أوكلت اليهم أو لبلائهم في الحرب أحسن البلاء •

ومن الغريب أنه فى الوقت الذى كانت القوات المصرية تشترك على هذا النحو فى الدفاع عن القناة ، كان الانجليز يحتفظون بقوات كبيرة فى منطقة القاهرة لمواجهة ما قد يحدث من قلاقل فى صالح الاتراك ، ولكن هذا الاحتياط كلف الانجليز غاليا ، فقد أضاع عليهم نصرا ساحقا على الاتراك ، اذ لو كانت هذه القوة فى متناول اليد فى الاسماعيلية عند مجىء الاتراك ، ولو أن الترتيبات الكاملة لخفة حركتها ونقلها عبر القناة كانت قد اتخذت ، لما أفلت أى جزء من القوات المهاجمة • ولقد سارع الانجليز ، عندما تبينوا أن المصريين لا يبدون اكتراثا ، بارسال تلك القوات من القاهرة الى الاسماعيلية بالسكة الحديدية . ولكنها وصلت يوم ٤ فبراير ، أى بعد فوات الفرصة وافلات القوات الغازية •

الجيش المصرى فى الجبهة الغربية :

عندما نشبت الحرب العالمية الاولى ، كانت الحرب الايطالية ـ الطرابلسية ما تزال تدور رحاها على الارض الليبية ، ولكن القتال كان يدور حينذاك بين القوات الايطالية وقوات السنوسى ، بعد انسحاب القوات العثمانية الى بلادها عقب ابرام معاهدة «أوشى» • فلما قامت الحرب العالمية ، ودخلت تركيا فيها الى جانب ألمانيا ، وانحازت ايطاليا الى جانب الحلفاء فى مارس ١٩١٥ ، أصبح المسرح الليبى معدا لدور جديد تلعبه القوى المتحاربة • وبالنسبة للسنوسيين ، فقد توقعوا مساعدة الاتراك والالمان لهم ضد العدو الاساسى وهو الطليان • ولكن الاتراك والالمان كانوا بدورهم يسعون للحصول على مساعدة السنوسيين لهم ضد عدوهم الاساسى وهو الانجليز ، ولما

كانوا يعدون لحملة ثانية على قناة السويس لغزو مصر ، فقد أرسلوا بعثة تركية ــ ألمانية الى برقة غرضها شغل الانجليز بأمر الدفاع عن مصر من جهة حدودها الغربية ، حتى تتوزع قواتهم ويسهل على الألمان والاتراك تحقيق النصر عليهم . وقد استطاعت هذه البعثة توريط السنوسى الكبير (السيد أحمد الشريف) فى القتال ضد الانجليز فى نوفمبر ١٩١٥ ، رغم معارضته الكبيرة لمشروع الحملة ضد الحدود المصرية . وبذلك بدأت الحرب فى الجبهة الغربية .

فى ذلك الحين ، كانت القوات المصرية موزعة بين مرسى مطروح والسلوم وسيدى برانى (وقرية (عند واحة سيوه) . وكان رجال الحامية المصرية بالطرف الشرقى من خليج السلوم يقيمون فى «العقر» وعلى شواطىء البحر تحت قيادة الكولونيل « سسل سنو » ، الذى كان محافظا للصحراء الغربية وضابطا بالمخابرات الانجليزية ، بينما كان القائد المصرى لمنطقة مرسى مطروح وسيوه هو اليوزباشى محمد صالح حرب . وعندما ابتدأ القتال ، انسحب «سنو» من السلوم الى مرسى مطروح ، وأسند الى محمد صالح حرب سلطات الحاكم العسكرى فى المرسى . ولما كانت السلطات البريطانية قد أعلنت الحماية على مصر فى ذلك الحين ، وفى الوقت نفسه كان « سسل سنو» قد أظهر عدم اكتراث بمصير القوة المصرية السودانية فى سيدى برانى وبقبق بعد الانسحاب من السلوم ، فقد كان ذلك ما دفع محمد صالح حرب الى اتخاذ قرار بالانضمام بجنوده الى السنوسيين ضد البريطانيين . وقد انضم اليه من الضباط المصريين اليوزباشى سيد أحمد أبو شادى ، والملازمون الأوائل عبد الحميد حمدى ، وأمين ذهنى ، ومحمود لبيب ، وأحمد سالم ، والملازمان الثانيان ابراهيم عوض ومحمود عبد الواحد ، وضابط بحرى هو الملازم الاول أبوزيد مقلد .

على كل حال ، فقد اعتصم الانجليز في مرسى مطروح ، واتخذوها مقرا لقيادتهم ، ودارت معارك عنيفة حولها في أواخر ١٩١٥ وأوائل سنة ١٩١٦ . وفي ٢٨ فبراير تم استرداد سيدي براني ، وفي ١٤ مارس استعيد السلوم ، ثم استردت الواحات : الداخلة والبحرية والفرافرة في أكتوبر ونوفمبر . وفي فبراير ١٩١٧ استردت واحة سيوه ، وانتهت حملة السنوسي بالاخفاق .

وقد خلا كتاب الليفتنانت كولونيل كيرزى عن العمليات الحربية في مصر وفلسطين ، وهو أهم مرجع يعالج المعارك التي دارت من أغسطس ١٩١٤ الى يونيه ١٩١٧ ، من ذكر أي اشارة الى اشتراك القوات المصرية في القتال الى جانب الانجليز ضد السنوسيين ، وان أشار الى واقعة انضمام محمد صالح حرب الى جانب السنوسي بقوله : « وقد انضم أكثر من ١٢٠ من رجال خفر السواحل المصريين الى السنوسي » . على أن التقرير الذي وضعه الجنرال السير أرشيبالد مرى الذي خلف الجنرال مكسويل في القيادة العامة منذ ١٩ مارس ١٩١٦ ، عما قدمه الجيش المصري من المساعدات العسكرية لقواته حتى أواخر سنة ١٩١٦ ، أشار في صراحة الى هذا الاشتراك فقد ورد به : « وقد قدم الجيش المصري ما يلزم من مدافع وطوبجية لتسليح قطارين مدرعين لاستخدامهما في الدفاع عن القطر المصري . والحق بسلاح هجانة البيكانير صنف من الهجانة المكسيم وفصيلة مسلحة من ادارة الأشغال العسكرية . واشتركوا في الوقائع الحربية ضد السنوسي ، واشترك أيضا في هذه الوقائع ١ جى بلوك من السواري المصرية » .

الجيش المصري في الجبهة الجنوبية : فتح دارفور

من أكبر المهام الحربية التي قام بها الجيش المصري في الحرب العالمية الاولى ، القضاء على حركة السلطان على دينار في دارفور .

وعلى دينار من سلالة سلاطين «الفور» ، وكان قد استخلص دارفور من يد الدراويش فى وقائع استرداد السودان بعد واقعة أم درمان • وقد كتب « بالطاعة ، وانه يحكم البلاد على جزية يدفعها لحكومة السودان » • ثم أسس حكومته فى دارفور على مثال سلطنة أجداده ، واعترفت حكومة السودان رسميا بسلطنته فى سنة ١٩٠٠ • وظل الوضع كذلك حتى قامت الحرب العالمية الاولى • فانتهز على دينار الفرصة ، ونبذ ولاءه للحكومة تحت تأثير الاتراك والسنوسيين فى ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ •

ويتضح مما كتبه البكباشى حسن قنديل ، وهو أحد ضباط الحملة المصرية التى أرسلها السردار لفتح دارفور ، فى مذكرته التى قدمها للامير عمر طوسون عن وقائع الفتح ، أن هذه الحملة كانت تتكون مما يلى : (عدد ٢) بلوك بيادة راكبة تحت قيادة البكباشى « كوبدن » ، (عدد ٣) بطارية طوبجية ، منها بطاريتان ميدان ، تحت قيادة البكباشى «ثوربورن» وبكباشى أنجليزى آخر ، يساعدهما فى ذلك اليوزباشيان حسن حسنى علوى ومحمود زكى رشاد • أما البطارية الثالثة فتحت قيادة البكباشى محمد السبكى ، بطارية مكسيم جمالى ، (عدد ٤) جى أورطة بيادة ، (عدد ٤) بلوكات من الاورطة السودانية الثالثة عشرة ، ومن ضباطها البكباشى أحمد فهمى ، (عدد ٢) بلوكان من الاورطة ١٤ بيادة تحت قيادة بكباشى انجليزى ، (عدد ٢) ادارة من أورطة العرب الشرقية تحت قيادة القائمقام «مكاون» بك ، (عدد ٥) بلوكات هجانة تحت قيادة القائمقام هدلستون ، هذا عدا قسم الاشغال العسكرية والقسم الطبى والمهمات وغيرها •

وقد تحركت هذه الحملة من الخرطوم يوم ٢٧ فبراير ١٩١٦ قيادة الليفتنانت كولونيل « كلى Kelly » ووصلت الى حدود دارفور يوم ١٩ مارس ، واجتازت الحدود يوم ٢٠ مارس ، واستطاعت

رغم عدم وجود طرق مواصلات منظمة كالسكك الحديدية ، وقلة المياه، وصعوبات المناخ، أن تحتل «الفاشر» عاصمة دارفور يوم ٢٣ مايو ١٩١٦ بعد موقعة كبيرة أبدى فيها جنود السلطان الكثير من المهارة والشجاعة النادرة والثبات وعدم المبالاة ، حتى أن كثيرا منهم قد لقى حتفه على بعد ست خطوات من الصفوف المصرية (٢٠) •

وقد تم القضاء تماما على الحركة فى نوفمبر ١٩١٦ حين أدركت قوة من الجيش المصرى ، السلطان فى معقله بين جبل مرة ودار سلا على حدود دارفور غربا ، فهزمته وقتل فى المعركة واستسلم أنصاره •

وقد كان لهذا النصر الذى أحرزه الجيش وقع كبير ، يتمثل فى رد الفعل لدى كبار القادة والسياسيين البريطانيين ، وعلى رأسهم الملك جورج الخامس الذى أرسل برقية الى حاكم عام السودان يعرب فيها عن مزيد ارتياحه للانباء السارة عن احتلال جنـود الجيش المصرى الفاشر ، عاصمة دارفور ، بقيادة الليفتنانت كولونيل كلى » ويهنىء « جميع صفوف الجيش على نجاح حركاتهم رغم المصـاعب والمشاق التى حالت فى سبيلهم » • كما أشاد حاكم عام السودان بكفـاءة الجيش المصرى فى خطابه الذى ألقاه بنادى الضـباط المصريين يوم احتفالهم برأس السنة الهجرية ١٣٣٥ ــ ١٩١٦ ، قائلا انه يذكر « بمزيد الفخر والاعجاب ، الخدمة العظيمـة التى قام بهـا الجيش المصرى وضباطه البواسل فى دارفور ، فانها ستبقى مسطورة بأحـرف من الذهب فى تاريخ الجيش المصرى ، مما يحملنى ويحمل كل واحـد منكم أن يتيه عجبا وسرورا عند ذكر هذه الحملة المدهشـة ، فقد تغلب جيش الحكومة بمنتهى الصبر على الصعاب العظيمة التى كانت تعترضه من رمل ، وقلة مياه ، وصعوبات أخرى جبلية ، لكن الجيش الباسل تغلب على كل هـذه الصـعاب بصبره العجيب وشـجاعته المشهورة ، ثم ضرب العدو فى عقـر داره ضربة قاضـية » • ثم

أضاف : « ومما يذكر بمزيد السرور أن خسائر جيشنا المظفر كانت دون الطفيف ولا يعتد بها » .

فيلق العمال المصرى :

لم تقتصر مشاركة الجيش المصرى فى الحرب على خوض القوات المصرية القتال فى شتى الميادين ، بل أمد انجلترا بعنصر هام يعترف المسئولون البريطانيون بأنه كان من المستحيل على انجلترا بدونه توفير القوات الكافية لتغطية كافة الجبهات ، وهو فيلق العمال المصرى ، أو ما كان يطلق عليه الانجليز : The Egyptian Labour Corps ففى شهر مايو ١٩١٥ جمعت أورطة من الاشغال مؤلفة من ستة بلوكات للخدمة فى الدردنيل ، وتسلم قيادة الاورطة والبلوكات ضباط من الانجليز فى خدمة الجيش المصرى . وقد قامت هذه الاورطة مدة الاربعة الاشهر التى خدمتها فى شبه الجزيرة بخدمات فائقة تحت وابل مستمر من القنابل .

وقد ذاع صيت العمل الجليل الذى قامت به هذه الفرقة الى الحد الذى جعل الطلب عليها ينصب من ميادين الحرب الاخرى . وفى أوائل عام ١٩١٦ أخطر القائد العام للقوات البريطانية فى مصر الحكومة المصرية بضرورة استدعاء رديف الجيش المصرى من جميع الفرق المخدمة العسكرية . بحجة أنه (أى القائد العام) « يشتغل الآن فى تنظيم فروع التشهيلات اللازمة للدفاع عن القاهرة ؛ وان الضرورات التى يدعو اليها تنظيم تلك التشهيلات تجعله فى حاجة الى طائفة من العمال متعودين على النظام العسكرى مثل الذين يمكن الحصول عليهم من أفراد رديف الجيش » . وقد استجابت الحكومة المصرية لهذا الطلب وأصدرت يوم ٢٠ يناير ١٩١٦ قرارا وزاريا « بطلب أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عدا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة » (٢١) .

ولقد اعتقدت الحكومة المصرية بعد دعـوة الرديف ، بناء على طلب السلطة العسكرية البريطانية ، أنها (الأخيرة) سـوف تتحمل بنفقاته • على أن السلطة العسكرية البريطانيـة رأت أن تتحمـل الحكومة بهذه النفقات استنادا الى أن وزارة الحربية المصرية هى التى دعته ، وقد اتكلت كل سلطة على الاخرى ، وأصبح الرديف لا يدرى من أين يأخذ تعييناته ومرتباته ، الامر الذى دعا طائفـة منهم الى الذهاب الى قصر عابدين فى يومى ٢٩ و ٣٠ ينـاير للشـكوى من الحالة ، فتعهدت الحكومة المصرية فى النهاية بتحمل نفقات الرديف •

وفى سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ بلغ ضغط القيادة العـامة للجيش البريطانى على الحكومة المصرية من أجـل الحصـول على متطوعين « لفيلق العمال المصرى » . وفيلق الجمالة « The Camel Transport Corps » مبلغا عظيما ، فى الوقت الذى كان قد ضاع فيه كل أمل فى الحصول على هؤلاء بطريق التطوع ، بعد أن انتشرت الاشاعات فى طول قرى مصر وعرضها عن تعرض فيلق العمـال المصرى للضرب بالقنابل أثناء الهجوم التركى فى سينـاء فى أوائل ١٩١٦ وحدوث اصابات بين أفراده • وهنا ألحت القيادة العامـة فى اتبـاع طريق التجنيد الاجبارى للحصول على هؤلاء العمال • على أنه لما كان هذا الاجراء يعتبر نقضا مكشوفا للتعهد البريطانى بعدم طلب مساعـدة المصريين ، فلذلك لم يلق استجابة من السير ريجنالـد ونجت أو من الحكومة المصرية • ولكن الحكومة ، تحت اصرار السلطة العسكرية البريطانية لجأت الى أسلوب الاستمالة فأصدرت فى أكتوبر ١٩١٧ مرسوما تعفى فيه من الخدمة العسكرية كل من يقضى فى أى جيش اضافى (تعنى الجيش الانجليزى) ١٢ شهرا • فلما لم يجد ذلك نفعا ، فرضت الحكومة على كل واحد من المديرين تقديم عـدد معين من «المتطوعين» شهريا من مديريته ، واعتبرت كل من يعجـز عن ذلك

مسئولا • وفى مقابل ذلك أعفته من المحاسبة عما يتخذ من اجراءات لتقديم نصيبه (٢٢) •

وقد اتسعت ميادين الخدمة لفيلق العمال المصرى لتتجاوز حدود الوطن المصرى • فقد شملت فرنسا والدردنيل والعراق وفلسطين ، فضلا عن سيناء • وقد قام جنود هذا الفيلق بأعمال عديدة • مثل مد السكك الحديدية وأنابيب المياه وفرش الطرق السلكية وتفريغ شحنات البواخر والقطارات وشحنها ، وحفر الآبار ، وادارة القوارب الساحلية عندما دعت الحال الى توصيل المؤن والمخازن بحرا الى شواطىء فلسطين وسوريا • واذا كان الجيش البريطانى قد أمكنه التقدم عبر سيناء وفلسطين الى حلب ، فان الفضل يرجع الى مساعدة جنود هذا الفيلق (٢٢ م) • وكان جنود هذا الفيلق يقابلون بالترحاب حيثما وصلوا الى أى ميدان • فحين وصلوا الى فرنسا فى أبريل ١٩١٧ ، كتب أحد الكتاب ممن حضروا حفلة استقبالهم يقول : « جاءتنا فرقة من العمال المصريين للعمل معنا هنا فى أعمال مختلفة • وهى مؤلفة من رجال ممتلئين صحة وقوة ونشاطا • وقد قوبلت مقابلة حافلة عند نزولها الى البر ، وأعجبنا جميعا من حسن هندامها ونظامها ، ودلتنا هيأتها بلبس الخاكى على أنها فرقة جد وعمل ••الخ» وقد ذكرت «الاهرام» أن تلك الفرقة من قسم الاشغال المصرى سوف تمضى فى فرنسا ستة أشهر ، ثم تعود الى مصر قبل حلول فصل الشتاء (٢٣) • وقد بلغ عدد فيلق العمال وفيلق الجمالة فى عام ١٩١٧ مائة ألف ، كان منهم ٢٣٫٠٠٠ يعملون فى فرنسا ـ كما يقول لويد ـ وقد أوجب استبقاء هذا الجيش بهذا العدد على الدوام ، استخدام نحو مليون ونصف مليون من رجال مصر ، باعتراف حسين رشدى باشا نفسه (٢٤) •

ومن الغريب أن بعض المدافعين من الانجليز قد اعتبروا أن تجنيد

الفلاحين للعمل بفيلق العمال المصرى ، لا يعد انتهاكا للتعهد البريطانى فى ٧ نوفمبر ١٩١٤ بعدم طلب أية مساعدة من المصريين • على أساس أن هذا التعهد ، فى نظرهم ، لم يقصد به سوى أن يكون تأكيدا عاما بأن المصريين لن يجندوا للقتال • ومعنى ذلك أن الدور الذى قام به فيلق العمال المصرى لم يكن حربا أو « قتالا » ، وقد كفانا الليفتنانت كولونيل «ألجود» عبء الرد على هذا الادعاء ، فقد ذكر أنه لم يكن هناك ، فى الحقيقة ، فرق بين الخدمة فى الوحدات المقاتلة أو فى فرق العمل من ناحية السلامة الشخصية ، لان طائرات الاعداء كانت تقصف الجميع دون تفريق أو تمييز (٢٥) •

وبعد ذلك كله ، وبعد أن اشترك الجيش المصرى فى الحرب على هذا النحو ، فان السؤال الآن هو : لماذا لم تعلن الحكومة المصرية الحرب الى جانب بريطانيا والحلفاء رسميا لتستفيد بميزات الدولة المحاربة عند انتهاء الحرب ، أو الامتناع عن وضع الجيش المصرى تحت تصرف القيادة العسكرية البريطانية عندما طلبت اليها ذلك ؛ بالنسبة للشق الاول من السؤال ، فان الحكومة المصرية لم يكن فى وسعها أن تعلن الحرب رسميا الى جانب بريطانيا ، دون أن تقدم ثمن هذا للشعب المصرى اعلانا بحريته واستقلاله • ولم تكن السياسة البريطانية لتسمح بذلك كما رأينا ، بل لقد عادت فكرة الضم الى الظهور مرة أخرى فى يوليو ١٩١٧ ، عندما اقترح ذلك السير ريجنالد ونجت والبريجادير كلايتون ، ولكن وزارة الخارجية البريطانية رفضت اتخاذ هذا الاجراء ، على أساس أنه يعتبر انتهاكا لتصريح الحماية •

أما بالنسبة للشق الثانى من السؤال ، ففى الواقع أن هذه هى مسئولية الوزارة المصرية : القائمة فى ذلك الحين ولربما أرادت باتهاج هذا الطريق الغريب : أو الطريق الوسط : طريق الاستجابة

لمطالب القيادة العسكرية البريطانية بالاشتراك فى الحرب ـ دون اعلان الحرب رسميا ـ تفادى طريق الضم ، الذى كانت تخشى أن تنتهى اليه السياسة البريطانية ، والوصول فى نفس الوقت الى أكبر قدر من الحرية لمصر بعد الحرب • وقد أفلحت فى الغرض الاول ، ولكنها فشلت فى الغرض الثانى ، لان حرية مصر منوطة بارادة شعبها ، لا بسخاء الانجليز ، وقد عبر الشعب المصرى عن ارادته بعد الحرب بعنف •

(١) Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. 1, pp. 189-90.

(٢) مذكرات الخديو عباس حلمي (المصري في ١٥ يولية ١٩٥١) .

(٣) Blue Book, Miscellaneous No. 13 (1914), Grey to Beaumont, Aug. 7, 1914.

(٤) Chirol, Sir Valentine : The Egyptian Question, pp. 121-122, Newmann, G.W. : Great Britain in Egypt, pp. 202-203.

(٥) كيرزي . ليفتنانت كولونيل : العمليات الحربية في مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ الى يونية ١٩١٧ ترجمة يوزباشي محمد على فتحي وأحمد الأورفلي ص ٨٥ – ٨٦ (القاهرة ١٩٤٩) .

(٦) Blue Book, op. cit., Grey to Mallet, Sept. 1, 1914.

(٧) أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ص ١٦٣ (كتاب الهلال فبراير ١٩٦٢) .

(٨) مذكرة الوفد المصري الى مؤتمر الصلح في ابريل ١٩١٩ (محمود أبو الفتح مع الوفد المصري ص ٣٨٥) .

(٩) Storrs, R., Orientations, p. 135 (London 1949).

(١٠) مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٢ (القاهرة ١٩٦٩) .

(١١) الحقيقة أن تركيا كانت قد عقدت مع ألمانيا معاهدة تحـالف ودفاع يوم ٢ أغسطس ١٩١٤ . ولكن الباب العالي ، بموافقة ألمانيا والنمسا ، ظل يتظاهر بمظهر الحياد حتى نهاية شهر أكتوبر من السنة ، انظر :
Hurewitz, J.C., The Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II, p. 1.

(١٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٤ .

(١٣) دكتور أحمد عبد الله الجمال : بحوث ودراسات في القانون الدولي العـام جـ ٢ ص ٣٠ – ٣١ .

(١٤) Elgood, Lieut. Col. : Egypt and the Army, p. 86 (London 1924).

(١٥) دكتور يونان لبيب : قضية الحماية البريطانية على مصر (السياسة الدولية . ابريل ١٩٧٢ ص ١٠١) .

(١٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ . وثيقة رقم ٦

(١٧) Elgood, op. cit., p. 88.

(١٨) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٦٦ .

(١٩) وزارة الحربية والبحرية ، الجيش المصري : مجهود مصر الحربي ص ٢٠١ (المطبعة الأميرية ١٩٥٢) ، تقرير الجنرال السير أرشيبالد مري الى حكومته عن خـدمات الجيش المصري حتى أواخر عام ١٩١٦ .

(١٩ م) Chirol, op. cit., p. 131.

(٢٠) بكباشي حسن قنديل : فتح دارفور سنة ١٩١٦ ، ونبذة من تاريخ سـلطانها على دينار (الاسكندرية ١٩٣٧) . وقد نفى Pritchard وجود اتصال بين السـلطان

على دينار والسيد احمد الشريف السنوسى على أساس أن على دينار لم يكن فى يوم ما صديقا للسنوسية (انظر : The Sanusi of Cyrenaica (London 1949).

على أن هذا لا يمنع أن صلته بالأتراك صلة أكيدة ثابتة بالمراسلات المتبادلة (انظـــر : دكتور مكى شبيكة : المرجع المذكور ص ٤٨١ ـ ٨٢) ٠

(٢١) مذكرة اسماعيل سرى باشا وزير الاشغال ووزير الحربية والبحـــرية المصرية لحسين رشدى باشا رئيس الوزراء فى ٢٠ يناير ١٩١٦ (أحمد شـفيق : المرجع المذكور ص ٩٥ ، ٩٦) ٠

(٢٢) Elgood, The Transit of Egypt, p. 226 (London 1927), Newmann, op. cit., p. 212.

(٢٢ م) وزارة الحربية ، الجيش المصرى : المرجع المذكور ص ٢٠٠ ٠

(٢٣) الأهرام فى ١٢ ابريل ١٩١٧ (أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ١٠٦) ٠

(٢٤) مذكرة رشدى باشا فى الرد على مشروع السير وليم برونييت (أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٢٣١) ٠

(٢٥) Elgood, Egypt and the Army, pp. 86, 87.

الفصل الرابع

الجيش المصري في ثورة ١٩١٩

● الجيش المصرى
في ثورة ١٩١٩

منذ أعيد فتح السودان سنة ١٨٩٩ الى نهاية الحرب العالمية الأولى ، كانت المؤثرات التى خضع لها الجيش المصرى تنبع من مصدرين خارجيين : المصدر الأول ، الاحتلال الانجليزى ، والمصدر الثانى ، السيادة العثمانية • وقد رأينا تأثر الجيش بهذين المصدرين فى ثلاثة أحداث متعاقبة : حادث العقبة سنة ١٩٠٦ ، والحرب الطرابلسية سنة ١٩١١ ، والحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ والى جانب هذين المصدرين الخارجيين وجدت المصادر الداخلية التى برزت مع ارتفاع المد القوى ، وهى : أولا ، القصر ، وبمعنى أكثر تحديدا ، الخديو عباس الثانى ، الذى رأينا سعيه للسيطرة على الجيش فى «حادث الحدود» سنة ١٨٩٤ ، ثم دوره فى تمرد بعض الأورط المصرية والسودانية فى السودان سنة ١٩٠٠ ، والثانى ، الرأى العام المصرى المصطبغ بالصبغة الاسلامية العثمانية ، تحت تأثير حركة الحزب الوطنى •

وبانتهاء الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة ١٩١٩ ، تتغير أدوار القوى المؤثرة ، فيتضاءل تأثير السيادة العثمانية بعد سقوطها فى عام ١٩١٤ وبعد هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب ، وفى الوقت نفسه ، ترتفع أهمية القوى القومية ، التى تبرز على المسرح السياسى • وبذلك تصبح مصادر التأثير الأساسية على الجيش المصرى منذ ذلك الحين ثلاثة : أولها ، الشعب ، وقد برز كعامل مؤثر فى الاحداث فى ثورة ١٩١٩ ، وأخذ يمارس تأثيره فى الحياة السياسية : اما بشكل مباشر ، عن طريق المظاهرات وأعمال العنف والاضرابات والمقاطعة ، واما بشكل غير مباشر عن طريق « التنظيمات الحزبية » و «المؤسسات التشريعية» و « الحكومات الدستورية » • ثانيا ، القصر • وقد برز بدوره ليلعب دورا أساسيا فى الحياة السياسية والتشريعية بعد الثورة ، بفضل الاحتلال الذى أراد له أن يلعب هذا الدور ، فنص فى مشروع تصريح ٢٨ فبراير على أن الأمر « فى انشاء برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية » هو شركة بين الملك وشعبه (١) • ثالثا الاحتلال • وقد أخذ دوره يتآكل تدريجا منذ قيام الثورة تحت نضال الشعب المصرى ، وان ظلت له الهيمنة على الاحداث الى ابرام معاهدة ١٩٣٦ • وسنرى كيف مارست كل قوة من هذه القوى تأثيرها على الجيش المصرى حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو •

الجيش المصرى وتاليف الوفد

ونقطة التحول فى مجرى الأحداث ، هى قيام الوفد المصرى فى نوفمبر سنة ١٩١٨ على أساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث ، هو التوكيل الشعبى ، أو التوكيلات الشعبية ، التى كانت توزع فى أنحاء البلاد كل يوم ، وتعود حاملة عشرات الألوف من التوقيعات • ومنذ ذلك الحين بدأت حياة سياسية جديدة فى مصر ، مغايرة كل التغيير

للحياة السياسية التى سبقتها • فقد شرع سعد زغلول فى تأليف الوفد بعد مقابلة ١٣ نوفمبر المشهورة التى تمت بينه وزميليه عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى وبين السير ريجنالد ونجت ، المندوب السامى البريطانى ودار الحديث فيها حول استقلال مصر • فحين علم سعد زغلول بعد المقابلة أن السير ريجنالد ونجت أبدى دهشته من أن ثلاثة يتحدثون عن أمر أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها، قرر تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » ، اشارة الى انها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وان تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة • وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ من كل من : سعد زغلول رئيسا ، وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى ومحمد على علوبة: أعضاء • وقد أخذ سعد زغلول بعد ذلك فى تدعيم الوفد بمختلف العناصر التى تمثل الأمة ، حتى تتم له الصفة التمثيلية الكاملة • ولما كان معظم رجال الوفد الاول ينتمون لحزب الامة ، وتربطهم رابطة العضوية بالجمعية التشريعية ، فقد سعى سعد لضم ممثلين للحزب الوطنى، وبعض أعضاء وفد الأمير عمر طوسون الذى أراد تأليفه لمنافسة الوفد • كما عمل على ضم بعض الممثلين للطائفة القبطية فى محاولة لتوحيد عنصرى الأمة • ثم أخذ يضم بعض ذوى المكانة الشخصية وأصحاب العصبية القبلية ، حتى اذا بلغ عدد الاعضاء أربعة عشر ، بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول ، أعيد تكوين الوفد من جديد، وصدق الاعضاء الجدد على قانون الوفد فى ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وهو الذى وضعه الوفد الأول (٢) •

ومن ذلك نلاحظ أن الحركة الوطنية الجديدة التى تولى قيادتها الوفد ، لم تحاول الاستعانة بالجيش • بل ادارت ظهرها له تماما • الأمر الذى يختلف كل الاختلاف عما حدث فى الحركات السابقة ، عندما

سعت القيادة الوطنية البورجوازية التى كانت تقود الحركة الدستورية فى عهد اسماعيل وتوفيق الى الجيش للتخلص من الحكم المطلق والنفوذ الأجنبى ، كما سعى عباس الثانى أول ما سعى الى الجيش باعتباره « الأداة الوحيدة القادرة على ضمان الحريات الوطنية » ـ كما رأينا.

وهذا الفارق الكبير يتطلب منا تناوله بالتفسير • وفى الحق أن هناك عدة أسباب لهذا الانفصام بين حركة الوفد المصرى والجيش.
أولها : انه فى عام ١٩١٨ ، لم تكن ثمة حركة عسكرية يقوم بها ضباط الجيش ويمكن استغلالها من قبل قيادات الوفد ، كما استغلتها القيادات الدستورية سنة ١٨٨١ • ومن المعروف، أن هذه القيادات لم تخلق حركة الجيش فى عهد توفيق ، وانما كانت هذه الحركة موجودة لأسبابها الخاصة • ولو أن مثل هذه الحركة كانت موجودة فى الجيش فى سنة ١٩١٨ فلربما دفعت القيادات الوفدية الى الاتصال بها ، وان كان من المشكوك فيه تماما أن يؤدى هذا الاتصال الى نفس النتيجة التى انتهى اليها الاتصال بالضباط العرابيين سنة ١٨٨١ ، لاختلاف الظروف فى الحركتين اختلافا بينا • أما بالنسبة لحركة عباس حلمى ، فان الشعب لم يكن قد أفاق بعد من غيبوبة الاحتلال •

ثانيا ـ أن القيادات الوطنية التى ألفت الوفد ، وعلى رأسها سعد زغلول ، لم يكن ليخطر ببالها اطلاقا الحصول على الاستقلال بطريق العنف أو طريق الثورة المسلحة ، حتى تفكر فى مساندة الجيش لها ؛ وانما كانت هذه القيادات تعتبر المسألة المصرية مسألة قانونية تحل بالمرافعات، والمذكرات تطرح أمام مؤتمر الصلح أو على مائدة المفاوضات مع بريطانيا • ولم تتصور اطلاقا ان الوكالة الصورية التى حصلت عليها بقصد محاجة انجلترا ، سوف تنقلب الى حقيقة ملموسة ، فيصبح الشعب هو الأصيل ، والوفد هو الوكيل •

ثالثا ، أن قيادات الوفد فى ذلك الحين كانت تعيش فى جو

المبادىء التى أطلقها الدكتور ولسن ، عن « حق تقرير المصير » ، و « تأليف عصبة الأمم ، والنقاط الأربع عشرة المشهورة» وكانت تعتقد أن الولايات المتحدة سوف تفرض هذه المبادىء فى مؤتمر الصلح اذا أبت انجلترا الجلاء • وبذلك لم تكن القضية الوطنية فى نظرها لتتطلب ثورة أو اراقة دماء •

رابعا ، ان البلاد كانت فى ذلك الحين خاضعة لاحتلال بريطانى عسكرى ثقيل ، وكان الجيش المصرى بالذات واقعا تحت السيطرة البريطانية ، سواء من ناحية القيادة أو من ناحية الادارة ، بينما كانت العناصر الوطنية بعيدة كل البعد عن مراكز التأثير فيه • ومثل هذا الواقع كان من شأنه أن يبعد التفكير فى أمر الاستعانة بهذه العناصر •

خامسا ، ان بريطانيا كانت فى ذلك الحين قد خرجت لتوها من أكبر حروب الدنيا منتصرة ، وكانت مصر تعج بجيوش المستعمرات ، حتى كان فيها من الجيــوش الاسترالية وحـدها قوات كبيرة كانت توشك على العـودة الى بلادها ، فأبقتها السـلطات البريطـانية عندما نشبت الثورة (٤) • ومثل هذا الواقع كان يجعل من دعوة ضباط الجيش المصرى الى الانقاض على الاحتـلال أشبه بدعوة لهـم الى الانتحار •

الجيش المصرى وثورة ١٩١٩

ومع ذلك ، فاذا كانت حركة الوفد المصرى قد ادارت ظهرها للجيش ، فان الجيش لم يدر ظهره تماما • فهناك لمحات فى الثورة تبين أن الجيش كان متعاطفا مع الشعب لحد كبير • بل ان الوثائق والمصادر الانجليزية تظهر أن هذا التعاطف كان واضحا بدرجة لـم تخف على السلطات العسكرية البريطانية ، وكان له تأثيره فى احجـام هذه السلطات عن استخدام الجيش فى اخماد الاضطرابات فى أوائل

الثورة في بعض المناطق • وكان البوليس ، الذي يضم عناصر أوروبية كثيرة ، قد تولى المسألة في اليومين الأولين للثورة ، ولكن بعد أن ظهر أن الموقف أخذ يخرج عن حدود السيطرة، انتقل الأمر الى يد السلطات العسكرية البريطانية ابتداء من الساعة الثامنة والنصف مساء من يوم ١١ مارس ١٩١٩ (٥) • وقد ذكر السير تشيتهام أنه بعد حوادث يوم ١٣ مارس ؛ وحين أخذت البوادر تشير الى أن الحركة أصبحت أفضل تنظيما ، وأكثر انتشارا مما كان متـــوقعا ، « دار بيني وبين الجنرال هربرت قائد الجيش المصرى فى القاهرة ، حديث طويل بشأن ما اذا كان من الممكن والمرغوب فيه استخدام القوات المصرية فى تلك المنطقة (الأزهر) ، وقد قررنا أخيرا أنه من الافضل عدم استخدامها • فمــع أن الجنرال هربرت كان يرى أن النظام العسكرى سوف يحول دون القوات المصرية والوقوف ضدنا ، الا أنه لا يملك الا أن يعترف بأن عواطف الضباط المصريين والجنود المصريين على السواء تميــل مع الوطنيين » (٦) •

وفى الحقيقة اننا نلمس فى بعض حوادث الثورة أصبع التدبير العسكرى . وان كان بصفة فردية • فقد كان من أكثر حوادث الثورة جرأة وتنظيما ، عندما هاجم القرويون النجـدات الانجليزية المرســلة بالبواخر النيلية الى أسيوط • فقد هوجمت بعض هذه النجدات بين ديروط وأسيوط فى ثلاثة مواقع : الأول ، تجاه بلدة «شلش» مركــز ديروط • وكان المهاجمون بضعة آلاف مسلحين بالبنادق الضــعيفة والعصى • وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المــدافع البريطانية « جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية أو فى أراضى القطر الأول ، ولم يفز فيه الثوار بطائل أيضا • ثم وقع الهجوم الثالث بعــد محطة « نزالى جنوب » ، وكان المهاجمون من البلاد التابعة لنقطــة « صنبو » مركز ديروط • وقد أحبط هجومهم أيضا •

هذه الهجمات أشبه بخطة عسكرية منها بحوادث عفوية ، وان كانت ذات طابع فردى كما ذكرنا • ويقوى هذا الاعتقاد اذا تبينا من بين المتهمين فى هذا الحادث بعض العسكريين • وقد حكم على بعضهم بالسجن ، مثل الملازم أول محمد حسن أحمد السبع (٧) •

وقد اتخذ اشتراك الضباط والجنود المصريين فى الثورة صفة جماعية ، عندما ألقى اللورد كيرزن خطابه المشهورة يوم ٢٤ مارس ١٩١٩ ، وأشاد فيه بعدم اشتراك ضباط الجيش والبوليس والموظفين فى حوادث الثورة ، واستدل بذلك على أن عقلاء الأمة وصفوة المتعلمين فيها لم يشتركوا فى الثورة (٨) • فعلى أثر اذاعة هذا الخطاب ، غادر طلبة المدرسة الحربية كليتهم يوم ٢ أبريل ١٩١٩ تضامنا مع طلبة المدارس الأخرى ، وتركوا خطابا الى مديرهم شرحوا فيه الاسباب التى دعتهم الى اتخاذ هذا الاجراء ، ورجوا ألا يعتبر عصيانا حيث انهم قد تركوا سلاحهم ومعداتهم وممتلكاتهم الشخصية فى المدرسة • وقد قاموا بمظاهرة أمام قصر البستان والوكالة الأمريكية ، بعد أن انضم اليهم بعض طلبة مدرسة البوليس • وفى اليوم نفسه ، ترك ٦٠ جنديا من احدى فصائل الجيش المصرى — وكانت قد صدرت اليهم الأوامر بالتحرك الى الواسطى — ثكناتهم وصفوفهم ، وخرجوا الى المدينة حاملين معهم أسلحتهم وذخيرتهم • ولكنهم عادوا الى ثكناتهم باستثناء عشرة منهم • ثم سافرت الفصيلة كلها الى الواسطى فى اليوم التالى (٩) •

وقد أزعجت هذه الحوادث الجنرال اللنبى الذى سارع الى الاجتماع بالسلطان فؤاد صباح ٤ أبريل ، وكتب بعدها الى اللورد كيرزن يبدى اعتقاده بأن « الجيش والبوليس يمكن الوثوق بهما فى الوقت الحاضر » ، « وان كانا » — حسبما يقول — « يزدادان تأثرا كل يوم بما تنشره الصحافة المتطرفة التى تزداد قوة وعنفا » (١٠)

وفى الواقع أن مظاهر تعاطف الجيش مع الشعب فى ثورته لم تنقطع ، فبعد أربعة أيام من برقية الجنرال اللنبى السالفة الذكر التى يعرب فيها عن ثقته بالجيش والبوليس بصفة مؤقتة ، أى فى يوم ٨ أبريل ، كان الضباط المصريون وطلبة المدرسة الحربية وطلبة مدرسة البوليس ، يشتركون مع فئات الشعب الأخرى وطبقاته فى مظاهرة كبرى ابتهاجا بالافراج عن سعد زغلول • وقد تعرض الجنود الانجليز لبعض مظاهرات ذلك اليوم بالاعتداء ، وكان من الحوادث التى ارتكبوها ما أسىء فيها « الى بعض كبار قواد الجيش المصرى » كما يقول أحمد شفيق (١١) •

ولعل هذه الاساءة التى لحقت بكبار قواد الجيش المصرى على يد الجنود الانجليز ، كانت وراء طلب ضباط الجيش والبوليس من وزارة حسين رشدى باشا عند اعتلائها الحكم فى اليوم التالى ، أن يعهد بأمر المحافظة على الأمن العام والنظام الى قوات الجيش المصرى والبوليس ، منعا لوقوع الحوادث التى يقوم بها الجنود البريطانيون (١٢) وقد تعزز هذا الطلب فى اليوم التالى (١٠ أبريل) حين تضمن المطلب الثالث من مطالب لجنة الموظفين التى أعيد تأليفها فى ذلك اليوم ، واشترطت اجابتها لعودة الموظفين الى أعمالهم ، «الغاء جميع الأحكام العرفية ، وسحب الجنود البريطانية من الشوارع » (١٣) وقد اتفق رشدى باشا مع الجنرال اللنبى بالفعل على سحب هؤلاء الجنود من الشوارع وان يأخذ على عاتقه المحافظة على النظام العام ، ولكن بعد تنفيذ الموظفين اضرابهم ، سحب الجنرال اللنبى اتفاقه ، فعلى حد تعبير رشدى باشا : « فى الغد قال لى اللورد، قد سحبت كلمتى ، لأنك عاجز عن قيادة موظفيك ، فكيف تريد أن تقود الجماهير فى الشوارع ؟ فاسكتنى بقوله هذا » (١٤) •

على كل حال ، فان تمسك الانجليز ببقاء الجنود البريطانيين فى

الشوارع لمواجهة أعمال الثورة، كان له ما يبرره من ناحية ولاء الجنود والضباط المصريين والشك فيه • ففى مظاهرات يوم ١٤ نوفمبر ١٩١٩ التى وقعت فى الاسكندرية فى مناسبة الاحتفـــال بذكرى يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وقد أنيطت مهمة تفريقها برجال البوليس وفصيلة من الجنود المصريين ، شكا رجال البوليس من أن جنود الفصيلة لم يقدموا العون الكافى لهم • وقد أجرى تحقيق بالنسبة لتصرفات الضـــابط المسئول عن تلك الفصيلة (١٥) • وفى مظاهرات ١٦ نوفمبر ١٩١٩ التى قامت فى القاهرة احتجاجا على بلاغ دار الحماية الذى أعلن عن ارسال لجنة ملنر أذيع يوم ١٤ نوفمبر ، وصلت الى ميـدان عابدين لتفريق المتظاهرين سيارتان فيهما جنود من الأورطة السادسة المصرية. ولكن أحد المتظاهرين ناول بعض الجنود العلم المصرى ، فرفعه أحد الجنود على بندقيته فوق السيارة التى يركبها ، وصعد شاب الى مقدمة السيارة ، وأخذ يخطب اخوانه ، والجنود يصفقون له ويستعيدونه . ثم انصرف الجنود بسيارتيهم والمتظاهرون يهتفون لهم (١٦) •

وفى الحق ، لقد كان اكتساب ضباط وجنود الجيش المصرى لصف الثورة ، والحصول على مساندتهم ، هدفا من أهداف العمل الوطنى ، ومما سعت له الجمعيات السرية فى ذلك الحين • ففى تقرير للسير تشيتهام الى اللورد كيرزن يوم ٢٧ نوفمبر ١٩١٩ تحدث عـن عودة المنشورات المثيرة الى الظهور، وذكر أن ثلاثة من هذه المنشورات قد أحضرت اليه ، « وكان أحدها موجها الى رجال الجيش المصرى والبوليس ، لتحريضهم على التخلى عن واجبهم » (١٧) • وعنـــدما قبض على أعضاء جمعية الانتقام ، ضبطت فى منزل محمــــد لطفى المسلمى ، رئيس الفرع فى مصر ، ورقة تبين أن الجمعية كانت عـلى اتصال وثيق بكل قسم من أقسام الجيش (١٨) •

وقد اعترف اللورد ملنر فى تقريره المشهور الذى قدمه لحكومته

يوم ٩ ديسمبر ١٩٢٠ ، بانضمام ضباط الجيش الى صفوف الحركة الوطنية ، مما اعتبره أمرا خطيرا فقال : « لقد سادت الحركة الوطنية فى مصر الآن كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم اليها كلهم طوعا أو كرها، من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب وأصحاب الأملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والأدباء والصحفيين وطلبة المدارس . وأخطر من هذا شأنا ، أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش ، وربما حال حب هؤلاء للنظام العسكرى ومحافظتهم على الأصول الرسمية دون مجاهرتهم بميولهم » (١٩) ولا شك أن هذا الاعتراف الرسمى من جانب اللورد ملنر - يعتبر رداعتبار كافيا للضباط المصريين الذين اساءت اليهم أشد الاساءة اشادة اللورد كيرزن بهم فى خطاب ٢٤ مارس ١٩١٩ .

الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية البريطانية
٩ يونية ١٩٢٠ — ٢٨ فبراير ١٩٢٢

يرتبط الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية البريطانية بأهم نقطتين يقوم عليهما الاستقلال وهما : أولا ، انهاء الاحتلال العسكرى البريطانى عنها ، ثانيا، مسئولية الدفاع عن البلاده وقد مرت المفاوضات المصرية البريطانية فى الفترة من ٩ يونية ١٩٢٠ الى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بثلاثة أدوار : الدور الأول ، مفاوضات سعد — ملنر والدور الثانى، مفاوضات عدلى ، كيرزن والدور الثالث ، المحادثات الخاصة بتصريح ٢٨ فبراير مما نتناوله فيما يلى :

أولا — مفاوضات سعد — ملنر

بالنسبة لمفاوضات سعد — ملنر ، فقد قامت خطة سعد زغلول على انهاء الاحتلال العسكرى البريطانى ، مع عقد معاهدة تحالف بين مصر وبريطانيا، تتعهد فيها بريطانيا ، فى حالة الحرب ، «بالاشتراك»

مع مصر فى الدفاع عن سلامة أراضيها من أى اعتداء خارجى • وفى مقابل ذلك ، اذا تعرضت بريطانيا لأى تعد من جانب دولة أوروبية ولو لم تكن سلامة مصر ذاتها فى خطر مباشر ، تتعهد مصر بأن تقدم داخل حدودها ، جميع ما تحتاجه بريطانيا حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، على أن تحدد شروط أداء هذه المعونة باتفاق خاص(٢٠) ومعنى ذلك أن مسئولية الدفاع عن مصر تقع على عاتق الجيش المصرى مع اشتراك الجيش البريطانى معه فى الدفاع بوصفه حليفا •

على أن اللورد ملنر رفض بصفة مطلقة جلاء القوات البريطانية عن مصر ، متذرعا بأن مصلحة بريطانيا فى الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية تقتضى وجود قوة عسكرية فى مصر للمحافظة عليها(٢١) • وقد عرض سعد زغلول أن تكون القوة مصرية قائلا : « بما أنكم حلفاؤنا فبحكم المحالفة ، نضع على القناة جيوشا من عندنا • واذا كنتم تريدون أن تضعوا من عندكم خمسة آلاف فنضع من عندنا عشرة • واذا كنتم تريدون عشرة فنضع عشرين من رجالنا وبمصاريف من عندنا » • ولكن اللورد ملنر أصر على الرفض • فاقترح سعد زغلول أن تكون العساكر مصرية والضباط انجليز ، فرفض ملنر أيضا • فقال سعد : عندنا شبه جزيرة سيناء ، مكان واسع جدا ، نعير ادارته لكم المدة التى تشاءون » • فكرر اللورد ملنر الرفض (٢٢) وعندما وضح للوفد أن اللورد ملنر لا يتردد فى قطع المفاوضات لو أصر (الوفد) على سحب كل قوة بريطانية من مصر ، لم يجد مفرا فى النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية انجليزية •

وقد قفزت عند ذلك الحد مسألة تحديد صفة القوة البريطانية التى ستبقى مصر ، بما لذلك من صلة بدور الجيش المصرى فى الدفاع عن البلاد • فقد حرص الوفد على ألا تكون تلك القوة « حامية لمصر » بأى وجه من الوجوه ، ولا تكون « جيش احتلال • ولا « قوة لحفظ

النظام » (٢٣) ولا يراعى فى وجودها الا مصلحة انجلترا من وجهة الاغراض الحربية التى تقتضيها المواصلات ، ولا يكون لوجودهاعلاقة بمصلحة مصر من حيث الدفاع عن سلامة أراضيها (٢٤) ومعنى ذلك أن تبقى للجيش المصرى مسئوليته فى الدفاع عن البلاد •

وفى مشروع الوفد الذى قدمه يوم ١٧ يوليو ١٩٢٠ للورد ملنر، نص على أن يكون لبريطانيا ـ اذا رأت لزوما ـ أن تنشىء علـى مصاريفها بالشاطىء الآسيوى لقناة السويس ، نقطة عسكرية « للمساعدة » على صد ما عساه يحصل من الهجمات على هذا القنال• ومن المتفق عليه أن انشاء هذه النقطة لا يعطى لبريطانيا أى حق فى التدخل فى أمور مصر ، ولا يخل أدنى اخلال بما لمصر من حقـوق السيادة على تلك المنطقة ، كما لا يمس بالسلطة المخولة لها باتفاقية القسطنطينية المحررة فى أكتوبر ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس • وان يكون بقاء هذه القوة العسكرية البريطانية بصفة مؤقتة لمدة عشر سنوات ، علىأن يجرى التفاوض بعدها « لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعد له لزوم » بحيث يكون منـاط الاستغناء هو مقدرة مصر وحدها على الدفاع عن القنال • وفى حالة الخلاف يرفع الأمر الى عصبة الأمم (٢٥) ومعنى ذلك أن الوفد يفترض تقوية الجيش المصرى فى خلال العشر السنوات التالية لتوقيع المعاهدة، على نحو يغنى عن وجود القوة العسكرية البريطانية •

وقد قبل اللورد ملنر النقطة الخاصة بتحديد صفةالقوة العسكرية البريطانية • فنص فى مشروعه على ألا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما لا يمس حقوق حكومة مصر » (٢٦) ولكنه رفض تحديد موقعها على الضفة الآسيوية للقنال، بحجة أن حفظ المواصلات الامبراطورية لا يقتصر على قناة السويس (أى المواصلات البحرية) وانما يتناول المواصلات الجوية والبرية أيضا

.. وكان المفهوم من ذلك أن تكون هناك قوة فى الاسكندرية لضمان الملاحة فى البحر المتوسط ، ولتكون قاعدة للاسطول البريطانى ، وفى المواقع التى ستكون مراكز للطيران وفى جهـــات المواصلات البرية الرئيسية . وهو أمر رفضه الوفد تماما لما فيه خطر ظاهر يهدد استقلال البلاد ، وأصر على الا ترابط القوة العسكرية البريطانية فى أكثر من نقطة واحدة (٢٧) وقد ترك اللورد ملنر أمر تعيين « المكان الـذى تعسكر فيه هذه القوة» الى المفاوضات التى تجرى لعقد المعاهدة (٢٨) على أن الوفد لم يلبث أن قرر عدم صلاحية المشروع الذى قدمه اللورد ملنر للدخول فى مفاوضات مع بريطانيا على أساسه ، ما لم تقبل معـه التحفظات التى قيدت الأمة قبوله بها ، وأهمها الغاء الحماية . وبذلك انتهى الدور الأول من المفاوضات المصرية البريطانية .

ثانيا : مفاوضات عدلى كيرزن

تمثل مفاوضات عدلى ــ كيرزن تشددا من السياسة البريطـانية عما وصلت اليه بمشروع ملنر ، خصوصا فيما يتعلق بالجيش . فبعد أن كان مشروع ملنر قد حدد غرض القوة العسكرية البريطانية فى مصر بحماية المواصلات البريطانية دون غيرها من الأغراض ، رأى اللورد كيرزن أن هذه القوة انما هى لتحقيــق الأغراض الآتية :

١ ــ الدفاع عن سلامة المواصلات الامبراطورية فى حالتى السلم والحرب .

٢ ــ مساعدة مصر فى الدفاع عن سلامة الحدود المصرية من أى اعتداء خارجى ، اذا دعت الحاجة .

٣ ــ حماية المصالح الأجنبية .

٤ ــ مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن الخطيرة وحفظ

النظام ، اذا دعت الحاجة الى ذلك . كما أصبح لهذه القوة أن ترابط فى أى مكان من مصر ولأى زمان (٩)٢

وقد تذرع اللورد كيرزن فى التمسك بهذه الأغراض بحجة غريبة، هى أنه « لا ينتظر أن يكون لمصر جيش كبير ،لان ذلك كثير النفقات.. ولنفرض أنكم تستطيعون انشاء جيش قوى ، ولا أنكر أن عندكم المواد الأولية الكافية لذلك ، فهل يتم هذا بين ساعة وأخرى ؟ فترى ان الذى يعنينا هو ترتيب الأوضاع اللازمة للايام الأولى ، فاذا قويتم بعد ذلك كانت الظروف قد تغيرت وجاز تعديل الحالة » . وقد استند كيرزن فى التمسك بالأغراض السالفة الذكر للقوة العسكرية البريطانية الى أن الحكومة المصرية قد طلبت العون من القوات البريطانية فى حوادث الاسكندرية التى وقعت يوم ٢٢ مايو ١٩٢١ بين المصريين والأجانب : « هبوا أن هذه القوة لم تكن موجـــودة ، فماذا كنتم فاعلين ؟» . وقد ردعدلى باشا قائلا : « اذا كنا دعوناها ، فلان الجيش الانجليزى جزء من نظامنا الحالى ، فلا غرابة فى أن يدعى لأنه أصبح يعتمد عليه فى مثل هذه الظروف . ولكن فى النظام الجديد سيلحظ فى تنظيم البوليس والجيش أن يكون صالحا للقيام بهذه الواجبات .. وانى موقن بأن الجيش المصرى بعد تنظيمه قادر على درء هذه الأخطار » .

وقد رد اللورد كيرزن مشككا فى الاعتماد على الجيش المصرى فى أداء هذه المهمة قائلا : « تشيرون الى الاعتماد على حسن مسلك الجنود المصرية وقدرتها ، وتنسون ما حدث فى الاسكندرية فى الحوادث الأخيرة . ان بعض رجال الجيش والبوليس انحازوا الى جانب المعتدين وأطلقوا النار على الأوروبيين » .

وقد رد عدلى باشا قائلا : « هذا تقدير وحكم ، واريد أن أعرف الوقائع والشهادات التى بنى عليها ذلك الحكم . قد يكون أن جنديا

هنا أو هناك أطلق عيارا ناريا فى حالة دفاع او شبهها ، فهل معنى ذلك أن الجيش اشترك فى العداء ؟ » (٣٠) •

وعلى أثر هذه المناقشة ، أعد وفد عدلى باشا مذكرة للورد كيرزن بشأن المسألة العسكرية ، استند فيها فى عدم الحاجة الى القوة العسكرية البريطانية لحفظ الأمن أو حماية الاجانب أو الدفاع عن الحدود ، الى أن مصر سيكون لها « جيش قوى منظم » يمكنها من القيام بهذه الواجبات • وقد رفض اللورد كيرزن تصديق أن الجيش المصرى اذا أعد يمكنه أداء هذه الواجبات قائلا : « الأمر فى ذلك لا يخرج عن احدى صورتين :الأولى ، أن تكونوا أظهرتم فى الماضى ما يدل على استعدادكم لذلك ، والثانية ، أن تكون لأمتكم نزعة حربية ، وأن تكون قد اشربت حب النظام العسكرى • وليس شىء من ذلك بصحيح • والدليل على ذلك حوادث الاسكندرية وكل من يعرف فلاحى مصر يعرف انهم خير فلاحين الارض ، وانه ليس لديهم أقل استعداد حربى • وأذكر أول مرة هبطت فيها بمصر ، انى رأيت منظرا غريبا ، فقد كان الشبان يجمعون للقرعة العسكرية ، وكان أهلهم من ورائهم يبكون ويصرخون ـ أولئك الذين سينتظمون فى سلك الجيش ويطالبون بالدفاع عن بلدهم يشيعون بالبكاء والعويل » •

وقد رد عدلى باشا قائلا : « ذلك أن قانون القرعة كان فى الوقت الذى تشيرون اليه ممقوتا • فانه كان يجعل الشخص الذى يؤخذ للخدمة العسكرية لا يعود يصلح لغيرها » • ولكن اللورد كيرزن أصر على رأيه بأن الجيش المصرى مجرد من الصفات الحربية اللازمة ، واستبعد أيضا أن يوجد من يقر بغير ذلك •• وقد استشهد عدلى باشا بالتاريخ قائلا : « ولكن التاريخ قد دل على أنه لما نظم الجيش المصرى ، حارب حربا مجيدة وقام بكل ما طلب منه » • ولكن كيرزن عاد ليستشهد بحوادث الاسكندرية مرة ثانية قائلا : « كذلك دلت

حوادث الاسكندرية على أن الجيش المصرى لم يكن غير كفء فقط ، بل دلت على أنه انضم الى المشاغبين والغوغاء » (٣١) •

وواضح من هذه المناقشة أن اللورد كيرزن لم يقرأ شـــيئا عن الجيش المصرى ، حتى فى كتاب سياسى استعمارى مثله أكثر منه غلوا، هو اللورد كرومر فى : « مصر الحديثة » ، أو فى كتاب اللورد ملنر: « انجلترا فى مصر » ، أو فى غير هذين من الكتب الانجليزية ، وفى هذه الكتب كان رأى مؤلفيها يختلف تماما عن رأيه ، وان عزوا كفـاءة الجيش المصرى الى الدور الذى قام به الضباط الانجليز •

على كل حال ، فقد كان الحل الذى ارتآه اللورد كيرزن هــو ما ذكره من قوله :« اذا وقع لكم ان اخرجتم جيشا عظيما بعد خمس سنوات مثلا ، فقد يصبح الأمر محل نظر » • وقد تساءل عدلى باشا عما اذا كان هناك محل لاعادة النظر فى المسألة اذا تغيرت الظروف ، فرد اللورد كيرزن ساخرا : « اذا تغيرت الظروف فلا مانع ، فقد تضيع المستعمرات ولا يكون محل الكلام عن المواصلات (٣٢) • وبهــذا التشكيك فى الجيش البريطانى فى مصر عن الدفاع عن البلاد ، فشلت مفاوضات عدلى ــ كيرزن ، وانتهى الدور الثانى من المفاوضات المصرية البريطانية •

ثالثا ــ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

فشلت مفاوضات عدلى ــ كيرزن عندما رفض عدلى باشا وزملاؤه بالاجماع المشروع البريطانى الذى قدمه اللورد كيرزن الى الوفـد المصرى الرسمى فى العاشر من نوفمبر ١٩٢١ ، « لانه لا يحقق الغاية التى ذهب الوفد للمفاوضة من أجلها » • ومع ذلك ،فقد كانت هذه النصوص ذاتها هى التى قام عليها تصريح ٢٨ فبراير ، وكان عــدلى باشا وزملاؤه وأنصاره الذين رفضوا مشروع كيرزن هم أنفسهـم الذين عاونوا فى اصدار التصريح !

فقد قام اتفاق تصريح ٢٨ فبراير على أن تصدر انجلترا ، دون أن تنتظر عقد معاهدة ، تصريحا بالغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة واعادة وزارة الخارجية وانشاء برلمـان وتأليف حكومة دستورية والغاء الأحكام العسكرية ، مع استبقاء أربع نقط فقط للتسوية أطلق عليهـا « تحفظات » ، تشمل ما عـدا ذلك من نصوص مشروع كيرزن • وهذه التحفظات تنص على ما يلى :

أولا — تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر (٣٣). والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى عمليـة التأمين • وقد نصت المادة العاشرة من مشروع كيرزن ، التى تناولت الأحكام الخاصة بهذا الغرض ، على أن تكون للقوات البريطانية حرية المرور فى مصر ، ويكون لها أن تستقر فى أى مكان فى مصر ولأى زمان يحددان من آونة لاخرى • ويكون لها أيضا فى كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لاحراز الثكنات وميـادين التمـرين والمطارات والترسانات الحربية والمدن الحربية واستعمال جميع ذلك » (٣٤) •

ثانيا — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسـطة • والغرض من هذا ألا تكون هنـاك حاجة لوجـود جيش مصرى للقيام بهذا الدور • ونلاحظ أن هذا التحفظ كان يشمل المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من مشروع كيرزن (٣٥) ، ولم يشمـل المـادة العاشرة التى تنص على أن تتعهد بريطانيا « بمساعدة » مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها (٣٦) • ومعنى ذلك أن تصريح ٢٨ فبراير كان أكثر غلوا فى هذه المسألة من مشروع كيرزن نفسه ، لأنه نص على « الدفاع عن مصر » ، ولم ينص على «مساعدة» مصر فى الدفاع عن أراضيها • وبذلك يكون قد ألغى دور الجيش المصرى تماما فى الدفاع عن البلاد ، وأفقده بالتالى مبرر وجـوده وبقائه •

ثالثا — حماية المصالح الاجنبية وحماية الاقليات ،والغرض من ذلك تبرير التدخل فى شئون مصر الداخلية ، واستخدام الجيش المحتل فى ذلك •

رابعا — السودان •

وعلى كل حال ، فبمقتضى هذه التحفظات ، وما انطوى تحتهـا من مواد مشروع كيرزن ، لم يكن لمصر أن تعين أى ضابط أجنبى فى الجيش المصرى بدون موافقة المنـدوب السامى البريطانى • وكان عليها أن تستمر فى تقديم تلك المساعدات الحربية التى كانت تقـوم بها فى الماضى للسودان • وكان على القوات المصرية فى السودان أن تكون تحت أمر الحاكم العام (٣٧) • كما أن احتفاظ انجلترا بصفة مطلقة بالدفاع عن مصر ، واتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها ، وحماية المصالح الاجنبية ، قد استلزم بالتالى من وجهة النظر الانجليزية ، أن يكون للمندوب السامى الحق فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى ، وعلى كل ما يتصل بترقيته أو كفاءته (٣٨) • وبذلك لم يتغير وضع الجيش المصرى فى عهـد تصريح ٢٨ فبراير — وهو العهد الذى استمر لمدة أربعة عشر عاما — عما كان عليه فى عهـد الحمـاية •

الجيش فى الدستور

لم يختلف وضع الجيش فى عهد الاستقلال الناقص الذى أتى به تصريح ٢٨ فبراير عما كان عليه فى عهد الحماية من ناحية احـكام السيطرة البريطانية عليـــه — كما ذكرنا • ولكنه من جهة أخـرى أصبح محورا من محاور الصراع بين القصر والشعب ، أو بمعنى أدق بين القصر والقوى البورجوازية التى كانت تقود النضال الوطنى فى ذلك الحين •

وكان من الطبيعى أن يكون الدستور أول مسرح لهذا الصراع. فبعد أن انتزعت البورجوازية المصرية من يد الاحتلال جزءا من السلطة ، حيث أصبح لمصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير « ان تنشىء برلمانا يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية (٣٩) – أخذت على الفور فى تنظيم عملية الحكم بينها وبين القصر من جانب ، وبينها وبين بقية طبقات الشعب من جانب آخر ، وأخذت تقيم مؤسساتها التشريعية والسياسية التى تمارس من خلالها عملية الحكم وادارة شئون البلاد ، ولما كان الجيش أحد هذه المؤسسات الهامة ، ان لم يكن أخطرها ، فلم يلبث أن أصبح – كما ذكرنا – محورا من محاور الصراع بين البورجوازية والقصر .

وعند صياغة الدستور ، أقرت لجنة الدستور فى قرارها الثامن والستين بأن : « الملك هو القائد الاعلى للجيوش البرية والبحرية ، وهو الذى يعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويعلم بها البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمنها » – ولكنها من جانب آخر نصت على أنه : « لا يجوز له اعلان حرب هجومية بدون موافقة البرلمان ، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل أراضى الدولة أو نقص فى حقوق سيادتها .. فكلها لا تكون نافذة المفعول الا اذا وافق عليها البرلمان » (٤٠)

أما بالنسبة للرتب العسكرية والنياشين وطريقة منحها ، وهى من المسائل الخطيرة التى يلزم أن يكون للبرلمان اشراف عليها وسيطرة نافذة فيها ، فقد حرصت لجنة الدستور البورجوازية على تقييد انشائها ومنحها من جانب الملك . فنصت فى قرارها السابع والستين

على أن يكون منحها « على الوجه المبين بالقوانين » (٤١) • ومعنى ذلك اخضاعها لموافقة البرلمان • كما حرصت على تقييد حق الملك أيضا فى مسألة تعيين وعزل الضباط ، فنصت فى نفس القرار على أن « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين على الوجه المبين بالقوانين » (٤٢) •

أما بالنسبة للجيش كمؤسسة ، فلم تقرر لجنة الدستور بشأنه أحكاما خاصة ، ولكنها وكلت للقوانين ترتيب شئونه ، بحيث يتعين اشتراك البرلمان فى تحريرها ، سـواء من حيث أن هـذا الترتيب هو تنظيم للتكاليف العامة ، أو من جهة أنه تقدير وتقرير لما يلزم لسلامة الدولة وحماية الامن العام فيها • فنصت فى الباب الخامس (مادة ١٣٥) • على أن قوات الجيش تقرر بقانون » • ومعنى ذلك ألا يصدر بشأنها زيادة أو نقصان أو غير ذلك الا بقانون • كما نصت فى المـادة ١٣٦ على أن يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجـاله من الحقوق وما عليهم من الفروض (٤٣) •

كذلك فقد حرصت لجنة الثلاثين على أن تنص فى المادة الثالثة على أن المصريين « وحدهم » الذين يعهـد اليهم بالوظائف العـامة مدنية كانت أو عسـكرية ، ولا يولى غيرهم هـذه الوظائف الا فى أحوال استثنائية يبينها القانون » (٤٤) • ومعنى ذلك نزع الصبغة الانجليزية عن الجيش المصرى جنبا الى جنب مع الادارة الحكومية •

وعلى هذا النحو ، فقد أصبح الجيش : منظمة وأفرادا ، خاضعا للقوانين التى يوافق عليها البرلمان • وبالتالى أصبح خاضعا لاشراف الامة وسيطرتها ، الامر الذى جعل القصر يتحرك سريعا لملاحقة مواد الدستور السالفة الذكر بالمسخ والتشويه ، كما أدى ، من جانب آخر الى وقوع الصدام العنيف بين الانجليز والامـة فيما عرف بأزمـة الجيش فى عام ١٩٢٧ •

وبالنسبة للملك فؤاد ، فيمكن القول بأن اهتمامه بالجيش قد تركز حول مسألتين : المسألة الاولى • الرتب والنياشين ، والمسألة الثانية ، تعيين الضباط وعزلهم — وذلك لصلتهما المباشرة بالسيطرة على أفراد الجيش • أما المسائل الاخرى الخاصة بقوة الجيش وتنظيمه وغير ذلك ، فلم يأبه لها الملك كثيرا ، لانها كانت تدخل فى اهتمام سلطات الاحتلال •

وتبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور بعد أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعته الى ثروت باشا • فقد عهد به بدوره الى وزير الحقانية ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برياسته • وكان النظام التشريعى فى البلاد يقضى بمثل هذا العرض • وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور، ووضعت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها• ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ، وجاءت وزارة نسيم باشا ليعيد مع اللجنة المراجعة من أولها •وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمته الى الوزارة التى أخذت فى قراءته وأدخلت عليه بدورها بعض التغيير والتعديل • وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر ، وهذه العناصر هى اللجنة الاستشارية التشريعية التى كانت مكونة جميعها من أجانب فيما عدا مصرى واحد هو عبد الحميد بك بدوى ، ووزارة نسيم باشا التى كانت بعيدة كل البعد عن ثقة الشعب وتأييده (٤٥) •

وبالنسبة للجيش ، فقد تم تعديل النصوص الخاصة بمسألتى الرتب العسكرية والنياشين ، وتعيين الضباط وعزلهم ، على نحو يكفل بسط سلطة الملك المطلقة عليها ، بحيث لا تخضع لقانون ، وبالتالى لا تخضع لرقابة البرلمان • فقد عدلت المادة ٤١ التى وضعتها لجنة

على أن يكون منحها « على الوجه المبين بالقوانين » (٤١) • ومعنى ذلك اخضاعها لموافقة البرلمان • كما حرصت على تقييد حق الملك أيضا فى مسألة تعيين وعزل الضباط ، فنصت فى نفس القرار على أن « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين على الوجه المبين بالقوانين » (٤٢) •

أما بالنسبة للجيش كمؤسسة ، فلم تقرر لجنة الدستور بشأنه أحكاما خاصة ، ولكنها وكلت للقوانين ترتيب شئونه ، بحيث يتعين اشتراك البرلمان فى تحريرها ، سواء من حيث أن هذا الترتيب هو تنظيم للتكاليف العامة ، أو من جهة أنه تقدير وتقرير لما يلزم لسلامة الدولة وحماية الامن العام فيها • فنصت فى الباب الخامس (مادة ١٣٥) • على أن قوات الجيش تقرر بقانون » • ومعنى ذلك ألا يصدر بشأنها زيادة أو نقصان أو غير ذلك الا بقانون • كما نصت فى المادة ١٣٦ على أن يبين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الفروض (٤٣) •

كذلك فقد حرصت لجنة الثلاثين على أن تنص فى المادة الثالثة على أن المصريين « وحدهم » الذين يعهد اليهم بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يولى غيرهم هذه الوظائف الا فى أحوال استثنائية يبينها القانون » (٤٤) • ومعنى ذلك نزع الصبغة الانجليزية عن الجيش المصرى جنبا الى جنب مع الادارة الحكومية •

وعلى هذا النحو ، فقد أصبح الجيش : منظمة وأفرادا ، خاضعا للقوانين التى يوافق عليها البرلمان • وبالتالى أصبح خاضعا لاشراف الامة وسيطرتها ، الامر الذى جعل القصر يتحرك سريعا لملاحقة مواد الدستور السالفة الذكر بالمسخ والتشويه ، كما أدى ، من جانب آخر الى وقوع الصدام العنيف بين الانجليز والامة فيما عرف بأزمة الجيش فى عام ١٩٢٧ •

وبالنسبة للملك فؤاد ، فيمكن القول بأن اهتمامه بالجيش قد تركز حول مسألتين : المسألة الاولى ٠ الرتب والنياشين ، والمسألة الثانية ، تعيين الضباط وعزلهم ــ وذلك لصلتهما المباشرة بالسيطرة على أفراد الجيش ٠ أما المسائل الاخرى الخاصة بقوة الجيش وتنظيمه وغير ذلك ، فلم يأبه لها الملك كثيرا ، لانها كانت تدخل فى اهتمام سلطات الاحتلال ٠

وتبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور بعد أن انتهت هذه اللجنة من وضعه ورفعته الى ثروت باشا ٠ فقد عهد به بدوره الى وزير الحقانية ليكلف اللجنة الاستشارية التشريعية بفحصه برياسته ٠ وكان النظام التشريعى فى البلاد يقضى بمثل هذا العرض ٠ وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور، ووضعت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها٠ ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ، وجاءت وزارة نسيم باشا ليعيد مع اللجنة المراجعة من أولها ٠وبعد أن فرغت اللجنة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ، قدمته الى الوزارة التى أخذت فى قراءته وأدخلت عليه بدورها بعض التغيير والتعديل ٠ وكانت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض لتعديل حقيقى على يد عناصر تنتمى بولائها للقصر ، وهذه العناصر هى اللجنة الاستشارية التشريعية التى كانت مكونة جميعها من أجانب فيما عدا مصرى واحد هو عبد الحميد بك بدوى ، ووزارة نسيم باشا التى كانت بعيدة كل البعد عن ثقة الشعب وتأييده (٤٥) ٠

وبالنسبة للجيش ، فقد تم تعديل النصوص الخاصة بمسألتى الرتب العسكرية والنياشين ، وتعيين الضباط وعزلهم ، على نحو يكفل بسط سلطة الملك المطلقة عليها ، بحيث لا تخضع لقانون ، وبالتالى لا تخضع لرقابة البرلمان ٠ فقد عدلت المادة ٤١ التى وضعتها لجنة

الثلاثين والتى قيدت مسألة الرتب والنياشين بالقانون ــ كما ذكرنا ــ لتصبح المادة ٤٣ التى أصبحت تنص على أن « الملك ينشىء ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى » ، وبعد وضع « نقطة » علامة على انتهاء الجملة ، استمرت المادة تقول: « وله حق سك العملة تنفيذا للقانون ، كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة » . وبهذا الفصل بين الحكم الخاص بالرتب والنياشين ، والحكم الخاص بسك العملة ، منع سريان عبارة « تنفيذا للقانون » على مسألة الرتب والنياشين ، وأصبح انشاؤها ومنحها حقا مطلقا للملك لا يمكن تقييده بقانون . فاذا أراد البرلمان مثلا أن يضع قانونا فى هذا الصدد ، وقفت هذه المادة حائلا بينه وبين ما يريد (٤٦) .

هذا فيما يتصل بالرتب والنياشين . أما فيما يتصل بمسألة تعيين وعزل الضباط ، فقد جرى التعديل فيها أيضا بما يجعلها حقا مطلقا للملك غير مقيد بقانون . وتبدأ القصة حين ارتأت اللجنة التشريعية فى عهد الوزارة النسيمية أن المادة ٤١ من مشروع لجنة الدستور ، قد تناولت مسائل عدة: منها منح الرتب والنياشين، ومنها تولية وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين ، ومنها اعلان الاحكام العرفية . فقررت أن تقسم هذه المادة الى ثلاثة أقسام ، اختص القسم الثانى منها بمسألة ترتيب المصالح العامة وتولية وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين وأصبحت المادة ٤٤ ونصها كالآتى : «الملك يرتب المصالح العامة ويولى وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين خاضعين لاحكام القانون . ولكن النص لا يختلف فى شىء عن نص لجنة الثلاثين الذى يجعل تولية وعزل الموظفين المدنيين والعسكريين خاضعين لاحكام القانون . ولكن اللجنة التشريعية عادت بعد وضع هذا النص ، فرأت أن تبدى ملاحظة فيما يتعلق بامتيازات الملك الخاصة بتعيين الضباط وعزلهم ، وأشارت الى أنه يحسن التوفيق بين ما للملك من المركز الخاص فى هذا الشأن ، وبين المبادىء الجديدة المقررة فى مشروع الدستور فيما

يتعلق بحقوق الملك بوجه عام ، ومع أن هذه الملاحظة لا قيمة لها فى الواقع ، لانه لا معنى مطلقا للتفرقة بين الموظفين المدنيين والعسكريين فيما يتعلق بأن يكون تعيينهم وعزلهم خاضعا لأحكام القوانين ـ يدل على ذلك أن اللجنة نفسها لم تستطع أن تبت برأى فى هذا الموضوع، ولم تجرؤ على اقتراح نص آخر بديل أو الاشارة به ـ الا أن الوزارة النسيمية لم تلبث أن استندت الى هذه الملاحظة الغريبة المبهمة فى التفريق بين تعيين وعزل الموظفين المدنيين وبين تعيين وعزل الموظفين العسكريين . فصار نص المادة ٤٤ على النحو الآتى : « الملك يرتب المصالح العامة ويولى ويعزل الموظفين على الوجه المبين بالقوانين » . أى أنها أسقطت « ضباط الجيش » من حكم هذه المادة . ثم تكلمت عنهم فى المادة ٤٦ فقالت : الملك هو القائد الاعلى للقوات البرية والبحرية ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط ويعلن الحرب . . الخ » . وبذلك أصبح حق الملك فى تولية وعزل الضباط أيضا حقا مطلقا غير مقيد بقوانين خاصة يخضع لها ، وسلب حق البرلمان الشرعى فيما يتعلق بوضع القوانين الخاصة بهذا التعيين وهذا العزل (٤٧) .

على كل حال ، فبانتقال السيطرة على ضباط الجيش الى يد القصر على هذا النحو بعيدا عن سيطرة البورجوازية وممثليها فى البرلمان ، تكون هذه السيطرة قد انتقلت من ناحية الفعل والواقع من يد الانجليز اليمنى الى يدهم اليسرى ، وقد فسر سعد زغلول هذه النقطة فى تعليقه على مغزى استحواذ الملك على سلطات واسعة فى الدستور على حساب الامة فقال : « اذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى .. فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الاجنبى ويدعى أن العرش فى سلامة بفضل نفوذه .. فهذه القوة التى تركت للملك ،

ستصبح فى الواقع حقوقا فى يد الاجنبى يستعملها لاغراضه ضد مصلحة الوطن (٤٨)، وقد استمر هذا الوضع الى عام ١٩٣٦ حين عقدت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا وبها دخلت العلاقات المصرية البريطانية فى عهد جديد .

برلمان ١٩٢٤ والجيش المصرى :

على كل حال ، فان انتقال الحكم فى مصر الى يد حكومة دستورية ، وقيام برلمان منتخب من قبل الشعب انتخابا حرا ، وانتحال مظاهر الحياة السياسية فى الدول الكاملة الاستقلال ، لم يلبث أن أدى الى النتيجة الوحيدة المنطقية ، وهى السعى لالباس الشكل المضمون ، والوصول الى الاستقلال الحقيقى والحرية الفعلية ، ولما كان الجيش هو الأداة الرئيسية لتحقيق الاستقلال واستخلاص ارادة الامة ، فقد كان ذلك ما جعل الصيحات تتعالى فى برلمان ١٩٢٤ من أجل تقوية الجيش وتخليصه من النفوذ الاجنبى وسيطرة الاحتلال .

وفى الحق لقد شهد مجلس النواب فيضا من الاسئلة التى تناولت أوضاع الجيش وما آل اليه على يد الاحتلال . وبعض هذه الاسئلة يعد تحديا صريحا للنفوذ الانجليزى ، كما أن الاجابات عليها من جانب سعد زغلول لم تكن أقل تحديا . فقد تناول أحد هذه الاسئلة سردار الجيش المصرى ، هل هو مصرى ؟ وهل هو مرءوس لوزير الحربية المصرية ومسئول أمامه عن أعماله ويرجع اليه فيها ؟ وهل يتقاضى مرتبة من خزينة مصر ؟ وكان رد سعد زغلول : نعم ان سردار الجيش المصرى موظف مصرى ومرءوس لوزير الحربية المصرى ومسئول أمامه قانونا ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه فى أعماله ، أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية » .

وكان السؤال الثانى : « الا يرى معالى الوزير انه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ولا يتمشى مع روح استقلالها أن يكون الرئيس

الأعلى لقواتها أجنبيا، وأن اقامته بالسودان لاتتفق مع مصلحة العمل».
وكان رد سعد زغلول: «نعم لاتتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا، بل ولا الرئيس الادنى أيضا. ولكن هكذا كان من قبل ، ويجب علينا أن نمحوه . كما أن اقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل . وهذا واقع من قبل أيضا ويجب علينا أن تتخذ الوسائل لازالته » . وعندما أبدى السائل تألمه لذلك ، وافقه سعد باشا وقال : « كلنا ولا شك متألمون . بل وتنظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولايجب أن تبقى دقيقة واحدة . ونريد أن يكون جيشنا وضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصريا . هذه أمانينا . وهذا ما نسعى اليه » (٤٩) .

وفى يوم ١١ مايو ، سأل أحد النواب وزير الحربية عما اذا كانت وزارة الحربية تفكر فى أن تستبدل بالضباط الانجليز ضباطا مصريين ، ومتى تبدأ ذلك ؟ وقد رد وزير الحربية بأن « استبدال الضباط المصريين بالضباط الانجليز موضع عناية الوزارة ، لانه مطابق لما جاء بالفقرة الاخيرة من المادة الثالثة من الدستور ، التى تقضى بأن يعهد الى المصريين وحدهم تولى الوظائف العامة ، مدنية كانت أو عسكرية ، وبألا يتولى الاجانب هذه الوظائف الا فى أحوال استثنائية يعينها القانون . وقد شرعت الوزارة فى اتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك (٥٠) .

وفى نفس الجلسة ، وبعد أن أدلى وزير الحربية ببعض البيانات، قال النائب عبد العظيم الهادى رسلان : « ألفت النظر الى أننا ونحن نطلب الاستقلال التام لمصر والسودان . يجب علينا أن نرتكن على جيش قوى . واننا بعد المعلومات التى سمعناها من معالى الوزير لا يمكن أن نقول أن هذا الجيش يستطيع حماية دولة مستقلة استقلالا تاما (٥١) .

وقد أثيرت هذه الاسئلة والاجابات فى مفاوضات سعد ــ مكدونالد التى دارت فى أواخر سبتمبر ١٩٢٤ وكان المستر مكدونالد هو الذى فتح باب المناقشة فيها • فقد سأل سعد باشا عن هذه بيانات التى فاه بها أمام البرلمان المصرى فى الصيف ، والتى علم أنه صرح فيها بأن « وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى ، وابقاء ضباط بريطانيين فى هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة » ، وقال له : ان ابداء هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول • لم يقتصر على وضع السردار السير لى ستاك فى مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا فى هذا المركز • ولكن سعد باشا رد عليه « بأن الاقوال السابقة التى قالها ، لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الامة المصرية أيضا » (٥٢) •

على أن أقوى ما تعلق بالجيش المصرى ودوره فى هذه المحادثات ، ما تمسك به سعد زغلول من مسئولية الجيش المصرى المطلقة وحده فى الدفاع عن مصر وحراسة قناة السويس فى زمن السلم ، ورفضه ، بالتالى ، بقاء أية قوة مسلحة بريطانية فى مصر • فعلى الرغم من أن الشروط التى عرضها المستر مكدونالد بالنسبة لوجود هذه القوة البريطانية تعد أحسن شروط تلقاها مفاوض مصرى الى ذلك الحين ، حيث أوضح المستر مكدونالد لسعد زغلول بعبارات قوية أن وجود هذه القوة البريطانية « لن يكون مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما » وانه « لا يخطر للحكومة البريطانية فى بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية ، أو أن تمس السيادة المصرية »

وأن « الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ، ولا تسعى أن تسيطر أو تدبر السياسة التى تستنسب هذه الحكومة أن تسير عليها » (٥٣) الا أن سعد زغلول رفض السماح ببقاء هذه القوة البريطانية فى مصر اطلاقا على أساس ان وجود هذه القوة لا يتفق مع مبدأ التحالف » وان « الجنود المصرية تكفى للقيام بحراسة قناة السويس فى زمن السلم . أما فى زمن الحرب ، فتأتى الجنود البريطانية الى القناة طبعا ، ويكون قدومها بصفة حلفاء للتعاون مع الجيش المصرى » (٥٤) .

وهذا الموقف من سعد زغلول يعد خطوة الى الأمام بالنسبة لمفاوضاته مع اللورد ملنر . ففى تلك المفاوضات ــ كما رأينا ــ قبل سعد وجود قوة بريطانية على الضفة الشرقية للقنال وقت السلم للاشتراك فى حراستها مع القوات المصرية .ولكنه صحح هذا الموقف فى المفاوضات الاخيرة فأصر على أن يكون الجيش المصرى وحده هو المسئول عن حراسة القناة وقت السلم . وعلى حد قوله : « قلنا لهم : نحن أصحاب الارض التى يمر القنال منها ، فنحن المكلفون بحراسته . فان لم تكن هذه الحراسة كافية ، وهذا القنال أصبح طريقا عموميا . فمن المناسب أن يكون تحت حماية الدول جميعا ، أى عصبة الأمم » (٥٥) .

حواشى الفصل الرابع

(١) الكتاب الأبيض الانجليزى ، ترجمة ابراهيم عبد القادر المازنى ، وثيقة رقم ٣٥ ص ٤٦ ـ ٥١ .

(٢) انظر دكتور عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ص ٨٨ ـ ١٠١ .

(٤) أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، تمهيد جـ ١ ص ٥٥٤ .

(٥) Russel Pasha, Sir Thomas : Egyptian Service 1902-1946, p. 192 (London 1949).

(٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٢١ . وقد ورد بالترجمة العربية للوثيقة التى نشرها مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام فى الكتاب المذكور (ص ٢١٠) أن الجنرال هربرت هو قائد القوات البريطانية فى القاهرة ، وهى ترجمة غير صحيحة ، لأن قائد القوات البريطانية فى مصر عند قيام الثورة كان هو الجنرال واطسون ، وقد سلم القيادة للجنرال موريس (انظر : Russel Pasha, op. cit., p. 192. أما الجنرال هربرت فهو قائد قوات الجيش المصرى فى منطقة القاهرة كما هو ثابت فى الأصل الانجليزى للوثيقة المذكورة . ومن هنا كان حديث السير تشيتهام معه من أجل استخدام الجيش المصرى فى قمع الاضطرابات .

(٧) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ص ١٣٨ ـ ١٣٦ .

(٨) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٢٧٢

Chirol, The Egyptian Question, p. 198.

(٩) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة ٤٠ ، ٤٣ .

(١٠) نفس المصدر ، وثيقة ٤١ .

(١١) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٥٦٢ .

(١٢) نفس المصدر ص ٣٢٢ ـ ٣٣ .

(١٣) نفس المصدر ص ٣٣١ .

(١٤) انظر حديث رشدى باشا مع وفد رجال الصحافة والقانون فى ١٥ ابريل ١٩١٩ (نفس المصدر ص ٣٤٥) .

(١٥) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٥٨ .

(١٦) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٥٦٢ .

(١٧) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٥٩ .

(١٨) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ١٧٢ .

(١٩) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر (قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى) ص ٢٤٧ (المطبعة الأميرية ١٩٣٧) .

(٢٠) انظر نص مشروع المعاهدة الذى قدمه الوفد المصرى الى لجنة ملنر يوم ١٧ يولية ١٩٢٠ (نفس المصدر ص ٣٣٣ ـ ٣٤) .

(٢١) تقرير اللجنة الخصوصية للتندبة لمصر (نفس المصدر ص ٢٥٥ ع ١) ٠

(٢٢) أحمد حافظ عوض : تحية الرئيس فى منفاه ، مجموعة خطب سعد زغلول وخطبة سعد زغلول يوم ٦ مايو ١٩٢١ ٠

(٢٣) تقرير اللجنة الخصوصية للتندبة لمصر (قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ص ٢٥٥ ، ٢٥٣ ع ١) ٠

(٢٤) مفاوضات عدل كيرزون ، محضر الجلسة الرابعة (نفس المصدر ص ٢٩٩) ٠

(٢٥) انظر مشروع الوفد السالف الذكر (نفس المصدر ص ٢٣٣ ع٢) ٠

(٢٦) تقرير اللجنة الخصوصية للتندبة لمصر (نفس المصدر ص ٢٥٣ ع ١) ٠

(٢٧) نفس المصدر ص ٢٥٥ ع ٢ ، أحمد أبو الفتح : المسألة المصرية والوفد ص ٢٥٢ ٠

(٢٨) مشروع ملنر فى ١٨ أغسطس ١٩٢٠ ، الفقرة الثانية من النقطة الرابعة (قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ٢٥٣ ع ١ ، انظر أيضا ص ٢٥٥ ع ٢) ٠

(٢٩) تقرير عدل باشا الى السلطان فؤاد فى ديسمبر ١٩٢١ (نفس المصدر ص ٣٨٥ انظر أيضا محضر الجلسة الرابعة من مفاوضات عدل ــ كيرزون فى نفس المصدر ص ٣٠١ ــ ٣ ٠

(٣٠) محضر الجلسة الرابعة من مفاوضات عدل ــ كيرزون (نفس المصدر ص ٣٠٣ ــ ٤) ٠

(٣١) محضر الجلسة السادسة (نفس المصدر ٣٢١) ٠

(٣٢) نفس المصدر ص ٣٢٣ ٠

(٣٣) الكتاب الابيض الانجليزى ، وثيقة رقم ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ص ٣٠ ــ ٣٨ ٠

(٣٤) انظر مشروع كيرزون تحت عنوان : مذكرة بنصوص مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر (قانون رقم ٨٠ ٠٠ الخ ص ٣٧٥) ٠

(٣٥) الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٢٣ ص ٣٢ ٠

(٣٦) انظر مشروع كيرزون (قانون رقم ٨٠ ص ٣٧٥) ٠

(٣٧) نفس المصدر ص ٣٧٥ ــ ٦ ٠

(٣٨) Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, pp. 200-202.

(٣٩) الكتاب الأبيض الانجليزى ، وثيقة ٣٥ ص ٤٩ ٠

(٤٠) لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة ص ٦١ (المطبعة الأميرية ١٩٢٤)٠

(٤١) نفس المصدر ص ٦٠ ، انظر أيضا : ألبرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ص ٢٠٩ ٠

(٤٢) نفس المصدر والمكان ٠

(٤٣) نفس المصدر ، انظر تقرير لجنة الدستور ص ٢٢٨ ومشروع الدستور ص٢٣٦٠

(٤٤) نفس المصدر ، مشروع الدستور ص ٢٣١ ، انظر أيضا ص ٧٥ ٠

(٤٥) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٢٨٥ ــ ٦ ٠

(٤٦) الأخبار من ٢٢ ابريل الى ٧ مايو ١٩٢٣ ، نقلا عن ألبرت شقير : المرجع المذكور ص ٢٠٩ ــ ٢١٠ ، ويمكن الاطلاع على النص الفرنسى للمادة ٤٣ فى نفس المصدر ص ٢٠٩ حاشية ١ ٠

(٤٧) نفس مجموعة المقالات السالفة الذكر (نفس المصدر ص ٢١٣ ــ ٢١٥) ٠

(٤٨) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد جـ ٢ ص ٨٥٩ .

(٤٩) مجلس النواب : مجموعة مضابط دور الانعقاد الأول ١٥ مارس ـ ١٠ يوليه ١٩٢٤ ، مضبطة يوم ١٧ مايو ١٩٢٤ .

(٥٠) نفس المصدر ، جلسة يوم ١١ مايو ١٩٢٤ .

(٥١) نفس المصدر .

(٥٢) الكتاب الأبيض الانجليزي عن محادثات سعد ـ مكدونالد . وقد نشره محمد ابراهيم الجزيري في كتابه : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ص ٣٤٨ ـ ٣٥١ (مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧) .

(٥٣) نفس المصدر .

(٥٤) انظر تصريحات سعد باشا لجريدة الانفورماسيون الباريسية يوم ١٤ فبراير ١٩٢٥ (أحمد شفيق : الحولية الثانية ص ١٥٤ ـ ١٥٥) . انظر أيضا تصريحات سعد باشا وخطبه حول هذه المسألة في : الجزيري : المرجع المذكور ص ٣٥٢ ـ ٦

(٥٥) خطاب سعد باشا في الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر ١٩٢٤ (الجزيري : نفس المصدر ٣٦٣) .

الفصل الخامس

طرد الجيش المصري من السّودان

● طرد الجيش المصرى
من السـودان

الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤

قبل أن تتناول دور الجيش المصرى فى حوادث السودان عام ١٩٢٤ وما أدى اليه هذا الدور من طرده من السودان : يحسن بنـا أن نرسم صورة شاملة وتفصيلية لهذا الجيش من واقع بيانات وزير الحربية المصرية فى ذلك الحين : وذلك كأساس لفهم موقف السياسة البريطانية والمصرية ازاءه •

اولا ـ تكوين وحدات الجيش المصرى

كان الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤ مشكلا من وحـدات من المصريين ، ووحدات من السودانيين والعرب على النحو الآتى :

١ ـ الوحدات المصرية : وكانت مـكونة من : (أورطـة من الخيالة) بها ٦ ضباط مصريين و ١٤٩ صف ضابط وعسكريا ، (٤

بطاريات مدفعية) بكل منها ٦ ضباط مصريين و ١٥٥ صف ضابط وعسكريا ، (عدد ٢ بلوكات محافظة مدفعية) بكل منها ٥ ضباط مصريين و ١١١ صف ضابط وعسكريا ، (٩ أورط مشاة) بكل منها ٢٣ ضابطا مصريا و ٦١٢ صف ضابط وعسكريا .

٢ ــ الوحدات السودانية : وكانت مكونة من : (أورطة خيالة سودانية) بها ٥ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٤٩ صف ضابط وعسكريا ، (٣ بلوكات بنادق راكبة من العرب) بكل منها ٥ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٤٥ صف ضابط وعسكريا (بلوك المدفع الماكينة من العرب) وبه ٣ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ٣٣ صف ضابط وعسكريا ، (٦ أورط مشاة سودانية) بكل منها ٢٤ ضابطا مصريا و ٥ ضباط انجليز و ٨٦٢ صف ضباط وعسكريا ، (سلاح الهجانة من العرب) وبه ٣١ ضابطا مصريا و ٧ ضباط انجليز و ٩٨ صف ضابط وعسكريا ، (فرقة العرب الشرقية) وبها ٣٧ ضابطا مصريا و ٨ ضباط انجليز و ١٤٩٥ صف ضابط وعسكريا ، (فرقة العرب الغربية) وبها ٣٩ ضابطا مصريا و ٩ ضباط انجليز و ١٣٧٦ صف ضابط وعسكريا ، (أورطة خط الاستواء) وبها ٢٦ ضابطا مصريا و ١٣ ضابطا انجليزيا و ١١٥٤ صف ضابط وعسكريا ، (بطارية الماكينة السودانية) وبها ٦ ضباط مصريين وضابط انجليزى واحد و ١٦٨ صف ضابط وعسكريا ، (بطارية مباراة المدفع الماكينة) وبها ضابطان مصريان وضابط انجليزى واحد و ٤٧ صف ضابط وعسكريا .

٣ ــ المصالح العسكرية : وكانت مكونة من :

أ ــ القسم الطبى ، وبه ٧١ ضابطا مصريا و ١٨ ضابطا انجليزيا و ٤١٩ صف ضابط وعسكريا .

ب ـ قسم الأشغال العسكرية ،وبه ٢٦ ضابطامصريا و ٨ ضباط انجليز و ١٠٠٥ صف ضابط وعسكريا .

ج ـ مصلحة التعيينات ، وبها ٣٠ ضابطا مصريا و ٥ ضباط انجليز و ٢٥٧ صف ضابط وعسكريا .

د ـ مصلحة الأسلحة والمهمات ، وبها ٢٦ ضابطا مصريا ، و ٥ ضباط انجليز و ٤٩٣ صف ضابط وعسكريا .

هـ ـ ادارة القرعة العسكرية ، وبها ٤٧ ضابطا مصريا وضابطان انجليزيان و ٥٩ صف ضابط وعسكريا .

و ـ القسم البيطرى ، وبه ١٠ ضباط مصريين و ٥ ضباط انجليز و ١١٥ صف ضابط وعسكريا .

ز ـ سلاح الحملة ، وبه ١٥ ضابطا مصريا ،ضابطان انجليزيان و ١٤٩ ضابطا وعسكريا .

ثانيا ـ توزيع القوات المصرية فى القطر المصرى

كان يوجد فى مصر من الجيش المصرى لواءان : أحدهما يعسكر فى القاهرة والمعادى ، والثانى يعسكر فى الوجهين القبلى والبحرى. وكان اللواء الأول موزعا كالآتى :

١ ـ العباسية :

وبها القوات الآتية : (بلوك من الخيالة) وبه : ٦ ضابط و ١٤١ صف ضابط وعسكريا ، (بطارية المدفعية الرابعة) وبها ٦ ضباط و ١٦٠ صف ضابط وعسكريا ، (بلوك المحافظة المدفعية الثالث) وبه ٥ ضباط و ١٠٨ صف ضابط وعسكريا ، (الأورطة المشاة الثانية) وبها ٢٢ ضابطا و ٥٨٩ صف ضابط وعسكريا ، (الأورطة المشاة الثامنة)

وبها ٢٣ ضابطا و ٥٨٦ صف ضابط وعسكريا ، (قسم من الأورطة المشاة السادسة عشرة) وبه ٥ ضباط و ١٦٢ صف ضابط وعسكريا •

٢ ـ المعادى :

وتوجد بها (الأورطة الرابعة المشاة) وبها ٢٣ ضابطا و ٦٠٤ صف ضابط وعسكريا • أما اللواء الثانى فكان موزعا على النحو الآتى :

٣ ـ الوجه القبلى :

أ ـ أسيوط وبها ٢٠ ضابطا و ٥٨٩ صف ضابط وعسكريا من الأورطة الاولى المشاة •

ب ـ بنى سويف ، وبها ١٧ ضابطا و ٤٣٩ صف ضابط وعسكريا من الاورطة السادسة عشرة المشاة •

جـ ـ اسوان ، وبها ضابط واحد و ٥ صف ضباط وعساكر من الاورطة الاولى المشاة •

٤ـ الوجه البحرى :

أ ـ الاسكندرية ، وبها ١٩ ضابطا و ٥١٢ صف ضابط وعسكريا من الأورطة الخامسة المشاة •

ب ـ السويس ، وبها ضابطان و ٦٣ صف ضابط وعسكريا من الأورطة الخامسة المشاة •

جـ ـ بور سعيد ، وبها ضابط واحد و ٣٢ صف ضابط وعسكرى من الأورطة الخامسة المشاة •

د ـ طنطا ، وبها ١٩ ضابطا ، و ٥٠٨ صف ضباط وعساكر من الأورطة الرابعة المشاة •

هـ ـ السلوم ، وبها ٤ ضباط و ١٠ صف ضابط وعسكرى من الأورطة الرابعة المشاة •

ثالثا ـ توزيع القوات المصرية فى السودان

كانت بقية الجيش المصرى ، فيما عدا اللواءين المذكورين ، موجودة فى السودان • وكانت موزعة على المناطق الآتية ، مضافا اليها أورطة السكة الحديدية •

١ ـ قسم الخرطوم : وبه ٦١ ضابطا انجليزيا و ٢٣٩ ضابطا مصريا و ٥٨٦٣ صف ضابط وعسكريا •

٢ ـ قسم العطبرة ، وبه ضابط انجليزى واحد و ٢٨ ضابطا مصريا و ٢٢٣٥ صف ضابط وعسكريا ، بما فى ذلك أورطة السكة الحديدية •

٣ ـ قسم النيل الأزرق ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٣٨ ضابطا مصريا و ١٣٧٧ صف ضابط وعسكريا •

٤ ـ قسم كردفان ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٤٢ ضابطا مصريا ، و ١١٩٥ صف ضابط وعسكريا •

٥ ـ قسم جبال النوبة ، وبه ٧ ضباط انجليز و ٣٠ ضابطا مصريا و ٩٩٠ صف ضابط وعسكريا •

٦ ـ قسم أعالى النيل والبيور ، وبه ٩ ضباط انجليز و ٤٠ ضابطا مصريا و ١١٤١ صف ضابط وعسكريا •

٧ ـ قسم منجلا ، وبه ١٢ ضابطا انجليزيا و ٢٣ ضابطا مصريا و ٨٢٨ صف ضابط وعسكريا •

٨ ـ قسم بحر الغزال ، وبه ١٢ ضابطا انجليـزيا و ٣٩ ضابطا مصريا و ١٢٥٥ صف ضابط وعسكريا .

٩ ـ قسم كسلا ، وبه ١١ ضابطا انجليزيا و ٤٧ ضابطا مصريا و ١٩٧٢ صف ضابط وعسكريا .

١٠ ـ قسم دارفور ، وبه ١١ ضابطا انجليزيا و ٥٤ ضابطا مصريا و ١٤٧٤ صف ضابط وعسكريا .

رابعا ـ عدد الضباط المصريين والانجليز فى الجيش المصرى

كان عدد الضباط المصريين والانجليز من جميع الرتب فى الجيش المصرى فى عام ١٩٢٤ يبلغ ١١٤٧ ضابطا ، منهم ٩٩٣ ضابطا مصريا و ١٥٤ ضابطا انجليزيا ، وهم موزعون على الرتب المختلفة كالآتى :

١ ـ رتبة الفريق ، وبها ضابط مصرى واحد وضابط انجليزى واحـد .

٢ ـ رتبة اللواء ، وبها ٦ ضباط مصريين و ٥ انجليز

٣ ـ رتبة الاميرالاى ، وبها ٧ ضباط مصريين و ١٣ انجليزيا .

٤ ـ رتبة القائمقام ؛ وبها ٢٩ ضابطا مصريا و ٢٩ انجليزيا

٥ ـ رتبة البكباشى ، وبها ٦٨ ضابطا مصريا و ١٠٦ انجليز .

٦ ـ رتبة الصاغ ، وبها ٦٤ ضابطا مصريا فقط .

٧ ـ رتبة اليوزباشى ، وبها ١٨٧ ضابطا مصريا فقط

٨ ـ رتبة الملازم أول ، وبها ٣١٩ ضابطا مصريا فقط .

٩ ـ رتبة الملازم ثان ، وبها ٣١٢ ضابطا مصريا فقط .

خامسا ـ مرتبات الضباط المصريين والانجليز

لم يكن هناك فرق بين مرتب الضابط المصرى والضابط الانجليزى من رتبة واحدة ، غير أن الضابط الانجليزى كان يستولى على بدل

اغتراب فى مصر والسودان ، أما الضابط المصرى فلا يحصل على هذا البدل الا أثناء الخدمة فى السودان فقط • كذلك كان بدل الاغتراب السنوى لكل منهما مختلفا لصالح الضابط الانجليزى • فمن بيان لبدل الاغتراب فى السودان يتبين أن بدل « اللواء المصرى » كان يبلغ ١٠٨جنيهات بينما بدل «اللواء» الانجليزى٣٠٠• وكان بدل الأميرالاى المصرى ٩٦ جنيها، بينما بدل الاميرالاى الانجليزى ٢٤٠ جنيها• وكان بدل القائمقام المصرى ٨٤ جنيها وبدل القائمقام الانجليزى ٢٤٠ جنيها• أما البكباشى المصرى فكان يحصل على ٧٢ جنيها ، بينما كان البكباشى الانجليزى يحصل على ٢٢٢ جنيها (اذا كان أمضى خمس سنوات فى رتبته) •

سادسا ــ ملاحظات على الجيش المصرى عام ١٩٢٤

ونلاحظ على هذه البيانات السالفة الذكر ، التى أدلى بها وزير الحربية المصرية فى ذلك الحين ، انه لم يشر اشارة واحدة الى الضباط السودانيين ، الأمر الذى ليس له الا معنى واحد ، هو أنه كان يطلق لفظ الضباط المصريين على المصريين والسودانيين على السواء • كذلك نلاحظ أن الأرقام التى أوردها ــ وقد اثبتناها هنا بمراجعة دقيقة على الاصل ــ بها بعض الفروق فى الارقام الاجمالية • وعلى سبيل المثال، فقد حدد وزير الحربية عدد الجيش المصرى بـ ٢٢٫٥٣٥ ضابطا وصف ضابط وعسكريا ، ولكن المجموع الصحيح لما أورده من أعداد الوحدات المصرية والسودانية يبلغ ٢٠٫٠٣٠ فقط • كذلك حدد وزير الحربية عدد القوات المصرية الموجودة فى القطر المصرى بـ ٥٤٨٣ ، على أن المجموع الصحيح لما أورده هو ٤٧٧١ • والتفسير الذى نراه هو أن وزير الحربيةقد سقطت منه بعض الاعداد التى لم يوردها• ونلاحظ أيضا أن وزير الحربية قد حدد قوات الجيش المصرى الموجودة فى السودان بـ ١٧٫١٥٢ ضابطا وعسكريا ، ولكننا اذا أضفنا هذا العدد الى العدد الذى أورده لقوات الجيش المصرى الموجودة فى مصر ،

وهو ٥٤٨٣ لكان المجموع ٢٢٫٦٣٥ ، أى بزيادة قدرها ١٠٠ على المجموع الذى أورده .

مع ذلك يمكن استخلاص الآتى :

أولا ـ أن الجيش المصرى لم يكن مؤلفا من مصريين فقط ، وانما كان مؤلفا من مصريين وسودانيين وانجليز . وكانت الوحدات السودانية تنقسم الى وحدات تنتمى الى الأصل الزنجى ، ويطلق عليهم السودانيون ووحدات تنتمى الى الاصل العربى ، ويطلق عليهم العرب .

ثانيا ـ لم يكن عدد القوات المصرية البحتة يتجاوز ثلث قوات الجيش المصرى ، فقد كان هذا العدد يبلغ ٧٣٧٩ فى مصر والسودان .

ثالثا ـ كان عدد الضباط المصريين والسودانيين يفوق بكثير عدد الضباط الانجليز فى الوحدات السودانية . فقد كان هذا العدد يبلغ ٥٥٢ مقابل ١٣٨ . وكان عدد الضباط المصريين وحدهم يبلغ ٣٠٨ ضباط .

رابعا ـ كانت السيطرة فى يد الضباط الانجليز ، فلم تكن تقل رتبة الضابط الانجليزى عن «بكباشى» ، وكان عددهم يزيد على عدد الضباط المصريين من نفس الرتبة ، فبينما كان عدد الضباط المصريين من رتبة « فريق » الى رتبة « بكباشى » يبلغ ١١١ ضابطا ، كان هذا العدد فى الضباط الانجليز يبلغ ١٥٤ ضابطا .

خامسا ـ كان أكثر من ثلاثة أرباع الجيش المصرى موجودا فى السودان . اذ لم يكن يوجد بمصر سوى ٥٤٨٣ ضابط وصف ضابط وعسكرى ، بينما كانت بقية القوات وعددها ١٧٫١٥٢ موجودة فى السودان . وحكمة هذا التوزيع معروفة بعد استرداد السودان ، كما سبق أن بينا ، ولكن مع انتهاء تلك الظروف تدريجا ، كانت مصر قد أصبحت مركز الفتنة والاضطراب ضد الاحتلال ، وبالتالى فلم يعد

من المناسب تركيز الجيش المصرى فى مصر حتى لا تضطر بريطانيا الى زيادة جيش الاحتلال • وكان جيش الاحتلال فى الواقع يتزايد مع نمو الوعى القومى، ومع تزايد أعمال الثورة فى مصر، فقد كان هذا الجيش بعد استرداد السودان لا يزيد على ٥٠٠٠ جندى ـ كما أشرنا ـ ثم زاد الى ٥٧٠٠ فى أعقاب حادث العقبة (٥٦) ، وفى سنة ١٩٢١ كان هذا الجيش يبلغ ١١٫٠٠٠ جنـدى (٥٧) • ومعنى ذلك أن جيش الاحتلال كان يملك يدا مطلقة فى مصر

سادسا ـ على الرغم من أن معظم القوات المصرية كانت موجودة فى السودان ، الا أنها كانت تتكون فى غالبيتها من عناصر سودانية ، وكان للضباط الانجليز السيطرة والقيادة • على أن الضباط المصريين كانوا مع ذلك يمثلون خطرا حقيقيا على السـلطات البريطانية هنـاك، بغالبيتهم العددية بالنسبة للضباط الانجليز، وبصلاتهم الوثيقة بالأسرات السودانية بحكم اللغة والدين• وقد ازداد خطر هؤلاء الضباط المصريين مع ارتفاع المد القومى فى السودان ، متأثرا بالمد القومى فى مصر الذى تفجر فى ثورة ١٩١٩ • وبذلك أصبح التخلص منهم ضرورة ملحـة للسـياسة البريطانية التى كانت تخطط فى ذلك الحين للانفـراد بالسودان •

دور الجيش المصرى فى اضطرابات السودان سنة ١٩٢٤

ترجع فكرة طرد الجيش المصرى من السودان من جانب السلطات البريطانية الى ما قبل اضطرابات يونية واغسطس ١٩٢٤ التى تمثل قمة المد الثورى فى السودان فى ذلك الحين • فقبل سنوات من هـذه الاضطرابات ـ كما يقول لويد ـ كانت السلطات البريطانية المختصة فى السودان ترى واضحا أنه اذا قرر المهيجون المصريون أن يتخـذوا من السودان ميدانا لأغراضهم الخاصة ، فان الاداة الوحيدة الفعـالة التى سوف يعتمدون عليها فى اثارة روح التمرد والعصيان ضد الانجليز

لن تكون سوى المصريين المقيمين فى السودان ، سـواء أكانوا من المدنيين أم من العسكريين . فوجود هؤلاء المقيمين فى السودان معناه أن خطر العصيان فى الجيش ثم الانتقال منه الى الأهالى سوف يظل قائما ووشيك الحدوث ، فالجنود السودانيون على الفطرة ومتعصبون، وضباطهم المصريون يملكون المقدرة على التأثير على عقولهم بقصص مبلبلة عما يخبئه المستقبل (٥٨) .

وقد كان من الضرورى اتهام المصريين بتأليب السودانيين على النظام القائم ، حتى يتيسر تنفيذ خطة طردهم من السودان . وقد بدأ ذلك من قبل أن تبدأ حوادث يونية وأغسطس. ففى يوم ٨ مايو ١٩٢٤ أرسل حاكم السودان العام الى المندوب السامى فى مصر يخبره بأن الدعاية المصرية فى السودان قد تفاقمت بشكل كبير ، وان هذه الدعاية قد أحدثت تأثيرها فى المدن الشمالية فى السودان . ودعا منذرا الى اتخاذ خطوات محددة لمواجهة هذه الدعاية المخربة (٥٩) . وفى الوقت الذى أرسل فيه الحاكم العام هذه الرسالة ، كانت السلطات البريطانية فى السودان تستكتب السودانيين عرائض التأييد للحكم الانجليزى، وتدفع بالتالى العناصر الوطنية الى مناهضة هذه الحركة .

وبالفعل سارعت هذه العناصر الوطنية السودانية الى جمـع التوقيعات المضادة ، ومن نفس الأشخاص الذين أكرهوا على توقيع العرائض السابقة للانجليز من زعماء القبائل وعمد العشائر ونظـار الأقسام والعامة ، معلنين فيها أنهم أكرهوا على التوقيع ، وانهم لا يبغون سوى البقاء الى الابد فى حظـيرة الوطن الاكبر ، وان مصر والسودان جزء لا يتجزأ (٦٠) .

وهنا نلاحظ على هذه العناصر الوطنية السودانية التى قـامت بالحركة الوطنية فى السودان ، أنها كانت تتألف من عنـاصر مدنية وعسكرية ، على العكس تماما مما حدث عند تأليف الوفد المصرى ،

الذى رأينا أنه كان مؤلفا من عناصر مدنية بحتة • فقد كان على رأس الحركة الوطنية السودانية ، الملازم أول على عبد اللطيف، الذى أسس فى أوائل عام ١٩٢٤ جمعية « اللواء الأبيض » فى الخرطوم ، وكانت ترمى الى اشتراك السودانيين فى نضال وادى النيل ضد الاستعمار البريطانى (٦١) • كما كان فى هذه الحركة أيضا اليوزباشى محمد صالح جبريل ، الذى عرف سر العرائض الانجليزية سالفة الذكر من الملازم على عبد اللطيف ، وأسرها الى صاحب كتاب : « ضحايا مصر فى السودان » ، وزوده بما وقع فى يده منها ليرسلها الى مصر (٦٢)• كذلك كان على رأس الحركة الملازم أول على زين العابدين ، الذى غادر السودان ممثلا للعبيد السود (الزنوج) الى القاهرة ، ومعه السيد محمد المهدى التعايشى ، ابن الخليفة التعايشى ، كممثل للعرب ، وهما يحملان الوثائق المؤيدة لمصر والممضاة من الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض الثقة بهم • ولكن هذا الضابط حجز وزميله فى حلفا بعد أن فتش وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ (٦٣) •

وقد كان ازاء هذا الاستفزاز من جانب السلطات البريطانية، أن خرجت حركة اللواء الأبيض عن سريتها يوم ١٩ يونية، وقامت بمظاهرات كبيرة فى أم درمان وعطبرة وفى بورسودان ومدنى (٦٤) • وقابلت السلطات البريطانية هذه المظاهرات بالقمع الشديد ، وأوسعتها ضربا بالسيوف ، فجرح أحد عشر ، وسجن خمسة ضمنهم ضابط ، ثم قدم زعيم الحركة على عبد اللطيف للمحاكمة ومعه بعض الضباط والموظفين المصريين فى السودان لاتهامهم بالتحريض على المظاهرات (٦٥) •

وفى يوم ٢٩ يوليو انتعشت الحركة من جديد ، ولكن فى نادى الضباط بالخرطوم • فكما يروى الاميرالاى أحمد رفعت ، الذى كان أقدم ضابط هناك ورئيس النادى ، فقد دعى فى تلك الليلة تليفونيا الى النادى ، ليجد كثيرا من الضباط المصريين والسودانيين وهم فى غاية الهياج والتأثر للحوادث التى حدثت من السلطة المحلية هناك • وكانت

المسألة الأولى التى أثارت هياج الضباط ما وقع للضـــابط على زين العابدين الذى قبض عليه فى حلفا وأعيد الى الخرطوم كما ذكرنا ـ فقد وضع هذا الضابط ليلة فى السجن المدنى قبـل أن ينقـل الى الأورطة السودانية الحادية عشرة • وقد رأى الضباط أنه لم يكن لينبغى وضع أحد الضباط بالسجن مباشرة ، بل كان يجب ايقافه بأى وحـدة عسكرية حفظا للشرف العسكرى كما هو متبع فى جميع الجيوش •

كانت المسألة الثانية التى أثارت الضباط ، منع الهتاف لملك مصر • فقد عين قره قول شرف يوم العيد بمدينة حلفا ، وطلب الضباط الهتاف للملك فؤاد ، كما كان متبعا قبل ذلك ، فامتنع المدير عن التصريح بذلك علنا فى حضور القائمقام على بك طاهر أركان حرب حلفا • ولما كـان العلمـــان المصرى والانجليزى فى ذلك الوقت ما زالا يرفرفان فوق مراكز الحكومة السودانية ، وكان الهتاف جاريا قبل ذلك فى أنحـاء السودان ، فقد كان السؤال الذى طرحه الضباط : لماذا أوقف هـذا الهتاف ؟

أما المسألة الثالثة التى أثارت الضباط فهى ما وقع فى محاكمـة أحد المتهمين الذى كان يؤدى شعائره الدينية بالجـامع ، حيث عرض القاضى بالملك فؤاد عند النطق بالحكم •

لذلك قرر الضـباط الاحتجاج على هـــذه التصرفات للواء هدلستون باشا ، نائب السردار بالخرطوم ، وقد تضمن الاحتجاج الذى رفعوه اليه يوم ٣٠ يولية ١٩٢٤ ما يلى : « قد تكرر حصول حـوادث أخيرا من بعض تصرفات السلطة المحلية ، أدت الى اهـــانة الجيش • وعلاوة على ذلك ما حصل أخيرا فى محاكمة أحد المتهمين الذى كان يؤدى شعائره الدينية بالجامع ، حيث عرض القاضى الانجليزى بجلالة الملك عند النطق بالحكم • وبما أن الجيش لا يرضى بهذه الاهانة ، ولا يقبل التعريض بمليكه الذى أدى لجلالته قسما بأن يكون مخلصـا

لجلالته حاميا لعرشه ، نود أن تتخذ اجراءات عادلة نحو ايقاف تكرار مثل هذه الاهانات .

« حضرة صاحب السعادة نائب السردار بالخرطوم . كلفت من قبل عموم ضباط الجيش المصرى فى قسم الخرطوم، بأن أرفع لسعادتكم هذا الناتج من شدة شعورهم » .

وقد سلم الاميرالاى أحمد رفعت هذا الاحتجـــاج للاميرالاى ثيربورن نائب قومندان قسم الخرطوم ، وأفهمه « شدة حماس الضباط وانهم يريدون ردا يطفىء غضبهم » : ثم هدد قائلا : « ان الضباط لا يريدون عمل أى شىء ضد القانون : الا أن مثل هذه الحوادث لما تفسر بالضبط والربط . فهل تود مثلا عندما تأمر ضابطا مصريا تحت ادارتك يقول لك : انك انجليزى وأنا مصرى .. أما تعلم ان الموسيقى فى كل وحدة تصدح بالسلامين الملكيين معا وتحب أن ذلك يبطل ؟ » .

وفى ليلة أول أغسطس ، جمع الاميرالاى أحمد رفعت جميـــع الضباط بالنادى ، حيث كتبوا الى نائب السردار يعربون عن استيائهم لنشر الألفاظ التى قيلت فى المحكمة فى جريدة « الحضارة السودانية »، وان جميع الضباط يقولون انهم موجودون بالجيش بالسودان باســم جلالة الملك فؤاد من عهد استرجاعه لغاية الآن ، وهذا يتعارض مــع الحكم ، وانهم ما زالوا يطلبون من سعادتكم ردا يزيل استياءهم» (٦٦)

ولما يلبث صدى هذه الحركة ان أحدث أثره بعد أسبوع واحد. ففى يوم ٩ أغسطس ، انفجر الموقف فى السودان حين وقعت الحوادث الآتية كأنها كانت على ميعاد . ففى هذا اليـوم غادر طلبة المدرسـة الحربية بالخرطوم مدرستهم حاملين البنادق والحراب والعلم الأخضر، مخترقين المدينة فى مظاهرة تهتف بحياة ملك مصر وبالحرية وسقوط الاستعمار . وبعد أن وقف الطلبـة أمام سراى الحـاكم العام ، ورددوا

انهتاب مع التحية العسكرية لملك مصر ، ساروا الى السجن العمومى ورددوا التحية للمعتقلين السياسيين . ولكن فى تلك الأثناء كانت السلطات البريطانية قد أفرغت مخازن المدرسة مما حوت من أسلحة وذخائر ، فلما عاد الطلبة اليها وعلموا بذلك ، امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد لهم الذخائر ، وهددوا باستخدام هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة . على أن قوة بريطانية وصلت فى ذلك الحين وأحكمت الحصار عليهم ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة ، وحمل الطلبة الى وابور فى عرض النيل الأزرق فترة من الزمن ، وبعدها ادخلوا السجن العمومى فى كوبر (٦٧)

وعلى كل حال ،ففى نفس اليوم الذى حدث فيه تمرد طلبة المدرسة الحربية ، حدث تمرد خطير آخر فى أورطة السكة الحديدية (المصرية) بالعطبرة . فعلى حسب بيان الوزارة المصرية فى هذا الشأن، فقد خرجت الأورطة بمظاهرة غير منظمة ، وأحدثت اتلافا فى المهمات . فخرجت فصيلتان من الجيش البريطانى تمكنتا من قمع هذه المظاهرة. ولكنها لم تلبث أن تجددت فى اليوم التالى ، ولما حاصرتها الجنود ، اخترقت الحصار دفعتين ، وكان رجال الأورطة مسلحين بالنبابيت وقضبان الحديد ، واتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات السكة الحديدية ، وأشعلوا النار فى مكاتب السكة الحديدية فأطلق الجنود النار عليهم ،وأسفر ذلك عن مقتل أربعة واصابة أحد عشر باصابات خطيرة وخمسة بجروح خفيفة واصابة غلامين كانا بالشكنة .

ولم تلبث الاضطرابات أن عمت أم درمان وواى وملكال (٦٩)

وقد كان على أثر هذه الأحداث ، أن انتقلت فكرة طرد الجيش المصرى من السودان الى مستوى جديد . ففى خلال نفس الشهر (أغسطس) اجتمع فى لندن ـ كما يقول « لويد » ـ كل من المندوب السامى فى مصر المارشال اللنبى ، والحاكم العام للسودان السير

لى ستاك ، والمستر ماكدونالد ، لبحث الخطوات اللازمة لمواجهة الخطر فى السودان • وقد قر رأى المستر مكدونالد فى هذا الاجتماع على أنه اذا رفضت الحكومة المصرية « أن تتصرف بأمانة » فى السودان •• فان حكومته سوف تطالبها بمغادرته كلية • وفى هذا الاجتماع أخذ اقتراح انشاء قوة سودانية خالصة فى السودان فى التبلور •ولمواجهة ما يتطلبه تأليف هذه القوة من نفقات اضافية فى الميزانية السودانية ، أشير بضرورة الاسراع فى تنمية موارد السودان الاقتصادية وزيادة مساحة الاطيان المنزرعة قطنا (٧٠) • وهذه الخطة التى اشترك فيها اللورد اللنبى شخصيا سوف نراه يقوم بتنفيذها بحذافيرها بعد مقتل السردار مباشرة دون أن ينتظر تعليمات حكومته•

على كل حال ، لم تلبث الحكومة البريطانية أن افصحت عن نيتها هذه بصراحة فى مذكرة ارسلتها الى الحكومة المصرية بتاريخ ١٥ أغسطس بعد حوادث أورطة السكة الحديدية • وفى هذه المذكرة قالت انها « تعد ما وقع حديثا من أورطة السكة الحديدية نتيجة مباشرة لغلو المطالب الخاصة بالسودان وللمطاعن الموجهة الى الادارة البريطانية فى تلك البلاد ، مما تردد ذكره كثيرا أثناء الخمسة الأشهر الاخيرة فى البرلمان المصرى والصحافة المصرية •• وانه « نظرا لهذه الظروف ، فقد اتخذت حكومة صاحب الجلالة ، التى تعد نفسها مسئولة عن حفظ النظام فى السودان ، التدابير لتعزيز الحامية البريطانية فيه ، وأجازت لحكومة السودان أن تبعد فى الحال عن السودان أورطة السكة الحديدية ، وأية وحدة أخرى من الجيش المصرى قد يرى منها عدم الولاء • وأن حكومة صاحب الجلالة لن تتردد فى اتخاذ تدابير أخرى من هذا القبيل ، اذا رأت ما يهدد الأمن العام (٧١) ومعنى ذلك بوضوح أنه اذا أظهرت وحدات الجيش المصرى جميعها عدم الولاء ، فان للحكومة السودانية الحق فى ابعادها فى الحال •

ولم يلبث المستر مكدونالد ان أكد هذا المعنى فى المباحثات التى دارت بينه وبين سعد زغلول فى الشهر التالى (سبتمبر) . فقد أوضح أن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات القائمة، ولكن يجب أن تصرح بأن الحالة القائمة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين بأن يتآمروا ضد النظام المدنى ، هى حالة لا تطاق . فاذا لم تقبل تلك الحالة باخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فان حكومة السودان تخل بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر (٧٢) . ثم عاد المستر مكدونالد فأكد هذا التحذير مرة أخرى قائلا : ان هؤلاء الرعايا المصريين يعدون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية ، وانه « اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم فى السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام » (٧٣) .

مقتل السردار والانذار الانجليزى فى نوفمبر ١٩٢٤

انتهت حوادث أغسطس الدامية فى السودان بعد حركة القمع العنيفة التى قامت بها السلطات البريطانية هناك . ولم تتطور لتصبح ثورة شاملة تشتمل وحدات الجيش المصرى جميعها ، وبذلك فقدت السياسة البريطانية الذريعة التى تعللت بها لطرد الجيش المصرى وكل المصريين من السودان ، حسب المخطط المرسوم لهذا الغرض .

على أن السياسة البريطانية لم تكن لتعدم ذريعة أخرى لتنفيذ هذا المخطط ، لأن المسألة الحقيقية لم تكن مسألة ولاء القوات المصرية فى السودان أو عدم ولائها ، وانما كانت المسألة هى الاستئثار بالسودان .. لذلك فعلى الرغم من أن اغتيال السردار السير لى ستاك فى يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ لم يحدث فى السودان ، وانما حدث فى القاهرة، ولم يقع بيد أحد من الضباط المصريين أو السودانيين ، وانما وقع بيد مدنيين مصريين ، كما أن أحدا من الموظفين المصريين فى حكومة

السوداني لم يكن له ضلع فى الحادث . ولم تكن هناك ثورة أو تمرد عسكرى فى السودان عند وقوع الحادث ، الا أن السياسة البريطانية ارتأت فى صفة السير لى ستاك كقائد عام للجيش المصرى وحاكم عام السودان ، ذريعة كافية هيأتها الاقدار لتنفيذ مخططها فى طرد الجيش المصرى من السودان .

ولن نتعرض هنا لكل مشتملات الانذار البريطانى الذى قدمه اللورد اللنبى لسعد باشا يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ بدون انتظار موافقة حكومته ، وانما نتناول فقط المطلب الخامس منها المتعلق بالجيش. وقد ورد فى هذا المطلب ما يلى :

« ان تصدر (الحكومة المصرية) فى خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة من السودان ، مع ما ينشأ عن ذلك من التعديلات التى ستعين فيما بعد » .

وقد فصل هذا المطلب فى وثيقة منفصلة على النحو الآتى :

« بعد أن يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى ، تحول الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى الى قوة مسلحة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض (براءات الضباط) (٧٤) .

وقد رفضت وزارة سعد زغلول هذا المطلب رفضا قاطعا . فقد أوضحت فى ردها الذى أبلغته لدار المندوب السامى فى اليوم التالى، «ان ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان : لا يعد فقط تعديلا للحالة الحاضرة التى سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها فى المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماما لنص المادة ٤٦ من

الدستور المصرى ، التى تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش، وهو الذى يولى ويعزل الضباط » (٧٥)

وكان رد المندوب السامى على هذا الرفض ، ان أرسل فى نفس اليوم مساء كتابا لسعد زغلول باشا ، أبلغه فيه أنه « نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة حضرة صاحب الجلالة الواردة فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس ، فقد أرسلت التعليمات الى حكومة السودان .. بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة فى الجيش المصرى ، مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك » (٧٦). وقد كان المعنى الصريح لهذا الكتاب ان اجلاء الجيش المصرى من السودان سوف يتم بطريق القوة المسلحة .

ابعاد الجيش المصرى من السودان

فى ذلك الحين ، وكما رأينا من عرضنا السابق للوحدات المصرية بالسودان . كان الضباط المصريون والانجليز يخدمون جنبا الى جنب فى وحدات واحدة تحت علم واحد وقيادة واحدة . وقد أحدث ذلك تأثيره فى عملية اخلاء السودان . فلم يتم هذا التنفيذ بالقوة كما هى الحال بين جيشين متحاربين ، وانما لعبت الخديعة دورها فى عملية الاخلاء .

ويروى لنا الاميرالاى أحمد بك رفعت ، قائمقام الطوبجية فى الخرطوم وقتذاك ، الخطة التى اتبعها الانجليز فى اجلاء القوات المصرية فيذكر انهم تكتموا الأمر الصادر اليهم من المندوب السامى ، حتى حصلوا على مفاتيح مخازن الذخيرة من الضباط المصريين ، حتى اذا ما اطمأنوا الى ذلك ، كشفوا امرهم ، وأخذوا يحاصرون الجنود المصرية

فى كل مديرية وبلدة وهم عزل من السلاح والذخيرة ليسوقوهم بالحرس الانجليزى والسودانى أمام السودانيين لتحقيرهم : «يعاشرنا هؤلاء الضباط الانجليز مدة من السنين ، ويفاجئونا بمثل هذه الحوادث المخزية ، بينما كنا نعتقد أننا نخدم مصلحة واحدة مشتركة، ألم يتذكروا قسمهم يمين الشرف لخدمة حكومتنا بالولاء والاخلاص. هؤلاء الضباط الخونة يتظاهرون بخدمة وطننا ، بينما هم يرشدون الجيش الانجليزى ليسوقنا غدرا كالأغنام ، حتى يعتقد العالم أجمع أنهم انتصروا علينا فى حرب وأخذونا أسرى ، يا للخيانة ، أما كان من الشرف أن ينذرونا بالحرب خيرا لهم من هذا الغدر الشائن » (٧٧).

ويعتبر ما وقع للاورطة الرابعة بالخرطوم القبلية ، مثالا لما وقع لبقية الأورط الأخرى فى انحاء السودان . فقد وقف هدلستون باشا ، نائب السردار ، أمام قشلاق هذه الاورطة ، « ينفذ أمر سفرها فورا بالقوة، مهددا باطلاق نيران المدافع عليهم من الطابية المعرضين لها ، ومن قوة انجليزية أخرى كانت مختبئة خلف قطار السكة الحديدية الذى كان واقفا أمام قشلاق الأورطة — وذلك بعد حصوله على ذخيرتهم قبل ذلك . وكان قد فاجأ البكباشى جلال منير وعساكره الآتية من ميدان ضرب نار البندقية صباحا بقوة أخرى ، فاذعن القائمقام محمد بك يحيى تومندان الأورطة للأمر ، وأخذ فى شحن متاع الأورطة بالقطار ، ثم قاموا عن طريق بورسودان فى أكثر من قطار واحد ليلا مخفورين بعساكر انجليز وسودانية مسلحة بالبنادق والمدافع الماكينة ، حتى وصلوا الى بور سودان بهذه الحالة . وعندما قاموا بطريق البحر الى السويس كانوا مخفورين بمدرعة انجليزية (٧٨)

هكذا تم ترحيل معظم الوحدات المصرية فى السودان الى مصر. وكان خليقا بأن يتم ترحيلها بصورة مختلفة ، لو كان قد أتيح لها ما اتيح لقوة الخرطوم البحرية من فرصة . وكانت هذه القوة

مؤلفة من ثلاث بطاريات مدفعية هى : ٢ جى بطارية طوبجية ، ٣ جى بطارية طوبجية و ٥ جى بطارية طوبجية ، والأورطة الثالثة مشاة • فقد استطاع جنود الطوبجية المصرية أن يستولوا على الذخيرة من منفذ « بالجبه خانة » حالما أحسوا بالخديعة الانجليزية (٧٩) وبذلك خلقوا وضعا جديدا لهم بالنسبة للانجليز وبالنسبة للسودانيين •

فبالنسبة للانجليز ، وعلى الرغم من أنهم كانوا يحاصرون ثكنات القوة المصريةبالجنود الانجليزية والمدافع الماكينة العديدة؛ فقد اضطروا الى تعديل موقفهم واتباع طريق الملاينة ، منعا لاشتباك قد « يشعل عواصم السودان نارا من جميع الوحدات » وفى ذلك يقول الاميرالاى أحمد رفعت : « لو كان » ثيربورن بك (نائب قومندان قسم الخرطوم) قد تحصل على هذه الذخيرة فى الصباح لكان أهاننى ونسى شخصيتى، لا لشىء الا لكونى مجردا من القوة • وما هذه القوة يا ترى هى هذه الذخيرة التى لا تنفع ولا تؤدى الى أى ظفر كان » (٨٠) •

وكان هدلستون باشا قد أصدر أمرا كتابيا يوم ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ للقائمقام أحمد رفعت أشار فيه الى مقتل السردار ، وما ترتب على ذلك من تقديم المندوب السامى للحكومة المصرية عدة مطالب من ضمنها اجلاء الوحدات المصرية والضباط المصريين عن السودان فورا • وقال: • وبما أن الحكومة المصرية لم توافق على مطالب صاحب الفخامة المندوب السامى فىمدى الأربع والعشرين ساعة المصرح بها فى مذكرته؛ فقد أمر المندوب السامى الحاكم العام بتنفيذ الاخلاء • وبصفتى نائب السردار ، فقد وقع على تنفيذ هذه الأوامر • وبما ان الحكومة المصرية لم تسلم باخلاء السودان، فقد وجب على أن اتخذ جميع الاحتياطات الحربية ، ومن بينها فى هذه الحالة وجود القوات البريطانية وعزل جميع ثكنات الجيش المصرى • وسوف تسافر القوات المصرية بالقطار بالسلاح والبنادق ولكن بدون ذخيرة » •

على أن الضباط والجنود المصريين رفضوا بتاتا تسليم الذخيرة وترك السودان : « خير لنا أن ندافع حتى نموت ، ولا نترك السودان الا بأمر مليكنا وحكومتنا ، وهنا عمد الانجليز الى ارسال رجال المخابرات يشيعون فى كل وحدة أن باقى الوحدات الأخرى سلمت ذخيرتها وسافرت • ولكن عزم جنود الخرطوم بحرى كان « صحيحا ممزوجا بالشجاعة المتناهية والاصرار على البقاء » • على تعبير أحمد بك رفعت •

وقد اشترط الضباط المصريون لتنفيذ الاخلاء الشروط الآتية:

١ ـ وصول مندوب مصرى من قبل الملك يحمل لهم أمر السفر•

٢ ـ السفر بجميع الأسلحة والذخائر والمهمات وبالشرف العسكرى •

٣ ـ يكون السفر من طريق حلفا وليس من طريق بور سودان (٨١) •

وقد قبل هدلستون باشا تلك الشروط وبناء على ذلك أرسل القائمقام رفعت فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ تلغرافا الى الملك فؤاد (نظرا لما أشيع وقتها من عدم وجود حكومة فى مصر) يبلغه فيه أن الضباط وصف الضباط والعساكر « مصممون على عدم ترك السودان دون أمر جلالتكم يرسل مع مندوب مصرى ، أو يموتون عن آخرهم فى قشلاقاتهم» وفى هذا التلغراف التاريخى ، وصف القائمقام أحمد رفعت حالة القوات المصرية فى مواجهة القوات الانجليزية فقال : «وذخيرتنا عشرون طلقة لكل بندقية وقليل جدا للمدافع ، وهى لا تكفى لأى دفاع ضد قوات كبيرة مسلحة معها جبخانة لا تحصى ، ومخازن الجبخانة المصرية تحت سلطتهم منذ احتلال السودان » (٨٢) •

وفى نفس اليوم ، انعقد مجلس حربى بقشلاق الأورطة الثالثة البيادة بالخرطوم البحرية ، وقرر ضباطه « الثبات الى النهاية ، حتى نسلم أرواحنا فى أماكننا ، أو يدعونا مليكنا » • كما قرروا توحيد قيادة القوات المجتمعة بخرطوم بحرى تحت قيادة القائمقام أحمد رفعت « حيث ان اللواء محمد أمين باشا ، أقدم ضباط مصر فى السودان، تخلى عنا فى هذا الوقت العصيب (٨٣) •

هذا هو الوضع الذى خلقه موقف قوة الخرطوم البحرية بالنسبة للانجليز • أما بالنسبة للسودانيين ، فما كادوا يعلمون بثبات الطوبجية فى اليوم الأول، وانضمام الاورطة الثالثة البيادة اليهم فى اليوم التالى، حتى انتابت العاصمة المثلثة ، أم درمان، والخرطوم القبلية ، والخرطوم البحرية ، هزة من الفرح والحماس ، وسارع أهلها الى اظهار تأييدهم دعزمهم على الانضمام الى القوات المصرية فى أية لحظة • « فقد سئموا عهد الانجليز الغادر والضرائب الباهظة والذل الذى اعتراهم وأنزله الانجليز بهم» • ولهذا أخذوا يهتفون للطوبجية والجيش المصرى وباسم أحمد رفعت فى كل مكان ومجتمع (٨٤) •

وترامى الى سمع الضباط والجنود السودانيين رفض الطوبجية الرحيل ، وأشيع انهم سيقاومون ، فقاوموا بحركتهم الجريئة التى أدت الى وقوع مجزرة دامية انتهت بخسائر فادحة فى الجانب السودانى • ففى أصيل يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ١٩٢٤ تحركت فصيلتان من الأورطة الحادية عشرة السودانية ــ وكانتا قد نقلتا من هذه الأورطة من أم درمان الى الخرطوم لتحلا فيها محل الجنود المصرية ، وكانت ذخيرتهما وافية ــ تقدمتا من معسكرهما فى الخرطوم قاصدتين الى الخرطوم بحرى لتنضما الى القوات المصرية وتتضامنا معها • ولما بلغ النبأ هدلستون باشا ، حشد قوة كبيرة على رأس الجسر الذى يربط الخرطوم بالخرطوم بحرى، وانذرهما بالرجوع الى ثكناتهما، ولكنهما أصرتا على الرفض،

فأمر باطلاق النيران عليهما ، فردتا بالمثل ، واطلقتا عليه نيران البنادق ومدافع الماكينة • واستمر القتال طول النهار بين الفريقين دون الوصول الى نتيجة • فلما كان اليوم التالى ، كانت الفصيلتان السودانيتان قد اتخذتا من المستشفى العسكرى مركزا لمقاومتهما ، فأطلق الجنود الانجليز قنابلهم على بناء المستشفى حتى تهدم ، وظل السودانيون يقاتلون ببسالة حتى فنى معظمهم • وكان على رأس المضحين ، البطل عبد الفضيل الماظ ، الذى سقط فى المعركة وهو ممسك بمدفعه الرشاش ، وقبض على الضباط الثوار وأعدموا ، وهم ، سليمان محمد، وحسن فضل المولى ، وثابت عبد الرحيم ، وحل وثاق الضابط على البنا فى اللحظة الأخيرة قبل اطلاق الرصاص عليه (٨٥)

وتعزو المصادر البريطانية هذه الحركة من جانب الفصيلتين السودانيتين الى تحريض الضباط المصريين • فيذكر توينبى Toynbee ان هذه الجنود السودانية قد عملت بتحريض الضباط المصريين ، وتحت الاعتقاد بأنهم سيتلقون تأيد وحدات المدفعية المصرية • كما يذهب « لويد » الى أن السلطات البريطانية فى السودان قد حصلت على أدلة لا تنقض على أن حركة التمرد هذه كان يدبرها المصريون بقيادة أحدكبار ضباط المدفعية ، وأن هذا التحريض قد صدر بعد أن تسلمت الوحدات المصرية الأوامر بالسفر (٨٦) • وتحت تأثير هذه المزاعم يتساءل الاستاذ أحمد خير عن سبب التزام القيادة المصرية الحياد التام وعدم مساعدتها للقوات السودانية » (٨٧)•

فى الواقع أن عدم مساعدة القوات المصرية للفصيلتين السودانيتين، يعتبر فى حد ذاته دليلا على فساد هذه المزاعم • الا اذا كان هدف الضباط المصريين اراقة الدماء بدون جدوى ، وهو أمر غير معقول• ويتضح ذلك جليا اذا عرفنا أن حركة المقاومة التى قامت بها الأورط المصرية بقيادةالقائمقام أحمد رفعت ، لم تكن تستهدف البقاء فى

السودان ، لأن الذخيرة التي كانت في يدها لم تكن تسمح لها بمجرد التفكير في ذلك، وانما كان الهدف أن تسافر بأمر الملك لابأمر الانجليز، ويكون السفر بجميع الأسلحة والمهمات والذخائر، وبالشرف العسكري. وبالاختصار فان الحركة كانت ترمى الى المحافظة على شرف الجيش المصرى « فلا يساق كالأغنام تحت حرس عليه ، لابسا لباس الذل والهوان » (٨٨) .

أما عن التزام القيادة المصرية الحياد التام ، وعدم مساعدتها للفصيلتين السودانيتين ، فبالاضافة الى الأسباب السابقة ، يفهم من رواية الاميرالاى أحمد رفعت ، ان هذه القيادة قد فوجئت تماما بسماع دوى طلقات المدافع ، ولم تكن تعلم السبب ، ثم اشيع في اليوم التالى ان بعضا من عساكر ١٠ جى و ١١ جى أورطة اشتبكت مع الجيش الانجليزى. وقد علم القائمقام رفعت بعد ذلك من «ضابط انجليزى من قلم الادجوتانت جنرال الجيش المصرى » بأن ستة ضباط هم سبب القتال بين القوة البريطانية والسودانية لداعى تخليص أقاربهم المسجونين (٨٩) ـ وكانوا فيه من وقت المظاهرات السياسية التى حصلت بالسودان . ومن ثم فلم تأخذ الحركة السودانية في أذهان الضباط والجنود المصريين الصورة الحقيقية التى كانت لها .

على كل حال ، فباعتلاء وزارة زيور باشا الحكم ، وتسليمها بجلاء الجيش المصرى عن السودان ، تنتهى المقاومة المصرية التى أبدتها الأورط السالفة الذكر تحت قيادة القائمقام أحمد رفعت . فقد عهدت الحكومة الى وزير الحربية صادق يحيى باشا بأن يبعث برسالة الى الضباط والجنود بالسودان «بوجوب الكف عن مقاومة الاجراءات التى اتخذها نائب حاكم السودان لاخراجهم بالقوة من الأراضى السودانية» .. وقد حمل هذه الرسالة البكباشى أمين هيمن الذى سافر على متن طائرة حربية بريطانية أقلته الى السودان حيث وصل يوم ٢٨ نوفمبر.

وكانت وجهة نظر الحكومة الزيورية فى هذا الاذعان ــ كما جاء فى رسالة وزير الحربية السالفة الذكر ــ أنه « ليس من وراء هذه المقاومة سوى سفك الدماء بغير جدوى . وبما أن الحكومة المصرية قداحتجت صريحا على هذا العمل الذى نفذ بالقوة ، فعودتكم لا يترتب عليها أى مساس لا بحقوق الوطن ولا بشرفكم العسكرى » (٩٠) .

وقد انهت هذه الرسالة المقاومة كما ذكرنا ، فقد جمع القائمقام أحمد رفعت ضباط الطوبجية والبيادة ، وأخبرهم بوجوب اطاعة أمر الملك بالانسحاب . فوافقت الغالبية الساحقة على ذلك . وقامت القوة من الخرطوم بحرى الى حلفا بدون حرس انجليزى فى أيام ٢٩ و ٣٠ نوفمبر و ١ و ٢ ديسمبر ١٩٢٤ حيث وصلت الى الشلال يوم ٥ ديسمبر . وعلى هذا النحو تم اخلاء السودان من الجيش المصرى .

وبقى هذا السؤال ، هل كان هناك بديل أمام حكومة زيور باشا غير دعوة الضباط والجنود المصريين للكف عن المقاومة والعودة من السودان ؟ . ونجيب على هذا السؤال دون تردد بأنه لم يكن ثمة بديل . فالموقف فى السودان بالنسبة للجيش المصرى كان ميئوسا منه لحد كبير ؛ لقد فاجأت الخديعة والغدر القوات المصرية فى جميع المواقع ، فاستولت السلطات العسكرية البريطانية على ذخيرتها ، وقامت بترحيلها الى مصر فى نفس اليوم تحت اشراف الحرس الانجليزى والسودانى . وأما بالنسبة لقوة الخرطوم التى كانت تمثل مركز المقاومة ، فان الموقف كان قد أفلت من يدها منذ وقت مبكر لتستطيع أن تفعل شيئا يمكن أن يلقى الفزع فى قلب الاحتلال . فكما يقول الأميرالاى أحمد رفعت ، « لو ثبتت القوات المصرية الاخرى كما ثبتت الطوبجية ، ولو حصل مثل ذلك فى الأورطة الرابعة ، ولو كان القائمقام لبيب بك الشاهد قبض على زمام جنوده وثبت قليلا ، ولو أنى

اليوزباشي محمد أفندي حليم بسياراته المدرعة وعساكره السودانية كما كانوا يريدون ، ولو أتى اليوزباشي على أفندي اسلام بالبطارية السودانية ، أو ثبت هؤلاء في قشلاقاتهم مظهرين عدم رضائهم بما حصل — لكانت انضمت القوات السودانية المتقطعة الى القوة المصرية. ولو حصل ذلك كله رغما عن صعوبة المواصلات ، لوقفت الجنود الانجليز عند حدها وأرغمت على فك الحصار .. وكانت انقلبت حالة السياسة الانجليزية في السودان الى صالح المصرى والسودانى ، ولخفت الوطأة على مصر من الجنود الانجليزية وأساطيلها » (٩١)

على أن هذه الافتراضات جميعها لم تتحقق ، وفي الوقت نفسه لم تكن ذخيرة قوة الخرطوم بحرى تكفى لأى دفاع ضد القوات البريطانية في ذلك الحين ، وبذلك لم يعد من وراء استمرار المقاومة « سوى سفك الدماء بغير جدوى » — كما ورد في كتاب وزير الحربية السالف الذكر — وهو صحيح .

(٥٦) المؤيد واللواء فى أول اغسطس ١٩٠٦ ، من تصريحات للورد جراى والمستر هولدن فى مجلس العموم .

(٥٧) مفاوضات عدل - كيرزون (قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٣٠٢) .

(٥٨) Lloyd, op. cit., p. 133.

(٥٩) Ibid.

(٦٠) محزون : ضحايا مصر فى السودان ص ٧١ .

(٦١) أحمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان ص ١٧.

(٦٢) محزون : المرجع السابق ص ٧١ - ٧٢ .

(٦٣) مضبطة مجلس النواب يوم ١٩ يولية ، ٢٢ يولية ١٩٢٤ ص ٦٦١ من وثائق أشار اليها النائب أحمد سيف النصر بك .

(٦٤) أحمد خير : المرجع المذكور ص ١٥ ، ١٦ ، الرافعى : فى أعقاب الثورة جـ ١ ص ١٧٢ .

(٦٥) مضبطة مجلس النواب يوم ٢٤ يولية ١٩٢٤ ص ٦٦٤ من تلغراف وارد ال رئيس مجلس النواب ، الرافعى : المرجع المذكور ص ١٧٣ .

(٦٦) مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد واميرالاى أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه ص ٢٧ - ٣٥ (الاسكندرية ١٩٣٦) .

(٦٧) الجزيرى : المرجع المذكور ص ٣٢٢ من بلاغ رسمى أصدرته الحكومة المصرية يوم ١٥ اغسطس سنة ١٩٢٤ ، دكتور مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤٩١ - ٤٩٢

(٦٨) Lloyd, op. cit., p. 120.

(٦٩) الجزيرى : المرجع المذكور ص ٣٢٣ (المطبعة الأميرية ١٩٥٣) ، الكتاب الأخضر ص ٢٣ .

(٧٠) Ibid., p. 133.

(٧١) الكتاب الأخضر المصرى عن السودان ص ٢٣ .

(٧٢) الكتاب الأبيض الانجليزى عن مفاوضات سعد - مكدونالد (الجزيرى : المرجع المذكور ص ٣٥١) .

(٧٣) نفس المصدر ص ٣٤٦ .

(٧٤) الكتاب الأخضر ص ٢٩ .

(٧٥) نفس المصدر ص ٣١ .

(٧٦) نفس المصدر ص ٣٢ .

(٧٧) مذكرتان .. الخ ص ٧٢ ، ٣٩ - ٤٠ .

(٧٨) نفس المصدر ص ٤٩ - ٥٠ .

(٧٩) نفس المصدر ص ٣٦ - ٣٧ .

(٨٠) نفس المصدر ص ٤٨ .

(٨١) نفس المصدر ص ٤٥ ـ ٤٧ ، ٥٠

(٨٢) نفس المصدر ص ٥٣ ـ ٥٥ ٠

(٨٣) قرارات المجلس الحربي المنعقد بالخرطوم بحرى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ (مذكرتان للمرحومين ٠٠ الخ ص ٨١ ـ ٨٢) ٠

(٨٤) نفس المصدر ص ٧٣ ـ ٧٥ ٠

(٨٥) Toynbee Arnold : Survey of International Affairs, 1925, p. 25.

أحمد شفيق : الحولية الاول ص ٤٧٣ ـ ٤٧٥ ، الرافعى : المرجع المذكور ص ٢٠٤ ، أحمد خير : المرجع المذكور ص ٢٧ ، دكتور مكى شبيكة : المرجع المذكور ص ٤٩٤ ٠

(٨٦) Lloyd, op. cit., p. 136; Toynbee, op. cit., p. 25.

(٨٧) أحمد خير : المرجع المذكور ص ٢٧ ٠

(٨٨) مذكرتان ٠٠ الخ ص ٦٩ ٠

(٨٩) نفس المصدر ص ٦٦ ، ٦٩ ٠

(٩٠) انظر نص هذه الرسالة فى المصدر نفسه ص ٨٣ ، الرافعى : المرجع المذكور ص ٢٠٤ ٠

(٩١) نفس المصدر ص ٧٣ ٠

الفصل السادس

أزمة الجيش (١٩٢٦-١٩٢٧)

● أزمة الجيش ١٩٢٦ - ١٩٢٧

عالجت فى الفصل السابق مسألة خروج ، أو اخراج الجيش من السودان ، كنتيجة للانذار البريطانى الى حكومة سعد زغلول باشا يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ على أثر مقتل السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان . كما استعرضت ، بشكل تفصيلى ، الحالة التى كان عليها هذا الجيش فى مصر والسودان قبل الانذار البريطانى ، سواء من ناحية عدده أو قوته أو أسلحته أو المواقع التى كان يعسكر فيها . وأعالج فى هذا الجزء من الدراسة ما طرأ على الجيش من تغير وتطور بعد اخلاء السودان ، من واقع البيانات الرسمية الحكومية ، وذلك كخلفية أساسية لفهم المحاولة التى قامت بها البورجوازية المصرية فى عامى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ - أى فى عهد الائتلاف - لاصلاح الجيش وتقويته والنهوض به ، بما أثار الأزمة السياسية المشهورة فى تاريخ الاحتلال البريطانى ، وهى المعروفة بأزمة الجيش .

تحويل الجيش المصرى ـ السودانى الى قوة الدفاع السودانية

لم يكن الجيش المصرى فى السودان قبل مقتل السردار لى ستاك جيشا مصريا بحتا ـ كما ذكرنا ـ وانما كان مكونا من قسمين : الجيش المصرى البحت ، وقسم آخر يطلق عليه الجيش المصرى السودانى ، وهو مكون من فرق سودانية • وكان الجيش المصرى السودانى مكونا بدوره من سودانيين وعرب ، أى من عناصر تنتمى للقبائل الزنجية فى السودان ، مثل « الشيلوك » و « الدنكا » فى جنوب السودان ، و « الفور » فى غربه ، وعناصر تنتمى للقبائل العربية فيه ، مثل «الشايقية» و «الجعليين» فى شماله ، و «الشكرية» و « الرشايدة » و « الكواهلة » فى وسطه ، و « البقارة » و « الكبابيش » فى غربه •

وعندما قدم الانجليز انذارهم يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤ ، كانت المطالب التى تتعلق بالجيش فى السودان تنقسم الى قسمين : القسم الأول ، « ارجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصرى البحتة» • والقسم الثانى ، «تحويل الوحدات السودانية التابعةللجيش المصرى الىقوة مسلحة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض » (براءات الضباط) • وقد تم تنفيذ القسم الأول من المطالب على النحو الذى تعرضنا له ، وبموافقة حكومة زيور باشا التى أصدرت أمرها للقوات المصرية بعدم المقاومة ، لأنه « ليس من ورائها سوى سفك الدماء بغير جدوى » • أما القسم الثانى ، فقد بدأ تنفيذه فى يناير ١٩٢٥ عندما كتب المفتش العام بالجيش المصرى • بناء على أمر نائب السردار ــ الى وزير الحربية المصرى ، يطلب اليه أن يصرح له بأن يعلن الضباط السودانيين الحائزين على عرائض فى الجيش المصرى ، والمزمع استخدامهم فى قوة الدفاع السودانية ، انه من المستحيل على

الحكومة المصرية أن تقدم لهم وظائف مستمرة فى الجيش المصرى ، وانهم أحرار فى الاستقالة من وظائفهم الحالية، والخدمة فى قوة الدفاع السودانية ، وان الحكومة المصرية تقبل على عاتقها جميع المبـــالغ المستحقة لهم عن المعاشات والمكافآت المتعلقة بما مضى من الخدمات ، ولحين تاريخ النقل •

وقد عرضت دار المندوب السامى على رئيس الحكومة المصرية مشروع مذكرة بهذا المعنى ، فاستفتى رئيس لجنة قضايا الحكومة ، الذى قدم فى ١٠ يناير ١٩٢٥ مذكرة مسهبة الى رئيس مجلس الوزراء تناول فيها الموضوع من جميع وجوهه ، وأوضح فيها ما يلى :

١ ـ ان اتفاقية السودان المعقـــودة بين الحـــكومتين المصرية والبريطانية فى يناير ١٨٩٩ يجب أن تعتبر قائمة بينهما •

٢ ـ ان ادارة السودان المخولة بحسب هذه الاتفاقية للحـــاكم العام . هى ادارة مستقلة autonome فى كافة النـــواحى الســـياسية والتشريعية والادارية •

٣ ـ انه قد يبدو لذلك ، لأول وهلة ، أنه لا يوجد أى تعارض من الوجهة القانونية البحتة بين انشاء قوة الدفاع فى السودان ، وبين ما لحكومة السودان من استقلال ذاتى فى الادارة • على أن انشاء قوة الدفاع السودانية تظهر مخالفته فى الواقع لأحكام اتفاقية ١٨٩٩ ولاحكام الدستور المصرى ، بسبب الاحوال الخاصة التى انشئت فيها هذه القوة : فمن ناحية ، فان الحكومة البريطانية ليس لها قانونا حق الانفراد باصدار الأمر باتخاذ مثل هذا الاجراء الهام الى الحاكم العام، الذى هو ممثل الحكومتين ونائبهما المشترك فى ادارة السودان • ومن

الناحية الثانية ، فان الداعى السياسى الى اتخاذ هذا الاجراء قد زال بسقوط الوزارة المصرية السابقة ، وبزوال الاضطرابات فى السودان. وبذلك صار من الممكن الاتصال بالحكومة المصرية للحصول على موافقتها على انشاء قوة الدفاع فى السودان .

٤ ـ مع ذلك ، فان موافقة الحكومة المصرية على انشاء قوة الدفاع ـ اذا رأت أن توافق عليه ـ لا يصحح ما يكون فى تأليف هذه القوة أو فى تنظيمها من العوامل التى تناقض اتفاقية سنة ١٨٩٩ أو تخالف أحكام الدستور المصرى ، لأن هذه القوة لا يبدو كأنها مجرد وحدة عسكرية خاضعة لحاكم السودان ، باعتبـــاره ممثلا للشركة القائمة من الحكومتين البريطانية والمصرية ، وانما تعد كأنها فى خدمة دولة مستقلة عن مصر ، أو فى خدمة مستعمرة بريطانية .

لذلك اقترح المستشار ، سدا للذريعة ودفعا للشبهة ، أن تتفق الحكومتان على بعض النقاط الهامة ، مثل تسمية القوة الجديدة ، والعلم الذى تستعمله ، وطريقة تجنيدها ، ومنح الرائض لضباطها ، وعلاقة حاكم السودان العام بسردار الجيش المصرى ، وعلاقة جنـود هذه القوة وضباطها بجنود وضباط الجيش المصرى . الخ .

فاذا لم يتسن الاتفاق بين الحكومتين على هـذه التفصـيلات ، وارادت الحكومة المصرية أن تحتفظ بالحالة القائمة فيما يتعلق بحقوقها فى السودان ، فيجب عليها أن تجيب بأنها لا تعترف بوجود قـوة الدفاع السودانية ، ولا تعترف بحق الضباط السودانيين فى الاستقالة من وظائفهم بالجيش المصرى والخدمة فى القوة السودانية ، بل انهـا تعتبر من يقبل منهم الخدمة فى القوة السودانية محروما من حقوقه فى المعاش أو المكافأة (١) .

على هذا النحو وضعت لجنة قضايا الحـــكومة الأسس التى

تستطيع بها الحكومة المصرية أن تعترف بقوة الدفاع السودانية ، دون أن يتضمن هذا الاعتراف مخالفة لأحكام اتفاقية ١٨٩٩ وأحكام الدستور المصرى .

وبناء على ذلك ، جرى التفاوض بين زيور باشا ونائب المندوب السامى يوم ١٤ يناير ١٩٢٥ ، حيث عرض زيور باشا اجراء تعديل فى مشروع المذكرة المقدمة من دار المندوب السامى على الوجه الذى اقترحته لجنة قضايا الحكومة . ولكن نائب المندوب السامى لم يوافق على اجراء هذا التعديل . ولما لم يسفر التفاوض عن أى اتفاق ، صرح نائب المندوب السامى بأنه لم يبق محل للطلب المقدم من نائب السردار فى خطاب ٣ يناير ، وبأنه سيقترح على حاكم السودان العام أن يمنح الضباط السودانيين الذين يلتحقون بخدمة قوة الدفاع السودانية عرائض خاصة غير عرائضهم المصرية ، وأما الضباط السودانيون الذين لايرغب الحاكم العام فى الاحتفاظ بهم فى خدمة القوة الجديدة ، فيمكن للسردار احالتهم الى المعاش .

وبناء على ذلك ، ففى يوم ١٧ يناير ١٩٢٤ ، أصدر حاكم السودان العام منشورا بانشاء قوة الدفاع السودانية ، جاء فى ديباجته ان انشاء هذه القوة قد استلزمه سحب الجنود المصرية من السودان . وقد نص هذا المنشور على أن القوة الجديدة تتبع وتدين بالخضوع لحاكم السودان العام ، وانه هو الذى يعين ويعزل جميع الضباط ، وان جميع العرائض تصدر باسمه ، وانه سيقبل فى خدمة الدفاع السودانية كل من يراه منهم جديرا بذلك ، وان حكومة السودان سوف تتحمل كل الالتزامات الخاصة بماهياتهم وبالمعاشات والمكافآت المستحقة لهم بحسب خدمتهم فى الجيش المصرى .

وقد رحبت جريدة « التايمز » البريطانية فى افتتاحيتها بهذا الاجراء الذى اتخذ فى السودان ، وأشارت الى الخطر من وجود قوات تدين بالولاء لشخص غير الحاكم العام ، وذكرت بما كانت قد اقترحته

من الفصل بين القيادة العليا السودانية والقيادة العليا المصرية، ثم تكلمت عن نظام الحكم الثنائى ، وقالت انه لا يعدو أن يكون فى أحسن الظروف نظاما مؤقتا ؛ وأما فى أسوأ الظروف فانه يمهد تربة خصبة للاخطار ، واستنتجت من ذلك أنه لابد من أن يستبدل بالنظام القائم ، اتفاق نهائى نافع لجميع أصحاب الشأن • ثم قالت ان انشاء قوة للدفاع عن السودان تخضع للحاكم العام وحده ، هو خطوة رائعة نحو تحقيق هذه الغاية •

وقد بادر زيور باشا ، حالما أبلغ المنشور الذى أصدره الحاكم العام فى ٢٥ يناير ، بالرد بابداء « أسف » الحكومة المصرية لهذا «الموقف الذى وقفه حاكم السودان، والذى سبب للحكومة المصرية قلقا حقيقيا كما أحدث انزعاجا عظيما للرأى العام فى مصر » ، وذكر أن هذا الاجراء « لا يتفق وروح المحادثات الودية التى كانت دائرة بين دار المندوب السامى والحكومة المصرية لتحديد مرمى التغييرات التى قد تطرأ على نظام الجيش الموجود بالسودان ، من جراء سحب الجنود المصرية البحتة فيه» • وقال ان الحكومة المصرية كانت تأمل أن الحاكم العام لا يحيد فى تنفيذ الاجراءات التى أشار اليها انذار ٢٢ نوفمبر ، وعلى وجه الخصوص فى الشكل الذى تنفذ به ، عن واجب الاهتمام بالمحافظة على الروابط الوثيقة التى تجمع السودان بمصر ، والتى لم يقصد اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ الاخلال بها ، وانه لهذه الأسباب « لا يسعنى بحق الا أن أقرر فى هذا الشأن تحفظات مصر القانونية ، وان أؤكد فى الوقت نفسه ، بصفة خاصة ، ان الحكومة المصرية تعتبر أن الظروف العارضة التى قضت بعودة الجنود المصرية البحتة ، وكذلك الظروف الخاصة بتأليف قوة الدفاع عن الأقاليم السودانية ، كل هذه لا يمكن أن تؤثر فى حل مسألة نظام السودان النهائى ، تلك المسألة المحتفظ بها للمفاوضات المقبلة ، كما أنها لا يمكن أن تضعف ما بين مصر والسودان من الروابط التى لا انفصام لها » (٢) •

ومن ذلك يتضح أن مسألة انشاء قوة الدفاع السودانية كانت هى المسألة التى رفض زيور باشا الاذعان فيها ،بعد أن حاول الوصول الى حل وسط بشأنها يتفق مع أحكام اتفاقية ١٨٩٩ وأحكام الدستور المصرى ، ورفضت السياسة البريطانية مثل هذا الحل .وقد ترتب على ذلك أن قوة الدفاع السودانية التى أنشئت على هذا الأساس لم تعد من الناحية الفعلية جزءا من الجيش المصرى ، بعد أن قام الحاكم العام بانشائها بناء على أوامر الحكومة البريطانية وحدها ، وليس بوصفه ممثل الحكومتين المصرية والبريطانية ونائبهما المشترك فى ادارة السودان . وأصبحت هذه القوة بالتالى ، بمثابة جيش أجنبى فى خدمة دولة مستقلة عن مصر ،على الرغم من أن السودان كان ما يزال خاضعا للسيادة المصرية ، وان كانت ادارته مشتركة بين مصر وبريطانيا .

على كل حال، فهذا يوضح مدى الخطأ الذى وقعت فيه وزارة زيور باشا حيث تطوعت بالاشتراك فى نفقات هذه القوة التى لاتدين بالخضوع لغير حاكم السودان . فعلى الرغم من أن المندوب السامى قد أبلغ رئيس الوزارة المصرية يوم ٢٦ يناير ١٩٢٥ بأن نفقات هذه القوة سوف تكون على ميزانية حكومة السودان اعتبارا من تاريخ انشائها ، الا أن مجلس الوزراء لم يلبث ان قرر يوم ٤ فبراير ١٩٢٥ - بمناسبة اعداد ميزانية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ان تبقى ميزانية وزارة الحربية لتلك السنة كما كانت فى السنة السابقة لها تماما . على أن يبين فى الميزانية تفصيلا ما يخص الجيش الذى فى مصر ، وما يبقى من المبلغ الدرج فى الميزانية يخصص جملة واحدة للجيش الذى فى السودان . وفى يوم ١٢ مارس ١٩٢٥ كتب زيور باشا الى المندوب السامى يخطره بما قررته الوزارة قائلا : « لما كانت الحكومة مصممة على صيانة تلك الروابط القوية (بين مصر والسودان) ، ولما كانت لا يسعها التخلى عن مسئولية الدفاع عن السودان ، فهى ترغب فى اثبات مصلحتها الدائمة فى تأدية هذا الواجب ، باستمرارها على الاشتراك فى الدفاع عن

الأراضى السودانية • ولهذا الغرض فان مجلس الوزراء قد قرر أن يخصص للنفقات العسكرية فى السودان كل ما تبقى من ميزانية وزارة الحربية بعد خصم النفقات العسكرية فى القطر المصرى •• ولما كان قد ظهر أن الباقى يبلغ ٧٥٠ ألف جنيه ، فقد قرر مجلس الوزراء أن يضعها جملة ، بعد موافقة البرلمان ، تحت تصرف الحكومة السودانية لحساب النفقات العسكرية السابق ذكرها » • وكان من الطبيعى أن يرحب المندوب السامى بهذا السخاء • فقد رد على زيور باشا بأنه أحاط الحكومة البريطانية علما برغبة الحكومة المصرية ، « وبالرغم من الاجراءات التى اضطرت الحكومة البريطانية الى اتخاذها بحكم حوادث السنة الماضية ، فانها أبقت السيادة المشتركة التى أوجدها الاتفاق المعقود فى سنة ١٨٩٩ بين بطرس باشا واللورد كرومر • ولذلك فهى تقرر أن قيام الحكومة المصرية بهذه المشاركة فى النفقات انما هو حق وعدل ، وتوافق على أن يحدد قيمة ما تدفعه لهذا الغرض بمبلغ ٧٥٠ ألف جنيه » (٣) •

ونلاحظ أن وزارة زيور باشا قد تعللت فى التبرع بهذا المبلغ لقوة الدفاع السودانية التى أنشئت كمظهر من مظاهر الانفصال ، بأنها انما كانت تريد « صيانة الروابط القوية بين مصر والسودان » • على أن هذا التعليل مرفوض تماما ، لأن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت سياستها من قبل ذلك فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٤ ، فأوضحت أنها لا تفكر فى انهاء الحكم الثنائى ، وأن هذا الحكم سوف يبقى ويستمر ، وتظل الحكومة البريطانية تعترف به وتخلص له ، اذا تعاونت معها الحكومة المصرية الصديقة الجديدة • كما رفضت اقتراحا بأن تطلب من عصبة الأمم انتدابها على السودان • « لانه فى اللحظة التى يطلب فيها انتدابنا على السودان • سوف تكون نهاية الحكم الثنائى » (٤) • ومع ذلك اتخذت وزارة زيور باشا قرارها السالف الذكر ، الذى ظل يثير الجدل بشأنه طوال الفترة التالية حتى ابرام معاهدة ١٩٣٦ •

التغييرات الجديدة فى قيادة الجيش العليا

انطوت صفحة من تاريخ الجيش المصرى بعودته من السودان وانشاء قوة الدفاع السودانية ، كنتيجة للانذار البريطانى ، وفتحت صفحة جديدة . لقد تقوض النظام القديم للجيش بأكمله تقريبا ، وقام نظام جديد . فلم يعد الجيش مكونا من مصريين وسودانيين وعرب ، وانما أصبح مكونا من مصريين فقط . ولم يعد ينقسم الى قسمين أحدهما فى السودان والآخر فى مصر ، وانما أصبح كله مستقرا فى مصر . وبعد أن كانت قيادة الجيش المصرى وحكم السودان شيئا واحدا ، انفصلت بعد مقتل السير لى ستاك قيادة الجيش المصرى عن حكم السودان وأصبحا شيئين مختلفين . وسنحاول أن نرسم صورة لما طرأ على الجيش من تغيرات بعد اخلاء السودان ، جريا على ما اتبعناه فى مراحل التحول السابقة . وأول هذه التغييرات ما طرأ على القيادة العليا للجيش .

فلقد أشرنا الى أن حاكم السودان العام كان يشغل فى نفس الوقت منصب سردار الجيش المصرى ، وللدقة فان الأمر كان على العكس ، وهو أن سردار الجيش المصرى كان يشغل منصب حاكم عام السودان ، بمعنى أن الدكريتو أو الأمر العالى كان يصدر أولا بتعيين السردار ، ثم يصدر دكريتو أو أمر عال آخر فى نفس اليوم بتعيين سردار الجيش المصرى حاكما عاما للسودان (٥) وذلك طبعا فيما عدا اللورد كتشنر الذى لم يتم تعيينه فى المنصبين فى نفس اليوم ، لسبب بسيط هو أنه كان يشغل منصب سردار الجيش المصرى من قبل اعادة فتح السودان ، أى منذ مارس ١٨٩٢ ، ثم عين حاكما عاما للسودان فى ١٩ يناير ١٨٩٩ (٦) . وكان صاحب هذا المنصب يعتبر فى ذلك الحين ، سلطة مستقلة يتصرف فى شئون الجيش كما يشاء ، ولم يكن لوزير الحربية الا النظر فى المسائل الادارية ، أما نظام الجيش وتسليحه وتسريحه ، فقد كان فى قبضة السردار (٧) .

وحينما قتل السردار السير لى ستاك يوم ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ ،صدر أمر ملكى يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ « بتعيين السير جفرى ارشر حاكما عاما للسودان بدلا من السير لى ستاك باشا المتوفى » (٨) ، ولم يسبق هذا الأمر الملكى أمر آخر بتعيينه سردارا للجيش المصرى • وبذلك اصبح منصب السردار خاليا لأول مرة منذ تعيين اللواء « ايفلين وود» فى ديسمبر ١٨٨٢ ، الأمر الذى يقتضى منا توضيح الأسباب •

فى الحق أن هناك سببين هامين ، على الأقل ، يبرران هذا التصرف • أولهما • ان تعيين سردار انجليزى للجيش المصرى كان قد لقى التنديد الشديد فى عهد حكومة سعد زغلول ، سواء على لسان النواب أو على لسان سعد زغلول باشا نفسه • وقد بلغ هذا التنديد ذروته البليغة بمقتل السير لى ستاك • ومن ثم فان تعيين سردار انجليزى آخر للجيش المصرى كان يشكل تحديا للرأى العام المصرى ، لم تكن انجلترا على استعداد لدفع ثمنه دم ضابط كبير آخر من ضباطها •

ثانيا ، أنه بعد التغيير الذى طرأ على نظام الجيش المصرى بعد الانذار الانجليزى وانسحاب الجنود المصرية من السودان ، وبعد محاولة الانجليز الاستئثار بالسودان ، لم يكن ثمة مبرر واحد لأن يكون حاكم عام السودان سردارا للجيش المصرى فى الوقت نفسه أو العكس • وكان الانجليز فى الحقيقة قد أخذوا ، بعد قيام ثورة ١٩١٩ ، عندما أخذوا يتحولون الى الاستئثار بالسودان على حساب استقلال مصر ، يعترفون بضرورة العدول عن هذا النظام • ففى مذكرة اللورد ملنر عن السودان قال : « ان وظيفتى الحاكم العام للسودان والقائد العام للجيش المصرى لاتزالان مجتمعتين فى شخص واحد • وكانت الأسباب التى تقضى بذلك وجيهة فى الماضى ، ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون كذلك دائما ، ولذلك يجب تعيين حاكم عام مدنى عند سنوح أول فرصة » (٨ م) •

على كل حال ، ففى ذلك الحين كانت السياسة البريطانية قد قضت بانشاء وظيفة « مفتش عام الجنود المصرية » ، تعلو وظيفة « قومندان الجنود العام بالقطر المصرى » ، التى كان يشغلها ضابط بريطاني برتبة لواء حتى آخر ١٩٢٣ • وقد عين هذا القومندان مفتشا عاما للجنود المصرية بالقطر المصرى، وتحت رئاسته أركان حرب مصرى وبكباشى بريطانى لتمرين الجنود المصرية • كما عين مكانه فى وظيفة قومندان الجنود المصرية ضابطان مصريان أحدهما برتبة لواء ، والثانى برتبة ميرالاى • وعين لهما ثلاثة ضباط بوظيفة أركان حرب • ولم يكن لهؤلاء الضباط المصريين الذين حلوا محل الضابط البريطانى ، من السلطة سوى الاسم ، ومن الوظيفة سوى الرتبة والمرتب ، اذ كانوا يأتمرون بأمر المفتش العام الذى حددت سلطته ، كما جاء فى قانون الجيش ، بأنه هو المسئول عن تهذيب الجيش المصري وتمرينه عسكريا والتفتيش على جميع الجنود فى مصر ، وتقديم التقارير عن تمرينها وكفاءتها ، وهو المسئول عن اعداد مشروعات الدفاع فى حالة الاضطرابات فى القطر المصرى ، وأيضا الحصول على الأخبار الخاصة به ، وهو واسطة المخابرة بين الجيش المصرى بالقطر المصرى والسردار بواسطة الادجوتانت جنرال (رئيس أركان الحرب) فى جميع الشئون الخاصة بالتمرين والضبط والربط والحركات ، وهو مسئول عن أى علاقة بين الجنود البريطانية والجنود المصرية فى القطر المصرى (٩) • ومعنى ذلك أن هذا المفتش العام كان بمثابة سردار ثان للجيش فى مصر ، ما دام السردار موجودا بالسودان•

ولقد كان المفتش العام فى ذلك الحين هو اللواء سبنكس باشا الذى تلقى من اللواء هدلستون باشا ، نائب السردار فى السودان ، اختصاصاته فى يناير ١٩٢٥ (١٠) •

على أن انشاء قوة الدفاع السودانية فى ١٧ يناير ١٩٢٥ ، بما أدى اليه من تغيير جوهرى فى نظام الجيش المصرى ، حيث أصبح كما ذكرنا ــ مكونا من عناصر مصرية بحتة ، كما أصبح مقيما فى القطر المصرى وحده ــ قد جعل حكومة زيور باشا تفكر فى تعيين سردار للجيش المصرى يكون مصرى الجنسية . ولكنها فشلت فى ذلك .. فاستقر الرأى على تشكيل « مجلس للجيش » . يعاون وزير الحربية بآرائه وملحوظاته الفنية » ، و « لجنة للضباط » لابداء الرأى فيما يتعلق بأحوال خدمة الضباط ، والقيام على شئون النظام العسكرى بوجه عام » . وصدر مرسوم بذلك فى ٢١ يناير ١٩٢٥ (١١) .

وقد حدد المرسوم اختصاصات « مجلس الجيش » بابداء الرأى فى أمر قوات الجيش وتشكيله ، ونظام هيئة رئاسة الجيش (أركان الحرب) وتشكيلها ، وتقسيم البلاد الى أقسام أو مناطق حربية ، ونظام هذه الأقسام أو المناطق وترتيب القيادة فيها ، والتجنيد ، وتسليح الجيش وتموينه بما يلزم من المهمات الحربية وبما يلزمه من الاغذية ، وتهيئة ما يلزم للجيش من الملابس ووسائل النقل ، وابداء الرأى فى الثكنات والأبنية الحربية الاخرى ، وفى التعليم العسكرى ، وعلى الخصوص برامج المدارس الحربية ونظام البعثات المدرسية العسكرية فى البلاد الأجنبية ، وانشاء الاستحكامات وتنظيم الدفاع عن البلاد ، وما عدا ذلك من المسائل مما يرى وزير الحربية محلا لعرضه على المجلس .

كما حدد المرسوم تشكيل أعضاء اللجنة من .

وزير الحربية ، رئيسا . ووكيل الوزارة وسردار الجيش والمفتش العام للجنود ، والمدير العام لمصلحة أقسام الحدود ، بالاضافة الى أربعة من كبار الضباط المتقاعدين لمدة لاتتجاوز خمس سنوات .

أما بالنسبة « للجنة الضباط » ، فقد نص المرسوم على أن تتكون من : وكيل وزارة الحربية ، والسردار ، والمفتش العام • وتكون مهمتها أن تقترح على الوزير ثلاث مسائل هى :

١ ــ تعيين الضباط أيا كانت درجتهم ، وترقيتهم ، واحالتهم الى الاستيداع أو المعاش ورفتهم •

٢ ــ النشانات أو الميداليات الحربية ، والمكافآت الأخرى لمن يستحقها من الضباط •

٣ ــ اختيار أعضاء البعثات المدرسية العسكرية •

وقد أوجب المرسوم على وزير الحربية أن يرفع الى الملك المسائل المبينة فى البندين الأول والثانى من اختصاصات لجنة الضباط للتصديق عليها • أما فيما يتعلق بمجلس الجيش ، فقد نص على أن يرفع الى الملك التدابير التى يراد اتخاذها ، بعد أن يكون مجلس الجيش قد أبدى رأيه بشأنها ، وذلك للتصديق عليها « حسب الأوضاع والقواعد المقررة فى الدستور وغيره من الأحكام الجارى العمل بها » • فاذا كانت التدابير المذكورة مخالفة رأى المجلس ، يرفع الوزير عنها تقريرا مشفوعا بالأسباب (١٢)

على أن هذا المرسوم لم يلبث أن لقى النقد من الوطنيين ، فقد اعتبر وجود المفتش الانجليزى فى الجيش وفى مجلسه الجديد ، «دليلا على أن الأمر والنهى سيكونان له ، وانه سيكون عنوانا للسيطرة الداخلية فى الجيش وفى اختيار ضباط المجلس ، وسببا فى افساد الأمر على القيادة المصرية • » وكان من رأى الاميرالاى محمود حلمى اسماعيل أنه « لا يمكن أن يكون للوزير أو للوكيل أية سلطة ما دامت اختصاصات المفتش باقية كما حددها قانون الجيش من قبل » • وهاجم تعيين أربعة من الضباط المتقاعدين فى المجلس عن طريق اختيار وزير

الحربية ، وقال ان معنى ذلك بصراحة هو أن الذى سيختارهم ليس الوزير ، وانما السلطة البريطانية ، أى المفتش يؤيده المندوب السامى أو خلافه » • وتساءل : « لماذا لم يجر القانون على القاعدة السارية فى أكثر الدول الكبرى ، وهى أن كل ضابط يتحلى برتبة مارشال، هو بحكم رتبته عضو فى مجلس الدفاع الوطنى بدون حاجة الى تعيين أو اختيار • وفى مصر تقوم رتبة الفريق مقام رتبة الماريشال — حتى تكون هناك ضمانة لكل عضو تمكنه من أن يكون حرا فى آرائه » • ثم قال : « فهل يصلح هذا المجلس لاعادة التحصينات والاستحكامات والترسانات القديمة لمجدها الأول ، وتسليح الجيش المصرى بالمعدات الحديثة ، مع تغلغل النفوذ الانجليزى فى السلطة العسكرية الى ذلك الحد الذى رأيناه ؟ » (١٣) •

مع ذلك ، فيمكننا أن نقول ان انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط قد استبدل بالاساس الاوتوقراطى الذى يقوم عليه منصب السردار ، أساسا دستوريا يتفق مع مبدأ المسئولية الوزارية ونظام الحكم الدستورى السائد فى البلاد ، ذلك أن منصب السردار كان يماثل وظائف المستشارين الانجليز فى الوزارات المصرية قبل تصريح ٢٨ فبراير ، يأمرون فيطاعون ، ولكن التغيير الجديد نقل صميم اختصاصات هذه الوظيفة الى يد مجلس دستورى هو مجلس الجيش• واذا كان صحيحا أن المجلس الجديد ولجنة الضباط كانا خاضعين للمفتش العام بحكم عضويته فيهما ، الا أن ذلك لا ينفى أنهما كانا خاضعين لرقابة البرلمان أيضا • وسنرى كيف ستجرى المحاولات من جانب البورجوازية المصرية لاخراج المفتش العام من المجلس واللجنة لتبقى لهما صفتهما المصرية الخالصة •

على كل حال ، فنظرا لأن مجلس الجيش على النحو الذى مر بنا كان من بين أعضائه السردار ، فقد كان ذلك اشارة الى أن منصب

السردار لم يلغ • وهذا غريب فى الواقع ، اذ من المفروض أن يحل مجلس الجيش محل القيادة العليا • وهذا ما درجت عليه الدول الديمقراطيةفى العالم فى ذلك الحين ، اذ لم يكن يوجد فى هذه الدول قائد عام للجيش فى وقت السلم ، نظرا لأن وجوده لم يكن يتفق مع المسئولية الوزارية • فقد ترءى مثلا لانجلترا بعد حربها مع فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر ، أن تعين قائدا عاما لجيوشها ، ولكنها عدلت عن ذلك بعد حرب القرم ،لأن التجربة دلت على أن الحياة الديمقراطية لا تستطيع السير فى طريق التقدم ، وعلى أن المسئولية الوزارية لا يمكن أن تستقيم أمام برلمان يمثل سلطة الأمة التى هى مصدر السلطات • اذا كان للجيش قائد عام يتمتع بالسلطة الواسعة وقت السلم ، كما يتمتع بها وقت الحرب • ولهذا انقصت انجلترا من اختصاصه ، الى أن ظهر لها فى سنة ١٩٠٤ أن دوام وجود قائد عام مدعاة للفوضى والارتباك والاحتكاك بالوزير المسئول، فقررت الغاء هذه الوظيفة بصفة نهائية • أما الدول الأخرى ،فقد رأت من الوجهة العسكرية والفنية ، فضلا عن الوجهة الدستورية ، أن وجود قائد عام وقت السلم متمتعا بسلطة لا حد لها ، لا يتفق مع تقسيم الأعمال• ولذلك وزعت الأعمال الخاصة بالجيوش بين هيئة أركان الحرب والشعب الأخرى فى وزارة الحربية •

من أجل ذلك ، فان بقاء منصب السردار ، بعد انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، لا يمكن الا أن يكون له معنى واحد ، هو أنه كان قد أصبح أقل نفوذا وأهمية • وهذا يوضح حقيقة أسباب انشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، فحين عجز زيور باشا عن تعيين سردار مصرى بدلا من سردار انجليزى بسبب معارضة الحكومة الانجليزية ، اراد تسهيل الأمر عليها لتقبل هذا التعيين ، فعمد ، بالاتفاق مع السلطات البريطانية فى مصر ، الى نقل اختصاصات السردار الى

مجلس الجيش ولجنة الضباط ، وبذلك يفقد منصب السردار أهميته ونفوذه ، وتقبل الحكومة الانجليزية تعيين قائد مصرى فيه •

لذلك نلاحظ أن مسألة شغل منصب السردار تثار مرة أخرى فى الشهر التالى لصدور المرسوم بانشاء الجيش ولجنة الضباط • فقد روت البرقيات التى نشرتها الصحف المصرية من لندن : أن الحكومة المصرية قدمت اقتراحا الى الحكومة البريطانية بتعيين سردار للجيش المصرى ، وان الوزارة الانجليزية بحثت هذا الاقتراح فى جلسة ١٨ فبراير ، ولكن لم يعلم ما تقرر فى هذا الشأن • وقالت ان الشائعات قد ذكرت أن اللورد اللنبى قد أوصى بقبول اقتراح الحكومة المصرية• ثم نشرت جريدة الأخبار أن المرشح لمنصب سردار الجيش هو الفريق عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض فى لندن ، فى حالة ما اذا كان وطنيا ، أما اذا كان انجليزيا فان المرشح هو اللواء سبنكس باشا مفتش عام الجنود المصرية • ومن الطريف أن الاعتقاد الذى كان سائدا فى ذلك الحين ، هو أن السبب فى المطالبة بتعيين سردار للجيش المصرى • أن الجيش أصبح مقيما فى القطر المصرى ؛ وانه بذلك أصبح بعيدا عن مراقبة الحاكم للسودان الذى كان فى الوقت نفسه حسب الاعتقاد سردارا للجيش المصرى (١٤) وهو اعتقاد خاطىء فى ضوء ما أوردنا ، لأن الحاكم العام للسودان لم يكن سردارا للجيش المصرى ، ولم يكن للجيش المصرى سردار فى ذلك الحين •

على كل حال ، فقد كان بهذه المناسبة ، مناسبة المطالبة بتعيين سردار للجيش المصرى ، ان ألحت الصحف الوطنية فى مصر ، فى ضرورة أن يكون هذا السردار مصريا ، وعدم تعيين سردار انجليزى• وكان مما قالته جريدة الأخبار : « ان مسألة السردارية مرتبطة بمركز مصر السياسى ، فاذا كان قد أمكن أن تكون القيادة العليا فى الانجليز وذلك شىء ذهب به ظرف جديد ، هو الاعتراف لمصر بالاستقلال•

وليس يصح فى الاذهان ان يتفق الاعتراف بالاستقلال والتحكم فى قيادة جيش الدولة المستقلة ، والجيش فى كل أمة هو سياج استقلالها»
وقد ناقشت الجريدة ما أثارته الصحف البريطانية فى ذلك الحين ، من أن تعيين قائد للجيش المصرى معاد لبريطانيا العظمى ، يفضى الى انشاء مشكلة خطيرة جدا بسبب المركز العسكرى العظيم الشأن الذى لمصر بالنسبة للامبراطورية البريطانية • وقالت: «ما أعجب أمر هذه الصحف الانجليزية وما أجراها على خلق المعاذير الفاضحة • الحق يا سادة أن هذا الاستقلال يخجلنا كثيرا والله • فهل لكم أن تصنعوا معروفا فى هذه الأمة وتريحوها من هذا الاستقلال المخجل » (١٥) •

على كل حال . ففى ذلك الحين كان زيور باشا قد جدد عقدا للواء سبنكس باشا يقضى ببقائه فى الخدمة لمدة سنتين أخريين ، على الرغم من أن اللواء سبنكس كان قد قدم استقالته من منصبه • وقد نعى احمد شفيق على الوزارة أنها لم تستفد من هذا الظرف ، ظرف ترك سبنكس باشا الخدمة مختارا ؛ لتعيين مفتش مصرى مكانه أو الغاء وظيفته بتاتا (١٦) • على أن الحقيقة أن حكومة زيور باشا لم تكن تستطيع أن تقوم بهذا الاجراء ، لأن المفتش العام للجيش المصرى كان — بعد تعذر تعيين سردار انجليزى ، وبعد انتقال اختصاصات السردار الى يد مجلس الجيش ولجنة الضباط — قد أصبح هو المهيمن على سياسة الجيش ، بفضل وجوده فى مجلس الجيش ولجنة الضباط • وبالتالى فلم يكن فى وسع الحكومة البريطانية أن تسمح بتعيين مصرى فى هذا المنصب ، والا انتقلت السيطرة على الجيش الى أيدى المصريين • وسنلاحظ أن الحكومة البريطانية ، فى أزمة الجيش التى ستأتى فيما بعد ، لم تثر مطلقا مسألة تعيين سردار انجليزى للجيش ، لأن منصب السردار كان قد ضعف نفوذه ، وانما كان تركيزها على تدعيم مركز المفتش العام داخل مجلس الجيش ولجنة الضباط •

حالة الجيش المصرى بعد ابعاده من السودان

١ ـ عدد الجيش

كان أول أثر من اثار رجوع الجيش المصرى من السودان وانشاء قوة الدفاع السودانية ، انخفاض عدد الجيش المصرى الى أقل من النصف ، اذ أصبح مقصورا على العناصر المصرية البحتة ، وكانت أبرز مشكلة نشأت فى ذلك الحين ، هى عدم التناسب الذى أصبح قائما بين عدد الجنود وعدد الضباط ، بسبب عودة الضباط من السودان ، فمن احصائية نشرتها جريدة المقطم فى ذلك الحين ، بلغ عدد الجنود ٨٠٠٠ ، بينما كان عدد الضباط يربو على ٥٠٠ ضابط (١٧) ، وهذا أمر لاغرابة فيه لأن الضباط المصريين لم يكونوا يتولون قيادة وحدات مصرية بحتة بل ووحدات سودانية أيضا ، وعندما انفصلت هذه الوحدات السودانية بضباطها السودانيين والانجليز ، أصبح الضباط المصريون بدون وحدات يتولون قيادتها .

وقد عالجت وزارة زيور باشا هذه المشكلة بوسيلتين : الأولى ، زيادة عدد القوات المصرية ، والثانية ، توزيع الضباط العائدين الزائدين على المرافق المختلفة ، وفيما يتصل بالوسيلة الأولى ، فقد كانت متصلة من جانبها الآخر بمشكلة الترقى بين الضباط ، اذ كان الضباط من ذوى الرتب الصغيرة يتوقفون عن الترقية بسبب عدم وجود متسع لهم ، وكان من الطبيعى بعد عودة الضباط من السودان ، أن تزيد هذه المشكلة حدة ، لذلك قررت الوزارة انشاء أورطتين من المشاة ، تحتاج كل منهما الى نحو ثلاثين ضابطا من الرتب المختلفة ، وأورطة من الفرسان ، وبطارية مدفعية ، وقد صدقت اللجنة المالية بوزارة المالية على منح الاعتماد الخاص بانشاء هذه الزيادة فيما بقى من السنة المالية وقتذاك (١٨) ، ويفهم من تقرير لجنة المالية فى مجلس النواب سنة ١٩٢٧ أن أورطتين فقط هما اللتان انشئتا فى ذلك الحين ،

وقد قدرت تكاليفهما بمبلغ ٩٨ ألف جنيه ، وبلغ عددهما من الضباط وصف الضباط والجنود ١٦٩٤ (١٩) •

أما فيما يختص بالوسيلة الثانية لحل المشـــكلة ، وهى توزيع الضباط العائدين ـ وعددهم ٣٠٢ من جميع الرتب (٢٠) ـ على المرافق المختلفة ، فقد رأت وزارة زيور باشـــا توزيع مائة منهم على الأورط العسكرية الموجودة فى مصر والاسلحة الاخرى ، ومصلحة القرعة ، ومصلحة أقسام الحدود ، حتى تنشأ الأورط الجديدة فينتقلوا اليها • كما نقلت مائة ضابط آخرين الى وزارة الداخلية • أما المائة ضابط الباقين ، فقد رأت توزيعهم على المصالح والخدمات الأخرى •

على أن وزارة الداخليـــة لم تلبث أن أبلغت وزارة الحـربية بمعارضتها فى أمر نقل الضباط المائة اليها ، بسبب ما أبداه ضباط البوليس من خشية أن يحول هذا النقل دون نظام الترقى فى سلكهم• وقد رأى بعضهم لحل هذه المشكلة ، ان تحسب مرتبات الضباط المائة الذين تقرر نقلهم الى وزارة الداخلية على وزارة الحربية الى آخر السنة المالية • وأن تستخدمهم وزارة الداخلية فى قوة بلوكات الخفر المزمع انشاؤها (٢١) • وكان من الطبيعى أن تثير هذه المشكلة جوا من العطف على الضباط العسكريين العائدين ، بل لقـــد أثارت القلق بين طلبة المدرسة الحربية ، اذ شعروا بأن باب العمل أصبح مقفلا فى وجوههم، الأمر الذى حذرت منه الصحف خـوفا من أن يؤدى الى اضـــعاف عزيمتهم (٢٢) •

وعلى كل حال ، فطبقا للبيانات الحكومية الرسمية التى أذيعت فى ذلك الحين ، بلغ عدد الجيش المصرى فى عام ١٩٢٦ ، ١٢١ر١٠ صـــولا وصف ضابط ونفرا ، موزعين على النحو الآتى : تسع أورط مشـــاة صغيرة عدد كل منها ٦٣٩ ، وأورطتان كبيرتان عدد كل منهما ٨١٩ ، وعدد ٣٠٨ من السوارى، و٨٧١ طوبجيا • أما الضباط فقد بلغ عددهم

٥٠٠ مصريين و ٩ انجليز ، من هؤلاء ٢١٦ بالأورط الصغيرة ، و ٥٦ بالكبيرتين و ٦٥ بالسوارى و ٣٧ بالطوبجية والباقون بالخدمات الأخرى •

٢ ـ تسليح الجيش

فى ذلك الحين كان تسليح الجيش المصرى قد بلغ درجة من الضعف ، جعل اطلاق « جيش » عليه من قبيل التجاوز ، وكان هذا التسليح يتفق مع السياسة الانجليزية التى تقوم على احتفاظ بريطانيا بمسئولية « الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة » ، و « تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر» • ومعنى ذلك عدم وجود مبرر لوجود جيش مصرى أصلا •

وفى الحقيقة فلم يكن ثمة أثر لسلاح الطيران فى الجيش • وكان حسن حسيب باشا ، وزير الحربية والبحرية فى وزارة سعد زغلول باشا، قد طلب من وزارة المالية فتح اعتماد بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه، لانشاء هذا السلاح ، ولكن الميزانية حين ظهرت لم يكن بها أثر للطيران الحربى (٢٣) أما بالنسبة لسلاح الطوبجية ، فقد كانت مدافعه ، باعتراف وزير الحربية سنة ١٩٢٦ « قديمة جدا وغير صالحة للاستعمال على الوجه المرغوب » (٢٤) • وقد وصف محمد صالح حرب هذا السلاح فى مجلس النواب وصفا غريبا ، فقال : « ان الفرق بين مدافع الطوبجية والأخشاب يسير للغاية » (٢٥) • كما ذكر تقرير لجنة المالية بمجلس النواب أن البطاريات الموجودة بالجيش المصرى « قديمة ولا يمكن اصلاحها » (٢٦) • وكان عدد المدافع التى يملكها الجيش فى ذلك الحين ٢٤ مدفعا • أغلبها من مدافع كروب العتيقة وغيرها « مما لا تصلح الا لأن تباع خردة » (٢٧) • وكان سلاح السوارى هو المزراق والقرابينة والسيف ، بينما كان سلاح البيادة البندقية

والسونكى ، ومن الغريب انه لم يكن هناك مدفع ماكينة واحد مع قوة البيادة البالغ عددها احدى عشرة أورطة ، مع أن أفقر الدول فى ذلك الوقت كانت تجهز الأورطة البيادة بأربعة مدافع ماكينة ، بل وصلت الحال ببعض الدول الى تجهيز أورطة البيادة بسبعة عشر مدفعا من هذا النوع (٢٨) .

وقد سعت الحكومات المصرية ، منذ صدور الدستور ، سعيا متواصلا لدى الحكومة البريطانية لتسليح الجيش تسليحا متواضعا، ولكن بلا جدوى . ففى عام ١٩٢٤ طلبت وزارة سعد زغلول بطارية مدافع « هويدزر » ودفعت الثمن فى سنة ١٩٢٥ ولكن حتى خريف ١٩٢٦ لم تكن قد وصلت هذه البطارية . وقد تذرعت بريطانيا فى عدم وصولها بالزيادة التى حصلت فى الجيش الانجليزى فى هذا النوع من المدافع ، ثم بما وقع بعد ذلك من اضراب المعدنين . وفى عام ١٩٢٦ طلبت الوزارة اعتماد مبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه لشراء بطارية مدافع هويدزر أخرى . ولما كانت الأولى لم تصل الى ذلك الحين ، فقد اعترض النواب على شراء البطارية الثانية ، وطلبوا الغاء هذا الشراء لحين وصول البطارية الأولى لتجربتها . وفى أثناء المناقشة ، تبين أن الحكومة المصرية كانت مغبونة فى الصفقة . فقد سأل محمد صالح حرب عن قطر البطارية والدانة والذخيرة التى معها ، فرد وكيل وزارة الحربية بأن القطر هو ٢٫٩ بوصة وعليها ٦٨٢ طلقة من ضمن ثمنها . وأبدى محمد صالح حرب دهشته قائلا أنه فى الجيوش الانجليزية التى تستعمل مدافع هويدزر من عيار ٤٫٥ بوصة لا ٢٫٩ بوصة كالمدافع التى أوصت عليها وزارة الحربية ، يكون مخصصا لكل مدفع ٨٠٠ طلقة ، فكيف يكون عدد الطلقات التى ستأتى مع المدافع التى أوصت عليها وزارة الحربية ٦٨٢ طلقة لأربعة مدافع ؟

وقد ترتب على عدم ارسال بطارية المدافع السالفة الذكر ، أن

تحملت مصر مصروفات كثيرة دون فائدة ، فقد جندت الوزارة الرجال وعينت ١١ ضابطا و٢٩٧ صف ضابط وعسكريا ، واشترت ١٥٤ بغلا، وتحملت طوال السنة مرتبات هؤلاء الضباط والعساكر وتكاليف البغال دون فائدة (٢٩) .

كذلة طلبت الحكومة المصرية من بريطانيا صفقة مدافع «فيكرز» وتقرر الاعتماد اللازم لها وللحقاتها فى ميزانية ١٩٢٥ ، وكان الاعتماد ينقسم الى قسمين : ١٠٧ر٥٧٠ جنيها للمدافع ، ١٩ر٧٣٠ جنيها قيمة تكاليف الوحدات المخصصة لها من رجال ودواب وغيرها . ولكن على الرغم من أن الاعتماد ظل موجودا فى ميزانية ١٩٢٥ — ١٩٢٦ ثم ١٩٢٦— ١٩٢٧ الا أن المدافع لم تصل من انجلترا. وكانت الحكومة المصرية كلما استعجلت استلام هذه المدافع ، اعتذرت المصـــانع البريطانية بأن دور مصر فى الاستلام لم يأت بعد ، وان المانيا والنمسا أو جنوب افريقيا أوصت على مثل هذا الطلب قبل مصر .

وكانت نتيجة هذه المماطلة، ان رأت لجنة المالية فى مجلس النواب عند نظر ميزانية ١٩٢٦ — ١٩٢٧ حذف مبلغ ١٩ر٧٣٠ جنيها الخاص بالصرف على الوحدات التى أنشئت لهذا الغرض ، نظرا لعدم وصولها ولكن النواب اعترضوا على هذا الحذف ، فقد رأى عبد الرحمن عزام « ان المصلحة تدعو الى بقاء هذه الوحدات قائمة ، لأنها تكملة طبيعية لأسلحة الجيش » وان القضاء على هذه الوحدات هو هدم لركن من أركان الجيش لا يقول به رجل فنى على الاطلاق » وانه « اذا قيـل بأن هناك أسبابا أجلت وصول هذه الرشاشات الى الآن ، فان هــذه الأسباب قائمة من مدة، ولكن لم ينقطع الأمل ، ولن ينقطع بزوالها » . كما أبدى صالح حرب خشيته من أن يعتبر حذف هذا الاعتماد «بمثابة صرف النظر عن هذه الوحدات كلية » . وطلب اقرار الاعتماد « والزم وزارة الحربية باحضار هذه المدافع بأية طريقة بأسرع ما يمكن » وقال « نحن نريد أن يكون لنا جيش جدير بنا أو لايكون » (٣٠).

٣ ـ مدارس الجيش :

فى ذلك الحين لم تكن المدارس الحربية يزيد عددها على خمسة أنواع هى :

١ ـ المدرسة الحربية التى تخرج الضباط •

٢ ـ مدرسة ضرب النار •

٣ ـ مدرسة الاشارات

٤ ـ مدرسة البلوكات امناء •

٥ ـ مدارس الأورط •

وقد بلغ عدد تلاميذ المدرسة الحربية ، التى أصبحت من المدارس العالية ١٠٢ تلميذا • وقد اقترح فى عام ١٩٢٤ رفع مستوى المدارس الحربية ، ولكنها حتى عام ١٩٢٦ كانت لما تزل تقبل طلبة غير حاصلين على شهادات ؛ (٣١) •

ومن الغريب انه على الرغم من أن اسم وزارة الحربية فى ذلك الحين كان هو « وزارة الحربية والبحرية » ، الا أنه لم تكن ثمة مدرسة بحرية فى مصر •• وقد تبرع الأهالى لانشاء مدرسة بحرية صغيرة انشأتها مصلحة الفنارات ، وكان بها خمسون تلميذا بحريا يجمعون من أبناء السبيل • وكان عدم وجود مدرسة بحرية غير هذه المدرسة الصغيرة ، ما دعا بعض النواب فى ذلك الحين الى اقتراح حذف كلمة « البحرية » من اسم « وزارة الحربية والبحرية » (٣٢) •

٤ ـ الجيش وميزانية المصروفات العسكرية

منذ قيام الاحتلال حتى عام ١٨٨٨ كانت ميزانية وزارة الحربية تراوح بين ١٣٠ ألف و ٢٢٥ ألف جنيه ، ثم قفزت فى عام ١٨٨٩ الى ٣٦٧ر٨٤٨ جنيها ، وظلت ترتفع حتى بلغت ٧٢١ ألف جنيه عام ١٨٩٩•

ثم انخفضت بعد ذلك الى ٤٣٩ر٥٧٠ جنيها فى عام ١٩٠٠ • وظلت تقارب هذا الرقم صعودا وهبوطا الى عام ١٩٠٥، ثم عادت الى الارتفاع من جديد فى عام ١٩٠٦ (عام أزمة طابا) فبلغت ٥٤٩ر٦٤١ جنيهـا، واستمرت فى هذا الارتفـاع الى عام ١٩١٤ حيث بلغت ٩٣٢ر٣٦٦ جنيها • ومن عام ١٩١٤ الى ١٩٢٤ قفزت ميزانية وزارة الحربية الى ١ر٨٤٤ر٩٥٦ جنيها ثم تدهورت بعـد حادث مقتـل السردار الى ١ر٧٤٢ر٢٩٠ جنيها فى عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٦ وعادت الى الارتفاع عام ١٩٢٧ (عام أزمة الجيش) حيث بلغت ١ر٨٥٨ر٠٥٩ جنيها ، ثم أخذت تتدهور بعد ذلك الى عام ١٩٣٦ حيث بلغت ١ر٦٢٩ر٧٩٠ جنيها (٣٣)

ومن هذا العرض يتضح ان الخط البيانى لميـزانية المصروفات العسكرية كان فى ارتفـاع مستمر ، على الرغـم من تذبذبه صـعودا وهبوطا على طول الفترة • اذ يكفى أنه ارتفع من ٢٢٥ ألف جنيه سنة ١٨٨٣ الى ١ر٦٢٩ر٧٩٠ جنيها عام ١٩٣٦ • وهذه النتيجة توصـلنا الى نتيجة قد تبدو منطقية ، وهى أن الجيش كان فى تحسن مستمر • على أن عرضنا السابق لحالة الجيش ، والذى يكشف مدى ماأصابه من اضمحلال وتدهور ، يوضح على الفور زيف هذه النتيجة الأمر الذى يثير هذا السؤال الوجيه وهو : فيم اذن كانت تنفق ميزانيـة الحـربية ؟

فى الواقع أن هذا السؤال ينقلنا الى زاوية أخرى من زوايا بحث حالة الجيش فى هذه الفترة • فاذا تناولنا ميزانية الحربية عام ١٩٢٦ ؛ وقد قدرت بمبلغ ١ر٧٦١ر٥٢٠ جنيها ، وطرحنا من هذا المبلغ ٧٥٠ ألف جنيه المنوه عنه بمصاريف الجيش فى السودان ،وهو الذى تورطت وزارة زيور باشا فى دفعه ، فان الباقى وهو ١ر٠١١ر٥٢٠ جنيها يعتبر مبلغا باهظا بالنسـبة لعـدد الجيش المصرى فى ذلك الوقت • فقد كان هذا العدد بعد عودة الجيش من السودان يبلغ ــ كما ذكرنا ــ ١٠ر١٢١

سولا وصف ضابط ونفرا ، فيكون مقدار ما يتكلفه الجندى المصرى الواحد من مصاريف الديوان ومصاريف الأسلحة وفروع الادارة هو مبلغ غير معقول . لم يسمع بمثله فى ذلك الوقت بين جيوش العالم. فقد كانت تكاليف الجندى الأمريكى حينذاك تبلغ ٧٢ جنيها والجندى الفرنسى ٣٧ جنيها ، والجندى التركى ١٥ جنيها ، والجندى الانجليزى ٧٨ جنيها .ومعنى ذلك أنه بينما كان الجيش المصرى على تلك الحالة من السوء ، كانت مصر تبز فى الاتفاق على جندها أكبر وأضخم دولة فى العالم ..

فقيم اذن كان ينفق هذا المبلغ الباهظ ؟ ان نتيجة البحث فى هذا الموضوع قد أثبتت أن الضباط المصريين والانجليز كانوا يأخذون القسم الوافر من الميزانية .. فالجيش المصرى فى ذلك الحين كان قد أصبح مستودعا للضباط، وكان بعضهم لايجد مايقوم به من أعمال، وبعضهم الآخر كان يقوم بأعمال من هم أقل منهم رتبة. لقد كانت نسبة الضباط العظام فى الأورط المصرية ــ على سبيل المثال ــ تبلغ ٢٢ فى المائة، بينما كانت هذه النسبة فى الاورط الانجليزية تبلغ ٩ فى المائة فقط، فالأورطة فى الجيش المصرى كان يقودها قائمقام أو أميرالاى و ٤ بمباشيين و ٤ يوزباشيين و ١٦ ملازما، بينما كانت هذه الأورطة فى الجيش الانجليزى يقودها قائمقام وبمباشى و ٤ يوزباشيين و ١٦ ملازما .

وكانت مرتبات الضباط المصريين تزيد بكثير على أمثالها فى الجيوش الأجنبية الأخرى . فقدكان اللواء المصرى يتناول ١٢٠٠ سنويا ، فضلا عن أربعة مرتبات اضافية أخرى هى : ٧٢ جنيها ، ٩٦ جنيها ، ٧٢ جنيها ، ٧٢ جنيها . أى انه كان يتناول فى الحقيقة ١٥١٢ جنيها . ولم يكن يوجد فى العالم فى ذلك الحين « لواء » Brigadier Général يتناول هذا المبلغ . وكان القائمقام البيادة المصرى يحصل على مرتب قدره ٦٥ جنيها شهريا طبقا لقانون رقم

٤٠ لسنة ١٩٢٠ (٣٤) ، بينما كان الجنرال فى الجيش الفرنسى يحصل على ٥٦ جنيها شهريا . وكان اللواء المصرى يحصل على ضـــعف ما يحصل عليه اللواء فى الجيش الفرنسى . ومعنى ذلك أن ميزانية الحربية كانت تنفق فى المرتبات تقريبا .

٥ ـ التركيب الاجتماعى للجيش

فى ذلك الحين ، كان نظام البدل العسكرى قد أدى الى قصر واجب الدفاع عن البلاد على طبقة واحدة هى طبقة المعدمين من العمال الزراعيين والعمال الصناعيين . وبفضل ظلم القرعة القاسى ، كان كـل فرد من هذه الطبقة يحكم عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سـنوات متى بلغ سن التجنيد .

وبينما كان الضباط الذين ينتمون للطبقة البورجوازية يحصلون على النصيب الأوفر من الميزانية . كان الجنود ينالون منها القتـات، فكثيرا ما تردد فى ذلك الحين ان وزارة الحربية تعنى بالخيل والبغال أكثر مما تعنى بالجنود .. لقد كان الجنود يتناولون الطعام فى الصباح وفى المساء فقط، أما وجبة الظهر فلم يكونوا يتناولونها، لأنهم يكونون فى ذلك الوقت عادة مشتغلين فى الصحراء بالتمـــرينات الشـــاقة العسكرية، ولم تكن لهم أماكن خاصة بتناول الطعام، فكانوا اذا سمعوا النفير للطعام ، أتو من كل مكان وجلسوا فى فناء المعسكر جماعات حول « القروانة » التى قد تكون قذرة ، فضـــلا عن مجـــاورتهم للاسطبلات . ومن كمية التعيينات التى كانت تصرف لهم ، يتبين أنهـا لم تكن تكفى الا لوجبتين فقط ،فقد كان يصرف للجندى الواحد : ٣٠٠ درهم من الخبز (ثلاثة أرغفة) و ٣٥درهما من اللحم ، ٤٥ درهما من الخضر و ٦ دراهم من المسلى و ٥ بصل و ٥ صابون و ٥ ملح و٤٠ عدس أو فول و ٢٠ أرزا و ٢٥ بترولا و ١٥٠ حطبا للحريق . ولذلك

كان الجندى يضطر أن يأكل الوجبة الثالثة خبزا قفارا بلا أدام • وبعض الوحدات كان يتناول هاتين الوجبتين صباحا ومساء ، وبعضها كان يتناولها صباحا وظهرا •

ولم يكن يصرف للجندى منذ يوم دخوله الخدمة الى يوم خروجه منها درهم واحد من السكر أو من الحلوى أو الفاكهة ، أى على العكس مما كان يحدث فى الجيوش الأخرى فى ذلك الوقت ، حيث كان يصرف للجنود الشاى واللبن والزبد والمربى والبسكويت •

أما العلاج ، فكان الجنود المصريون يعالجون فى المستشفيات الحربية نظير أجر يدفعونه من مرتباتهم الزهيدة طبقا لأوامر وزارة المالية التى كانت تقضى بأن يدفع هؤلاء الجنود خمس أو ربع مرتبهم اليومى عن كل يوم يقضونه فى العلاج •

وبالنسبة للملابس ، فلم يكن يحصل الجنود على ملابس شتوية تقيهم برودة الشتاء ، حتى تفشى بينهم مرض الدوسنتاريا والأمراض المعدية الأخرى ، وفتكت بهم فتكا ذريعا ، ولم يكن يصرف للجندى الا زوجان من الجوارب كل سنة ، رغم ما كان معروفا من أنه يمضى وقته فى حركة وتعب • أما الفراش الذى ينام عليه ،فكان من المشمع ولا يتجاوز مساحته ٣فى٦ أقدام• وكان العساكر القاطنون فى الأدوار السفلى ينامون على أسرة من الخشب ، أما القاطنون فى الأدوار العليا فينامون على الأرض ، سواء كانت من الاسفلت أو البلاط الاسمنت أو خلاف ذلك ، مع العلم بأنه لم تكن توجد أراض خشبية فى عنابر العساكر • أما ماء الشرب فلم تكن هناك حنفيات ،وانما كان مخصصا لكل بلوك عدد معين من الازيار والكيزان • والبلوك مكون من ١٥٠ عسكريا ، فكان مخصصا له ستة أزيار وستة كيزان ، بمعدل زير واحد وكوز واحد لكل ٢٥ عسكريا ، رغم ما كان يؤدى اليه ذلك من انتشار الأمراض • أما الطعام فكان يتناوله الجنود ــ كما ذكرنا ــ فى قروانات

وهى من الصاج ، ويجلس كل عشرة منهم على الأرض متزاحمين حول كل منها . وعندما اعترض أحد أعضاء مجلس النواب على هذا الوضع فى المجلس ، تصدى رئيس المجلس بالنيابة للاجابة قائلا :

« وهل فاتنا من أين يأتى العسكر ؟ (يقصد أنه يأتى من الحقل)

وقد رد النائب قائلا : « نريد أن نتقدم كباقى الأمم » ..

فقال الرئيس : « اذا تعود العسكرى ما نريده له من المعيشة المرفهة فماذا يصنع اذا عاد الى بلده ؟ (٣٦) .

وقد كان من الطبيعى لذلك ، ان توجد هوة سحيقة بين الضباط والجنود، وان تنعدم العلاقات الاجتماعية والانسانية بينهم من ناحيتين: من ناحية انتماء كل فريق منهم الى طبقة تفصلها عن الأخرى مسافة، كالتى تفصل السماء عن الأرض . ومن ناحية ان هذا الوضع الطبقى نفسه كان ممثلا بصورة صارخة فى الجيش نفسه فى المرتبات والامتيازات ، الأمر الذى جعل أوضاع الجيش الاجتماعية لا تقل سوءا ان لم تزد ، عن أوضاعه العسكرية .

ازمة الجيش :

١ ـ برلمان الائتلاف والجيش

تعطلت الحياة النيابية بعد سقوط وزارة سعد زغلول فى نوفمبر ١٩٢٤ ، ولم تستأنف الا فى يونية ١٩٢٦ بعد كفاح سياسى شاق وطويل ائتلفت فيه قوى البورجوازية ضد القصر ، واجتمع البرلمان فى يوم ١٠ يونيه ١٩٢٦ بعد انتخابات سلمية وزعت فيها الأحزاب الدوائر الانتخابية فيما بينها ، فخص الوفد ١٦٠ دائرة ،والأحرار الدستوريين ٤٥ دائرة ، والحزب الوطنى ٩ دوائر، وسمح له بمنافسة الوفد فى ثلاثة دوائر وذلك . وفى يوم ٧ يونية الف عدلى باشا وزارته من حزبى الوفد

والأحرار الدستوريين ، وامتنع الحزب الوطنى عن الدخول فى الوزارة بحجة أن مبدأه الا يلى مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد(٣٧) وبذلك أعيد تنظيم صفوف البورجوازية لجولة جديدة مع الاحتلال .

وكان من الطبيعى أن يكون الجيش محورا رئيسيا من محاور الصراع مع الاحتلال ، لأهميته القصوى فى تدعيم استقلال البلاد . وقد لخص محمد صالح حرب هذه القضية فى مجلس النواب فى كلمة جامعة مانعة فقال : « كل استقلال لا يرتكز على الأسنة فهو استقلال لا يدوم، كما أن حرية لا تقوم على حراستها قوة فهى حرية مهددة ، والحقيقة أن كل وجود سياسى لا يعتمد على الصفوف فهو وجود عدم .. يجب أن نطلب من الحكومة فى صراحة وجلاء أن تحل مسألة الدفاع من حيث هى .. يجب علينا وجوبا شرعيا أن نعتمد فى الدفاع عن كياننا على أنفسنا قبل أن نعتمد فى ذلك على أصدقائنا (٣٨) . وقد دار الصراع فى ميدانين : الميدان الأول ، البرلمان ، والميدان الثانى وزارة الحربية ، مما أدى فى النهاية الى حدوث تلك الأزمة المشهورة فى العلاقات المصرية البريطانية وهى : « أزمة الجيش ».

وفيما يتصل بالبرلمان ، فقد بدأت المعركة فيه عند نظر الميزانية. فقد اعترض عبد الرحمن عزام على المبلغ الذى طلبت وزارة الحربية اعتماده للمصروفات العسكرية ، وهو يتجاوز المليونين من الجنيهات، وكان مما قاله انه يخشى « أن تكون هذه الميزانية لا تمثل الا أرقاما جوفاء ، ولا تمثل سياسة مطلقا ولا فكرة ، وهى تكملة لعادات اعتادتها البلاد فى دفع مبلغ باهظ ليقال ان لها جيشا ، لا ليقال أن هذا الجيش قائم على سياسة معينة ليقوم بأمر ما تقتضيه الضرورة » . واستدل عزام على قوله « بحالة جيشنا الحاضر التى هى حالة يؤسف لها أشد الأسف » ، ، وقال : « اننى كرجل مارس هذا الشأن ، وكنت مسئولا بين آخرين عن الدفاع عن أمة ضعيفة ضد أمة قوية أؤكد لحضراتكم

أن جيشنا مجرد من مزايا الجيوش الهمجية فضلا عن المتمدينة .. وانه يحتاج الى اصلاح فى كل ناحية من نواحيه » (٣٩) . وكانت وجهة نظر عبد الرحمن عزام فى هذا الموضوع ، وهى وجهة نظر جريئة ، انه «اذا لم يكن اصلاح الجيش ممكنا، فليس أفضل من توفير هذا المبلغ الباهظ لمصلحة البلاد » (٤٠) . وقد فصل فكرته هذه فى جلسة أخرى فقال: « الواقع أنه لا يمكن أن يوجد فى مملكة واحدة جيشان : الجيش المصرى ، وجيش الاحتلال ، لأنه مع بقائه يتعذر اصلاح الجيش وتكون كل زيادة فى عدده عبثا . ورأيى أنه اذا تعذر اصلاح الجيش وجب الغاؤه » (٤١) .

على أن بعض النواب لم يوافقوا على هذه النظرية الواقعية المتشائمة ، ورأوا أن اصلاح الجيش يمكن عن طريق اصلاح الميزانية، وذلك بالحد من الاسراف والتبذير فى ماهيات الضباط أولا ، ثم بالاستفادة ثانيا مما يتوفر من الميزانية فى زيادة وحدات الجيش . وتكليف كل ضابط بالأعمال التى تؤهله لها كفاءته . وقد تركت لجنة الميزانية أمر الفصل فى مرتبات الضباط للجنة العليا التى تقرر تأليفها لبحث مسألة المرتبات والموظفين ، والتى كان عليها أيضا أن تتناول فى بحثها الجيش ومرتبات الضباط (٤٢) .

وكان من رأى فكرى اباظة الاحتفاظ بمبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه، المدرج فى الميزانية لمصاريف الدفاع عن السودان ، لاصلاح الجيش. أو تخفيض هذا المبلغ الى ٣٠٠ ألف جنيه أو ٢٥٠ ألف جنيه (٤٣) ولكن عبد الحميد سعيد كان يرى ضرورة الغاء هذا المبلغ أصلا اذا لم يرجع الجيش المصرى الى السودان كما كان . فعلى حد قوله : « لقد دهشنا وحق لنا الدهش عندما اطلعنا على مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه الخاص بمصروفات الجيش فى السودان . ودهشنا من الغرض الذى وضع من أجله هذا المبلغ. أى جيش لنا بالسودان ؟ لقد طردت الوحدات

المصرية والضباط المصريون والموظفون العسكريون بل والملكيون ، وأنشأ حاكم السودان بأمر من الحكومة الانجليزية جيشا منفصلا عن الجيش المصرى تمام الانفصال ، تلزمه الطاعة والولاء لحاكم السودان الذى له القيادة العليا ، فيعين ويعزل جميع الضباط ويمنح جميع البراءات ٠٠ وهذا ــ كما ترون ــ اعتداء صارخ على وحدة وادى النيـــل » (٤٤) ٠

وقد انتقل الصراع الى مسائل حيوية أخرى ، أولها ،زيادة عدد الجيش ، الثانية ، اصلاح نظامه ، والثالثة ، تسليحه ، والرابعة ، تعيين سردار مصرى له ، وبالنسبة للمسألة الأولى ، وهى زيادة عدد الجيش فقد طالب فكرى أباظة بأن يدرج فى الميزانية مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه لانشاء ٥ أورط صغيرة ، كل منها من ٢٤ ضابطا و ٦٣٩ صف ضابط وعسكريا ، على اعتبار أن انشاء مثل هذه الأورطة سيتكلف ٢٥ ألف جنيه مصروفات أولية و ٢٨ ألف جنيه مصروفات سنوية ، أى ٥٣ ألف جنيه ، على أن يتكرر هذا الاعتماد لمدة عشرة أعوام ، بحيث يصبح عدد جنود الجيش بعدها ٠٠٠ر٤٠ تقريبا (٤٥)

وقد أثار هذا الاقتراح مناقشة واسعة ٠ فقد كانمن رأى وزير الحربية أن عدد الجيش « ليس بالأمر المهم فى نظرنا ، بل المهم فى الجيوش حسن نظامها والقدرة فى قيادتها » ٠ وقد أيده فى هذا الرأى عبد الرحمن عزام ، الذى ذكر أن ما قاله وزير الحربية «لم يخرج عن تقرير حقيقة عسكرية ، وهى أن أساس القوة العسكرية فى أى جيش من الجيوش ليس عدد الأنفار يساقون سوق الأغنام الى المذبحة، وانما قوته فى حسن قيادته ونظامه وتجهيزه » وكان مما قاله ان أى زيادة فى عدد الجيش « لا تنتج الا انهاك الميزانية دون أن تستفيد منها البلاد أية فائدة » ، وأن « المسألة ليست مسألة عشرة آلاف أو مائة ألف عسكرى ، وانما المهم فى الأمر هو : من المسئول عن الدفاع

عن البلاد؟ لأنه لا يجوز مطلقا تحميل ميزانية الدولة ملايين الجنيهات قبل أن يكون للبلاد جيش مسئول عن الدفاع عنها » (٤٦) .

على أن هذا الرأى أثار زوبعة ، فقد تساءل مصطفى الشوربجى قائلا : « من يقول ان عشرة آلاف جندى يستطيعون رد عادية الأجنبى عن هذه البلاد المترامية الأطراف والمفتوحة للغارات من كل جانب؟» وقال فكرى أباظة ساخرا : « ان عدد العشرة الالاف الذى هو مجموع الجيش المصرى ، يستطيع وزير الحربيةتجنيده من بلدتين كبيرتين فى الأرياف » . وأبدى تعجبه من أن يكون عدد الجيش فى مصر أيام كانت تحت السيادة التركية وأيام كانت تحت الحماية الباطلة أزيد من عدده ومصر مستقلة » وأردف قائلا : «ان هذا العدد لا يتناسب مع حالة البلاد الحاضرة . فاذا كنتم توافقوننى على هذا ، كان لى الحق أن أسأل عمن يتولى الدفاع عن البلاد ؟ واذا أوكل أمر الدفاع عنها الى جيش آخر ، أفلا تكون هذه هى الحماية بعينها ؟ (٤٧) .

ثم أثيرت مسألة اصلاح الجيش . فطالب النواب باصلاح قانون القرعة العسكرية ، على اعتبار أن « أساس الجيش هو التجنيد العام وأساس التجنيد هو قانون القرعة » وكانت لجنة المالية قد أشارت بتعديل نظام القرعة الى نظام آخر ، قوامه جعل مدة الخدمة فى الجيش العامل سنتين . ومثلها فى الرديف ، مع زيادة البدل العسكرى توصلا الى تحسين مراتب المقترعين واكثار عدد من ينالهم حظ التدريب العسكرى فى البلاد . وقد أقر النواب فى دور الانعقاد الأول للهيئة النيابية الثالثة جعل الخدمة العسكرية ثلاث سنوات (٤٨) .

كما أشارت لجنة المالية باندماج مصلحة الحدود ، التى كانت تتسع عامابعد عام وتزداد بالتالى مصروفاتها، فى مصلحة خفر السواحل، بحيث تكونان مصلحة واحدة ، وكانت وجهة النظر فى ذلك ما يلى :

أولا : انه لم تكن هناك قبل الحرب مصلحة تسمى مصلحة الحدود ، بل كانت أعمالها متداخلة فى أعمال مصلحة خفر السواحل، فلما أعلنت الحرب العظمى وبسطت الأحكام العرفية ، أنشئت هذه المصلحة . وتبعت للسلطة العسكرية ، ولكن بعد الغاء الأحكام العرفية، لم يعد هناك من حاجة لابقائها منفصلة عن مصلحة خفر السواحل .

ثانيا - ان طرق المحافظة والخفارة فى المصلحتين تكاد تكون واحدة ، بل ان نظامها واحد فيهما على وجه التقريب ، وقد يمكن توحيد الدوريات بما يترتب عليه اقتصاد فى عدد القائمين بها . وقد وافق مجلس النواب بالاجماع على هذه التوصية ، كما وافق مجلس الشيوخ أيضا (٤٩) .

وقد كان الغرض من هذا الادماج فى الحقيقة ، فك السيطرة العسكرية البريطانية عن مصلحة خفر السواحل ومصلحة أقسام الحدود، واتباعهما لادارة مدنية هى وزارة المالية . فقد كانت مصلحة خفر السواحل تتبع وزارة المالية حتى عام ١٩٢٥ ، ولكنها ضمت الى وزارة الحربية فى عهد الحكم الرجعى لزيور باشا . أما مصلحة الحدود فكانت تتبع السلطة العسكرية عندانشائها أثناء الحرب ، ثم اتبعت لوزارة الحربية فى ٥ أكتوبر ١٩٢٢ بعد الغاء الأحكام العرفية ، وكان المدير العام لهذه المصلحة عضوا فى مجلس الجيش حسب مرسوم مجلس الجيش ولجنة الضباط . لذلك فلما تدخل المندوب السامى - على نحو ما سوف نرى - لملاحقة هذا الاجراء ، عدل مجلس النواب عن ضم مصلحة خفر السواحل الى مصلحة الحدود ، ولكنه من جانب آخر ، وحتى ينقذ الغنيمة ، قرر اتباع مصلحة خفر السواحل لوزارة المالية بدلا من وزارة الحربية ، اذ أبدى مصطفى النحاس باشا رأيه بأن المصلحة « كانت تابعة لوزارة المالية حتى سنة ١٩٢٥ ، ولم يكن هناك داع لضمها الى وزارة الحربية » (٥٠) .

وقد أثيرت مسألة التعليم الحربى • فطلب النواب رفع مستوى المدرسة الحربية ، فلا يقبل فيها غير الحاصلين على شهادات (٥١) وقد أعدت الوزارة مشروع نظام جديد للمدرسة الحربية ، أخذ مجلس الجيش فى بحثه من ١٣ أغسطس ١٩٢٦ وانتهى منه بعد احدى عشرة جلسة ، ثم احالته الوزارة الى قسم القضايا لوضعه فى الصيغة القانونية توطئة لعرضه على مجلس الوزراء ، واصداره بالطريقة الدستورية(٥٢) كما أدرجت الوزارة فى الميزانية مبلغ ٣١٫١٤٦ جنيها ، لانشاء مدرسة بحرية (٥٣) • وكان من رأى عبد الرحمن عزام أن اصلاح الجيش يتوقف على اصلاح المدرسة الحربية (٥٤) •

وبالنسبة للتدريب الحربى ، فقد اقترح النواب ارسال بعثات من كبار الضباط المصريين للدول الأجنبية لدراسة أحوال الجيوش فيها وأنظمتها ثم ادخال النظام الحديث فى الجيش المصرى (٥٥) • وبعضهم مثل مصطفى الشوربجى ، اقترح « استدعاء عدد مناسب من مشاهير عظماء الضباط الألمان والأتراك والفرنسيين ، ليشتركوا مع بعض عظماء الضباط المصريين ، ويروا ما اذا كان الجيش المصرى الحالى كافيا للدفاع عن البلاد وقناة السويس • واذا لم يكن كافيا ، تكون مهمتهم رسم برنامج تتبعه مصر لتجعل الجيش فى مدة خمس سنين كافيا لهذا الغرض ومنح الاعتماد اللازم له » (٥٦) •

وقد جرى نقاش طويل حول ضرورة تسليح الجيش، ووجه النواب نقدا شديدا للسلطات البريطانية التى اعتبرت مسئولة عن وصول سلاح الجيش الى تلك الدرجة من السوء • كما ندد النواب بتأخير المصانع الانجليزية فى تسليم الأسلحة التى طلبت للجيش ، وبلغ الأمر بفكرى أباظة أن طلب من وزير الحربية أن يخبر النواب صراحة ما اذا كانت انجلترا لا تريد توريد هذه الأسلحة ، وفى هذه الحالة « فيمكن بكل تأكيد شراؤها من أحد المعامل فى الممالك الأخرى » على حد قوله — (٥٧) •

وقد تدخل النواب فى صميم التنظيم القتالى للقوات المسلحة. فقد سأل محمد صالح حرب عما اذا كان الجيش فى نظر وزارة الحربية يعتبر فرقة . وان كان الجواب سلبا فماذا يعتبر ؟ وقد رد وكيل وزارة الحربية بأن الجيش يعتبر فرقتين . فسأل محمد صالح حرب عن عدد الوحدات التى تتكون منها كل فرقة ؟ فأجيب بأن الجيش مقسم الى لواءات مستقلة . فقال صالح حرب : أفهم من ذلك أنه لا يوجد فى الجيش المصرى جزء تام ، أى « قطعة عسكرية » مؤلفة من جميع الأسلحة المتنوعة للجيش مع ملحقاتها تحت قومندانية واحدة ؟ فرد وكيل الحربية بأن التقسيم المشار اليه غير معمول به فى الجيش المصرى من الأصل ، وان كل الأسلحة من سوارى وطوبجية وبيادة تجتمع عند الحرب . فقال صالح حرب ان التقسيم الذى يسير عليه الجيش ، أى التقسيم الى وحدات مستقلة ، لا يمكن السوارى مثلا بسلاحه الذى يملكه أن يؤدى الواجب المطلوب منه ، وانه من الضرورى أن يلحق «بالقطعة السوارى» مدافع ماكينة وبطارية مع ما يلزم القطعة السوارى المستقلة من الملحقات كما يجب أن يزاد عدد بطاريات الطوبجية بالجيش نظرا لأنه لا توجد به الا أربع بطاريات . « وانى أؤكد لحضراتكم أن بطارية واحدة هاوتزر سريعة المرمى تكفى للقضاء عليها فى أربع دقائق وتنسفها نسفا اذا حصرت الهدف ورصدت زواياه الخلفية » . ثم أوضح صالح حرب أن العسكرى البيادة فى الجيش المصرى لن يستطيع أن يؤدى واجبه مادام سلاحه مقصورا على البندقية والسونكى ، «مع أنه أكثر الجنود عذابا وتعبا ، وقد جعله نقص السلاح عاجزا عن التقدم فى ساحة القتال تحت وابل من الرصاص والقنابل ، فيجب تلافيا لهذا النقص المعيب أن تجهز العساكر البيادة بجميع الأسلحة الحديثة كمدافع الماكينات وغيرها (٥٨) .

ولم تلبث مناقشات النواب أن أخذت تقترب من مركز السلطة

فى الجيش ، وهو المفتش العام الانجليزى ومجلس الجيش • فقد هاجم فكرى أباظة اللواء سبنكس باشا هجوما عنيفا قائلا « هناك فى وزارة الحربية موظف أجنبى غير مريح ، معتز بسلطة مشاغبة ، وهـو اللواء سبنكس باشا هذا الموظف يشغل وظيفة مفتش القوات • ويقوم فى الواقع بعمل السردار • وانا نود أن نعرف الى أى مدى تبلغ حدود سلطته، وهل تمس تلك السلطة المسئولية الوزارية، فتمس اختصاصات مجلس النواب أم لا ؟ واذا صح ما ذكرته الصحف ولم تكذبه وزارة الحربية ، من أن هذا الموظف المعتز بسلطة مشاغبة قد جددت خدمته مدة أخرى ، كان هذا من العجب العجاب » (٥٩) •

وفى الوقت نفسه ، ، أخذت لجنة الحربية البرلمانية تبحث المرسوم الصادر بانشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط ، وتناول بحثها عمل هاتين الهيئتين وما هو مخول لكل منهما من الاختصاصات (٦٠) وكان الاتجاه يرمى الى تقليل اختصاص وسلطة المفتش العام للجيش (٦١)•

وقد أثيرت مسألة بقاء الجيش المصرى بغير سردار الى ذلك الحين• وفيما يبدو فان تعيين سردار مصرى كان يلوح ، الى جانب تعـديل اختصاصات مجلس الجيش ولجنة الضباط ، الوسيلة المعقولة لنقـل السلطة من يد المفتش العام الى يد قائد مصرى • وقد استدل فـكرى أباظة على أن وجود « مجلس الجيش » لا يحول دون تعيين سردار ، بأن قانون « مجلس الجيش » نفسه ينص فى المادة الثانية منه على أن بين أعضاء هذا المجلس سردار الجيش ، وقال انه لا يمكن قبول فكرة أن يحل مجلس الجيش محـل القيادة العليا ، لأنه لا يمكن أن يتحرك مجلس مكون من عشرين شخصا فى المعارك (٦٢) •

على أن فكرة تعيين سردار للجيش لقيت اعتراضا قويا من بعض النواب ، على أساس أن اعادة هـــذه الوظيفة لا يتفق مـع الحـكم الدستورى القائم ولا مع المسئولية الوزارية ، وانه أصبح من الضرورى

« الغاء هذه الوظيفة الغاء أبديا » • وكان أبرز أصحاب هـذا الرأى عبد الرحمن عزام وابراهيم الهلباوى • وكانت وجهة نظر عبد الرحمن عزام أنه « ما دام لنا وزير حربية مسئول » ، فلا ضرورة لوجـود السردار ، فضلا عن أن هذا المنصب لا مثيل له فى البلاد الأخرى (٦٣)

وقد أثار النواب ضرورة حصر كل وظائف الجيش فى أيـدى الوطنيين بقدر ما يمكن ، لأن قيادة الجيش وذخائره ومهماته ومخازنه كلها بأيد غير قومية » (٦٤) • وكان أحمد حمدى سيف النصر قـد أثار مسألة الذخيرة وقال انها موجودة عند الجيش الانجليـزى وفى حراسته ، ولكن وكيل وزارة الحربية أجاب بأنها فى عهـدة مدير الأسلحة والمهمات ومعه ضباط مصريون وحراسها من عساكر الجيش• كما ذكر أن هذه الذخيرة موجودة فى جبل الجيوشى ، وقد عملت لهـا مخازن وأجريت فى هذه المخازن تصليحات فى ذلك العام (٦٥) •

٢ ـ سياسة وزير الحربية الوفدى

فى ذلك الحين كان وزير الحربية الوفدى ، أحمد محمد خشبة بك يتبع سياسة وطنية جريئة تجاه الجيش تتجاوب تماما مع اتجاهات النواب وقد أعلن هذه السياسة أمام النواب يوم ٦ ديسمبر ١٩٢٦ بصراحة تامة فذكر أنه منذ توليه الوزارة « كان اهتمامى ان اجعـل أمر التعليمين الحربى والبحرى نصب عينى ، وأقدم الى مجلسـكم الموقر مشروعا بانشاء مدرسة بحرية لاعتماد ما يطلب لها • أما برنامج المدرسة الحربية فهو موضع الاهتمام • وكذلك قوانين القرعة التى هى أساس الجيش الذى تسـعون لاصـلاحه ، فاننا نصـلحها الآن ونضـع فيها من المبادىء ما يتفق مع حالتنا الاجتمـاعية • أما قـوانين الجيش والقوانين العسكرية ، فقد ظلت مدة بعيدة عن رقابة برلماننا ، ولكننـا سوف نأتى بها اليكم قريبا لتكسبوها صبغتها التشريعية • وانى واثق

كل الثقة أنه بفضل معونتكم وحكمتكم ، سنصل بغـــير جلبة ولا اضطراب الى جيش لائق بكرامتنا جدير بعزتنا وبتاريخنا المجيد » • وفى نفس الجلسة صرح بأنه سوف يضع مسألة زيادة الجيش موضـــع البحث الجدى ، وسنهتم بها اهتماما كليا • وانى أطمئن المجلس من الآن بهذا الخصوص ، لأن زيادة الجيش طبقا لأحكام الدستور لا تتم الا اذا صدر بها قانون • فلهذا يجب علينا احتراما لاحكام الدستور أن نعرض القانون المتضمن زيادة عدد الجيش على حضراتكم » • ثم عاد خشبة بك يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ فصرح أمام النواب بأن مشروع قانون القرعة الجديد سوف يعرض عليهم فى نفس الدورة ، بعد أن تنتهى اللجنة التى ألفت لتنقيحه من عملها ، وأن مشروع النظام الجديد الذى ارتضته الوزارة للمدرسة الحربية ، بعد أن انتهى مجلس الجيش من بحثه ، قد عهد به الى قسم القضايا لوضعه فى الصيغة القانونية توطئة لعرضه على مجلس الوزراء واصداره بالطريقة الدستورية •

وفى الوقت الذى كان خشبة بك يتبع سياسة الاهتمام بالجيش واصلاحه فى هذا الاطار الجرىء • كان يتبع سياسة الاهمـــال تجاه المفتش العام الانجليزى ، فقد كان لا يبدى اكتراثه به ، وكان يرفض العمل بتوصياته ، كما كان يتراسل مباشرة مع من هم دونه من الضباط ويقوم بنفسه بتفتيش الوحدات ، ويوزع واجبات هيئة القيادة بدون الرجوع اليه (٦٦) • وقد تدهور نفوذ المفتش الانجليزى العام بذلك فى عهده الى الدرك الأسفل •

ولم يلبث خشبة بك أن أخذ يضـــغط بمشروعاته على رئيس الوزراء عدلى باشا ، واستعان فى ذلك بأحمد ماهر والنقراشى اللذين كانا على رأس المتطرفين فى ذلك الحين • ولما أراد عدلى باشا أن يستعين بسعد زغلول باشا وجده ينضم الى المتطرفين (٦٧) • ولما كانت موجـــة التطرف قد عادت تجتاح صفوف الوطنيين حتى أثار النواب مسألة

مباشرة المندوب السامى اللورد لويد وظيفته مع الحكومة المصرية ، دون أن يقدم أوراق اعتماده الى الملك فؤاد ، وطلبوا الى الحكومة أن تدلى ببياناتها فى هذا الموضوع (٦٨) ـ لذلك آثر عدلى باشا أن يقدم استقالته للتخلص من هذه المواقف جميعها ، وقد قدمها فجأة يوم ١٩ ابريل ١٩٢٧ .

٣ ـ تدخل المندوب السامى

فى ذلك الحين كان المندوب السامى اللورد لويد يراقب الموقف فى حذر . وكان تقديره للموقف أن المتطرفين قد نسوا تدريجا درس ١٩٢٤ ، وان ما يجرى أمامه بالنسبة للجيش ان هو الا تنفيذ لسياسة الوفد العسكرية ، فان الوفد كان يتبع باستمرار منذ سنة ١٩٢٢ سياسة تقويض وضع مصر السياسى الذى أرساه تصريح ٢٨ فبراير ، « حتى أصبحنا » ـ على حد قوله ، «نواجه فى عام ١٩٢٦ احتمال وجود جيش مصرى متزايد القوة ، لا ينأى فقط عن امكانية السيطرة عليه من جانبنا وانما هو متشرب تماما كنتيجة للدعاية القوية، بنفوذ حزب سياسى متطرف » (٦٩) . وقد رأى لويد أن خطورة مسألة الجيش تكمن فى ناحيتين : الأولى، تتعلق بالهدف الذى كان يرمى اليه المتطرفون من تقوية الجيش . وكان هذا الهدف ـ فى رأى لويد ـ هو القيام بثورة ضد العرش . فعلى حد قوله : « لم يكن هناك مجال للشك فى أنه لو اطمأن الوفد لاحكام سيطرته على الجيش ، فانه لن يتردد فى خوض هجوم ضد الملكية ، وأى طريق آخر أمام حكومة جلالة الملك الا أن تساند بكل قوة عسكرية تحت قيادتها الملك الذى ساعدته بنفسها فى الجلوس على العرش ؟ » (٧٠) .

أما الناحية الثانية ، فتتعلق بالسيطرة البريطانية على السياسة المصرية ، وعلى سياسة الجيش بصفة خاصة . فقد كان يرى ان هذه

لسيطرة قد كفلها تصريح ٢٨ فبراير ، ففى هـــذا التصريح ، أعلنت بريطانيا أنها سوف تتخذ جميع الاجراءات الضرورية لصيانة مواصلاتها الامبراطورية ، وانها مسئولة عن حماية المصالح الأجنبية ، وعن الدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى • ومن ثم ، فان هذا يستلزم أن يكون لبريطانيا صوت فى السيطرة على سياسة الجيش المصرى ، وفى ترقية كفاءته أيضا • ولما كان هذا التصريح قائما ، فان الوضع المترتب عليـه يجب الاحتفاظ به حتى يتم الوصول الى اتفاق بشأنه (٧١) •

وقد أخذ لويد فى التحرك عند رؤيته علامات الخطر الأولى • ففى يوم ٧ ديسمبر ١٩٢٦ ، وبعد مراسلات بينه وبين حكومته ، قام بزيارة للملك فؤاد ، ليحمله على تقدير خطورة الموقف المتفاقم وليسأله عما اذا كان يعطف على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصرى؟ وأبلغه أن حكومته قد خولته ان يطلب اليه اجراء تخفيض تدريجى فى قوة القوات المصرية وفقا للسياسة التى تتبعها الدول الأخرى •• وان يستخدم نفوذه لتنفيذ هذه المطالب• وقد رد الملك فؤاد متجاوبا، ولكنه كرر أنه « مجـــرد من كل سلطة تقريبا فى الظـــروف السياسية الحاضرة » (٧٢)

وقد جرت بعد هذه المقابلة مناقشات تفصيلية قبل أن يتمكن لويد من أن يطلب الى حكومته فى يوم ٢٨ مارس ١٩٢٧ السماح له بأن يبلغ الحـــكومة المصرية أن استمرار الميـول القائمـة لتحـويل الجيش المصرى الى أداة سـياسية ، والقضـاء على سـلطة المفتش الانجليزى العام، لا تحقق رغبة الحكومة البريطانية فى الحصول على مساعدة المصريين فى صيانة مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء أجنبى ، وجعل الجيش المصرى قوة فعالة تكون جزءا من مشروع دفاعها ، وانه من الضرورى لذلك ، ومن أجل الوصول الى تسوية ودية ، أن تعيد مصر النظر فى الموقف ، والا فان انجلترا سوف تجد نفسها مضطرة الى اعتبار الجيش المصرى خطرا محتملا عـلى

قيامها بمسئولياتها ، وأن تتخذ من الاجراءات ما يترتب على ذلك، وقد جاء الرد من وزير الخارجية البريطانية وفيه يقول : « الجيش المصرى • حكومة صاحب الجلالة موافقة على مقترحاتكم المبينة فى برقيتك ٢٨ مارس » (٧٣) •

على أن الأمور سرعان ما تكشفت عن تباين كبير فى وجهات نظر المسئولين فى لندن ، فبينما كان وزير الخارجية يبرق الى اللورد لويد مؤيدا ما اقترحه من اجراءات لصد الخطر الذى يتهدد وضع مصر السياسى كما ارساه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وذلك باحراز موافقة مصر على بعض المطالب التى تحفظ ذلك الوضع وتحميه من الأخطار المستقبله ، كان مستشارو وزير الخارجية فى القسم المصرى بوزارة الخارجية ، ويؤيدهم رئيس الوزراء نفسه المستر بلدوين ، يرون استغلال الأزمة الناشبة لعقد تسوية موقوتة Modus vivindi تحمل فيها مصر على الاعتراف بحق انجلترا فى الاحتفاظ بحامية فى البلاد لأغراض دفاعية (وبذلك توافق مصر على أهم تحفظات تصريح ٢٨ فبراير، وتجبر على التعاون مع الانجليز فى تلك الأغراض الدفاعية) (٧٤) وكانت حجتهم فى هذا الرأى ، أن تصريح ٢٨ فبراير « جواد طيب قد حملنا بعيدا ، ولكننا لا ينبغى أن نركبه الى الممات خصوصا وانه لن يعيش الى الأبد » (٧٥) • وقد كاد هذا الانقسام فى وجهات النظر البريطانية الرسمية أن يؤثر على مصير المعركة الناشبة بين المصريين والانجليز ، لولا اسراع اللورد لويد الذى كان قد حصل مقدما على موافقة وزير الخارجية ، فى تنفيذ خطته واحراز موافقة مصر على مطالبه •

وقد بدأت المعركة عندما تسلم اللورد لويد يوم ٢٤ مايو مذكرة من ثروت باشا ، ردا على اتصالاته الخاصة به ، تفيد رفض التدخل الانجليزى • فقد ذكر فيها ثروت باشا أنه يحس من واجبه أن يسجل

كتابة . أنه من وجهة النظر القانونية ، فان الحكومة المصرية ترى أن الجيش المصرى لا يقع تحت التحفظات ، وان لمصر مطلق الحرية فى التصرف بشأنه . ولكن هـذا الرد أغضب لويد الذى أحس بأن يد المتطرفين وراءه، وانهم يسيطرون على الحكومة، وانه لا يمكن الحصول على شىء من مطالبه بهذه الاتصالات الخاصة المستمرة . وعلى ذلك ففى يوم ٣١ مايو ١٩٢٧ سلم ثروت باشا مذكرة خطيرة طلب فيها من الحكومة المصرية أن توافق على سلسلة من الاجراءات ذكرت بالتفصيل فى المذكرة ، وهى اجراءات تستهدف استبقاء الاشراف البريطـانى على الجيش المصرى كاملا كما كان فى عهد الحماية ، وتدعيمه .

فقد بدأت المذكرة بالقول بأن الحكومة البريطانية كانت تتطلع دائما الى ابرام تسوية ودية مع مصر ، ومن الواضح أنه فى مثل هذه التسوية ، يجب على مصر أن تساعد بريطانيا العظمى على صيانة مصر من الاعتداء الأجنبى ، وعلى حماية مواصلاتها الامبراطـورية ، وان الحكومة البريطانية لترغب فى أن يكون جيش مصر صالحا ومستعدا للاشتراك فى الدفاع عن البلاد ، وهى لذلك على استعداد لأن تقدم لمصر كل مساعدة للعمل على ايجاد مثل هذه القوة ، بشرط أن تـكون مدربة طبقا للقواعد البريطانية وبأقل عدد من البريطانيين . على أنه قد لوحظ فى الأيام الأخيرة أن هناك اتجاها مقلقا يرمى الى ادخال النفوذ السياسى فى الجيش المصرى ، وقد عبر هذا الاتجاه عن نفسه بعـدة طرق سبق توجيه نظر رئيس الحكومة المصرية اليها ، كما سبق توجيـه نظر سلفه . واصطحب هذا الاتجاه بمحاولات أكيدة لتقليل اختصاص وسلطة المفتش العام للجيش والضباط البريطانيين القلائل الذين يعملون فى المصالح المختلفة التابعة لوزارة الحربية، وهذه المحاولات لقيت تأييدا فى بعض ما أوصت به لجنة الحربية البرلمانية فى تقريرها الذى نشر وسيطرح للمناقشة فى البرلمان قريبا . ولما كانت الحكومة البريطـانية ترى أن الموافقة على تلك التوصيات تقلل من الفـرص التى تهيأ

للتسوية الودية لهذه المسألة الهامة بين مصر وبريطانيا العظمى ، فلذلك فهى تدعو الحكومة المصرية الى اعادة النظر فى موقفها بغير ابطاء ، وهى مستعدة من أجل الوصول الى تسوية ودية ، ومراعاة للمشاعر المصرية المشروعة ، أن تتغـــاضى عن توصيتين ، ورأت من واجبهـــا استثناءهما ، وهما : أولا ، خفض مدة الخدمة العسكرية الى ثلاث سنوات بدلا من خمس • وثانيا ، رفع قوة تسع اورط صغيرة من أورط الجيش المصرى لتصبح أورطا كبيرة ، وزيادة فاعلية قوة البنادق زيادة مباشرة بأكثر من ١٦٠٠ رجل ، كما أن المساعدة التى تقدمها الحكومة البريطانية لمصر فى انشــاء قــوة جوية سوف تستمر ، ويتم الاسراع فيها بقدر ما يمكن •

وفى مقابل اغضاء الحكومة البريطانية عن هذه الاصلاحات فى الجيش المصرى ، وهى ما اعتبرته من جانبها تنازلات املتها صداقتها لمصر ، فقد طلبت فى المذكرة من الحكومة المصرية أن تستجيب بدورها للطلبات الآتية التى تحكم القبضة البريطانية تماما على الجيش المصرى، وتحبط آمال البورجوازية المصرية وهى :

١ ـ وجوب تمكين المفتش العام للجيش من أن يؤدى فى حرية، وعلى الوجـه المناسـب ، اختصاصـاته كمـا تسلمها من اللواء هدلستون باشا فى يناير ١٩٢٥ • ولهذا الغرض يجب أن يمنح رتبة فريق مـع المرتب المتناسب وواجباته ، وان يعطى عقدا على الأقل لمدة ثلاث سنوات فى أول الأمر •

٢ ـ وجوب الا يتأخر وزير الحربية عن أن يرفع الى ملك مصر، توصيات لجنة الضباط ، اذا بقيت على شكلها ، فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات ومنح الأوسمة ومسائل النظام عامة •

٣ ـ تعيين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ، ليكـــون مساعدا للمفتش العام ينوب عنه فى غيابه ، ويقوم بالأعمال التى يقوم بهـــا

نفسه . وهذا الضابط الكبير يحل محله أقدم ضابط بريطانى يكون موجودا فى ذلك الحين فى حالة غيابه أو قيامه بأعمال المفتش العام .

٤ ـ وجوب أن تكون مصلحة الحدود (ومصلحة خفر السواحل اذا نفذ الادماج الذى تقرر) تحت اشراف المفتش العام البريطانى أو نائبه فى غيابه ، ويمكن ، بدلا من ذلك ، أن يكون المدير العام لهذه المصلحة ضابطا بريطانيا ، كما كانت الحال حتى ابريل سنة ١٩٢٥ .

٥ ـ أن تظل المناصب التى يشغلها الآن ضباط أو رجال بريطانيون فى المصالح التابعة لوزارة الحربية ، وكذلك فى مصلحة خفر السواحل اذا أدمجت فى مصلحة الحدود ، محفوظة فى أيد بريطانية ، ولا ينبغى أن تمس اختصاصاتهم بشكل مباشر أو غير مباشر .

٦ ـ فيما يتعلق بالاختصاص القضائى فى الجهات الداخلة فى اختصاص مصلحة الحدود ، تبقى الحالة على ما هى عليه ، أى يبقى النظام العرفى فيها .

وفى أثناء ذلك ، رأى لويد أن يطلب من حكومته حضور سفينة حربية الى الاسكندرية من مالطة « كاجراء احتياطى » . وبينما كانت الوزارة تعد ردها على المذكرة ، رأى أن يعد خططه للمستقبل ازاء ورود أى رد غير مستحب ، فأرسل الى وزير خارجيته يسرد له التطورات المحتملة التى يتنبأ بها ، ويوصى بأنه فى حالة وصول رد غير مرض ، فيجب أن يسأل المصريين هذه الأسئلة الواضحة : هل قبلوا تصريح ٢٨ فبراير أم لا ؟ ، فاذا أجابوا بالنفى ، أو أجابوا اجابة مبهمة، فان على الانجليز أن يطلبوا من الملك فؤاد تأجيل البرلمان وتأليف وزارة ادارية ، ثم يقدم لهذه الوزارة مشروع « معاهدة شاملة » ، وتعطى وقتا محددا للرد ، وتفهم أن عودة الحياة الدستورية مرتهنة بالموافقة على المعاهدة . وفى حالة حدوث أية اضطرابات ، تتخذ اجراءات أخرى فى أولها اعلان الأحكام العرفية فى البلاد .

وقد جاءه الرد من وزير الخارجية البريطـانية فى يوم ٢ يونيه ١٩٢٧ وفيه يقول :

« اننى متفق معك على أن الاتفاقية الثنائية ، كيفما كان حصولنا عليها ، تقدم لنا أفضل طريقة ، وربما الطريقة الوحيدة ، لاعادة تأسيس مركزنا فى مصر والاحتفاظ به ، كما أننى أوافق بصفة عامة على الخطة المقترحة فى برقيتك اذا كان اللجوء اليها ضروريا • وانى افترض انك قد قدرت خطورة احتمال الا تلعب الشخصيات ذات الشأن الدور الذى حدد لها الا بثمن مستحيل لحـد ما ، وربما كانت هذه المخاطر مما لا يمكن تجنبه ، ولكنى سأكون سعيدا لو عرفت وجهة نظرك ، وانى احتفظ بتقديرى فيما اذا كان عقد معاهدة شاملة ، كما هى مذكورة فى برقيتك ، أو عقد عدة اتفاقيات نوعية ، سوف يثبت انه أكثر مناسبة وفاعلية لنا ، وانى موافق أيضا على أنه قد تنشأ ظروف لا نجد فيهـا خيارا الا أن نفرض الأحكام العرفية على البلاد ، واتخاذ الاجـراءات التى وردت فى برقيتك (٧٦) •

على أن الرد المصرى لم يلبث أن جاء فى اليوم التالى ٣ يونية ، وهو لا يقبل الا مطلبا واحدا من المطالب الانجليزية ، هو الخاص بقبول وزير الحربية آراء لجنة الضباط ، ولكنه مع ذلك لا يرفض بصورة قاطعة المطالب الباقية • فقد ورد به أن الحكومة المصرية تشاطر المندوب السامى وجهة نظره فى منع ادخال السياسة فى الجيش ، ولم يـكن ليفوتنا اجراء التحقيق اذا قدمت لها حوادث معينة ، وانها على استعداد لأن تستقبل بكل ترحاب الاقتراح الذى ينحو نحو المفاوضة لايجـاد الترتيبات التى من شأنها أن تسهل التعاون المذكور ، ولكن فى انتظار الزمن الملائم للقيام بهذه المفاوضات ، ترى الحكومة المصرية أنه حتى تعمل هذه الترتيبات ، يمكن الاحتفاظ بالموقف فيما يتعلق بأداء مأمورية الجيش المصرى كما كانت حتى الآن وبغير عائق • أما بخصوص توصيات

لجنة الضباط ، فمنذ اعلان مرسوم ١٩٢٥ الذى ادخل المفتش العام فى عضوية مجلس الجيش ولجنة الضباط، والخدمات المختلفة للجيش تسير سيرا عاديا ، ومع أن بعض خلافات نشأت حول توصيات لجنة الضباط، إلا أنها كانت نادرة وعرضية • على أنه يمكن القول بأن الوزير ، لمصلحة الدقة وحسن النظام ، « سيقبل بصفة عامة » آراء اللجنة التى ألفت لمساعدته على القيام بما عليه من مسئوليات • أما ما يتعلق بمد خدمة المفتش العام من سنتين الى ثلاث ، فترى الحكومة أن عقد المفتش لما يكد تبدأ مدته ، ومن ثم فان هذه المسألة الشخصية ليس لها أهمية خاصة • ومثل هذا يقال عن اقتراح الانعام عليه برتبة الفريق ورفع راتبه • على أن وزير الحربية « سيبحث » من جهة أخرى مسألة تعيين ضابط بريطانى عظيم ليكون مساعدا للمفتش العام على أداء منصبه أو ليحل محله عند غيابه ، وهذا الضابط سيحل محله أثناء غيابه أو نيابته عن المفتش العام أقدم ضابط بريطانى • أما فيما يختص بمصلحة الحدود ، فبمقتضى مرسوم مجلس الجيش سنة ١٩٢٥ فان المدير العام لهذه المصلحة عضو فى هذا المجلس بحكم وظيفته ، وما دامت المسائل المرتبطة بالدفاع عن البلاد داخلة فى اختصاص المجلس ، فان هناك ما يدعو للثقة ، بأن شئون مصلحة الحدود المتصلة بالمسائل العسكرية ستنجز بكل ما يرغب فيه من ضمان ، وطبقا لمقتضيات الخدمة • وفيما يختص بالضباط البريطانيين الذين يشغلون مناصب فى هذه المصلحة ، فقد نظر مجلس الوزراء فى يناير الماضى فى مسألتهم عندما انتهت مدة عقودهم ، وقرر لمصلحة العمل أن يستبقيهم فى مناصبهم ، وقد أعطيت لهم عقود جديدة لمدد تتراوح بين سنة وسنتين ، وعند انتهاء هذه العقود « ستبحث » الحكومة فى ضوء مصلحة العمل فى هل يبقى هؤلاء الضباط فى مراكزهم أم لا • أما بالنسبة للنظام القضائى فى المناطق الواقعة تحت سلطة مصلحة الحدود ، فقد تضمنت المذكرة المصرية أن مرسوم سنة ١٩٢٢ يقضى ببقاء هذا النظام الى الوقت الذى يمكن أن

يحل محله نظام أوفى ، وان هذا النظام ما هو فى الحقيقة أكثر من سلطان مد المبادىء التى وضعتها الحكومة المصرية سنة ١٩١١ لشبه جزيرة سيناء قبل الحاقها بمصلحة الحدود ، حتى يشمل هذا السلطان مثل هذه المناطق جميعها . على أنه نظرا لأسباب تتصل بالاحوال الخاصة ودرجة التقدم فى منطقة العريش التى تتبع منطقة الحدود الشرقية ، فان الحكومة المصرية «تدرس» مسألة اعادة محكمة أول درجة باختصاصها الأصلى ، وهى المحكمة التى كانت موجودة فى الأصل قبل وجود الادارة محل البحث (٧٧) .

ازاء هذا الرد الذى صيغ بمهارة وذكاء ، رأى لويد أنه لم يبق مفر من اتخاذ الاجراءات التى اتفق عليها مع السيرأوستن تشمبرلن وزير الخارجية . فقد أحس بأن الرد المصرى انما يستهدف جس النبض ، فاذا كان الرد الانجليزى بالتصميم على قبول المطالب ، فان الحكومة المصرية سوف تخبر المتطرفين بأنهم كانوا مخطئين ، وأنها لن تستمع اليهم بعد ذلك . أما اذا كان الرد ينقصه التحديد ، فان حجة المتطرفين سوف تقوى ويضعف موقف الانجليز .

ولكم فوجىء اللورد لويد ، عندما وصلته تعليمات من المستر بلدوين يخالفه فيها فى اعتبار الرد المصرى غير مرض ، وفى ضرورة التمسك بالمطالب الأولى ، ويرى أن المذكرة المصرية قد كتبت بصيغة ودية ، وأنها وان كانت لم تقبل غير مطلب واحد ، الا أنها فى نفس الوقت لم ترفض المطالب الأخرى بصفة قطعية (٧٨) ، ثم يأمره بعدم المضى فى المطالب التى تضمنتها المذكرة البريطانية والدخول بدلا من ذلك فى مفاوضات مع الحكومة المصرية ، للوصول الى « الاتفاقية الموقوتة » بخصوص الدفاع عن مصر ، ويقول ان المهم ليس فى الحصول على مطالب محدودة ، وانما فى الوصول الى اتفاقية ، وانه اذا نفذت هذه التعليمات ، فاما ان يقبل ثروت باشا ابرام الاتفاقية الموقوتة

واما أن يرفضها • فان رفضها ، وهو ما يخشى أن يكون محتملا ، فانه يكون قد رفض مبدأ التعاون مع الانجليز فى الدفاع عن مصر ، ويكون قد كشف الحكومة المصرية فى لونها الحقيقى (٧٩) •

وقد وضعت هذه التعليمات الجديدة اللورد لويد فى أدق موقف فلقد كانت الصعوبة المباشرة والخطيرة التى واجهته — على حد قوله — هى أنه نظرا لأن السياسة التى اتبعها كانت بالاتفاق مع وزير الخارجية، فقد تصرف الى ذلك الحين قولا وعملا ، ليعطى التأثير بأن الحكومة البريطانية تعتبر تلك المطالب على جانب كبير من الأهمية، وانها لن تسمح برفضها ، كما حصل على تأكيدات من ممثلى الدول الأجنبية الهامة ، بأنهم يعتبرون هذه المطالب ضرورية للاحتفاظ بوضع مأمون فى مصر ، وأنهم سوف يحثون حكوماتهم على أن تبذل له كل تأييد للاصرار عليها ، وكان هؤلاء الممثلون متفقين على رأى واحد مع مستشارى دار المندوب السامى بخصوص الرد المصرى ، وهو أنه مبهم ، ولا يمكن قبوله كقاعدة لمفاوضات •

لذلك فحين وصلت تعليمات « بلدوين » أرسل «لويد» اليه ملحا فى اعادة النظر ، كما كتب اليه يوم ١١ يونية يسوق الحجج على أن ثروت باشا اذا كان قد استطاع أن يسوف فى قبول المطالب السابقة ، فان الأمر سيكون أسهل عليه بكثير فى حالة « اتفاقية » تقتضى بطبيعة الحال مناقشة واسعة ، وتتطلب العرض على البرلمان للموافقة عليها حتى تكون لها صفة ملزمة ، واستدل على وجهة نظره ، بأن ثروت باشا نفسه كان قد أوضح له أنه لا يمكن للانجليز أن يتوقعوا من الحكومة المصرية أى اعتراف بمبدأ التعاون العسكرى قبل اجراء المفاوضات العامة على التحفظات •

وفى نفس الوقت ، وبينما كان لويد يقوم بهذه المحاولة ، رأى أن

يعاود اتصالاته غير الرسمية لاقناع ثروت باشا وسعد زغلول باشا . بأن يتخطيا الهوة الموجودة بين المطالب البريطانية ونصوص الرد المصرى، وكان فى هذه الاتصالات يعتمد على معرفته «بالموقف السياسى الداخلى والآمال والمخاوف التى تملأ صدور أعدائنا ! » . ولكن موقف سعد زغلول العنيد حطم احدى المحاولات التى كادت تصل الى حل . وفى اللحظة التى فقد فيها كل أمل ، بدا أن أعضاء الوفد الاخرين من ذوى النفوذ ، لم يكونوا ميالين لافلات فرصة التفاهم من أيديهم ولم يكونوا مستعدين للمخاطرة بالعودة مرة أخرى الى « التيه السياسى » حسب تعبير لويد ـ الذى كانوا فيه قبل عودة الحياة الدستورية ، وقد أصروا على استمرار المحادثات ، وعلى ضرورة الوصول الى تسوية . واستؤنفت الاتصالات ، ولكن سعد زغلول لم يشترك فيها اشتراكا مباشرا ، وظل بعيدا ولكن معاديا . وفى يوم ١١ يونية قدم ثروت باشا للورد لويد حلا للموقف ، يقوم على أن يرسل الأخير اليه طالبا مزيدا من الايضاح لما ورد فى المذكرة المصرية ، فيرد عليه ثروت بمذكرة أخرى أكثر تحديدا ، وابعث على الرضاء ، وأوضح أن سعد زغلول لن يحتج على ذلك . وقد وافق لويد . واشتملت المذكرة المصرية التفسيرية على الاذعان لجميع المطالب الانجليزية الهامة التى قدمت فى الأصل: واصطحبت بتأكيدات شفوية فى حضور وزير الحربية وفى حضور مستشارى لويد . وأبلغ لويد هذا الرد الى لندن موصيا بالقبول على الفور قبل أن يتسع لسعد زغلول الوقت لينكص على عقبيه ، أو قبل أن تثار مناقشات فى هوايت هول لمصلحة اجراء تعديل فى الخطة، وفى اليوم التالى وصلته برقية من رئيس الوزراء يهنئه فيها على نجاح مفاوضاته مع الحكومة المصرية (٨٠) وانتهت على هذا النحو أخطر أزمة فى العلاقات المصرية البريطانية حول الجيش المصرى بعد تصريح ٢٨ فبراير ، بانتصار ساحق للمندوب السامى اللورد لويد .

هوامش الفصل السادس

(١) الكتاب الأخضر المصرى عن « السودان من ١٣ فبـــراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ » ص ٢٨ ــ ٣٤ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر ص ٣٧ .

(٤) House of Commons Debates, 55, Vol. 179, pp. 667-670.

(٥) انظر الأمر العالى الصادر يوم ٢٢ ديسمبر ١٨٩٩ بتعيين اللواء السير ريجنالد ونجت باشا فريقا وسردارا للجيش المصرى ورئيسا لأركان الحرب اعتبارا من ٢٢ ديســمبر ١٨٩٩ ، ثم الأمر العالى الآخر فى نفس اليوم بتعيين السير ريجنالد ونجت سردار الجيش المصرى حاكما عاما للسودان بدلا من اللورد كتشنر (مجموعة الأوامر العلية والدكريتات الصادرة من أول شهر يناير ١٨٩٩ ص ٣٨٤ ــ ٣٨٥ ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٨٩٩) .

(٦) نفس المصدر ص ٥ ، انظر فى تعيين الفريق كتشنر : عبد الرحمن زكى : قادة الجيش المصرى الحديث ص ١٠ .

(٧) انظر خطاب ابراهيم الهلباوى بك فى مجلس النــواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٢ (المضبطة ص ٤٦٨) .

(٨) المقطم يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ .

(٨ مكرر) الكتاب الأخضر ص ١٣ ــ ١٤ .

(٩) أحمد شفيق : الحولية الثانية ١٩٢٥ ص ٩٦ ــ ٩٧ ، داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية ص ١٥٥ ــ ١٥٦ .

(١٠) انظر مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية التى وجهتها عن طريق دار المندوب السامى فى ٢٦ مايو ١٩٢٧ Lloyd, op. cit., vol. 2, p. 400.

(١١) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ٩٧ ــ ٩٨ ، الحكومة المصرية : مجمــوعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ، المجلد الأول سنة ١٩٢٥ ص ٦ (المطبعــة الأميرية ١٩٢٥) .

(١٢) الحكومة المصرية : مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية ، المجلد الأول ص ٦ وما بعدها .

(١٣) البلاغ فى ٢٥ يناير ١٩٢٥ .

(١٤) أحمد شفيق : المرجع المذكور ص ١٩١ .

(١٥) نفس المصدر ص ١٩٢ ــ ١٩٣ .

(١٦) نفس المصدر .

(١٧) المقطم فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ .

(١٨) نفس المصدر فى ٧ ، ٢١ ديسمبر ١٩٢٤ .

(١٩) مضبطة مجلس النواب يوم ٢١ يولية ١٩٢٧ .

(٢٠) المقطم فى ٢٥ ديسمبر ١٩٢٤ .

(٢١) المقطم فى ٤ ، ٢٤ ، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٤ .

(٢٢) المقطم فى ٢٧ ديسمبر ١٩٢٤ .

(٢٣) مضبطة مجلس النواب فى ١٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٢٤) مضبطة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٧ .

(٢٥) مضبطة مجلس النواب فى ٢١ يونية ١٩٢٧ .

(٢٦) مضبطة مجلس النواب فى ٦ ديسمبر ١٩٢٦ .

(٢٧) مضبطة مجلس النواب فى ٢١ يونية ١٩٢٧ .

(٢٨) مضبطة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٢٩) مضبطة مجلس النواب ، نفس الجلسة .

(٣٠) مضبطة مجلس النواب فى ٢١ يونية ١٩٢٧ .

(٣١) مضبطة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٣٢) مضبطة مجلس النواب فى ٢١ يونية ١٩٢٧ .

(٣٣) دكتور محمد عبد الله العربى : سياسة الانفاق الحكومى فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ ملحق رقم ١ ، ٢ ، برامج الانفاق من عام ٨٨٣ ـ ١٩٢٢ ، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦ .

(٣٤) دكتور انطون صفير : محيط الشرائع ١٨٥٦ ـ ١٩٥٢ ، المجلد الثانى ص ١٨٤٥ ـ ١٤٨٧ (المطبعة الأميرية ١٩٥٣) .

(٣٥)

(٣٦) انظر مضبطة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ ، انظر ايضا مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الثالث ، الجزء الثانى ص ٦٨٠ .

(٣٧) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ص ٦٠٧ ، ٦١٥ .

(٣٨) مضبطة مجلس النواب فى ١٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٣٩) مضبطة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٤٠) نفس المصدر .

(٤١) مضبطة مجلس النواب فى ١٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٤٢) مضبطة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٤٣) مضبطة مجلس النواب فى ١٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٤٤) مضبطة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٤٥) نفس المصدر .

(٤٦) مضبطة مجلس النواب فى ٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٤٧) نفس المصدر .

(٤٨) مضبطة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ ، ١٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٤٩) مضبطة مجلس النواب فى ٧ سبتمبر ١٩٢٦ ، ٢٢ يونية ١٩٢٧ .

(٥٠) مضبطة مجلس النواب فى ٢٢ يونية ١٩٢٧ .

(٥١) مضبطة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٥٢) مضبطة مجلس النواب فى ١٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٥٣) مضبطة مجلس النواب فى ٢١ يونية ١٩٢٧ .

(٥٤) مضبطة مجلس النواب فى ١٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٥٥) مضبطة مجلس النواب فى ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٥٦) مضبطة مجلس النواب ، نفس الجلسة .

(٥٧) مضبطة مجلس النواب يوم ٢١ يونية ١٩٢٧ .

(٥٨) مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٥٩) مضبطة مجلس النواب يوم ١٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٦٠) نفس المصدر .

(٦١) Lloyd., op. cit., p. 400.

(٦٢) مضبطة مجلس النواب جلسة ١٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٦٣) نفس المصدر .

(٦٤) مضبطة مجلس النواب يوم ٦ سبتمبر ١٩٢٦ .

(٦٥) نفس المصدر .

(٦٦) Lloyd, op. cit., p. 202.

(٦٧) Ibid., p. 199.

(٦٨) أحمد شفيق : الحولية الرابعة ص ١١٧ .

(٦٩) Lloyd., op. cit., p. 200.

(٧٠) Ibid., pp. 201, 202.

(٧١) Ibid., p. 200.

(٧٢) Ibid., p. 204; Lord Lloyd to Sir Austin Chamberlain, Dec. 12, 1926.

(٧٣) Ibid., p. 203.

(٧٤) Ibid., pp. 205, 219-220.

(٧٥) Ibid., p. 206.

(٧٦)

(٧٧) الرافعى : فى أعقاب الثورة ، جـ ١ ص ٢٧٣ – ٢٧٤ .

(٧٨) Lloyd, op. cit., p. 221.

(٧٩) Ibid., pp. 213-214.

(٨٠) Ibid., pp. 213-216.

الفصل السابع

الجيش المصرى
فى المفاوضات المصرية - البريطانية
١٩٢٧-١٩٣٠

● الجيش المصرى فى المفاوضات المصرية ـ البريطانية

وضعت أزمةالجيش فى مايو ـ يونية ١٩٢٧ بين سلطات الاحتلال والحكومة المصرية ، خاتمة لكل المحاولات التى قامت بها البورجوازية المصرية الحاكمة منذ قيام الحكم الدستورى فى أوائل عام ١٩٢٤ حتى انتهاء الأزمة ، لوقف التدهور المستمر فى الجيش المصرى ـ وخصوصا بعد التطورات التى لحقته فى أعقاب عودته من السودان ـ ومحاولة اصلاحه ورفع كفاءته العسكرية • ولما كان كل استقلال لا يرتكز على جيش يحميه ، هو استقلال مهدد ، كما أن كل وجود سياسى لايستند الى قوة عسكرية ، هو وجود عدم ، فان الجيش المصرى فى ذلك الحين بما كان عليه من ضعف وتأخر ، كان تعبيرا بليغا عن قيمة الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بتصريح ٢٨ فبراير •

ولقد ترتبت على أزمة الجيش النتيجتان الآتيتان :

أولا ـ تجميد أوضاع الجيش المصرى، بعد أن أوضحت السلطات

البريطانية ، بلا مواربة ، أنها تعتبر تقوية الجيش المصرى « خطرا محتملا على قيامها بمسئولياتها » فى الدفاع عن مواصلاتها الامبراطورية وحماية مصر من أى اعتداء أجنبى ، حسب تصريح ٢٨ فبراير .

ثانيا ، ما وعته القيادات السياسية البورجوازية من درس الأزمة، وهو أن تحسين أوضاع الجيش المصرى هو أمر يتلو ؛ ولا يتقدم، تحسين وضع مصر السياسى . وقد كان المغزى الصريح لذلك ، هو التخلى مؤقتا عن فكرة المتطرفين فى الاستعانة بالجيش فى تدعيم الاستقلال الذى حصلت عليه البلاد بتصريح ٢٨ فبراير . ولما كانت هذه القيادات السياسية ، قد أصبحت عاجزة عن تحريك جماهير الشعب لعمل فعال ضد الاحتلال ، كما أنها كانت تفتقر الى تنظيمات ثورية مسلحة للتحرك عند افلاس الوسائل السياسية ، فلم يكن ثمة بد من الالتجاء فور انتهاء الأزمة ، الى وسيلة التفاوض مع دولة الاحتلال لحل القضية الوطنية حلا شاملا ، وقد ظهر أثر أزمة الجيش واضحا فى هذا التحرك .

اولا ـ الجيش فى مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن

فعلى أثر انتهاء أزمة الجيش ، وقبل مرور شهر واحد ، كان ثروت باشا ينتهز فرصة زيارة الملك فؤاد لانجلترا من ٤ الى ٣١ يوليه ١٩٢٧ ليطرق باب المفاوضات مع انجلترا على النحو الذى يرويه لنا فيما يلى :

« بدا لى أن زيارة حضرة صاحب الجلالة الملك لانجلترا فرصة موفقة للاتصال مباشرة برجال السياسة الانجليز ، ولا سيما رجال حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، ثقة بأن هذا الاتصال

الشخصى لابد عائد بالفائدة على مصر بما يؤدى اليه من زيادة فهم كل منا حالة الآخر • وكنت حريصا بوجه خاص على ازالة ما علق بأذهانهم من الأثر الذى تركته الحوادث الأخيرة ، ولا سيما حادث شهر يونيه بشأن الجيش ، ذاك الحادث الذى حدا بهم الى اتخاذ تدابير — من قبيل ارسال مدرعات الى الاسكندرية — لم تكن فى نظرنا لتتفق مع رغبتنا الصادقة فى أن تكون علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ودية ، أو لتتناسب مع الأسباب التى أدت الى تلك الأزمة (١)

على هذا النحو ظهر أثر أزمة الجيش فى تحرك ثروت باشا لفتح باب المفاوضات مع انجلترا • وكان هذا الأثر أيضا باديا فى أول لقاء لثروت باشا مع السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا ، فقد أعرب له عن « رغبته الصادقة فى الارتباط مع بريطانيا بأوثق العلاقات وأن اليوم الذى تصبح فيه حلفاء وأصدقاء ، لا يبدو فى نظرى بعيدا» ثم استدل ثروت باشا على أن مصر سعت باخلاص الى تحقيق «سياسة حسن التفاهم بين البلدين » ، بموقفها من أزمة الجيش ، «فأفاض» — حسب قوله — فى « ايضاح موقف الحكومة المصرية والبرلمان والزعماء المسئولين » بصدد الخلافات التى وقعت فى هذه المسألة وغيرها من المسائل ، « وبيان ما كان للجهود التى بذلها كل فى دائرته من الأهمية للوصول الى تسوية هذه الخلافات تسوية ودية ، دفع بها الخطر على حسن العلاقات بين البلدين » (٢) •

وحتى يمكن فهم المعالجة التى تمت لمسألة الجيش فى أثناء مفاوضات ثروت بتشمبرلن ، يهمنا أن نوضح المنطلق الذى كان يتحرك منه ثروت باشا لحل القضية الوطنية كلها ، والهدف الذى كان يهدف اليه ، كما يهمنا فهم منطلق وهدف السير أوستن تشمبرلن •

كان ثروت باشا ينطلق فى مفاوضاته مع السير اوستن تشمبرلن من نظرة غربية تعتقد أن أكبر الأسباب فيما كان يقع بين مصر وبريطانيا

من الاحتكاك والصدام ، انما يرجع ــ كما يقول ــ الى « جو من سوء الظن وعدم الثقة يحيط بعلاقات مصر مع انجلترا ، يترتب عليه أن أبسط أعمالنا وأشدها انطواء على حسن النية ، كان ينظر اليه من الجانب البريطاني بعين الريبة ، كما أن مطالب الحكومة البريطانية ، حتى ولو كانت فى مصلحة مصر (!!) كانت تؤول عندنا بأنها اعتداءات على حقوق مصر واستقلالها » (٣) . ومعنى ذلك أن ثروت باشا كان يرى أن الأزمة بين مصر وبريطانيا فى جوهرها هى أزمة ثقة !. أما الهدف الذى كان يسعى اليه طول المفاوضات ــ فهو الوصول بمصر الى وضع سياسى لم يكن يبعد فى الحقيقة عن وضع المستعمرات الحرة (الدومينيون) فى الكومونولث .

أما السير أوستن تشمبرلن ، فد كان ينطلق من نظرة أكثر واقعية، والى هدف أكثر طموحا . فكما أوضح بنفسه لثروت باشا ، كان يفهم الأزمة على أنها « أزمة مصالح » ، أو على حد قوله : « ان من مصلحة مصر الحقيقية أن تذكر أن لبريطانيا العظمى مصالح وتبعات لا يسعها التخلى عنها .. وان كل حكومة انجليزية ، أيا كان تشكيلها ، لا يسعها الا أن تحافظ عليها مهما كلفها ذلك .. وان لب المسألة فى الوقت الحاضر ، هو ما اذا كان الشعب المصرى والحكومة المصرية على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى يجد كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر ، وبما يترتب على تلك الظروف من الضرورات بالنسبة لكل منهما .. فان كان الجواب سلبا ، ظلت العلاقات بين مصر وانجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ ، وتعرضت تلك العلاقة الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى ، على أسف ، الى تسويتها بالقوة » !

وفى هذا الاطار من المنطلق المختلف ، والهدف المتباين ، للجانبين المصرى والانجليزى ، دارت أشد المفاوضات تعسفا من الجانب الانجليزى ، وأشدها تخاذلا من الجانب المصرى ، مما يتضح بصفة

خاصة فى مسألة الجيش المصرى ، الذى هو مناط عنايتها فى هذه الدراسة .

وكنت قد أوضحت أن الجيش المصرى يرتبط فى المفاوضات المصرية البريطانية بأهم نقطتين يرتكز عليهما الاستقلال ، وهما :

أولا : انهاء الاحتلال العسكرى البريطانى لمصر ، وجلاء القوات البريطانية عنها — بما يترتب على ذلك من آثار محتومة على الجيش المصرى ، سواء فيما يتعلق بفك قيوده ، ورفع الوصاية عنه ، أو فيما يتعلق بدوره التاريخى .

ثانيا : مسئولية الدفاع عن البلاد ، فى حالة بقاء قوات بريطانية فى مصر ، وهل تكون هذه المسئولية ملقاة على عاتق هذه القوات أم تكون على عاتق الجيش المصرى وحده .

وفى الدور الأول للمفاوضات الذى انتهى بتصريح ٢٨ فبراير ، وكذا فى الدور الثانى فى عهد حكومة سعد زغلول ، لم يتجاوز البحث هاتين النقطتين . ولكن فى الدور الثالث (١٩٢٧ — ١٩٣٦) تناولت المفاوضات أيضا الجيش المصرى كمؤسسة من ناحية حجمه ، وتدريبه ، وتعليمه ، وتزويده بالمؤن والذخائر . ويمكن رد السبب فى ذلك الى أن مباحثات ثروت قد دارت وأزمة الجيش لما تبرد حرارتها بعد ، فكان من الطبيعى أن تفرض نفسها على المباحثات .

وقد قامت معالجة ثروت باشا لمسألة انهاء الاحتلال البريطانى وجلاء القوات البريطانية عن مصر ، على أساس نظريته المتخاذلة . فقد اقترح أن ترخص « الحكومة المصرية لبريطانيا بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية ، ولا يكون لوجود هذه القوة مطلقا صفة الاحتلال ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة ، على أن تستقر هذه القوة بعد انقضاء مدة (..) من تاريخ العمل بالمعاهدة فى (..) فى أى مكان من منطقة القنال » .

أما بالنسبة لمسألة مسئولية الدفاع عن مصر ، فقد تجاهلها ثروت باشا . فقد اقترح أن يكون الغرض من بقاء هذه القوة البريطانية هو : « تسهيل وتحقيق قيام بريطانيا العظمى بحماية طرق مواصلات الامبراطورية » (٤) .

ويتضح من ذلك ما يلى :

١ ــ أن ثروت باشا قد سلم ببقاء قوة عسكرية بريطانية فى الأراضى المصرية .

٢ ــ قبل التحفظ الأول من التحفظات الأربعة الذى ينص على مسئولية بريطانيا عن حماية طرق مواصلات الامبراطورية فى مصر .

٣ ــ تجاهل التحفظ الثانى الخاص بمسئولية بريطانيا عن الدفاع عن مصر . فوقف بذلك موقفا سلبيا .

٤ ــ لم يكتف ثروت باشا بهذا الموقف السلبى من مسألة مسئولية الدفاع عن مصر ، بل قبل فى مشروعه بقاء القوات البريطانية فى جميع الأراضى المصرية لعدد من السنين ، الى حين انتقالها الى مكان يعين على القنال . ومعنى ذلك الاعتراف الفعلى بأن أرض مصر كلها طريق أساسى للمواصلات البريطانية طوال تلك المدة .

٥ ــ أصبحت حماية طرق مواصلات الامبراطورية على هذا النحو تساوى حماية مصر طوال تلك الفترة التى تنتقل بعدها القوة البريطانية الى مكان على القنال .

٦ ــ حتى بعد انتقال القوة البريطانية الى منطقة القنال ، فان تحديد الغرض من وجودها هناك بحماية مواصلات الامبراطورية، معناه أن انجلترا صاحبة الولاية فى حماية هذا الجزء من الأراضى المصرية.

٧ ــ لم يحدد ثروت باشا أجلا معينا لبقاء القوة العسكرية البريطانية فى الأراضى المصرية ، وبمعنى أوضح أنه لم يحدد أى أجل لجلاء هذه القوة . وقد تعلل ثروت باشا فى ذلك بأنه جعل السير

آوستن تشمبرلن يوافق على اضافة عبارة فى أوائل المادة الخامسة . والتى أصبحت المادة السابعة فى المشروع النهائى ، تحـدد مدة بقـاء القوات البريطانية فى مصر بأنه «ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق يمهد بموجبه حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى حضرة صاحب الجـلالة ملك مصر بمهمة حماية طرق المواصلات الامبراطورية » • ولكن هذا التعليل لا قيمة له ، لأن الأجل المذكور الذى حددته العبارة السابقة غامض ، ويفتح الباب لبقاء القوات البريطانية فى مصر لأى عدد من السنين ، لأن العبارة السالفة الذكر ، لم تحدد موعدا محددا لعقـد هذا الاتفاق • ومع ذلك فحتى هذه العبارة ــ باعتراف ثروت باشـا نفسه ــ لم تكن الا عبارة صورية لا غرض لها الا اجتذاب تأييد الشعب المصرى للمشروع • فحين اعترض السير أوستن‌تشمبرلن على ادراج هذه العبارة فى المادة المذكورة، على أساس أن «حكومة حضرة صاحب الجلالة لا يسعها الارتباط تماما بتعهد صريح أو ضمنى بسحب جنـود حضرة صاحب الجلالة ملك مصر ، وتكليف الحكومة المصرية وحدها بمهمة حماية جميع خطوط مواصلات الامبراطورية ، حيث تخترق هذه الخطوط الأراضى‌المصرية أو تمر عليها» !، أكد له‌ثروت باشا ــ كماسجل فى رسالة بعث بها الى السير أوستن تشمبرلن ــ أنه « لم يرم بالعبارة التى اقترحها الى هذا القصد ، ولا الى هذا المعنى » (!) وقال انه يأمل اذا ما اعتمدت المعاهدة ، انه قد يأتى يوم تشعر فيه حكومة حضرة صاحب الجلالة من أسباب الأمن بما يجعلها تعهد بحماية هذه المصالح فى المستعمرات الحرة الى حكومة تلك المستعمرات نفسها • وان دولته يدرك على كل حال ان‌هذا اليوم يوم بعيد، ويكتفى بأن يترك لحكومة صاحب الجلالة مطلق الحرية والتصرف فى تقـرير أن ذلك حـان يومه » ! (٥) •

ونلاحظ على اعتراض السير آوستن تشمبرلن الذى قدمه لثروت

باشا ، انه قرن حماية خطوط مواصلات الامبراطورية بالأراضي المصرية التي ذكر أن هذه الخطوط تخترقها أو تمر عليها ، ومعنى ذلك أن حماية خطوط الامبراطورية تساوى حماية الأراضي المصرية والدفاع عنها . ولم يعترض ثروت باشا في رده السالف الذكر ، مما يفهم منه تسليمه بأن مسئولية الدفاع عن مصر منوطة بالقوات البريطانية الى حين يتم الاتفاق على أن يعهد بهذه المهمة الى الجيش المصرى .

ولم يلبث ثروت باشا أن انتقل الى معالجة مسألة الجيش المصرى كأداة حربية ، فاقترح أن تتعهد الحكومة المصرية بأن « يكون تعليم الجيش وتدريبه حسب الأساليب المتبعة في الجيش الانجليزى، واذا رأت الحكومة ضرورة استخدام ضباط أوروبيين من الأجانب ، فقد تختارهم من الرعايا البريطانيين » . وقد برر هذا التعهد من جانب الحكومة المصرية بأنه « لأجل تحقيق المعاونة بين الجيشين المصرى والبريطاني ، نظرا لأن الجيش الانجليزى كان عليه بحكم المحالفة ، أن يتقدم لنجدة مصر بصفة محارب اذا أصبحت في حالة حرب للدفاع عن أراضيها ، أو عن مصلحة من مصالحها (٦) .

ولم يتوان الجانب الانجليزى في المباحثات عن التقدم لملء الفراغ الذى خلفه ثروت باشا بمشروعه ، وفرض سيطرته على الجيش المصرى على النحو الآتي :

أولا ـ أضاف في المشروع الانجليزى غرضا آخر لوجود القوات البريطانية في مصر ، الى جانب حماية طرق المواصلات الامبراطورية ، وهو : « تسهيل التعاون بين القوات المسلحة لكل من الحكومتين المتعاقدتين » (٧) . وقد كانت اضافة هذا الغرض أمرا غريبا في الواقع، *لأن التعاون بين جيشي أى دولتين لا يتطلب مرابطة أحدهما الى جانب* الآخر في وقت السلم . ولكن الهدف الذى كانت ترمى اليه السياسة

البريطانية ، هو حصر نمو الجيش المصرى فى عهد الاستقلال الذى تأتى به المعاهدة فى اطار التعاون مع الجيش البريطانى . بمعنى أنه كلما زادت القوات البريطانية ، كلما قلت الحاجة الى القوات المصرية، وكلما انتشرت الأماكن التى تعسكر فيها القوات البريطانية، كلما ضاقت وانحصرت الأماكن التى تعسكر فيها القوات المصرية ، وذلك كله باسم « التعاون » ! .

لهذا السبب ، فقد أطلق المشروع البريطانى العدد الذى يمكن لبريطانيا أن تضعه فى مصر من قواتها . فحسب نص المشروع فانها تضع « ما ترى ضرورة وجوده لهذا الغرض » ! (٨) . وقد ساعد المشروع المصرى على ذلك فى الحقيقة ، اذ لم يحدد عدد هذه القوات البريطانية ، اكتفاء بالقول فى المادة الخامسة بأن الحكومة المصرية « ترخص للحكومة البريطانية بأن تبقى قوة عسكرية فى الأراضى المصرية» (٩) . على أنه حين أضاف المشروع البريطانى غرض «التعاون» بين الجيشين السالف الذكر ، كان ذلك محل ملاحظة ثروت باشا الذى اشترط فى ملاحظاته على المشروع البريطانى أنه « اذا وجب الاحتفاظ بهذا الغرض ، فيجب أن تشترك الحكومتان فى تحديد العدد اللازم من الجنود البريطانية وفى تعيين المكان الذى تعسكر فيه» (١٠)

ثانيا ــ اشترط المشروع البريطانى « لتحقيق التعاون بين الجيشين تحقيقا فعليا » ، أن « يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى » . كما أوجب على الحكومة المصرية ، فى حالة ما اذا رأت ضرورة استخدام ضباط أو مدربين من الأجانب أن تختارهم من الرعايا البريطانيين » (١١) . وكان المشروع المصرى قد جعل ذلك أمرا اختياريا للحكومة المصرية كما رأينا .

ثالثا ــ اشترط المشروع البريطانى ألا يتجاوز عدد رجال الجيش المصرى فى زمن السلم ١٢٫٢٥٠ رجلا (١٢) . وقد كان هذا الشرط

الغريب محل هجوم ضار من ثروت باشا ، الذى كتب فى تعليقه على المشروع يقول : « ان تحديد قوات جيش أحد الطرفين المتعاقدين فى معاهدة دفاعية هجومية ، أمر ليس له نظير ولا مبرر له أبدا . وليس من شك فى أن مصر أبعد ما تكون عن الرغبة فى الحرب ، وليس لها فى الحرب مع ذلك حاجة : فجارها الى الشرق هو بريطانيا العظمى حليفتها ، والى الغرب دولة ايطاليا التى ما برحت علاقاتها الودية بها على خير ما يرام . أما السودان فقد ساد السكون فيه وخيمت عليه الطمأنينة ، فلا خوف من نزوع أهله الى الثورة ولا من اعتداء جدى تقوم به البلاد المتاخمة له . لذلك كله تكون القوات الحالية للجيش كافية نسبيا . ولكن الذى لا يتفق مطلقا ، لا مع استقلال البلاد ، ولا مع معاهدة التحالف ، هو فكرة التحديد فى ذاتها . ولم تذعن مصر لتحديد قواتها الا فى عهد سيادة الدولة العثمانية ، وكانت قوات الجيش المصرى مع ذلك محددة بثمانية عشر ألف جندى ، أفيجوز اذن أن يفسر التحديد المقترح ، بأن بريطانيا العظمى تخشى اذا أصبح الجيش المصرى كبيرا ، أن يعرض للخطر سلامة المواصلات الامبراطورية ؟ أو يجوز أيضا أن يفهم أنه اذا كان المشروع البريطانى ، قد أفرغ فى قالب لا يترك لمصر مجالا للحرية تستطيع التحرك فيه ، فما ذلك الا لخوف يداخل بريطانيا من تصرفات الحكومة المصرية ؟ اذا كان الأمر كذلك ، فخيرا الا يجرى حديث فى محالفة ، فما كانت بلفظها ولا بمعناها لتستقيم أو لتتفق مع تسوية يفسدها ذلك الخوف والتدابير التى تتهيأ لاتقاء أسبابه . ولقد يتبادر الى الذهن أن عدم تحديد قوات الجيش المصرى هو بالأكثر لمصلحة بريطانيا العظمى ، اذ كلما زيد عدد تلك القوات ، خف عن عاتقها أثر ما تعهدت به كحليفة من المعاونة على الدفاع عن مصر . ولكن هذا وجه يفرض فيه توافر الثقة من الجانبين، على كل حال ، فانه يجب التنبيه الى أن هذه هى المرة الأولى التى

تعرض فيها مسألة تحديد قوات الجيش المصرى ، فان المفاوضات السابقة لا تتضمن أى أثر فى هذا الصدد (١٣) .

رابعا — اشترط المشروع البريطانى « ألا تدرب الحكومة المصرية رجالها فى بلد أجنبى عدا بريطانيا العظمى » ، وأن يتم التدريب العسكرى على يد « مدربين وفنيين عسكريين » تضعهم الحكومة البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية » (١٤) . وقد تساءل ثروت باشا : لماذا يكون الشىء الجائز فى الجيش البريطانى ممتنعا فى الجيش المصرى ؟ (١٥) .

خامسا — اشترط المشروع البريطانى أن «تورد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية الى الحكومة المصرية بالثمن الأساسى ، ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والتعيينات مما لا يصنع فى مصر . وليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر » (١٦) . وقد أبدى ثروت باشا دهشته لهذا الشرط ، لأنه حتى اذا كان تعليم الجيش المصرى وتدريبه على نمط أساليب الجيش البريطانى ، يتطلب ضرورة توحيد الأسلحة والذخائر فى الجيشين ، « فان هذه الضرورة شىء ، والالتزام بوجوب الرجوع الى الحكومة البريطانية فى توريد هذه الأسلحة والذخائر شىء آخر لا يستلزم أحدهما الآخر . فلم لا تخاطب الحكومة المصرية مباشرة دور الصناعات القائمة بصنع الأسلحة والذخائر المطلوبة ؟ ، وهل المقصود هنا أيضا بسط رقابة ؟ » .

سادسا — اشترط المشروع البريطانى أن تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الأراضى عرضها عشرون كيلو مترا « على كل من جانبى قناة السويس » — بما يتضمن ذلك من الأضرار بحرية المواصلات بين مصر وآسيا ، ومنع الطائرات المصرية من التحليق فوق القناة وغيرها الى الجانب الآسيوى . وقد أبدى ثروت باشا تشككه فى أن يكون هذا المنع مما تقضى به الضرورة أو تسوغه المصلحة ، فقد يكون من الممكن

اعتبار شريط من الأرض على جانبي قناة السويس في بعض جهاتها منطقة عسكرية لا يجوز التحليق فوقه بالطائرات ، « ولكن لا يمكن تطبيق هذا المنع على عموم منطقة القنال » (١٧) .

سابعاً ــ اشترط المشروع البريطاني استمرار وقوع الجيش المصري تحت سيطرة المفتش العام على نفس الأسس التي انتهت اليها أزمة الجيش ؛ أو على حد تعبير النص الانجليزي « طبقاً للاحكام المنصوص عليها في المذكرات المتبادلة بين ممثلي حضرة صاحب الجلالة البريطانية ورئيس مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ مايو و٣ و ١٣ و ١٤ يونيه ١٩٢٧ على التوالي » . كما اشترط أن يكون ذلك طوال السنوات العشر التي حددتها المادة الخامسة من المشروع البريطاني ، لتنتقل بعدها القوات البريطانية المنتشرة في مصر الى مكان محدد تستقر فيه باتفاق الحكومتين البريطانية والمصرية . ومعنى ذلك أن السياسة البريطانية قد نسقت أنه في الوقت الذي تكون فيه القوات البريطانية معسكرة في جميع أنحاء البلاد ، يكون الجيش المصري أيضا خاضعا لسيطرة المفتش العام . وكانت الحجة البريطانية في ذلك هي « تحقيق الاتصال بين القوات المسلحة البريطانية والمصرية وتنسيق تدريبها » ! (١٨)

كان هذا هو فحوى المشروع البريطاني للسيطرة على الجيش المصري الذي قدم لثروت باشا . وعندما أبدى ثروت باشا ملاحظاته على تلك النصوص ، أجرى الجانب البريطاني تعديلات واضافات عليها « بقصد ارضائه » حسب قوله ، وكانت المحصلة النهائية لهذه التعديلات ــ كما وردت في المشروع النهائي على النحو الآتي :

أولا ــ نزلت السياسية البريطانية عن الغرض الذي كانت قد أضافته لوجود القوات البريطانية بمصر ، وهو الخاص بتسهيل التعاون بين قوات البلدين ، وأضيفت العبارة الضعيفة والصورية التي تحدد أجل بقاء القوات البريطانية في مصر بأنه « ريثما يحين الوقت لعقد

اتفاق يعهد بموجبه صاحب الجلالة البريطانية لصاحب الجـلالة ملك مصر مهمة تحقيق هذه الحماية (حماية طرق المواصلات الامبراطورية).

ثانيا ـ نزل الجانب البريطانى عن اشتراط ألا يتجاوز عـدد الجيش المصرى فى زمن السلم ١٢٫٢٥٠ رجلا .

ثالثا ـ تعدل النص الخاص بتوريد الاسلحة ، فبعد أن كان ينص على أنه « ليس للحكومة المصرية أن تستوردها من أى مصدر آخر » ، أى عن غير طريق الحكومة البريطانيـة ، ترك للحـكومة المصرية الخيار فى ذلك ، على أن يكون الاستيراد من بريطانيـا . فأصبح على النحو الاتى : « وتبذل حكومة صاحب الجلالة البريطانية وساطتها اذا طلبتها الحكومة المصرية لتسهيل توريد تلك الاسلحة من بريطانيا العظمى » .

رابعا ـ رفعت الحكومة البريطانية الحظر الذى وضعته فى مشروعها على تحليق الطائرات المصرية فوق قناة السويس (عشرين كيلو مترا على كل من جانبيها) وقصرته على طيران الدول الأخرى . فقد نصت الفقرة (هـ) من الملحق (أ) على أن « هذا الحظر لا يسرى على قوات كل من الطرفين المتعاقدين ، ولا على ما هو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها » (١٩) .

خامسا ـ أما بالنسبة لوضع المفتش العام فى الجيش المصرى ، فان ثروت باشا كان قد أبدى اعتراضه على اشارة الجانب الانجليزى الى المذكرات التى تبودلت فى أزمة الجيش فى المشروع البريطانى الذى قدم اليه . فعلى حد قوله : « لما كان تبادل هذه المذكرات لم يحصل الا بمناسبة حادث كاد يكدر العلاقات الحسنة بين البلدين ، فقـد آثرت ألا ألمح اليه أو أذكر به فى سياق معـاهدة يراد بهـا توثيق روابط الصداقة والود » (٢٠) . وقد استجابت السياسة البريطانية

لهذا الافتراض بطريقتها الخاصة ، فنصت الصيغة الجديدة على أنه « ما لم يتفق مقدما بين الطرفين المتعاقدين على العكس ، يحتفظ فى الجيش المصرى مدة العشر السنوات المشار اليها فى المادة السابعة من المعاهدة (والتى يعيد الطرفان بعدها النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانيــة فى مصر) بموظفــين بريطانيين من الدرجات الموجودة الآن فى وظائفهم الحالية وبالشروط المنصـــوص عليها فى العقود المعمول بها » (٢١) • ومعنى ذلك أنهفى الوقت الذى نزل فيه الجانب البريطانى عن ذكر المذكرات التى تبودلت فى أزمة الجيش ، فانه أعطى للصيغة الجديدة مدلولا أوسع مما كان للصيغة السابقة ،فنص فيها على الاحتفاظ فى الجيش المصرى بجميع الضباط البريطانيين الموجودين ، وبالشروط المنصوص عليها فى عقــودهم • وكان عدد الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى فى ذلك الحــين ــ فيما عدا المفتش العام ومساعده ، وبعض جاويشية ومستخدمين هم بطبيعة الحال خارج دائرة البحث ــ عشرة ضباط ، من بينهم ، طبيبان وخمسة مدربين وثلاثة فى سلك الجيش هم : مــدير قسم المهمــات ومدير الموسيقى وضابط بهيئة أركان الحرب • وعلى ذلك ففيما عدا المدربين الخمسة الذين نص على حالتهم ومركزهم فى المادة الخامسة من مشروع المعاهدة التى تتعهد الحكومة بمقتضاها بأنها اذا رأت ضرورة استخدام مدربين أجانب ، فتختارهم من الرعايا البريطانيين ، فلم يكن ليتصور أى سبب من أسباب السياسة العامة ــ على حد تعبير ثروت باشا نفسه ــ يدعو الى التمسك بهؤلاء بعد انهاء مدة عقودهم (٢٢)• لذلك فقد رأى ثروت باشا أنه من الضرورى أن تفهم العبارة الجديدة على «أن من يجب الاحتفاظ به فى خدمة الجيش المصرى هو المفتش العام ومساعده فقط ، وعلى أن اختصاصات هذا المفتش العام تظل محدودة بمقتضى مرسوم يناير ١٩٢٥ الذى أنشــأ مجلس الجيش ولجنة الضباط وجعله عضوا فيهما » (٢٣) •

وقد فصل ثروت باشا وجهة نظره هذه فى مذكرة تكميلية ، أوضح فيها أن المذكرات التى تبودلت فى هذا الشأن (حول أزمة الجيش فى يونية) لم يقصد بها الا ضابطان بريطانيان هما : المفتش العام ومساعده ، وأن تلك المذكرات قد أيدت اختصاصات المفتش العام بالصورة التى قررت بها فى مرسوم يناير ١٩٢٥ ، وانه ــ أى ثروت باشا ــ فى تقرير هذين الأمرين ، لم يخرج عن نصوص تلك المذكرات التى راعاها بدقة ، « فهل توجد اعتبارات أخرى تدعو الى تغيير المعنى الواضح لتلك النصوص ؟ » ثم قال انه اذا لم يكن نص الفقرة التى وردت بالمشروع النهائى فى هذا الخصوص قد قصدت لغير استبقاء المفتش العام ومساعده وحدهما ، « فينبغى بعد ذلك تعيين اختصاصاتهما » • وقال انه من الواضح أن مساعد المفتش العام ليس له اختصاصات خاصة بذاته ، وانما تنحصر اختصاصاته فى مساعدته للمفتش العام فى حدود اختصاصات هذا الأخير وتولى هذه الاختصاصات نفسها عند غيابه • ومن ثم فلم يبق بعد هذا الا معرفة اختصاصات المفتش العام • وقد بين ثروت باشا أنه بسط هذه المسألة فى المذكرتين المصريتين المؤرختين ٣ و ٤ يونيه ١٩٢٧ (أثناء أزمة الجيش) بما فيه الكفاية ، وقال : « والواقع أنه اذا نظرنا الى المسألة من وجهة تاريخ مرسوم سنة ١٩٢٥ ، أو نظرنا اليها من وجهة نظام وزارة الحربية كجزء من هيئة وزارية مسئولة ، أو نظرنا اليها أخيرا من وجهة حسن نظام العمل فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، والمفتش العام عضو فى كليهما ــ لا يمكن التسليم بأن يكون للمفتش العام اختصاصات ، من شأنها أن تعارض أو أن تعطل تصرفات ذلك المجلس أو تلك اللجنة أو تصرفات الوزير المسئول • وان مرسوم سنة ١٩٢٥ الذى كان سبنكس باشا من العاملين على اصداره لم يزل معمولا به ، وبناء على ذلك ففى حدود ذلك المرسوم يجوز للمفتش العام ، ويجب عليه ، أن يباشر اختصاصاته » (٢٤) •

وهذا الكلام الذى ساقه ثروت باشا فى مذكرته التكميلية بخصوص اختصاصات المفتش العام ، يعتبر من وجهة نظرنا محاولة منه لتصحيح وضع المفتش العام فى مجلس الجيش ولجنة الضباط فى مرسوم ١٩٢٥ ، أو بمعنى أدق ، « لتحديد » هذا الوضع على نحو يتفق مع وضع الاستقلال الذى سيصبح لمصر بمقتضى المعاهدة الجديدة • فقد سبق أن بينا فى هذه الدراسة أن الغرض من مرسوم ١٩٢٥ هو نقل اختصاصات السردار الى مجلس الجيش ولجنة الضباط بحيث يتمتع المفتش العام الانجليزى بالسلطة الكاملة فيهما ، وبذلك يفقد منصب السردار أهميته ونفوذه ، وتقبل الحكومة البريطانية من ثم تعيين قائد مصرى فيه • ومعنى ذلك أن الحكومة الانجليزية لم توافق على صدور مرسوم ١٩٢٥ الا لأنها كانت تعرف مستقبلا أن المفتش العام سوف يكون هو المسيطر فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، بحكم وجوده فى كليهما • ولهذا كان سبنكس باشا ــ كما ذكر ثروت باشا ــ أحد العاملين على اصدار المرسوم • ومن هنا ، فقد جرت المحاولات الوطنية من جانب وزير الحربية الوفدى خشبة بك ، لاغفال شأن المفتش العام واتباع سياسة الاهمال ازاءه ، حتى تدهور نفوذه فى عهده الى الدرك الأسفل ، كما جرى الهجوم عليه أيضا من الوطنيين فى البرلمان ، وأخذت لجنة الحربية البرلمانية تبحث مرسوم ١٩٢٥ من جديد بغرض تقليل اختصاصات وسلطة المفتش العام ، ومن هنا أيضا ، من الجانب الآخر ، فقد تركز اهتمام السلطات البريطانية فى أثناء أزمة الجيش على تأكيد سلطة المفتش العام ، وذلك عن طريق رفع رتبته الى رتبة « فريق » وتعيين ضابط بريطانى كبير برتبة لواء ليكون مساعدا له (٢٥) • وقد كان من المتوقع فى مشروع معاهدة تسوى بها القضية الوطنية وتنشىء علاقة جديدة بين مصر وبريطانيا ، أن تحقق هذه المعاهدة الرغبات الوطنية فى التخلص من المفتش العام وانهاء وجوده تماما فى مجلس الجيش ولجنة الضباط •

ولكن السياسة البريطانية أصرت ـ كما رأينا ـ على وجود هذا المفتش العام فى المعاهدة الجديدة ، بنفس السلطات التى تأكدت له أثناء أزمة الجيش تحت تهديد المدرعات البريطانية التى أرسلت الى الاسكندرية ، أى فى أسوأ الصور التى أصبحت عليها هذه السلطات وأشدها غلوا • ومن أجل ذلك كان اصرار ثروت باشا فى مذكرته التكميلية السالفة الذكر ، على عدم التسليم بأن يكون للمفتش العام فى المعاهدة الجديدة اختصاصات « من شأنها أن تعارض أو أن تعطل تصرفات مجلس الجيش أو لجنة الضباط أو تصرفات الوزير المسئول » حسب قوله •

فالمعركة ـ كما رأينا ـ كانت دائرة حول تحديد اختصاصات المفتش العام فى مجلس الجيش ولجنة الضباط ، لانه حول هذا التحديد كان يتعلق مصير السلطة فى الجيش المصرى فى عهد الاستقلال : هل تصبح فى يد المفتش العام الانجليزى ومساعده ، أم تصبح فى يد مجلس دستورى هو مجلس الجيش ، ووزير مسئول هو وزير الحربية المصرى ؟ •

على أن السياسة البريطانية لم تشأ الا أن تتمسك بموقفها فى هذه المسألة • فقد كتب السير أوستن تشمبرلن الى ثروت باشا يقول انه « لا يستطيع أن يسايره » فيما جاء بالرسالة التى بعث بها اليه ، لان النصوص التى تناولها ثروت باشا قد تم الاتفاق عليها معه فى لندن ، « ولهذه النصوص من أول نظرة فيها معنى صريح جدا ، ولا يمكن أن يكون لها غير ذلك المعنى ،فلا يمكن أن تكون ثمة مسألة تغيير نصوص !» ثم أبدى استعداد حكومته «للمناقشة فى أن يستبدل بالنظام الحالى بعثة عسكرية بريطانية » (٢٦) (كان قد أثار فكرة هذه البعثة لأول مرة فى خطابه الى ثروت باشا يوم ٦ فبراير ١٩٢٨) • وكلف اللورد لويد بتولى المفاوضة فى هذه النقطة مع

ثروت باشا ، وأن يبسط له وجهة نظر حكومته فى أمر هذه البعثة ، وهى أن تكون بعثة عسكرية كالبعثات الموجودة فى اليونان وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من البلاد المستقلة ، لتكون الاشارة اليها بديلا عن النص الخاص بالجيش فى المعاهدة (٢٧) • ولكن السير تشمبرلن فى الوقت نفسه ، أصر على تأجيل مسألة الجيش الى ما بعد التوقيع على المعاهدة (٢٨) •

وقد كان هذا الموقف فوق ما يستطيع أن يقبل به ثروت باشا • ففيما يختص بما ذكره السير أوستن تشمبرلن عن النصوص والاتفاق عليها ، فقد أوضح ثروت باشا أن هذه النصوص « وضعت على أثر المناقشات التى دارت فى أثناء زيارتى الأخيرة لمدينة لندرة ، بل ان بعض هذه النصوص لم توضع فى صيغتها النهائية الا عقب عودتى الى القاهرة • ولما كان قد أريد بهذه النصوص التسليم بالاعتبارات التى كنت أبديها ، فقد كان المفهوم طبعا أن يكون لها مدلول المعانى التى اتفقنا عليها • على أنها فى الواقع تضمنت صيغا يجوز أن تؤول على وجوه مختلفة ، بل أولت فعلا بتلك الوجوه المختلفة » • أما عن اقتراح البعثة العسكرية البريطانية ، فقد أبدى سروره به لما أبلغه اللورد اليه ، ولكنه أوضح انه لا يستطيع أن يقبل تأجيل حل مسألة الجيش الى ما بعد التوقيع على المعاهدة •

ولما كان ثروت باشا قد أبدى عدم موافقته أيضا على وجهة النظر البريطانية فى مسألة البوليس ، حيث كانت ترمى الى ابقاء عدد واختصاص الموظفين البريطانيين بادارة الأمن العام والبوليس دون تغيير الا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية ، وتحدد أجل الاحتفاظ بهؤلاء ، تاريخ الاتفاق مع الدول لاصلاح نظام الامتيازات أو عرض المسألة على مجلس عصبة الأمم بعد خمس سنوات من نفاذ المعاهدة ــ ومعنى ذلك السيطرة على البوليس الى جانب الجيش ! (٢٩) •

ولما كان السير أوستن تشمبرلن قد ألح على ثروت باشا في ابلاغ المشروع فورا الى زملائه الوزراء والى النحاس باشا ، دون انتظار حل مسألتي الجيش والبوليس ، « مهما يكن من نتائج هذا الابلاغ » وكان النحاس باشا وزملاؤه في الوقت نفسه قد أعربوا عن رغبتهم في الوقوف على المشروع والمذكرات التي تبودلت منذ وضعه ، أيا كانت حالته ـ فلم يجد ثروت باشا بدا من الرضوخ لهذه « الرغبة العامة » حسب قوله •

وقد جرت الأمور بعد ذلك في مجراها المعقول الوحيد ، فقد أسفرت دراسة النحاس باشا للمشروع النهائي عن أنه « لا يتفق لا في أساسه ولا في نصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها » • وقد صارح ثروت باشا بذلك يوم ٢٢ فبراير ١٩٢٨ بحضور عدلي باشا ، واتفقا على أن يعرض النحاس المشروع على الوفد ليتخذ قراره ، وأن يقوم ثروت باشا بعرضه في نفس الوقت على الوزراء بصفة سرية (٣٠) • وقد رأى زملاء ثروت باشا أيضا أن المشروع « لا يتفق في أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكري البريطاني شرعيا » • وعهدوا الى ثروت باشا بابلاغ السير أوستن تشمبرلن بأنهم لا يسعهم قبول المشروع ، فأبلغ اللورد لويد بذلك يوم ٤ مارس ١٩٢٨ (٣١) • وانتهت بذلك مباحثات ثروت ـ تشمبرلن •

الجيش المصري في مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون

اتضح لنا من عرضنا السابق لمباحثات ثروت ـ تشمبرلن ، أن الخلاف حول الجيش المصري كان عاملا رئيسيا في تحطيم هذه المباحثات . ولهذه النتيجة مغزاها الواضح ، فان الجيش هو المحك الصحيح لاستبار قوة استقلال أية أمة • لذلك ، ولما كانت بريطانيا لا تريد التخلي عن مركزها في مصر بأية حال ، فلم تقبل بتسليم هذه القوة الى الأيدي الوطنية ، حتى لا تتخذها هذه سلاحا ضدها •

ومع ذلك ، فان هذه النتيجة التى انتهت اليها مباحثات ثروت ـ تشمبرلن ، كانت متأثرة بحدث داخلى هام ، هو وفاة سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وانتخاب مصطفى النحاس باشا خلفا له يوم ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ . فلقد كان لهذا التغيير فى رياسة الوفد تأثيره المدمر على المباحثات الجارية بين ثروت وتشمبرلن ، فمع أن الحكومة البريطانية كانت قد رأت فى هذا التغيير فى بداية الأمر ، حافزا لهـا على المضى فى المباحثات ، على اعتبار ان هذا الاستمرار من شأنه أن يسهل على ثروت باشا تأليف حزب قومى مؤيد للمعاهدة فى مصر من أفراد معقولين ، يستطيع أن يغالب به المتطرفين الذين أصيبوا بضربة قاسية بموت سعد زغلول (٣٢) ، فان السلطات البريطانية الموجـودة فى مصر كانت ترى أن هذا التغيير فى رياسـة الوفد يتطلب التريث والانتظار ، حتى تظهر دلائل تكشف تطورات الموقف المترتبة عليه ، لذ لم يكن ثمة ضمان فى ذلك الحين بأن ثروت باشا سوف يحرز حتما الموافقة على المعاهدة فى مصر مهما ذهبت الحكومة البريطانيـة فى التنازل والتساهل ، كما أن الوفد سوف يسعى لاثبات وجوده فى عهد زعامته الجديدة عن طريق اطلاق الشعارات العاطفية (٣٣) . وقد لقى هذا التحذير الاستجابة من لندن . فمن الحقائق الثابتة أن المبـاحثات بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن لم تستمر بعد ذلك الا تحت الحاح شديد من ثروت باشا ـ حسـبما يروى بنفسـه فى وثائق المفاوضـات (٣٤) .

وعلى كل حال ، ففى الفترة من اعلان فشل مباحثات ثروت ـ تشمبرلن فى ٥ مارس ١٩٢٨ الى صيف عـام ١٩٢٩ تغـير المسرح السياسى ، فى كل من مصر وبريطانيا تغيرا شاملا . وفيما يتصل بمصر فان توقعات السلطات البريطانية فى مصر ، بالنسبة للموقف الداخلى قد تحققت ، فقد انهار الائتلاف بسبب رغبة الاحرار الدستوريين فى الاستفادة من اختفاء شخصية سعد زغلول للوثوب الى الحكم والزعامة

من غير الطريق الدستورى • وساعدت السياسة البريطانية على ذلك ، عندما رأت أن رفض مشروع المعاهدة يعيد الحالة السياسية الى ما كانت عليه قبل بدء المحادثات مع ثروت باشا، ويخضع البلاد للعلاقة التى نشأت عن تصريح ٢٨ فبراير ، فأثارت لذلك الأزمة الخطيرة التى عرفت باسم « أزمة قانون الاجتماعات » فى نفس اليوم الذى قدم فيه ثروت باشا استقالته الى الملك، وأخبر اللورد لويد بذلك، أى فى يوم ٤ مارس ، لتواجه الحكومة الجديدة بهذه الأزمة عند تأليفها. وكان بتأثير هذه الازمة ، أن تأججت من جديد نيران الصراع الحزبى، وأخذت الاستقالات تتوالى من وزارة مصطفى النحاس ، بينما كانت مؤامرة قضية سيف الدين ، وهى الحلقة الثانية من المؤامرة التى دبرت للدستور ، تنفجر للتشهير بالنحاس باشا • وعلى هذا النحو تصدع الائتلاف وانهار ، وكانت تلك هى التعلة التى تذرع بها الملك فؤاد لاقالة النحاس باشا يوم ٢٥ يونية ، وتألفت وزارة محمد محمود باشا فى نفس يوم اقالة النحاس باشا لتعطل الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وعلى يد هذه الوزارة جرى الدور التالى من أدوار المفاوضات •

كان هذا ما جرى من تغيير فى مصر ، أما فى انجلترا ، فان الظروف السياسية الداخلية هى الأخرى تعرضت لتغيير كبير • فقد جرت الانتخابات العامة فى أواخر مايو ١٩٢٩ ، وأسفرت عن حصول حزب العمال على الأغلبية • فاستقالت وزارة المحافظين التى كان يرأسها المستر بلدوين ، وألف المستر مكدونالد ، زعيم حزب العمال، وزارته الثانية فى أوائل يونيه من ذلك العام • وقد تولى المستر آرثر هندرسون وزارة الخارجية فيها • وبذلك تمهد الطريق لمعالجة جديدة للقضية الوطنية ، لم تكن لتخطر ببال محمد محمود باشا وهو يعطل الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد •

فقد جاء بوزارة العمال البريطانية فى وقت كان المناخ السياسى العالمى بعد توقيع ميثاق السلام الذى عرف باسم «ميثاق كيلوج» ـ وهو الميثاق الذى أبعد فكرة الحرب بتعهد موقعيه بأن تتم تسوية مشكلات علاقاتهم بالوسائل السلمية ـ يتيح لها الفرصة لعقد تسوية مع مصر ، تقدم فيها من التساهلات فيما يتعلق بالنصوص العسكرية ما تستطيع الدفاع عنه أمام البرلمان • وقد أفصحت عن سياستها الجديدة حين قامت بعد تأليفها مباشرة باقصاء اللورد لويد عن منصبه • وقد كشفت المناقشات التى دارت فى مجلس العموم حول هذه المسألة ، عن أسباب تدل على اتجاه جديد نحو معالجة القضية المصرية يختلف عن الاتجاه الذى كان مسيطرا منذ مصرع السردار ، وهو الاتجاه الذى كان يعمل على تضييق الخناق على مصر ، ومحاولة صوغ التحفظات الأربعة فى شكل معاهدة توافق عليها مصر ، كما جرى فى مباحثات ثروت تشمبرلن وفى أزمة قانون الاجتماعات •

لذلك ، فلما أراد محمد محمود باشا تسوية القضية الوطنية بطريقة مبتكرة ، تضمن له البقاء فى الحكم مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وذلك عن طريق «تجزئة المسائل المصرية» وحلها فرادى، لم يلق موافقة من الحكومة البريطانية ، وسئل عما « إذا كان يشاطر الرغبة والاستعداد لمعالجة المسألة برمتها ؟ » ، ولم يجد محمد محمود باشا مفرا من القبول ، وبذلك بدأت مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون (٣٥) •

بدأت مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون فى ظل رغبة مخلصة من الحكومة العمالية فى تسوية القضية المصرية التى عجز عن حلها المحافظون • وقد انعكس ذلك على وجه الخصوص فيما يتعلق بموضوعنا ، وهو الجيش المصرى • ففيما يختص بالوجود العسكرى البريطانى فى مصر ، وهو الوثيق الصلة بالجيش المصرى ـ كما

رأينا ـ فبمقتضى المشروع البريطاني نفسه ، لم يعد للقوات البريطانية أن تبقى منتشرة فى جميع أنحاء القطر ؛ بل نصت المادة الثامنة على أن تقيم هذه القوات « شرقى التل الكبير » • وقد طلب محمد محمود باشا تحديد موقع القوات البريطانية بخط الطول ٣٢° ، وهو يقع أبعد الى جانب الشرق من التل الكبير • فأجيب الى طلبه ، وتعدلت المادة التاسعة على هذا الاساس (٣٦) •

أما بالنسبة للغرض من وجود القوات البريطانية فى تلك المنطقة ، فقد حدده المشروع البريطاني بأنه « لتسهيل وتحقيق » قيام بريطانيا «بحماية طرق مواصلات الامبراطورية البريطانية» (٣٧)• وقد طلب محمد محمود باشا تعديل هذه المادة لتحديد أن المقصود « بالحماية » هو قناة السويس وحدها ، باعتبارها طريقا أساسيا للمواصلات الامبراطورية ، وذلك « لدفع زعم ألفناه من بعض المعتمدين البريطانيين ، من أن مصر جميعها طريق أساسى للمواصلات البريطانية ، وبذلك ينتفى ان يكون للقوات المرابطة فى منطقة القناة أى شأن أو أى غرض يتعلق بما عدا تلك المنطقة من جهات القطر » (٣٨) • وقد قبل الجانب البريطاني هذا الطلب •

أما بالنسبة للقوات المصرية ، فقد نصت المادة السابعة من المشروع البريطاني على أنه « نظرا الى أحتمال التعاون الفعال بين الجيش البريطاني والمصرى ، يتعهد جلالة ملك مصر بأنه اذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب ، فان هؤلاء المعلمين يختارون من الرعايا البريطانيين فقط » (٣٩) • كما نصت المذكرة البريطانية عن الجيش ، على انهاء الترتيبات القائمة التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصات معينة ، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، وأن تستبدل بذلك « بعثة عسكرية بريطانية » بغرض المشورة • ولكن المشروع البريطاني بنى تعيين هذه البعثة

العسكرية على « ادراك الحكومة المصرية ما لتماثل التدريب وتشابه الأساليب من الأهمية العظمى فى الطوارىء » (٤٠) • والغرض من ذلك النص ، اخراج البعثة من أن يكون سبب ايفادها اختياريا وقتياء وقد طلب محمد محمود باشا تغيير هذا التعليل ليصبح : « نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى » ، وذلك حتى يكون ايفاد البعثة تطوعا واختيارا من الجانب المصرى لاعتبارات التدريب الوقتية ولا يكون اكراها له (٤١) • وقد قبلت الحكومة البريطانية اجراء هذا التعديل (٤٢) •

أما بالنسبة لتدريب القوات المصرية فى الخارج ، فقد نصت المذكرة البريطانية عن الجيش ، على أن ترسل الحكومة المصرية من يراد تدريبهم من هذه القوات الى بريطانيا وحدها • ولم يعترض محمد محمود باشا على ذلك • وبخصوص تسليح الجيش ، فقد نصت المذكرة نفسها على أنه « لمصلحة التعاون الوثيق المشار اليه آنفا ، لا يختلف طراز أسلحة القوات المصرية ومهماتها عن طراز أسلحة القوات البريطانية ومهماتها » ، وان يتم توريد تلك الاسلحة أو المهمات من بريطانيا العظمى بوساطة الحكومة البريطانية كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك • أو على حد تعبير النص : « وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد هذه الاسلحة والمهمات من بريطانيا العظمى كلما طلبت منها الحكومة المصرية ذلك (٤٣) •

وفى هذه المفاوضات ، نوقشت مسألة السودان ، وطلب محمد محمود باشا عودة الجنود المصرية الى السودان عند تنفيذ المعاهدة • وقد وافقت الحكومة البريطانية على أن « تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان ، فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » ، وذلك « اذا نفذت

المعاهدة بالروح الودية التى تفاوضنا بها فى المقترحات » (٤٤) .
وكان الاتفاق أن تسحب القوات البريطانية من القاهرة عند اتمام بناء الثكنات فى الموقع الذى ستنتقل اليه القوات البريطانية (٤٥) .

يتضح من ذلك أن المطالب الوطنية فى المسألة العسكرية قد أحرزت تقدما نتيجة مفاوضات محمد محمود ــ هندرسون ، على أنه يلاحظ مع ذلك ما يلى :

(أولا) أن محمد محمود باشا لم يعن نفسه كثيرا بتحديد أجل معين لوجود القوات البريطانية فى مصر . ومعنى ذلك استمرار الوجود العسكرى البريطانى الى ما لانهاية . وهذا أمر غريب فى الواقع مع جو الرغبة المخلصة من جانب الحكومة العمالية للوصول الى تسوية. لان هذه المسألة ــ كما ذكرنا ــ لم تغب عن بال ثروت باشا ، رغم تخاذله وتشدد تشمبرلن ، وأراد معالجتها ، ولو بشكل صورى ، عن طريق العبارة التى أفلح فى اضافتها الى صدر المادة السابعة من المشروع النهائى ، وهى أن قيام بريطانيا بحماية طرق المواصلات الامبراطورية انما هو الى أن «يحين الوقت نعقد اتفاق يعهد بموجبه صاحب الجلالة البريطانية الى ملك مصر بتحقيق هذه الحماية » .

(ثانيا) على الرغم من التقدم الذى تم احرازه بانتهاء الفكرة القديمة التى كانت تتشبث بها بريطانيا ، بأن أرض مصر كلها طريق أساسى للمواصلات الامبراطورية ، وقبولها وجود القوة العسكرية البريطانية فى منطقة القنال وحدها ، الا أن النص على أن الغرض من هذه القوة هو « حماية قناة السويس » ، قد جعل مسئولية الدفاع عنه تقع على عاتق القوة العسكرية البريطانية ، مع أنه جزء من الأراضى المصرية ، ومن المفروض أن تقع مسئولية الدفاع عنه على عاتق الجيش المصرى . ونلاحظ أن مشروع الوفد الذى تقدم به للجنة ملنر فى ١٧ يوليه ١٩٢٠ قد أناط مهمة الدفاع عن قناة السويس بالجيش المصرى،

وجعل مهمة القوة العسكرية البريطانية « مساعدة » الجيش المصرى فى هذا الدفاع . ومن الغريب أن المذكرة البريطانية عن الجيش ، فى المقترحات التى توصل اليها محمد محمود ـ هندرسون ، قد قلبت الآية . فقد وصفت الجيش المصرى بأنه هو الذى سوف يدعى « لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية » ، أو على حسب النص الذى ورد فى المذكرة : « القوات المصرية التى يجوز ـ اذا تحققت لسوء الحظ الظروف المشار اليها فى صدر المادة السابعة من المعاهدة (اشتباك أحد الطرفين فى حرب) ـ أن تدعى لمعاونة القوات البريطانية الحليفة معاونة فعلية » (٤٦) .

وتعتبر الاشارة الى المادة السابعة فى النص السابق الذكر الذى ورد فى المذكرة عند الكلام عن معونة القوات المصرية للقوات البريطانية ذات مغزى ، لأن مطلع هذه المادة يقول : « اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب ، فلن الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفة حليف » ، وينحصر دور مصر فى هذه الحالة ، حسبما حددته هذه المادة فى بذل كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية بما فى ذلك استخدام الموانىء والمطارات وطرق المواصلات ، (ولا شىء عن استخدام القوات المصرية) ، ومعنى ذلك أن هذه المعاونة هى فى الحقيقة فى حالة اشتباك انجلترا ، وليس مصر ، فى حرب ، لانه لا يتصور ان تكون مصر هى المشتبكة فى الحرب وينحصر دورها فى الحدود السالفة الذكر فقط دون استخدام جيشها ، ومن ثم ، فان الكلام عن معاونة القوات المصرية للقوات البريطانية الحليفة ، فى النص الآخر الذى ورد فى المذكرة الخاصة بالجيش ، مع الاشارة فى الوقت نفسه الى المادة السابعة ، لا يمكن الا أن ينصرف الى أن هذه المعاونة هى فى الحالة الأخرى ، أى فى حالة اشتباك مصر نفسها فى الحرب ، والى أن دور القوات المصرية

فى هذه الحالة ، هو معاونة القوات البريطانية ، وليس العكس ، مع أن هذا العكس هو الذى يتفق مع استقلال مصر وسيادتها .

(ثالثا) لم تتضمن المقترحات تحديدا لعدد القوات البريطانية التى سترابط لحماية القناة ، بل ترك تقدير ذلك للحكومة البريطانية ، فنص على أن يرخص ملك مصر لملك انجلترا أن يضع فى الأماكن التى يتفق عليها من القوات المسلحة « ما يرى ضرورته لهذا الغرض » . وتأثير ذلك على الجيش المصرى واضح كما ذكرنا ، فكلما زادت القوات البريطانية ، كلما قلت الحاجة الى القوات المصرية .

(رابعا) على الرغم من أن المقترحات قد تناولت مسألة السودان دون المشاريع السابقة التى ارجأت مسألة السودان الى اتفاق آخر ، الا أن النص الخاص بعودة الجيش المصرى الى السودان وهو قول وزير الخارجية البريطانية : « اذا نفذت المعاهدة بالروح الودية ، فان الحكومة تكون مستعدة لان تفحص بروح العطف الاقتراح بشأن عودة أورطة مصرية الى السودان ، فى الوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة » ، كان نصا ضعيفا لحد كبير ، وقد أثار نقد الوطنيين . فقد كتب الأمير عمر طوسون يقول : « ان ارتكاننا على روح العطف ، وعد رجوع الجيش المصرى الى السودان « اقتراحا » ! يفحص بهذا الروح ، ثم مسخ هذا الجيش وتصييره بأورطة مصرية ، وتقييد عودتها الى السودان بالوقت الذى تسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة ـ تلك أمور تنذرنا من الآن بأن الانجليز ليسوا خالصى النية حتى فى اتفاقية ١٨٩٩ الباطلة فى نظرنا » (٤٧).

(خامسا) ويعتبر الكسب الحقيقى بالنسبة للجيش المصرى هو ما تم التوصل اليه من انهاء الترتيبات التى بمقتضاها يباشر المفتش العام ومن معه اختصاصاته ، وسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، وان كان هذا النص لا يلغى منصب المفتش العام ومساعديه

بل يلغي اختصاصاتهم فقط • ولكنه مع ذلك كان يعني الغاء سيطرة المفتش العام ومساعديه بهذه الاختصاصات على الجيش المصرى •

ثالثا ـ الجيش فى مفاوضات النحاس ـ هندرسون

عاد محمد محمود باشا الى مصر ، بعد أن ارسل الى المستر أرثر هندرسون بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٢٩ رسالة يذكر فيها أنه يدرك أن هذه المقترحات تمثل أقصى ما يمكن للمستر هندرسون أن يشير على حكومته بقبوله • وكانت الحكومة العمالية قد أوضحت لمحمد محمود باشا فى مناسبات عدة ، اصرارها على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية ، وبلغت ذروة اصرارها عندما صاغت المشروع على أنه مقترحات بعد أن كان قد صيغ من قبل على أنه مشروع معاهدة • ويرجع الفضل فى هذا الموقف الى مكرم عبيد الذى كان فى ذلك الحين قد أوفد من قبل الوفد الى لندن ، ليقود حملة دعاية نشطة دفاعا عن الحياة النيابية وضد حكومة محمد محمود باشا • وتمثل نجاحه فى هذه الحملة ، عندما صرح له المستر هندرسون بأن هذه المقترحات انما قصد بها أن تعرض على الشعب المصرى لتكون أساسا لمعاهدة تعقد بين الدولتين، وتتولاها حكومة مصرية وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه • وكان معنى ذلك أن وزارة محمد محمود باشا قد آن لها أن تستقيل لتحل محلها وزارة تجرى الانتخابات تمهيدا لعودة الوفد الى الحكم •

على أن خطة محمد محمود باشا كانت أن يحمل الوفد على اعلان رأيه فى المقترحات • فاذا أعلن الوفد رفضه لها خسر علاقاته مع حكومة العمال ، واذا قبلها ، كسب محمد محمود باشا فخرا لا ينساه منصف ، اذ يكون قد نجح فى حل القضية الوطنية ، وعندئذ يمنحه الشعب الثقة فى الانتخابات (٤٨) • على أن الوفد ، وقد أدرك ذلك ، رفض أن يدلى برأيه فى المقترحات « الا تحت قبة البرلمان المنتخب انتخابا

صحيحا » • وأكد أنه « لا يمكن أن تكون هناك انتخابات حرة تعقبها حياة نيابية صحيحة ، ما دامت هذه الوزارة قائمة • فيجب أن تزول اذن وتفسح الطريق لارادة الأمة الحقيقية » (٤٩) • ولما كانت علاقة محمد محمد باشا بالملك فؤاد فى ذلك الحين على غير ما يرام ، فقد اضطر محمد محمد محمود باشا الى تقديم استقالته ، وتألفت وزارة محايدة برياسة عدلى باشا لاجراء الانتخابات كخطوة أولى لاعادة الحياة الدستورية • وأسفرت الانتخابات التى أجرتها عن فوز الوفد بأغلبيته المعهودة ، وتولى النحاس باشا الوزارة الجديدة فى أول يناير ١٩٣٠ باعتباره زعيم الأغلبية (٥٠) •

عادت الحياة النيابية ، ولكن الوفد لم يبد رأيه فى المقترحات تحت قبة البرلمان كما أعلن ، بل استصدر قرارا منه بتفويض الحكومة فى مناقشة المقترحات مع الحكومة البريطانية • وبناء على ذلك قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المفاوض برياسة النحاس باشا وعضوية كل من واصف غالى باشا وعثمان محرم باشا ومكرم عبيد أفندى ، وأرسل النحاس الى المستر هندرسون يخطره بأنه سيكون تحت تصرفه ابتداء من آخر أسبوع فى شهر مارس ، وتم أول اجتماع فعلا فى ٣١ مارس ١٩٣٠ (٥١) •

وقبل أن نعرض النتائج التى أسفرت عنها المفاوضات بخصوص الجيش المصرى ، يحق لنا أن نسجل أن النحاس باشا كان فى هذه المفاوضات المناضل الصلب ، والمفاوض المحنك ، والسياسى البارع ، وقد مكنته هذه الصفات من تصحيح كثير من العيوب التى وردت فى نصوص المقترحات التى أسفرت مفاوضات محمد محمود ـ هدرسون•

فقد اتجه نضال النحاس باشا الى تحقيق الأهداف الآتية :

(أولا) تحديد أمد الوجود العسكرى البريطانى فى مصر ، ووضع الضمانات الكفيلة بانهائه فى فترة معينة • وكانت نظرية النحاس

فى محاجة الانجليز أثناء المفاوضات ، تقوم على أنه مادام أن انجلترا تتذرع فى ابقاء قواتهـــا فى مصر بحماية قناة السويس ، وما دام أنها تبنى حجتها فى ضرورة وجود هذه القوات على أن القناة ذات أهمية قصوى لمصالحها الامبراطورية ، وعلى أن الجيش المصرى عاجز عن القيام بهذه الحماية ، فان القوات البريطانية فى مصر تفقد مبرر بقائها تلقائيا بوصول الجيش المصرى الى درجة القوة الكافية لحماية القنـــاة .

ومعنى ذلك أن الجيش المصرى قد أصبح يحتل لأول مرة ـ منـذ بداية الدور الأول للمفاوضات فى عام ١٩٢٠ ـ المقام الأول فى قضيـة الجلاء والاستقلال اذ أصبح ينبنى على بلوغه درجة الأهلية للدفاع عن القناة جلاء القوات البريطانية فى مصر .

وقد بدأت معالجة النحاس باشا لهذه النقطة بأن ضمن مشروعه الأول الذى قدمه يوم ٢ ابريل سنة ١٩٣٠ نصا يحدد مدة بقاء القــوة العسكرية البريطانية على القناة باسم المحالفة بأنه : « الى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حـالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على قناة السويس حتى يصل مدد الحليف » . ولم يعترض الجانب البريطانى على المنطق الذى أملى هذا النص ، وانمـا أخذ يصوغه فى الشكل الذى يجعل الحكم على مقدرة الجيش المصرى على دفع العدوان فى يد انجلترا ذاتها . ففى النص الذى اقترحه لهذا الغرض ، افتتحه بهذه العبارة : « الى أن يحين الوقت الذى يتفـق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها ، بموارده الخاصة ، أن يصد هجوما على القنال حتى يصل مدد الحليف .. الخ » . ومعنى ذلك أنه جعل هذه المسألة محل اتفـــاق بين الطرفين ، فاذا لم تتفق انجلترا ، بقيت القوة العسكرية البريطانيـة فى مكانها . لذلك أوضح النحاس بصريح العبارة أن «هذا النص لا يمكننا قبوله ، لأن الحد الفاصل هو قدرة الجيش المصرى على دفـع التعدى الى حين وصول المدد ، وهذه حالة فعلية يجب أن تكون وحدها

الحكم فى هذا الأمر ، لا أن يظل معلقا على اتفاق الطرفين • وما دمنا معا مشبعين بحسن النية والاخلاص الكامل للمحالفة ولتنفيذها ، فلا أظن مطلقا أن شيئا من الخلاف سيقع بيننا على ذلك • واذا فرضنا ووقع على غير انتظار هذا الخلاف ، فمرجع الأمر الى القاعدة العامة التى نصت المعاهدة على اتباعها عند كل خلاف ، وهى الرجوع الى عصبة الأمم » :

وقد فوجىء المستر هندرسون بالاقتراح الجديد الذى يضع الحكم فى يد عصبة الأمم ، وقال معترضا : « لا أظن أن فى القاعة رجلا أكثر منى احتراما وتأييدا لعصبة الأمم ، ولكن لا يمكننى عند البت فى مسألة شريان الامبراطورية ، أن اوافق على الذهاب الى العصبة بل هذه مسألة يجب أن نبت فيها معا بصفتنا حليفين » : (٥٢) •

وفى مساء ذلك اليوم ، عقد اجتماع بين المستر هندرسون ومكرم عبيد ، وتعرض الحديث لمدة بقاء الجيوش البريطانية فى منطقة قناة السويس ، فأفهم مكرم عبيد المستر هندرسون أن الوفد المصرى « لا يمكن أن يقبل بقاء الجيوش البريطانية الى مدة غير محدودة » ، وقال ان النص الذى وضعه الوفد ببقاء الجيوش البريطانية حتى يتمكن الجيش المصرى وحده من صد الهجمة الأولى على قناة السويس « نص حيوى لا يمكن التنازل عنه » • وقد وعد المستر هندرسون بأن ينظر فى هذا الأمر بعين الاعتبار • ولكنه لم يف بوعده ، لأن المادة البديلة التى اقترحها الوفد البريطانى يوم ١٥ ابريل لم تتغير فى هذا الصدد• فعاد النحاس وأعلن اصراره على رفض أن يكون الحكم خاضعا لاتفاق الطرفين، لأن المسألة مادية يفصل فيها الواقع• فسأله المستر هندرسون: « هل تريدون أن تأخذونا الى عصبة الأمم ؟ •• ان هذه المسألة التى تقولون أنها مسألة واقع ، ستكون مثارا لمتاعب كثيرة » وقد تقولون بعد سنتين فقط ، وقبل انشاء الثكنات ، انكم أصبحتم على أهبة الاستعداد •• لماذا لا تريدون أن تأخذوا رأينا فى أمر استعدادكم؟

ألا تثقون بنا ؟ » . ثم أخطر النحاس بأنه سيعرض الأمر على مجلس الوزراء البريطانى جنبا الى جنب مع مسألة السودان (٥٣) .

وفى مساء نفس اليوم ، عند اجتمـــاع الوفدين ، أبلغ المستر هندرسون الوفد، أنمجلس الوزراء البريطانى قد أجمع على رأىالوفد البريطانى المفاوض برفض تحمل مسئولية حذف عبارة «باتفاق الطرفين» من المادة التاسعة الخاصة بالنقطة العسكرية ، وهو الحذف الذى قام به الوفد المصرى . وهنا رد النحاس باشا قائلا ان الوفد بدوره « لا يستطيع بأى حال قبول عبارة «باتفاق الطرفين» ، ولقد ذهبنا الى آخر المدى الذى نستطيع معه أن نقبل نقطة عسكرية ، وبغير ذلك لانستطيع مطلقا أن نقبلها . أما الأسباب فقد ذكرناها من قبل ، ولا حاجة للرجوع اليها » . فرد المستر هندرسون قائلا : « انى لفى غاية الأسف لسماع القرار الذى وصل اليه المفاوضون المصريون بخصوص المادة ٩ ، لأننا اذا قارنا ما انتهت اليه هذه المادة بالنص الأصلى الموجود فى المقترحات، لوجدنا أننا تنازلنا تنازلا كبيرا فى كثير مما كنا نطلبه . فيستحيل علينا الآن أن نقبل تنازلا آخر بالموافقة على حذف عبارة « باتفاق الطرفين» خصوصا بعد قرار مجلس الوزراء الاجماعى . فاذا لم يعد الطـــرف المصرى النظر فى قراراته ، لايسعنى الا أن أعلن انتهاء المفاوضات »!

عند هذا الحد الذى تهدد المفاوضات بسبب النقطة العسكرية، رأى النحاس الاتصال بزملائه فى مصر للاستشارة (٥٤) . وعندما استؤنفت المفاوضات ، قدم الوفد يوم ٥ مايو ١٩٣٠ مشروعه الثـــانى وقد أصر على حذف العبارة المذكورة ، وعلى الالتجاء الى عصـــبة الأمم ، ولكنه قدم حلا وسطا يزيل الاعتراضات البريطانية ، فقد نص على أنه اذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ماذا كان وجـــود القوات البريطانية لم يعد ضروريا ، لأن القوات المصرية أصبحت فى حالة تستطيع فيها أن تكفل بمفردها حرية الملاحة على القناة وسلامتها

التامة ، فان ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم » •
على أنه لما كانت المادة الرابعة عشرة من المشروع قد حددت المـــدة التى يحق لمصر فيها الالتجاء الى عصبة الأمم ، بأنها بعد انقضاء مـدة عشرين سنة ، فقد تضمن نص المادة التاسعة السالفة الذكر ، أن جواز العرض على عصبة الأمم عند قيام خلاف بين الطرفين ، هو « عنـد نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة الرابعة عشرة » (٥٥) • وقد قبل الجانب البريطانى هذا النص ، وكانت هذه الصيغة هى التى تضمنها المشروع النهائى للمعاهدة الذى تم الاتفاق عليه ليلة ٨/٧ مايو فيمـا عدا مادة السودان (٥٦) •

(ثانيا) كانت المسألة الثانية التى وقف فيها النحاس موقفا صلبا، هى حذف ما ورد فى مقترحات محمد محمود ـ هندرســون من أن القنال هو فقط « طريق ضرورى للمواصلات بين أجزاء الامبراطورية المختلفة» • وقد أثار هذا الحذف اعتراض الجانب البريطانى الشديد• فقد أوضح المستر هندرسون أنه « اذا قبلنا هذا الحذف ، فقد نتهم بأننا أغفلنا وجهة نظر المستعمرات » • ولكن النحاس أجاب بأنه انما استبدل بهذه العبارة عبارة أخرى « تبين الغرض الأصلى ، وهو الدفاع عن القناة ، وفى ذلك ما يفى بجميع الأغراض ، لأن الدفاع عن القنال يهم مصر ، اذ هو جزء من أراضيها ، ويهم انجلترا ، ويهم العـالم أجمع ، نظرا لما هو مقرر فى اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ من أن القنال يجب أن يكون على الحياد المطلق سواء فى زمن السلم أو الحرب ومنصوص فى هذه الاتفاقية على أنه ليس لدولة من الدول مطلقا أن تستفيد من معاهدة نعقدها مع احدى الدول ، بالنص على أن لها مزايا خاصة فى القنال • وبريطانيا موقعة على هذه المعاهدة • فاحتراما لذلك حذفنا عبارة المواصلات الامبراطورية ، اكتفاء بتحقيق الدفاع عن القنال وهو الغرض الأصلى • والقنال كما قلت طريق مواصلات عالمى » •

وقد رد المستر هندرسون قائلا : « ولكنكم لا يمكنكم أن تمنعونا من أن تقول أن هذا يهم الامبراطورية . فيجب أن يكون هناك نص كهذا، لأنى أخشى ما تقوله لنا استراليا ونيوزيلندا ، نحن لا تقول انه ليس طريقا هاما للعالم ، ولكن تقول انه ضرورى لنا » . ثم أشار المستر هندرسون الى أنه سبق أن قدم بعض التنازلات البريطانية فى سبيل تأكيد السيادة المصرية ، « فما نطلبه منكم مقابل ذلك ليس بالشيء الكثير ، اذ هو مجرد الاعتراف بأن القنال طريق حيوى للمواصلات الامبراطورية ، وهذه حقيقة لا شك فيها ، فنحن لم نطلب منكم الا الاعتراف بحقيقة واقعة ، وانكم لتجدون مثل هذا الطلب فى كل مفاوضة سابقة . فما الضرر اذا اعترفتم لنا بأن القنال شريان ضرورى فى المواصلات الامبراطورية ؟ . اذا قبلتم ذلك ورأيتم لادخال بعض التعديلات على العبارة ، فلكم أن تقترحوا صيغة أخرى ، ويمكن للجنة التحرير أن توفق الى صيغة ترضى الطرفين » (٥٧) . وقد تم الاتفاق بالفعل على صيغة تجمع هذه الصفات للقنال ، وهى التى وردت بصدر المادة التاسعة من مشروع المعاهدة النهائى ، ونصها ما يلى : « بما أن قنال السويس ، الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر ، هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو وأيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية .. الخ» (٥٨).

(ثالثا) أصر النحاس باشا على أن مسئولية الدفاع عن القنال تقع على عاتق الجيش المصرى، وأما مسئولية القوة العسكرية البريطانية فهى معاونة الجيش المصرى فى هذا الدفاع . وقد كان هذا الرأى محل مناقشات محتدمة أثارها الجانب البريطانى . فقد ذكر اللورد طومسون أن مصر « ليست قادرة فى الوقت الحاضر على الدفاع عن القنال. لذلك يجب والحالة هذه أن تظل مسئولية الدفاع عن القنال واقعة علينا وحدنا » . وقد رد النحاس قائلا : « ما هى غايتكم ؟ أليست

ضمان الدفاع عن قنال السويس ؟ ان الغاية التى تنشدونها تتوافر بقيام مصر بالدفاع عن القنال وبقيام بريطانيا بمساعدتها على ذلك . ان بريطانيا ليست هى المسئولة وحدها عن الدفاع عن القنال ، بل هذه المسئولية واقعة علينا أولا ، وعليها ثانيا بصفتها حليفة مساعدة لنا »(٥٩) ثم قدم النحاس صيغته للمادة التاسعة وفيها أن « الدفاع عن قنال السويس ، الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر ، يقع على عاتق مصر دون سواها » ، وأن الغرض من الترخيص لبريطانيا بوجود قوة عسكرية بريطانية فى مكان بالقنال هو « لمساعدة القوات المصرية الموكول اليها الدفاع عن القنال » .

على أن المستر هندرسون عاد فسجل اعتراضه قائلاً : « ذكرتم أن الدفاع عن القنال يقع على مصر دون سواها . واللجنة فى الظروف الحالية لا يمكن أن توافق على ذلك » . وقد رد النحاس قائلا : « أما أن الدفاع عن قنال السويس يقع على عاتق مصر دون سواها ، فانى أرى أنه لا شبهة فى ذلك ، لأن مصر مسئولة وحدها عن الدفاع عن كل أراضيها ، وما القنال الا جزء من هذه الأراضى ، فهى مسئولة وحدها وبالذات ، عن الدفاع عن هذا الجزء كذلك . ولكن يأتى الى جانب هذا شىء آخر ، وهو مساعدة الحليفة بمقتضى المحالفة . فبريطانيا العظمى تساعدنا فى الدفاع عن الأراضى المصرية ، وعن هذا الجزء من هذه الأراضى بصفة خاصة . ولقد رخصنا لها بنقطة عسكرية لتساعدنا على ذلك .. ومما يدل على أننا أصحاب الحق فى الدفاع عن القنال ، انكم متفقون على أننا نحن الذين نرخص لكم بأن تعسكروا فى منطقة منه ، ولو لم نكن أصحاب الحق لما رخصنا ! » . ثم استطرد قائلا : انه لا يستطيع أن يوافق على وجهة نظر اللورد طومسون(أحد المفاوضين البريطانيين) التى تقول بأن بريطانيا وحدها هى المسئولة عن القنال، بحجة أن الجيش المصرى غير مستعد للقيام بهذه المهمة ، «لأننا لا نستطيع أن نتخلى عن أول واجب لنا ، وهو الدفاع عن بلادنا

وعن القنال الذى هو جزء من أرضنا ، وستكون حليفتنا بريطانيا الى جانبنا لتساعدنا على هذا الدفاع • اذن يجب أن يكون مفهوما هذا الأساس ، وبغيره لا يمكن فهم المحالفة » •

هنا قال المستر هندرسون : « تطلبون أن نعترف لكم بأن الدفاع عن القنال واقع على عاتق مصر وحدها • فهل معنى هذا أننا سنكون هناك بصفة ثانوية ولمدة محدودة ؟ كنت أظن أن تطلبوا أن تتعاون جيوشكم مع جيوشنا فى الدفاع عما تعترفون بأنه طريق مهم للمواصلات الامبراطورية ، ولكنكم تركتم فى نفوسنا أثرا هو أنكم لا تريدون أن تعاملونا الا بكل شح وبخل ! ولا شك أن هذا الأثر سيكون عاما فى الرأى العام فى هذه البلاد اذا انتشر خبره ! » • فرد النحاس قائلا : « ما الذى يؤاخذنا عليه المستر هندرسون ؟ الا أننا نقول ان الدفاع عن القنال يقع على عاتق مصر ، وان القوة الانجليزية تساعدنا على ذلك. وهل يريد أن نقلب الحقيقة ونقول ان مسئولية الدفاع ليست واقعة علينا ، تلك المسئولية الأصلية الطبيعية التى لا يمكن أن نتخلى عنها بحال من الأحوال » •

ولكن المستر توم شو رد على النحاس قائلا : اننا نشعر أنكم تريدون وضعنا فى مركز وضيع مهين ، وأننا لسنا فى منطقة القنال الا كبيادق الشطرنج فى أيديكم » ! واشترك فى الهجوم اللورد مانسفيلد قائلا : « يخيل الى أنكم تريدون ألا يقر البرلمان هذه المعاهدة ! » (٦٠) • وأخيرا تم الاتفاق على صيغة تضمنها المشروع النهائى ، وتنص على أن الغرض من وجود القوات البريطانية هو « لضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية •• ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » •

(رابعا) كانت النقطة الرابعة التى أصر عليها النحاس هى.

مرابطة الجيش المصرى على القنال ، وتحديد مكان القوة العسكرية البريطانية بموقع واحد فقط على القنال • وبالنسبة للنقطة الأولى، وهى مترتبة على الاعتراف للجيش المصرى بمسئولية الدفاع عن القنال، فقد قبلها المستر هندرسون دون جدل كثير • فقد ورد بملخص المحادثات التى دارت مساء يوم ٨ أبريل ١٩٣٠ بفندق هايدبارك بين المستر هندرسون ومكرم عبيد هذه العبارة: «وجاء فى كلام الأستاذ مكرم أن الجيش المصرى سيرابط على قنال السويس للدفاع عنه ، فسلم المستر هندرسون بذلك » (٦١) •

أما بالنسبة للنقطة الثانية ، وهى حصر مكان القوة البريطانية فى موقع واحد ، فقد كان مشروع الوفد الأول الذى قدمه النحاس باشا يوم ٢ ابريل ١٩٣٠ يقضى بأن يكون مكان هذه القوة « فى بور فؤاد وبجوارها » • ولكن هذا التحديد لقى معارضة شديدة من الجانب البريطانى • فقد ذكر المستر توم شو أن بور فؤاد « محاطة بأرض رطبة ورمل طرى وبها ذباب الرمال والناموس » ، وقال اللورد طومسون أن « التجارب قد دلت على أن القنال لا يمكن الدفاع عنه من جهة واحدة ولا من نقطة واحدة • فيجب توزيع الجيوش » •

وقد رد النحاس باشا على اعتراض المستر شو قائلا : ان القصد ليس بورفؤاد، بل ضواحى بور فؤاد وهى متسعة اتساعا كبيرا • وأما الناموس فموجود فى القطر كله وأما ذباب الرمال فغير موجود • ثم انتقل الى الرد على اعتراض اللورد طومسون فقال : « ان النقطة العسكرية التى نرخص بها ، ليست هى التى تقوم وحدها بالدفاع ، بل ستكون للمساعدة على الدفاع • أى أن الجيش المصرى سيكون موجودا أيضا •

والنقطة العسكرية موجودة فى وقت السلم احتياطا لدرء خطر

مفاجىء ، والجيش المصرى مع هذه النقطة العسكرية يمكنه أن يدافع دفاعا جديا عن القنال ازاء هذا الخطر ، حتى يأتى المدد الانجليزى بحكم المحالفة » .

على أن الجانب البريطانى لم يلبث أن قدم نصا لهذه المادة يحدد فيه مكان القوات البريطانية بأنه « فى جوار بور سعيد وبور فؤاد والاسماعيلية والسويس أو غيرها من الأماكن التى يتفق عليها » . ولكن النحاس لم يوافق على ذلك ، فقد قرر أن المساعدة البريطانية لمصر « تكفى فيها كل الكفاية قوة واحدة توضع فى موقع واحد بالقرب من القنال » . ثم عرض على الجانب البريطانى أن يختار موقع القوة البريطانية : اما فى بور فؤاد واما فى القنطرة شرق القنال . ولكن اللورد طومسون رد بأن « فكرة حصر الجيوش فى بقعة واحدة لا يمكن بحال من الأحوال أن تفى بالمرام ، لأنه لا يمكن وضع طائرات بحرية فى القنطرة ، وانما مكان هذه الطائرات فى طرفى قناة السويس كما أنه لا يمكن ايجاد طائرات برية فى بور فؤاد الا بعد التجفيف ». وقد رد النحاس قائلا ان « الفكرة الأصلية العملية فى الموضوع هى ، كما قال وزير الحربية ، معرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القنال. ولا شك فى أن أحسن وسيلة للدفاع عن القنال هى أن يقوم الجيش المصرى بما يستطيع القيام به ، وأن يقوم الجيش الانجليزى بما لا يستطيعه الجيش المصرى» . ثم قال النحاس : «ها نحن أولاء نرخص لكم بوجود قوة انجليزية فى منطقة القنال ، وهو ما لم يكن فى حسباننا ، ولا نحن على يقين تام من أن الأمة توافق عليه بالرغم من أنه لن تكون لهذه القوة صفة الاحتلال » . ثم طلب أن يكون فى يد الوفد بيان صريح عن مكان النقطة العسكرية ، « لأن هذه مسألة حيوية . وقد كان المصريون على الدوام شديدى الاحساس بالنسبة لبقاء الجنود الانجليزية على أرض مصرية » . وقد رد المستر توم شو قائلا : «اننا لا نقلل من شأن مصاعبكم ، فأرجو ألا تقللوا من شأن مصاعبنا ».

سنسحب جنودنا من القاهرة وسينتهى الاحتلال ، وانتم تعترفون معنا بضرورة الدفاع عن القنال ، ونحن من جهتنا نقول لكم عن علم وخبرة، أن النقطة التى اخترناها هى وحدها الملائمة لذلك » (٦٢) •

وقد فند النحاس مسألة الدفاع عن القنال من طرفيه ، فقال ان ناحيتى القنال مفتوحتان لبوارج بريطانيا وبوارج الدول ، كما أن الجيوش المصرية المكلفة أصليا بالدفاع عن القنال كافية ، مع المساعدة التى تقدمها القوة البريطانية ، للغرض المقصود » • ثم قال ان الدفاع عن القنال يجب أن يكون من الجهة الشرقية لا الغربية ، لأن الجهـة الشرقية هى التى يخشى على القنال من غاراتها » • وقد رد اللورد طومسون قائلا : « لا يمكننا الدفاع عن القنال بوضـع الجنود فى القنطرة • لأنى أعتقد أن هذه اسوأ منطقة يمكن الدفاع منها ، ولا يستطيع الجنود أن يحاربوا وظهورهم الى الحائط ، اذ القنال خلف ظهورهم ، فالانسحاب عسير » • ثم تعرض لما أثاره النحاس من أن الجيش المصرى المكلف أصلا بالدفاع عن القنال كاف ، مع المسـاعدة البريطانية ، لأداء هذه المهمة ، فقال أن هذا الجيش « غير مستعد للقيام بهذه المهمة الآن • فاذا كانت علينا هذه المسئولية الخطيرة ، وجب أن نكون فى مركز يساعدنا على هذا الدفاع » • وقد رد النحاس قائلا : « ان اللورد طومسون يبنى حجته على أساس أن جيشنا غـير مستعد لهذه المهمة ، وينسى أن لنا جيشا تحت ادارة رجال مسئولين منكم ، ولا يمكن مطلقا تجريده من كل مقدرة على الدفاع • وكل ما تقوله هـو أنه فى الوقت الحاضر غير مستعد وحده لأن يقوم بهذا الدفاع • ولذلك نرخص لبريطانيا العظمى أن تكون معنا » •

وهنا وجه اللورد طومسون هذا السؤال للنحاس باشا : ولماذا لا تضعون أنتم الجيوش المصرية فى جهة القنطرة؟ • ان لدينا الآن مطارات فى أبى قير والاسكندرية ومصر الجديدة سنتركها لكم ، ولدينا محلان

لنزول الطائرات فى السويس وبور فؤاد » ؛ كذلك أبدى المستر هندرسون حيرته لموقف المفاوضين المصريين قائلا : « اننا عندما تعهدنا بانتهاء الاحتلال واخراج الجنود الانجليزية من مواقعهم الحالية ونقلها الى جوار القنال ، خطونا أكبر خطوة يمكن لأية حكومة فى هذه البلاد أن تخطوها . ولكنا عندما فعلنا ذلك كنا واثقين من أنه لا تعطى لنا فقط أحسن الوسائل للدفاع عن القنال ، بل تمنح لنا بكل كرم وسخاء ! » . وقد رد النحاس على هذا المن بمن مثله . فقد ابدى أسفه الشديد لعدم فهم « نياتنا الحسنة على حقيقتها ، وأن ما تقوم به لمقابلة المستر هندرسون فى روح مقترحاته ، لا يقدر التقدير المناسب له ، على الرغم من هذا التساهل العظيم الذى جئنا به ووضعناه أمامكم من أول محادثاتنا ، وهو أننا نرخص بوضع نقطة عسكرية بريطانية على القنال » . ثم قال النحاس : « نحن لا يمكننا أن نواجه بلادنا بأن نترك طول القنال لكم تحتلونه بجيوشكم » . وقد غضب المستر هندرسون لهذا الاصرار ، وقال ان الموقف الذى يقفه النحاس لا يتفق مع ما عرض عليه (النحاس) منذ أكثر من سبعة أشهر (مقترحات محمد محمود ــ هندرسون) ، « فان كنتم غير راضين عنه كان ينبغى أن تصرحوا بذلك من قبل . ان مقترحاتنا كانت معروضة كل هذا الزمن الطويل ولم يعترض عليها أحد . وحاولنا أن نعرف رأيكم فرفضتم اجابتنا ، وقلتم انكم لم تعرضوا مقترحاتى على الشعب المصرى فى الانتخابات محافظة عليها . والآن أراكم ترفضون جزءا منها ، فمن حقى كذلك أن أرفض ما تقترحون » . ثم مضى المستر هندرسون يقول : « أرجو أن تذكروا أننا وضعنا كل أوراقنا على المائدة ، ولم يتحدها أحد فى السبعة الأشهر الأخيرة . وهى قد فاقت كل ما تقدمها » . وهنا رد النحاس قائلا : « نحن الذين حميناها ، فلم يتحدها أحد . وقد عملنا ذلك عمداً لنتفادى صعوبات كثيرة ، ولولا ذلك لرفضها الرأى العام المصرى » . فقال المستر هندرسون : « ندرك ذلك . ولكن لو أن

الرأى العام المصرى رفض مقترحاتى ، فان المسئولية ما كانت تقع الا عليه » : (٦٣) .

على هذا النحو احتدم الخلاف حول المكان الذى تعسكر فيه القوة البريطانية . وفى مساء يوم ١٥ ابريل قبل النحاس باشا اقتراح بريطانيا بأن يكون « جوار الاسماعيلية مكانا للمنطقة العسكرية » فى مقابل التسليم بالمطالب المصرية الأخرى فى المادة التاسعة . ولكن الجانب البريطانى عندما قدم نص المادة أضاف الى عبارة «جوار الاسماعيلية» عبارة « منطقة شمال السويس» (٦٤) . فاعترض النحاس على ذلك قائلا ان المكان الأخير « زائد عن حاجتكم ، فنحن محتاجون اليه للجيش المصرى» . فرد المستر شو بأن «شمال السويس فيه متسع للجيوش المصرية والبريطانية دون أن يكون هناك اتصال بين الجيشين » . وهنا سأل المستر هندرسون : « كم يلزمنا من الجنود فى هذه المنطقة ؟ » .فرد المستر شو قائلا : « عدد الجيش الآن عشرة آلاف ، ونستطيع أن نستغنى عن ألفين ، فيبقى ثمانية آلاف ، وهو أقل عدد ممكن لتنفيذ واجباتنا فى هذه المعاهدة. أما بور فؤاد، فلن يكون فيها أكثر من خمسين جنديا .. فاذا شاء المصريون أن يعسكروا فى السويس فلا مانع من أن تتحرك صوب الشمال عند الرمل الصلب ».

وقد رد النحاس بقوله : ان المستر شو قد « سبق أن قال ان الدفاع عن القنال يستدعى أن يكون الجيش فى وسطه . وكل ما كان يطلبه فوق ذلك هو نقطة لنزول الطائرات فى بور فؤاد ، ومكان لنزولها فى السويس . وقد قبلنا نقطة الاسماعيلية ، وكنا قبل ذلك نرى أن نحتفظ بها . كما قبلنا نقطة نزول الطائرات فى بور فؤاد . أما السويس فيجب تركها لطائراتنا . لقد ذهبنا الى حدود بعيدة ، فيجب أن يكتفى بالاسماعيلية ، ونحن من جانبنا نرى أن العدد فوق ما يلزم ، ولكننا نترك هذه المسألة مؤقتا ، ونرى الا تتمسكوا بنقطة شمالى السويس التى تطلبونها اليوم ولم تكن فى حسباننا قبل الآن» . وقد رد اللورد

طومسون محاولا اغراء النحاس قائلا : « فهمت أنه لا توجد فى مصر قوة طيران ، ولا منشآت لاصلاح الطائرات ، فيكون وجود مستودع قوات الطيران البريطانية مفيدا لمصر ، لأن هذه القوات مستكملة المعدات وسينقل هذا المستودع من أبى قير الى بور فؤاد ، وستنتقل قوات الطيران الموجودة فى حلوان ومصر الجديدة الى «المعسكر» بجوار الاسماعيلية ، وعددهم ١٨٠٠ بما فى ذلك ٣٠٠ طيار ، ويلاحظ ان معظم قوة الطيران من الميكانيكيين بنسبة ٦ ميكانيكيين الى كل طيار واحد وستكون مدرسة الطيران فى أبى صوير كبيرة الفائدة لمصر ، اذ يتعلم فيها المصريون الطيران فى بلادهم وبنفقات أقل • أما فى السويس فنطلب أرضا لنزول الطائرات ، وسنرسل اليها ٥٠ رجلا لصيانة المكان• ولن يزيد المجموع كله على ٣٠٠٠ • وانى أكرر أن مدرسة أبى صوير مهمة للغاية حتى من الوجهة المصرية » •

على أن النحاس أصر على رأيه قائلا : « لا أريد أن أكرر ماقلته بخصوص السويس • أما مسألة مدرسة أبى صوير فهى جديدة ، ومع ذلك فنحن نسلم بها تسهيلا للاتفاق » • وعندئذ رد المستر شو قائلا: آسف ، لأنى لا أقدر بناء على المشورة الفنية أن أقبل المسئولية التى تقع على عاتقنا بمقتضى المعاهدة ، مع العلم بأن العدد الذى يمكن وضعه فى الاسماعيلية هو ٥٠٠٠ ، فاذا أردتم الاحتفاظ بالسويس ، فانى أقبل اثباتا لحسن نيتنا وضع جنودنا فى جهة البحيرات المرة « شلوفة » فى شمال السويس على بعد ١٥ ميلا ، وهى منطقة لا يقطنها أحد ، وبعيدة عن السويس وعن الجيش المصرى • وهذا أقل مايمكن لتوفير الدفاع والسلامة • فأرجو أن تقابلونا فى هذه النقطة ، وان تفهموا الفرق بين جيش محتل وجيش حليف » •

ولكن النحاس لم يوافق • واقترح توسيع الأماكن بمعسكر الاسماعيلية الى المحسمة وأبى صوير ، حيث توجد محطة السكة

الحديدية ، وفى الشمال الى الحد الضرورى • فرد المستر هندرسون : « اذا وجدت غير مناسبة ، فأعطونا نقطة البحيرات المرة » • فقال النحاس باشا : « لا تجعل مركزى صعبا • اذا لم تجدوا أرضا صالحة أعطيكم شرق الاسماعيلية » • فقبل المستر هندرسون ذلك مشترطا أن تكون الأرض « صالحة » (٦٥) • وقد انتهى الأمر بالاتفاق على النص على أن يكون موضع القوة العسكرية البريطانية « بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة » وعلى أن ينقل لهذا الغرض مستودع قوة الطيران من أبى قير الى بور فؤاد » (٦٦) • وقد حددت المذكرة الملحقة المشار اليها آنفا المنطقة المحددة بأنها « التى تمتد من المعسكر الحالى الواقع فى الجهة الشمالية الغربية للاسماعيلية ، بشرط ألا تمتد من الجهة الغربية الى ما بعد محطة سكة حديد « المحسمة » ، وألا تكون قريبة من الأراضى الزراعية » (٦٧) • وهذه المنطقة اقترحها الجانب البريطانى وضمنها مشروع المذكرة التى قدمها الى الوفد المصرى تحت اسم « مشروع مذكرة مصرية » وقبلها الوفد المصرى فى مذكرته التى قدمها يوم ٥ مايو ١٩٣٠ (٦٨) • وبذلك انتصرت وجهة نظر النحاس باشا فى تركيز القوة العسكرية البريطانية فى نقطة واحدة على القنال ، وليس على طول القنال •

(رابعا) تحرير الجيش المصرى من السيطرة البريطانية • وكانت الفكرة التى طرحها النحاس باشا تقوم على أساس سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له » (٦٩) • وهذا الأساس متقدم عما أسفر عنه مشروع محمد محمود ــ هندرسون ، والذى كان يتضمن الغاء «اختصاصات» المفتش العام ومن معه ، دون وظائفهم ، كما ذكرنا • وقد قبل النحاس «الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية » ، على ألا تكون لهذه البعثة فى مصر صفة الدوام ــ على عكس ما نص عليه مشروع محمد محمود ــ هندرسون ــ بل يكون للحكومة المصرية الاستغناء عنها ، وفى هذه

الحالة (الاستغناء) « اذا رأت الحكومة المصرية ضرورة للالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب » ، فانها تختارهم من الرعايا البريطانيين (٧٠) .

وكان النحاس قد بادر بذلك حين قدم للمستر هندرسون يوم ٢ أبريل مشروع الوفد الأول المعدل لمقترحات سنة ١٩٢٩ ، وفيه حذف المادة الثامنة من المقترحات التى تنص على أنه « نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيش المصرى والبريطانى، يتعهد ملك مصر بأنه اذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب ، يختارهم من الرعايا البريطانيين » (٧١) . وعندما طلب اليه المستر هندرسون شرح السبب ، أجاب النحاس قائلا : « السبب فى ذلك هو أننا اكتفينا بأن ذكرنا فى المذكرة أن الحكومة المصرية ستطلب فى مذكرات يتبادلها الطرفان ، وجود بعثة لأجل تعليم وتدريب الجيش المصرى. فالحقيقة هى أننا نقلنا هذا النص من المعاهدة ووضعناه فى المذكرة ، لأنه اجراء وقتى ، أى أنه سينتهى بانتهاء تعليم وتدريب الجيش المصرى بواسطة البعثة العسكرية » .

وعندئذ سأل المستر هندرسون : « هل تدريب جيش اجراء وقتى ؟ » . فرد مكرم عبيد قائلا: «هذه المسألة ليست مما يدخل عادة فى المعاهدات . وقد رأينا أنه من المصلحة أن نشير الى البعثة العسكرية بواسطة تبادل مذكرات » . وعندئذ سأل المستر هندرسون : أليس هناك مبدأ آخر ينطوى تحت هذا المبدأ ، وهو لا يجوز حتى ولا بعد تدريب الجيش أن يستعان بضباط من جنسية أخرى ؟ أظن أن مسألة علاقة الجيشين مسألة دائمة ؟ » . فأجاب النحاس قائلا : « الواقع أنه بعد تدريب الجيش المصرى بواسطة البعثة ، لن نكون فى حاجة الى مدربين أجانب . وبناء عليه لا حاجة للنص على ذلك فى المعاهدة ». فقال هندرسون : « ألم نتفق على أننا سنتحالف ؟ ألم نتفق على أن

طريقة التدريب ستكون واحدة ؛ نأمل أن التحالف سيكون دائما ، وان علاقة الجيشين ستكون دائمة . نحب أن تفهم أنه فى نهاية المدة ، اذا لم يكن هناك ضباط من طرفنا فلن يكون هناك ضباط من جنسية أخرى » . فأجاب النحاس : « هذه المسألة ليست مسألة مادة تذكر فى المعاهدة . والواقع أننا لن نحتاج بعد انتهاء البعثة من مهمتها الى مدربين أجانب . المفهوم طبعا أنا اذا احتجنا الى شيء من ذلك بعد التدريب والتعليم على الطريقة الانجليزية، يقع اختيارنا على مدربين من الانجليز ، ولا داعى للنص على ذلك . أما النص الوارد فى المقترحات، فمن شأنه أن يجعل الجيش المصرى فى شبه تبعية للجيش الانجليزى. ويهمنا أن تكون فكرة استقلاله ظاهرة » .

وعندئذ سأل المستر هندرسون عما اذا قبل هو نقل ذلك الى المذكرات ، هل يذكر الوفد فى مذكرته أنه عند نهاية مدة التدريب لن تستخدم مصر ضباطا أجانب آخرين لهذا الغرض فى أى وقت آخر؟ فأجاب النحاس بأن الوفد لا يرى حاجة للنص على ذلك . ولكن « ان ظهر أن ذلك ضرورى ، فلا يعجزنا أن نصل الى صيغة » . على أن هذا الرد لم يعجب المستر توم شو واللورد طومسون ، فقد رد الأخير: المسألة ليست مسألة كرامة بل مسألة محالفة . والمطلوب هو ضمان التعاون بين السلطتين العسكريتين ووحدة المهمات والأسلحة . ومن المستحسن وضع شيء عن ذلك فى المعاهدة ، لان التحالف دائم ، والتعاون بيننا يجب كذلك أن يكون دائما ، ولا يمكن التعاون بغير الاتصال الدائم بين هيئتى أركان الحرب» . فرد النحاس قائلا : «المسألة مسألة تفضيل لا مسألة ضرورة . ونحن نريد تنفيذ المحالفة بصداقة واخلاص . ولاحظوا أنه لا يوجد فى أية محالفة بين دولتين ، ما يحتم تدريب جيشى الحليفتين على طريقة واحدة ، ولكن يستحسن ذلك . فلنتركه للتنفيذ العملى ، ولنبق فى حدود المعاهدات التى تعمل بين حليف وحليف » . ولكن المستر هندرسون أبدى تخوفه من المتاعب

التى ستترتب على نقل هذا الضمان من المعاهدة الى المذكرات ، حيث « سيكون مثارا لأسئلة كثيرة فى البرلمان، وسيفسر بأننا تنازلنا عن شىء جديد . فاذا كنا متفقين على المبدأ، فلماذا تخلقون لنا صعوبات ؟ ».
فرد النحاس قائلا : « ليست هناك صعوبة ، لأن الرد على مثل هـذه الاسئلة يكون بأن المسألة موضوعة على سبيل الاستحسان . وهى بهذه المثابة توضع فى مذكرة ، ولا يصح أن توضع فى معاهدة . وهذه مسألة خاصة بوضع الاقتراحات فى شكل معاهدة . فكما أنه لا يمكن أن يقال : لماذا وضعتم هذا النص فى الأول وهذا فى الآخر ، كذلك لا يصح أن يقال : لماذا وضعتم هذا النص فى المعـاهدة وهـذا فى المذكرات . ونكرر أنه ليس هناك أى معاهدة فيها نص كهذا ، فوضع هذا النص فى المعاهدة يجعل الناس عندنا يظنون أن هناك تبعية من جيشنا لجيشكم . والمسألة أننا نريد معاهدة بين حليفين ذوى سيادة ومتساويين فى المظهر والواقع» . ولم يملك المستر هندرسون ازاء هذه الردود المفحمة وهذا الاصرار ، الا أن يعلن تسليمه ، فقال للنحاس : « اذا اتفقنا على وضع هذه المسألة فى المذكرات ، فاننا نهتم اهتماما كبيرا بالصيغة التى توضع فيها . ويهمنا أن نذكر أنه فى حالة ما اذا احتاجت مصر الى مدربين ، فانهم يكونون بريطانيين » . وقد أجاب النحاس بأنه ليس لدى الوفد مانع من ذكر ذلك فى المذكرات (٧٢).

وعلى ذلك تم نقل النص على البعثة العسكرية البريطانية ، وعلى المدربين البريطانيين من المعاهدة الى المذكرات (٧٣) . على أن الجانب البريطانى لم يشر فى المذكرة المطبوعة التى أرفقت بمشروع المعاهدة تحت عنوان : « مشروع مذكرة مصرية » الى ما نص عليه الوفـد فى مذكرته التى قدمها على حق مصر فى الاستغناء عن البعثة العسكرية بمحض ارادتها ، كما أضاف جزءا خاصا بأن الحكومة المصرية لن ترغب فى أرسال بعثات مصرية الا الى انجلترا ، ولم يكن قد تم الاتفاق على ذلك . فقدم الوفد المصرى اعتراضه على هاتين النقطتين (٧٤) . ثـم

قدم مشروعا جديدا للمذكرة يوم ٥ مايو ١٩٣٠ نص فيه على أن الانتفاع بمشورة البعثة العسكرية البريطانية سيكون « للمدة التى تراها » الحكومة المصرية ، وحذف منها العبارة الخاصة بقصر ارسال البعثات المصرية على انجلترا وحدها (٧٥) .

(خامسا) كانت النقطة الخامسة التى أراد النحاس تعديلها فى مقترحات ١٩٢٩ ، هى التى تتصل بضرورة تماثل الأسلحة والمعدات فى كل من القوات البريطانية والمصرية . فقد قبل الوفد مبدأ تماثل الأسلحة ، ولكنه لم يوافق على ضرورة تماثل المعدات . كذلك قبل من مقترحات ١٩٢٩ تعهد الحكومة الانجليزية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد الأسلحة من بريطانيا العظمى كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك» .

وقد دافع الأستاذ محمود سليمان غنام عن هذا القبول ، متمثلا بتقرير رفعه قائد الجيش الفرنسى فى حرب المكسيك عن الأورطة السودانية المصرية التى أسهمت فيها ، فقد ورد فى هذا التقرير أن الأورطة المذكورة « كانت ذات ملابس حسنة ، وسلاح جيد ، وهيئة أنيقة ، واستعداد عسكرى يثير اعجاب كل من يراها ، الا أن سلاحها كان يختلف عن أسلحة الجنود الفرنسيين ، فنجم عن ذلك متاعب وعراقيل من جهة الذخيرة ، فوزعت القيادة الفرنسية عليهم أسلحة فرنسية ، وأودعت أسلحتهم المخازن ، ثم أعادتها عند رجوعهم الى مصر » . وأردف الأستاذ غنام قائلا : « ومن البديهى أن الاتفاق على وحدة الأسلحة لا يمنع مصر من حق طبيعى لها ، وهو صنع الذخيرة فى مصانع تنشئها داخل بلادها » (٧٦) .

(سادسا) عودة الجيش المصرى الى السودان . وكانت هذه العودة تدخل فى اطار خطة النحاس لحل مسألة السودان ، وتقوم على « الاشتراك الفعلى فى الادارة » . وقد أوضح للمستر هندرسون

ان المقترحات الانجليزية نفسها تعترف بالاشتراك الفعلى ، فقد أشير فيها الى أن القواعد التى تتبع فى السودان مؤقتا هى القواعد المستمدة من اتفاقيتى ١٨٩٩ ، وهما صريحتان فى أن الادارة التى كانت تنفرد بها مصر فى السودان ، قد أعطى شطر منها الى انجلترا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين (٧٧) • وعندما سأله المستر هندرسون عما يقصده بعبارة الاشتراك الفعلى فى الادارة ، أجاب بأن المقصود بذلك « أن تكون الادارة مؤقتا فى أيدى المصريين والانجليز معا، وهو ما لم تكن نعترف به من قبل • فهذا فى الواقع تساهل منا » • ثم قال ان مصر لم تعترف قط باتفاقيتى ١٨٩٩ ، ولم تقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليها ، وكل ما ترجوه الآن أن يشترك المتعاقدان فى الادارة اشتراكا فعليا الى أن توضع اتفاقات جديدة (٧٨) •

وقد فسر النحاس فى مناسبة أخرى ما يعنيه بخصوص الادارة المشتركة ، فقال انه يجب أن يكون لمصر وكيل مصرى لحاكم السودان وان تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء• وعندما اعترض المستر هندرسون بأن ذلك سيترتب عليه مضاعفة عدد الموظفين ، مما يستدعى زيادة كبيرة فى المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها ، قال النحاس باشا : « اننى آخذ على نفسى من باب التسهيل ، أن ادافع بعد الاتفاق مع زملائى عن ابقاء مبلغ الاعانة السنوية التى تدفع للسودان ، وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه ، والتى يفكر البرلمان دائما فى حذفها ، على أن يصرف من هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصرى الذى يعود الى السودان » (٧٩) • ومعنى ذلك أن النحاس باشا كان يريد عودة الجيش المصرى الى السودان فى حالة أفضل مما كان عليها قبل عام ١٩٢٤ •

على أن الجانب البريطانى أبدى معارضة راسخة فى هذه النقطة• فقد كانت خطة بريطانيا فى ذلك الحين ، تقوم على حل قضية مصر على

حساب قضية وحدة وادى النيل • وقد اقترح النحاس باشا أن تعاد بمجرد التصديق على المعاهدة ، الحالة الفعلية الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، ولكن المستر هندرسون أجاب بأنه وزملاءه لا يستطيعون قبول ذلك ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش المصرى ، أن يعرضوا شيئا أكثر مما ورد فى المقترحات (وهو أن الحكومة البريطانية تكون مستعدة لأن تبحث بروح العطف اقتراحا باعادة أورطة مصرية الى السودان فى نفس الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة) (٨٠) • وقد اكتشف النحاس ـ كما كتب بذلك الى زملائه الوزراء فى مصر يوم ١٧ أبريل ١٩٣٠ ـ أن الانجليز «على نية مبيتة بألا تشترك مصر فى ادارة السودان ، ولا أن ترسل جيشا اليه » (٨١) وكان على صخرة السودان أن تحطمت مفاوضات النحاس ـ هندرسون

يتضح من ذلك كله ، أن مصطفى النحاس قد أفلح فى زحزحة حكومة العمال لحد بعيد عما عرضته فى مفاوضات محمد محمود ـ هندرسون • ومع ذلك فان الوفد نفسه قد تراجع فى هذه المفاوضات عن موقفه عام ١٩٢٤ بقبول الترخيص لبريطانيا بوضع قوة عسكرية بريطانية فى منطقة القنال ، وان كانت هذه الملاحظة مع ذلك قابلة للجدل •• فقد قرر مكرم عبيد أن سعد زغلول ما كان ليرفض أثناء مفاوضاته مع المستر مكدونالد فى عام ١٩٢٤ بقاء الجنود الانجليزية فى منطقة قناة السويس ، لو كان المستر مكدونالد فى موقف وطيد ، ولم يكن فى ابان أزمة سياسية تطيح به، واستدل مكرم على ذلك بأن سعد زغلول قد قبل فى مشروعه الذى قدمه الى لجنة ملنر سنة ١٩٢٠ وجود نقطة عسكرية بريطانية فى الشاطىء الشرقى لقنال السويس • على أن نقطة الضعف فى دفاع مكرم عبيد ، هى استدلاله بموقف سعد زغلول عام ١٩٢٠ عندما كان الوفد يضم فى صفوفه أعضاء معتدلين من رجال حزب الأمة • لذلك ، فعلى الرغم من تقديرنا للظروف التى جرت فى ظلها مفاوضات سعد ـ مكدونالد ، واحتمالات تأثير ذلك على موقف

سعد زغلول ، الا أن ذلك لا ينفى حقيقة أن الحركة الوطنية كـانت قد سجلت فى هذه النقطة موقفا تراجعت عنه سنة ١٩٣٠ • ومع ذلك يمكن القول أن التقدم الفعلى الذى أحرزته البلاد على يد مصـطفى النحاس فى مسألة النقطة العسكرية ، كان أقصى ما وصلت اليه على يد الوفد ، لأن معاهدة ١٩٣٦ نفسها كانت تمثل تراجعا فى هذه النقطـة بالذات •

حواشي الفصل السابع

(١) قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، ملحق رقم ٦ ، وثائق سياسية خاصة بالمحادثات بين ثروت باشا والسير أوستن تشمبرلن ص ٣٦٩ .

(٢) نفس المصدر والمكان .

(٣) نفس المصدر ص ٤٠٠ .

(٤) نفس المصدر ، وثيقة رقم ١ ، المشروع المصرى ، المادة السادسة ص ٤٠٩ ـ ٤١٠ .

(٥) نفس المصدر ، رسالة السير أوستن تشمبرلن الى ثروت باشا بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ بابلاغ المشروع النهائي ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠ .

(٦) انظر المادة ٢٠ من مشروع ثروت باشا ، نفس المصدر ص ٤٠٩ .

(٧) المادة ٥ من المشروع البريطاني ، نفس المصدر ص ٤١١ .

(٨) المادة ٥ من المشروع البريطاني ، نفس المصدر والمكان .

(٩) المادة ٦ من المشروع المصرى ، نفس المصدر ص ٤٠٩ .

(١٠) ملاحظات عامة على المشروع البريطاني ، مقدمة عن مصر ، نفس المصدر ص ٤١٨ .

(١١) المادة ٦ من المشروع البريطاني ، نفس المصدر ص ٤١٢ .

(١٢) المشروع البريطاني ، الملحق ، نفس المصدر ص ٤١٤ .

(١٣) ملاحظات عامة على المشروع البريطاني ، نفس المصدر ص ٤٢٢ .

(١٤) الفقرة الثانية من ملحق المشروع البريطاني ، نفس المصدر ص ٤١٤ .

(١٥) ملاحظات عامة ، نفس المصدر ص ٤٢٣ .

(١٦) الفقرة الثالثة من ملحق المشروع البريطاني ، نفس المصدر ص ٤١٤ .

(١٧) نفس المصدر .

(١٨) ملحق المشروع البريطاني ، نفس المصدر .

(١٩) المشروع النهائي ، ملحق رقم ١ ، نفس المصدر ص ٤٣٣ .

(٢٠) وثيقة رقم ٩ ، استيضاحات مقدمة عن مصر ، نفس المصدر ص ٤٣٥ .

(٢١) المشروع النهائي ، ملحق رقم ١ ، نفس المصدر ص ٤٣٣ .

(٢٢) وثيقة رقم ١٩ ، مذكرة عن مسألة الضباط البريطانيين المستخدمين بالجيش المصرى ، نفس المصدر ص ٤٤٨ .

(٢٣) وثيقة رقم ٩ ، استيضاحات ، نفس المصدر ص ٤٣٥ .

(٢٤) وثيقة رقم ١٩ ، مذكرة عن مسألة الضباط البريطانيين ، نفس المصدر ص ٤٤٨ .

(٢٥) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (الكاتب العربي ـ ١٩٦٨) .

(٢٦) وثيقة رقم ٢١ ، من السير أوستن تشمبرلن الى دولة ثروت باشا فى ٢٤ فبراير ١٩٢٨ ، نفس المصدر ص ٤٥١ .

(٢٧) وثيقة رقم ٢٣ من ثروت باشا الى السير أوستن تشمبرلن فى ٥ مارس ١٩٢٨ ، نفس المصدر ص ٤٥٤ .

(٢٨) وثيقة رقم ٢١ ، نفس المصدر ص ٤٥١ .

(٢٩) نفس المصدر ص ٤١٤ ، ٤٣٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤٦ .

(٣٠) عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ص ٢٨٦ ، ٢٨٩ .
Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. II, p. 258.

(٣١) وثيقة رقم ٢٢ ، ٢٣ ، قانون رقم ٨٠ .. الخ ، ص ٤٥٢ ـ ٤٥٤ .

(٣٢) Lloyd, op. cit., p. 231.

(٣٣) Ibid., pp. 229-38, 233.

(٣٤) قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٤٠٥ ـ ٤٠٧ ، ٤٢٤ .

(٣٥) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع السابق .

(٣٦) قانون رقم ٨٠ .. الخ ، المشروع المعدل تحت عنوان « مشروع ب » ، ص ٤٦٨ .

(٣٧) المشروع البريطاني ، المادة الثامنة ، نفس المصدر ص ٤٦٥ .

(٣٨) بيان محمد محمود باشا عن مفاوضات صيف ١٩٢٩ ، نفس المصدر ص ٤٦١

(٣٩) المشروع البريطاني ، نفس المصدر ص ٤٦٥ .

(٤٠) المذكرة البريطانية عن الجيش ، نفس المصدر ص ٤٦٥ ، ٤٦٩ .

(٤١) بيان محمد محمود باشا عن مفاوضات صيف ١٩٢٩ ، نفس المصدر ص ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ .

(٤٢) انظر المشروع المعدل (مشروع ب) ، والمذكرة البريطانية عن الجيش ، نفس المصدر ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .

(٤٣) المذكرة البريطانية عن الجيش ، نفس المصدر ص ٤٦٩ .

(٤٤) المذكرة البريطانية عن السودان ، نفس المصدر ص ٤٧٨ .

(٤٥) المذكرة البريطانية عن الجيش ، نفس المصدر ص ٤٧٤ .

(٤٦) نفس المصدر ص ٤٦٨ .

(٤٧) الأهرام في ٢٠ أغسطس ١٩٢٩ .

(٤٨) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٧٠٥ ـ ٧٠٦ .

(٤٩) البلاغ في ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ .

(٥٠) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٧١٥ .

(٥١) نفس المصدر .

(٥٢) محضر الجلسة الخامسة يوم ٨ ابريل ، (قانون رقم ٨٠ .. الخ) ص٥٣٠ـ٥٣١ .

(٥٣) محضر الجلسة العاشرة في ١٤ و١٥ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدرص٥٧٠ ، ٥٧٣ .

(٥٤) محضر الجلسة الحادية عشرة في ١٥ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٧٥ ـ ٥٧٦ .

(٥٥) مشروع الوفد الثاني يوم ٥ مايو ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٦٢٥ .

(٥٦) مشروع المعاهدة النهائي ليلة ٧/٨ مايو ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٦٥٢ .

(٥٧) قانون رقم ٨٠ .. الخ ص ٢٥٧ ، ٥٣٥ .

(٥٨) مشروع معاهدة اتفق عليه في ليلة ٧/٨ مايو سنة ١٩٣٠ فيما عدا مادة السودان. نفس المصدر ص ٦٥٢ .

(٥٩) محضر الجلسة الخامسة في ٨ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣ .

(٦٠) محضر الجلسة الثامنة في ١١ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٥٣ ـ ٥٥٩ حاشية ١ .

(٦١) ملخص محادثات خاصة دارت يوم ٨ ابريل ١٩٣٠ بفندق هايدبارك ، نفس المصدر ص ٥٣٧ .

(٦٢) محضر الجلسة الرابعة والخامسة ، نفس المصدر ص ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٢ ـ ٥٣٥ .

(٦٣) محضر الجلسة الثامنة ، نفس المصدر ص ٥٥٥ ـ ٥٦١ .

(٦٤) محضر الجلسة العاشرة ١٤ ، ١٥ ابريل ١٩٣٠ . وقد ذكر الأستاذ محمود سليمان غنام أن الهدوء عاد بعد تقديم هذا النص من الجانب البريطاني الى الوفد المصرى ، وقربا من بعضهما (انظر محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ، ودراستها من الوجهة العملية ص ٢٢٥) وهو غير صحيح ، اذ رفض النحاس باشا هذا النص ، ودارت مناقشات حامية فى هذا الصدد كما أوردنا فى المتن .

(٦٥) محضر الجلسة العاشرة ، نفس المصدر ص ٥٧٠ ـ ٥٧٣ .

(٦٦) مشروع للمعاهدة النهائى ، نفس المصدر ص ٦٥٢ .

(٦٧) محمود سليمان غنام : المرجع المذكور ص ٢٢٧ نقلا عن مجموعة محاضرالمفاوضات الرسمية سنة ١٩٣٠ ص ١٥٠ .

(٦٨) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ص٤١٨ ـ ٤٣٤ (المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٥).

(٦٩) المذكرة المصرية التى قدمها الفريق المصرى يوم ٥ مايو ١٩٣٠ ، انظر أيضا نص المذكرة التى وضعها الفريق البريطانى تبعا لما فهمه من آراء الفريق المصرى فى المسائل الواردة بها تحت عنوان : « مشروع مذكرة مصرية » ، نفس المصدر ص ٥٧٥ ، ٦٢٨،٥٧٧ .

(٧٠) المذكرة المصرية عن الجيش المصرى التى قدمها الفريق المصرى يوم ١٥ ابريل١٩٣٠.

(٧١) انظر مشروع الوفد الأول الذى قدمه يوم الأربعاء ٢ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٠٥ .

(٧٢) محضر الجلسة الرابعة فى ٧ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٢٣ ـ ٥٢٥ .

(٧٣) انظر Draft Egyptian Note فقرة ٢ ، وهى من عمل وزارة الخارجية البريطانية ، نفس المصدر ص ٦٠٩ ، انظر أيضا ص ٥٧٧ .

(٧٤) انظر تعليق الوفد على المذكرة السالفة الذكر ، نفس المصدر ص ٦١٤ .

(٧٥) المذكرة المصرية التى قدمها الفريق المصرى فى يوم ٥ مايو ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٦٢٨ .

(٧٦) محمود سليمان غنام : المرجع المذكور ص ٢٧٦ .

(٧٧) محضر الجلسة الثانية فى ٣ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٠٨ .

(٧٨) حديث المستر هندرسون والنحاس باشا يوم ٣ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٠٩ .

(٧٩) محادثات خاصة دارت يوم ٨ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ٥٣٨ .

(٨٠) محضر الجلسة الثانية عشرة يوم ١٦ ابريل ١٩٣٠ .

(٨١) خطاب رئيس الوفد الى زملائه الوزراء بمصر يوم ١٧ ابريل ١٩٣٠ ، نفس المصدر ص ٥٩٤ .

الفصل الثامن

القصر والجيش

(١٩٣٠-١٩٣٥)

● القصر والجيش
(١٩٣٠ - ١٩٣٥)

انتهت باخفاق المفاوضات بين النحاس باشا والمستر هندرسون فى سنة ١٩٣٠ صفحة من تاريخ مصر ، وبدأت صفحة جديدة . وكالعادة دفعت البلاد ثمن هذا الاخفاق ، فقد أطلق الانجليز يد الملك فؤاد فى البطش بالحياة النيابية ، فجاء اسماعيل صدقى باشا الى الحكم ليسقط دستور ١٩٢٣ ويقيم مكانه دستورا جديدا يعطى الملك فؤاد مزيدا من السلطات والصلاحيات . وشهدت الفترة من ١٩٣٠ ـ١٩٣٥ أعنف حكم رجعى مر بالبلاد ، وشغلت القوى الوطنية بالمعركة ضد القصر عن المعركة الأساسية ضد الاحتلال فيما يشبه الحرب الاهلية .

ولما كانت مقاليد الحكم قد انتقلت الى يد القوى الأوتوقراطية التى تدين بالولاء للقصر دون الشعب ، وكانت القوى الديموقراطية، وعلى رأسها الوفد ، قد رفضت فى الوقت نفسه دخول الانتخابات على أساس الدستور الجديد ، حتى لا تتيح لصدقى باشا الفرصة للادعاء بأنه يمثل الشعب ، فقد ترتب على ذلك أن النضال من أجل

تقوية الجيش قد انتقل الى يد القوى الأوتوقراطية القائمة فى الحكم، والى يد الحزب الوطنى الذى دخل الانتخابات على أساس دستور صدقى باشا ، وكان يمثل الأقلية المعارضة فى البرلمان •

وفى البداية ، أى فى أوائل عهد صدقى باشا ، نلحظ أن الاهتمام بتقوية الجيش كان فاترا من قبل الحكومة • ولكن هذا الاهتمام اشتد فى عهد عبد الفتاح يحيى باشا الذى خلف صدقى باشا فى سبتمبر ١٩٣٣ ، أى بعد أن انتقل الحكم بصفة مباشرة الى يد القصر • وهذا الاهتمام من جانب القصر بتقوية الجيش يبدو منطقيا • ذلك أن تقوية الجيش فى ظل حكم أوتوقراطى يجعله أداة فى يد الحاكم الأوتوقراطى يزيد به سيطرته وهيمنته على البلاد وعلى القوى الوطنية فيها • ولذلك رأينا من قبل هذا الاهتمام من جانب عباس الثانى ، كما سوف نراه من جانب فاروق •

حالة الجيش المصرى فى النصف الأول من الثلاثينيات :

فى ذلك الحين ، كان عدد الجيش المصرى يتناقص شيئا فشيئا• فقد كان هذا العدد يبلغ ١٢٣٧٧ فى سنة ١٩٣٠ ، فنزل فى سنة ١٩٣١ الى ١٢٢٩٢ ، ثم الى ١٢٢٦٢ فى سنة ١٩٣٢ ، ثم الى ١٢٢٠٦ فى سنة ١٩٣٣ (١) • ورغم ذلك فان العدد الذى كان يعمل فى الجندية ، أى يقوم بمهام النظام العسكرى الفنى ، كان قلة فى هذا المجموع الضئيل، فقد كان هناك جنود كثيرون يعملون فى خدمة الضباط تحت اسم « مراسلة » ، ولم يكن يزيد عدد الجنود والضباط القائمين بالأعمال العسكرية على خمسة آلاف (٢) •

وكانت ميزانية الجيش فى تناقص مستمر • وقد كان ذلك موضع ملاحظة اللجنة المالية فى مجلس النواب الوفدى سنة ١٩٣٠ التى كتبت تقول : « ان نظرة عامة فى ميزانية وزارة الحربية سواء

فى هذه السنة ، أو مقارنة بينها وبين السنين الماضية ، تدل على حالة جمود مستمر لا يتناسب مع الرقى الملاحظ فى بقية وزارات الدولة ومصالحها » • وقال التقرير « ان مجموع الاعتمادات المطلوبة لوزارة الحربية والبحرية يبلغ ١٩٥ر١٫٩٨٣ جنيها ، بتخفيض اجمالى قــدره ٣٥٠ر٨٩ جنيها عن سنة ١٩٢٩ (٣) • ولقد تناقص هذا المبلغ أيضـــا فى ميزانية ١٩٣١ ــ ١٩٣٢ فوصل الى ٨٤٦ر١٫٨٥٢ جنيها ، ثم الى ١٥٧ر١٫٨١٨ فى ميزانية ١٩٣٢ ــ ١٩٣٣ (٤) •

ومع ذلك فلم تكن هذه الميزانية تصرف كلها على الجيش • اذ لم يكن يخصه منها سوى ٧٥٠ ألف جنيه فقط ، بينما كان مثل هــذا المبلغ يخصص لقوة الدفاع السودانية ، والباقى يصرف على مصــلحة الحدود ! • وفضلا عن ذلك ، فان مرتبات الضباط الباهظة كانت تلتهم جزءا كبيرا من هذا المبلغ (٥) ، الأمر الذى كان يجعل الميزانية لا تعبر بحال من الأحوال عن حالة الجيش •

والحقيقة أن ميزانية الجيش فى اليونان وتركيا فى ذلك الحــين كانت أقل بكثير من ميزانية الجيش فى مصر، بينما كان الجيش اليونانى او التركى يبلغ أضعاف الجيش المصرى • فلم يكن الجيش المصرى يكون حينذاك فرقة واحدة ، لأن الفرقة كانت تتكون من ستة عشر ألفا الى أربعة وعشرين ألفا فى جيوش العالم • وفضلا عن ذلك ، فلم يكن فى الجيش المصرى مدفع « متراليوز » واحد ، فى الوقت الذى كانت هذه المدافع لا يستغنى عنها جيش فى العالم ، حتى انها كانت توجد فى بعض القبائل غير المتحضرة ، لأن « المتراليوز » كان يقوم مقام خمسين جنديا الى سبعين • كذلك فان الطــوبجية كادت تكون معدومة فى الجيش المصرى ، اذ لم يكن لديه سوى أربع بطاريات « هاوتزر » تتكون من أربعة مدافع ، منها بطاريتان حديثتان وواحدة وصفها النائب عبد الحميد سعيد (٦) بأنها « كانت يجب أن تبقى فى المتحف الانجليزى

لأنها شهدت جميع معارك التاج البريطـــانى » ! • وأما الدبابات ، والسيارات المسلحة ، ومدافع الميدان ، ومدافع الحصار ، ومـــدافع القلاع ، والمدافع السريعة انطلقات ، والقنـــابل اليـــدوية ، والمدافع الرشاشة ، والمدافع المضادة للطيارات ــ فلم يكن لها أثر فى الجيش المصرى فى ذلك الحين •

وكانت الروح العسكرية فى الشعب قد وصلت الى الحضيض بسبب المهام الصورية للجيش ، وتجرده من الظروف التى تدفع المواطن الى الانخراط فيه • فقد كان ما يزال قائمـــا قانون القرعة الذى كان يقضى بأن يظل الجندى فى الخدمة العسكرية خمس سنوات متوالية، من سن تبدأ من التاسعة عشرة الى الثالثة والعشرين، لا يقضيها الجندى فى ميدان القتال ، وانما يقضيها فى منازل الضباط !• الأمر الـــذى جعل الرأى العام المصرى يطالب باستمرار بتخفيض هذه المدة • وقد كتبت الأهرام فى ١١ مارس ١٩٣٥ تشكو من الآثار المدمرة لهذا النظام فقالت : انه من الظلم للجندى المصرى وللانتاج الزراعى أن يظل فى الخدمة العسكرية خمس سنوات متوالية فى وقت الشباب ، فاذا خرج ألفى نفسه قد نسى الزراعة ان كان زارعا ، فهو بين أن يصبح عاطلا أو يحصل على وظيفة فراش أو جندى بوليس أو ســـاع ان كان من المجدودين ! •

لهذا السبب ، كان عدد المتخلفين عن الاقتراع يتزايد باستمرار حتى بلغ ٨٢٫٤٠٨ متخلفا فى سنة ١٩٣٣ • وفى الوقت نفسه ، وبسبب قلة الايدى العاملة ، وعدم حفظ الملفات ، وعدم معاونة رجال البوليس والادارة فى الأقاليم لرجال القرعة ، كانت ايرادات القرعة تتناقص حتى بلغ العجز الظاهر فيها ١١٢٫٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٣٤ •

وقد أدى تخلف المواطنين عن الاقتراع الى تناقص عدد الجنود، فى الوقت الذى كان عدد الضباط يزيد • فقد ارتفع عدد الضباط من

٥٦٣ فى سنة ١٩٣٠ الى ٥٦٥ سنة ١٩٣٢ ، الى ٥٧٥ سنة ١٩٣٤ • بينما نقص عدد الجنود فى نفس الفتـــرة من ١١٨١٤ فى سنة ١٩٣٠ الى ١١٧٢٧ فى سنة ١٩٣١ الى ١١٦٩٣ فى سنة ١٩٣٢ الى ١١٦٣٨ فى سنة ١٩٣٣ • وقد طالبت لجنة المالية بمجلس النواب فى تقريرها عن ميزانية وزارة الحربية « بزيادة عدد عساكر الأورط بما يتناسب مع عـــدد الضباط » ، اذ تبين لها أن الملازم الثانى أو الأول يقود خمســين جنديا ، مع امكانية قيادته لعدد أكثر من العساكر •

كذلك فان هذا السبب كان أحد الدوافع التى حملت اللجنـــة على المطالبة مرة أخرى بادماج مصلحة خفر الســـواحل فى مصلحة الحدود ، بحيث تكونان تابعتين ـــ هذه المرة ـــ لوزارة الحربية • « فبهذا » ـــ على حد قول اللجنة ـــ « تفتح أبواب العمل لخـــريجى المدرسة الحربية الذين يخشى من زيادتهم على حاجة الجيش » •

وقد انعكس ذلك فى سياسة قبول الطلاب فى المدرسة الحربية• فقد قامت سياسة الحكومة فى ذلك الحين على ألا تقبل فى كل عـــام الا عددا من الطلبة يتناسب وعدد الوظائف التى ستخلو فى الجيش عند موعد تخرجهم » • وفى عام ١٩٣٤ كان عدد طلبة المدرسة الحـــربية يبلغ ٦٠ طالبا فقط ، منهم ٢٢ فى الفرقة الأولى ، و ١٨ فى الفـــرقة المتوسطة ، و ١٧ فى الفرقة النهائية (٧) •

ومع ذلك ، فمن الطريف أن يقف وزير الحربية والبحرية فى وزارة اسماعيل صدقى باشا ، وهو محمد توفيق رفعت باشا ، أمام مجلس النواب ، يتباهى بالجيش فى جرأة خارقة وفى عبارات رنانة تحمل كل الزيف ، فيقول : « لقد وصل جيشكم بقوة الله ورعاية صاحب الجلالة قائده الأعلى الملك المفدى الى ما تصبو اليه نفوسكم وترتاح لـــه ضمائركم ، من جمال ترتيب وكمال تدريب ، بفضل ما أدخل عليه من

التحسينات التى انتجتها تجارب الحرب العالمية فلتطمئن قلوبكم الى أن لكم جيشا مجهزا بأحدث المعدات العصرية » !

وقد استفز هذا الكلام محمد حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطنى ، فهاجم الوزير هجوما شديدا قائلا : « ان هذا تصوير جميل. ولكن اذا تكلمنا عن الجيش وقوة الدفاع ، فلا يكون التصوير الجميل عن طريق الألفاظ والخطابة . قد لا تصدقونى اذا ما قلت لكم ان الجيش المصرى ليست لديه بطاريات من المدافع الرشاشة ، أى من المكسيم والمتراليوز ، وانما لديه ، على ما تحققت بطاريتان من المدافع الخشبية لتدريب الجنود » !.

على أن اسماعيل صدقى باشا لم يشأ الا أن يبز وزير حربيته فى الجرأة والتجنى على الحقيقة ، فوقف يدفع عنه قائلا : « انى أصرح من فوق هذا المنبر مؤيدا ما قاله سعادة زميلى وزير الحربية من أن جيشنا بلغ من التنظيم والتدريب ما يجعله أهلا وجديرا بسمعة مصر التاريخية وبتاريخ هذا الجيش العظيم » !

على أن اسماعيل صدقى باشا لم يلبث أن أخذ يناقض نفسه حين أخذ يهاجم المطالب بتسليح الجيش ، فقد تساءل قائلا : « قال حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان أن ليس عندنا شيء من التسليح . خبرونى بربكم : لأى غرض يطلب هذا التسليح ؟. أفهم أن تكون هذه دعاية يقصد بها المفاخرة ، أو لتكون مجالا للقول الشيق المزخرف ، ولكنى لا أرى مطلقا أى مبرر للنظر فى زيادة أسلحة الجيش أو عدده فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى الضن بكل قرش لينفق فى الشئون العامة التى تفتقر اليها البلاد التى تحتاج الى الكثير من النفقات » .

ثم قال صدقى باشا : « اننا لم ننته بعد مع انجلترا فيما يختص

بالمفاوضات السياسية .. وان هذا التحالف اذا تم هو الذى سيوضح لنا على ضوء استعداد كل من البلدين الى أى مدى نصل بالتسليح بالعدة والعدد اللازمين للجيش . فمن الحكمة أن ننتظر ما تؤدى اليه المفوضات فى أمر التحالف بين البلدين قبل أن نتكلم فى زيادة الجيش (٨) .

على هذا النحو فضح صدقى باشا سياسته التى ترى من العبث تقوية الجيش بينما تحتل بريطانيا مصر ولم تسو القضية الوطنية بعد . وهو فى ذلك يظهر استيعابه الجيد لدرس أزمة الجيش ، وهو أن تحسن أوضاع الجيش المصرى هو أمر يتلو ، ولا يسبق تحسين وضع مصر السياسى . ولذلك لا غرابة اذا كانت الخطوة التالية لصدقى باشا هى الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية .

محادثات صدقى ـ سيمون :

وفى الواقع أن الظروف فى مصر فى ذلك الحين ، كانت تهيىء لصدقى باشا الفرصة للدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية لحل القضية الوطنية ، وكسب انتصار سياسى ساحق على خصومه السياسيين . ففى ذلك الحين ، انشق الوفد حول فكرة الوزارة القومية حين قبلها بعض أعضائه ورفضها البعض الآخر ، وانتهى الأمر بخروج الأعضاء المخالفين، وانفضاض الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين وبذلك انشقت المعارضة لصدقى باشا ، دون أن يكون لعنف صدقى باشا فضل فى هذا الانقسام (٩) .

وقد كان صدقى باشا يأمل فى قطف ثمار المفاوضات المضنية التى أجراها النحاس باشا مع المستر هندرسون قبل عام ونصف . فلم يكن صدقى باشا قد نسى تصريح المستر هندرسون باسم حكومته عند فشل المفاوضات بأن « مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه سوف يبقى

قائما » (١٠) . ولذلك كتب فى المذكرة التى قدمها الى السير جــون سيمون وزير خارجية بريطانيا يقول : « ان أغلب المسائل التى ستدور حولها المناقشة ــ ان لم تكن كلها ــ قد تم الاتفاق عليها مبدئيا فى المفاوضات السابقة ، فاذا أعيد النظر فيها ، فانما يكون ذلك لاستزادة الدقة فى تدوينها » ! (١١) .

وقد نجحت الاتصالات التى أجراها حافظ عفيفى باشا فى تدبير مقابلة بين صدقى باشا والسير جون سيمون فى جنيف . وتمت المقابلة فعلا يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٢ بحضور حافظ عفيفى باشا والمستر ايدن الذى كان يشغل حينذاك منصب الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية، وكان موجودا بجنيف لمؤتمر نزع السلاح ، والمستر رونالد السكرتير الخاص للسير جون سيمون .

على أن السير جون سيمون أوضح لصدقى باشا بصريح العبارة فى هذا اللقاء ، انه وان كان يعتقد شخصيا أن مشروعى الاتفــاق لسنتى ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المقبلة ، « الا أنه يلوح له « « ان السلطات الفنية عندنا لها بعض الطلبات فيما يتعــلق بالترتيبات التى تتخذ لاقامة الجنود . فمن المسلم به أنها ستجلو عن المدن ، ولكن أين تعسكر ؟ . وهذه المســألة ما زالت تحتــاج الى المناقشات . أما بخصوص السودان ، فيجب فى الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالادارة الحالية القائمة فى السودان ــ فاذا سلم بهذا المبدأ فيمكن البحث عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان » (١٢) .

وقد كان معنى هذا الكلام أن السياسة البريطانية تريد التراجع فيما قبلت به فى مفاوضات النحاس ــ هندرسون ، من تحديد مــكان واحد تعسكر فيه القوات البريطانية ، بما ينعكس على المواقع التى يحتلها الجيش المصرى على القنال . هذا ان لم تتجاوز هذه النقطة الى

نقاط أخرى عند اجراء المفاوضات. وقد أجابه صدقى باشا بأنه وان كان فى مركز لا يستطيع فيه أن يبدى ملاحظات تفصيلية على النقطتين اللتين أثارهما الوزير ، « غير أنى لا أريد ترك هذه التحفظات تمر دون أن أصرح فيما يتعلق بالنقطة الأولى (العسكرية) أن مصر لا تستطيع الرجوع الى الوراء فى المسائل الأساسية التى اكتسبتها ، وانه ، كما أتيح لى ذكره فيما تقدم ، لا يجوز اعادة البحث فى المسائل التى تم الاتفاق عليها الا لايضاحها أو تحسينها ، وأن الحكومة التى أتشرف برياستها اليوم والتى بيدها مقاليد مصر ، لهى أكثر الحكومات المصرية رغبة عن قبول أقل مما سبق عرضه على الحكومات الأخرى » (١٣) .

وعلى ذلك يكون تراجع السياسة البريطانية فى المسألة العسكرية هو الحصيلة الوحيدة لمحادثات صدقى ـ سيمون .

الملك فؤاد والجيش

على كل حال ، فلم تلبث وزارة اسماعيل صدقى أن سقطت يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٣ ، وأخذت القشرة الدستورية التى غلف بها نظامه الأوتوقراطى ، تتشقق وتكشف وراءها عن ملكية عاتية . فقد وقع اختيار الملك فؤاد على عبد الفتاح يحيى باشا ليكون خلفا لاسماعيل صدقى . وكان هذا عند اختياره رئيسا للوزراء فى أوروبا ، فأمر بالرجوع . وفى أثناء عودته كانت الترشيحات لأعضاء وزارته قد تمت على يد زكى الابراشى باشا، ناظر الخاصة الملكية ، وبالاتفاق مع محمود فهمى القيسى باشا، وكيل وزارة الداخلية فى وزارة صدقى باشا (١٤). وهكذا أخذ القصر يحكم البلاد حكما مباشرا من خلال وزارة عبد الفتاح يحيى باشا .

ولقد كان فى عهد هذه الوزارة أن أخذ الملك فؤاد يبدى اهتماما

واضحا بالجيش وتقويته ، للاستعانة به فى تعزيز حكمه الأوتوقراطى .
ويكشف صليب سامى باشا ، وزير الحربية والبحرية فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا هذا الاهتمام فيقول : « كانت قوات الجيش محدودة بحكم الاتفاقية المعقودة بين الحكومتين البريطانية والمصرية (أزمة الجيش) ، وكان الملك فؤاد يرغب فى زيادة قوات الجيش والسعى فى التحلل من قيود هذه الاتفاقية . وقد قال لى الملك مرة ان هذه هى مهمتى الأولى ، سواء كنت فى وزارة الخارجية أو فى وزارة الحربية ، وانه يفوضنى فى السعى فيها بهاتين الصفتين » .
كذلك ذكر صليب سامى باشا أن الملك فؤاد استدعاه بعد اسناد وزارة الحربية والبحرية اليه ، وقال له انه هو الذى اختاره لوزارة الحربية لأن هذه الوزارة فى الظروف التى تمر بها البلاد بعد مقتل ستاك باشا أحوج الى رجل سياسى منه الى عسكرى ، « وانه (أى صليب باشا) لابد أن يعلم أن هذه هى أول مرة يعين فيها قبطى وزيرا للحربية ، ويجب عليه أن يقدر ذلك كله . ثم أوصاه بأن يصلح علاقة وزارة الحربية بالانجليز .

وقد عرف صليب سامى فيما بعد من ياوره أن العلاقة بين وزير الحربية السابق (على جمال الدين) وبين سبنكس باشا ، كانت فى توتر شديد ، وأن الأخير كان يتخذ من توتر هذه العلاقة سببا للاستئثار بالسلطة فى الوزارة ، ولا يرجع للوزير فى أمورها الا فى المسائل المالية التى يختص بها مجلس الوزراء بحكم القانون » فبدأ محاولاته بتحسين علاقاته بسبنكس باشا عن طريق تسليمه جوادين كان يطمع فى شرائهما بثمن بخس ، كان وزير الحربية السابق قد وقف فى سبيل بيعهما له ؛ . كما عمل على تحسين العلاقة بين رياسة الحكومة ودار المندوب السامى عن طريق دعوة المندوب السامى الى

رحلة نيلية على ظهر احدى بواخر الحكومة ، وذلك للتفاوض بشأن قوة الجيش والتحلل من قيود الاتفاق (١٥) •

وقد تلا ذلك فتح باب الكلام فى مسألة الجيش على النحو الذى ترويه لنا ، بصورة أفضل ، المراسلات السرية بين المندوب السامى، السير مايلز لامبسون، والسير جون سيمون، وزير الخارجية البريطانية، ولكن قبل أن نعرض هذه المراسلات ، ولما كانت تتناول مطالبةالحكومة المصرية بتقوية سلاح الطيران المصرى ، فلذلك نرى التمهيد لذلك بتتبع نشأة الاهتمام بانشاء هذا السلاح فى مصر وتطوره •

واهتمام مصر بانشاء سلاح جوى فى الجيش المصرى يرجع الى وزارة سعد زغلول ـ كما رأينا ـ حين طلب وزير الحربية والبحرية من وزارة المالية فتح اعتماد بمبلغ ١٥٠ ألف جنيه لانشاء هذا السلاح، ولكن الميزانية لم يظهر بها هذا المبلغ لسبب غير معروف • وقد عاد الاهتمام بسلاح الطيران فى عهد وزارة الائتلاف وعهد الوزير الوفدى أحمد محمد خشبة، فى مناخ الحماس لتقوية الجيش الذى أدى الى أزمة الجيش التى تعرضنا لها • فقد أدرج فى ميزانية ١٩٢٦ ـ ٢٧ مبلغ ٤٠٠٠ جنيه لنفقات بعثة الطيران • ولكن الأزمة التى وقعت بسبب الجيش أثرت بالسلب على هذه المسألة ، فلم يصرف هذا المبلغ من ميزانية تلك السنة ، كما أنه لم يظهر فى ميزانية ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨ ، ولا فى ميزانية ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ •

على أنه فى عهد حكومة النحاس الأولى سنة ١٩٢٨ ، دخلت الوزارة فى مفاوضات مع مدرسة الطيران البريطانية بمصر لتمرين الشبان المصريين على الطيران داخل القطر بدلا من ارسال البعثة • ولهذا السبب اقترحت لجنة المالية بمجلس النواب اعادة ادراج مبلغ ال ٤٠٠٠ جنيه فى مشروع الميزانية (١٦) • وقد نجحت المفاوضات ، اذ التحق فى يوم ٢٦ ابريل ١٩٢٩ بمدرسة الطيران البريطانية بأبى صوير

ثلاثة ضباط أظهروا كفاءة أشاد بها رؤساؤهم ، واشتركوا فعلا فى حفلة الطيران البريطانية التى أقيمت بمطار مصر الجديدة فى مارس ١٩٣٠ (١٧) • وفى عهد وزارة النحاس باشا الثانية سنة ١٩٣٠ زيد اعتماد بعثات الطيران مبلغ ٤٠٠٠ جنيه فى ميزانية ١٩٣٠ — ٣١(١٨)

ولم تلبث حكومة صدقى باشا أن أخذت فى انشاء سلاح الطيران فاشترت خمس طائرات تعليم من طراز «موث» وصلت فى ٢ يونية ١٩٣٢ ، وكونت السرب الأول ، أو سرب التعليم • ثم اشترت الوزارة طائرتين لاستعمالهما فى المواصلات بين وحدات الجيش ، احداهما من طراز « أفرو — ١٠ » ، والأخرى من طراز « ويسكس » • وقد وصلتا فى ١٩ يناير ١٩٣٣ وكونتا السرب الثانى ، وهو سرب المواصلات• ثم اشترت الوزارة أيضا عشر طائرات خدمة عسكرية من طراز « أفرو — ٦٢٦ » • وقد وصلت فى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ وكونت سرب الخدمة العسكرية (١٩) •

وفى الوقت نفسه كانت الوزارة قد ارسلت بعثتين الى انجلترا لتعلم فن الطيران • ولما كانت الطائرات تأتى الى مصر مشحونة ولا تأتى طائرة ، فقد جرى تشكيك فى مجلس النواب من جانب نواب الحزب الوطنى فى كفاءة هؤلاء الطيارين • فقد سأل محمد حافظ رمضان وزير الحربية قائلا :

— نحن نسمع أن هناك سلاحا للطيران الحربى ، ولكنى لم أتبين له أثرا • فأين سلاح الطيران الحربى الذى تكلم عنه سعادة الوزير؟

فرد صدقى باشا : أتعنى أنه ليس لدينا سلاح طيران ؟

قال حافظ رمضان : انه موجود ولكن الطائرات تشحن بالقطارات ولا تأتى مصر طائرة • ان مملكة العراق ، وميزانيتها لا تقارن بميزانية مصر ، قد تقدم سلاح الطيران الحربى فيها الى درجة أن عاد الطيارون الى بلادهم على أجنحة طائراتهم •

فرد اسماعيل صدقى باشا قائلا : انه قد انتهى تدريب فريق من الطيارين ، وسيأتون بمشيئة الله الى بلادنا طائرين (٢٠) .

وبالفعل ، ففى العام التالى عاد الطيارون المصريون بطائراتهم العشر التى كونت سرب الخدمة العسكرية ، ولكن بعد أن منيت مصر بأول فاجعة طيران فى تاريخها يوم ١٩ نوفمبر ١٩٣٣ . فقد كان الضباب كثيفا فى أول الرحلة ، ووقع خلل فى محرك الطائرة التى كان يقودها الطيار فؤاد حجاج ومعه الطيار شهدى دوس ، واضطرا الى النزول فى مكان بين أسلاك الكهرباء مما أدى الى انقلاب الطائرة واشتعالها ، وقضت على الطيارين المصريين (٢١) . ووصل بقية زملائهم بطائراتهم فى ٧ ديسمبر ١٩٣٣ .

على كل حال ففى مايو ١٩٣٤ كان سلاح الطيران المصرى يتكون من١٨ من المصريين: ١٦ طيارا، ٢ أركان حرب. كما يوجد به أربعة ضباط بريطانيين هم: القائمقام بنت بك، مدير سلاح الطيران، والبكباشى كوتيل قومندان ثانى المطار وقائد سرب التعليم ، والبكباشى وبستر ، المختص بالتسليح وقائد السرب الجديد ، والبكباشى ستوكس ، المختص بالاشراف على المخزن والورش وقائد سرب المواصلات (٢٢) .

ومن ذلك يتبين أن طائرات الخدمة العسكرية لم تكن تتجاوز عشر طائرات ، الى جانب سرب التعليم وسرب المواصلات . ولما كان صليب سامى باشا قد أنيطت به من قبل الملك فؤاد مهمة تقوية الجيش ، وكان النواب يطالبون بتقوية سلاح الطيران ، فقد كان ذلك ما دفع الى طلب انشاء سرب رابع فى سلاح الطيران . ولكن ذلك كان جزءا من خطة تهدف الى تقوية أسلحة الجيش كلها ، مما أثار ردود فعل متباينة داخل السلطات البريطانية فى مصر وفى انجلترا ، وحوارا طويلا ظهر فيه الانقسام فى وجهات النظر بخصوص السياسة العامة الواجب اتباعها

ازاء تقوية الجيش المصرى • وهو ما تصـــوره الوثائق البريطانية الآتيـة •

ففى يوم ٢٢ مايو ١٩٣٤ تسلم السـير جون ســيمون ، وزير الخارجية البريطانية ، رسالة من السير مايلز لامبسون ، المندوب السامى البريطانى فى مصر ، على النحو الآتى :

« أتشرف بالاشارة الى برقيتى رقـم ٧٢ فى ٣ مارس والمكاتبات التالية ، بخصوص الطلب الجديد المقدم عن طريق المفتش العام بزيادة الجيش المصرى والسلاح الجوى • وفى هذه الرسالة أقدم بشىء من التفصيل تاريخا لهذه الطلبات وما تم حولها من تبادل وجهات النظر ، والذى أخر بالضرورة بحث المسألة الأكثر شمولية والمتعلقة بالسياسة التى ينبغى على حكومة صاحب الجلالة اتباعها تجاه الجيش المصرى •

« ففى يوم ١٥ فبراير الماضى أبلغنى سبنكس باشا Spinks أن أركان حرب القوات الجوية وقائد سلاح طيران الجيش المصرى، قد أوصى بشراء عشر طائرات أخرى وثمانية مدافع من طراز «لويس» Lewis لتزويدها بها ••• وقد طلبت الى القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ؛ والى قائد القوات الجوية فى الشرق الأوسط ، ابداء رايهما فى هذه التوصية • وكتبت اليـكم •• بأن أحدا منهما لم يبـد اعتراضا على الزيادة المقترحة •

«على أن اللفتنانت جنرال سيرجون بيرنت ستوارت Sir John Burnett Stuart لم يلبث فى خطابه المرفق ببرقيتى رقم ٢٠٧ فى ٣ مارس أن أكد على أنه اذا قدمت فى المستقبل مقترحات مماثلة لتزويد الجيش المصرى وسلاح الطيران بأسلحة أخرى ، فان الوقت يكون قد حان ليبدى اعتراضه عليها مضطرا ، وذلك ضمانا لتفوق القوات البريطانية فى مصر ، وامكانية الاضطلاع بمسئوليته عن الأمن الداخلى • وقد رأى لذلك أن هذه ربما كانت فرصة مناسبة لدعوة الحكومة لاصدار بيان يوضح سياستها تجـاه هذه المسألة •

« وفى يوم ٣ مارس ، تلقيت صورة من برقية بالشفرة من قائد سلاح الطيران ، وقد أرسلت اليكم صورة منها مع رسالتى رقم ٢١٠ فى ٣ مارس ، تبين أن الطلب السالف الذكر بخصوص الطائرات الجديدة انما هوجزء من خطة خمسية تستهدف الوصول بسلاح الطيران فى عام ١٩٣٨ الى عشرين طائرة خدمة عسكرية ، مع احتياطى ١٠٠٪ بحيث يصل المجموع الى أربعين طائرة . هذا بالاضافة الى ثلاث طائرات مواصلات ، وست طائرات تدريب مع ست أخرى احتياطية ، بحيث يصل المجموع الى خمس وخمسين طائرة .

« وقد أشارت هذه البرقية أيضا الى خطاب من وزارة الطيران مؤرخ ٢٥ يناير ١٩٣٣ ، وفيه تعطى موافقتها فيما يبدو على التوسع فى سلاح طيران الجيش المصرى وزيادة عدده الى ٢٤ طائرة خدمة عسكرية ، مع احتياطى بنسبة ٥٠٪ بحيث يصل المجموع الى ست وثلاثين طائرة خدمة عسكرية . مع أنه لا يوجد فى الملفات هنا ما يشير الى أن دار الاقامة قد استشيرت فى هذه المسألة :

«ولقد أحيلت هذه البرقية الى القائد العام لاستطلاع رأيه، ورأيت من الأفضل فى هذه الظروف أن أقترح عليك ، فى برقيتى رقم ٧٢ يوم ٣ مارس ، عدم اتخاذ قرار فى الموضوع حتى يتم فحص المسألة برمتها . وقد تسلمت يوم ١٥ مارس من القائد العام ردا .. يقرر فيه أنه أيضا لا يعلم شيئا عن أية موافقة سبق اعطاؤها بزيادة سلاح طيران الجيش المصرى الى ست وثلاثين طائرة خدمة عسكرية ، ويقول انه يعترض بصفة قاطعة على أية زيادة تتجاوز ما سبق أن وافق عليه ، ما لم يحدث تغيير فعال فى العلاقات البريطانية المصرية ، ويعاد النظر كلية فى سياسة حكومة صاحب الجلالة تجاه القوات المسلحة المصرية.

« وفى يوم ١٩ مارس تسلمت خطابا آخر من المفتش العام للجيش المصرى .. يتعلق باقتراح بزيادة قوات الجيش المصرى وتزويده ببعض

الدبابات • وكان المفتش العام قد تمكن من اقناع وزير الحربية بأنه يمكن تحقيق غرض الحكومة المصرية بشكل أفضل عن طريق تزويدها « بصنفين » Sections أو ثلاث من سيارات الداورية الخفيفة تتكون من سبع سيارات ، وتسليح كل صنف بمدفعين « فيكرز » • وقد أحلت هذا الاقتراح الى القائد العام الذى رد بما يفيد أنه يود ، قبل أن يجيب برد مدروس ، أن يعرف السياسة التى تتبعها حكومة صاحب الجلالة تجاه طلبات زيادة الجيش المصرى وسلاح الطيران برمتها • وقد أخبرنى سبنكس باشا فيما بعد بأنه كان هناك اقتراح بزيادة قوة مصلحة الحدود بخمسة « أصناف » من سيارات الداورية الخفيفة وصنفين من الهجانة •

« ومن ثم فقد أظهر لى سبنكس باشا الرغبة فى الحصول على موافقة حكومة صاحب الجلالة فى أقرب فرصة على الزيادة المقترحة بخصوص الطائرات العشر ، حتى يتسنى الحصول على تصديق البرلمان على الاعتماد الخاص بذلك فى الوقت المناسب ووضعه موضع التنفيذ، وتسليم الطائرات وارسالها الى مصر قبل نهاية شهر سبتمبر • والغرض من ذلك تحاشى سوء الأحوال الجوية ، وتفادى وقوع كارثة كتلك التى لحقت بالطائرات المصرية الجديدة فى الشتاء الماضى • وبناء على ذلك فقد طلبت الى القائد العام الجديد أن يوافينى بوجهة نظره فى هذا الاقتراح ، منفصلا عن المسألة برمتها ، ونبهته الى أنه قد سبق لسلفه هو ونائبه مارشال الطيران أن أبديا موافقتهما •

« وفى يوم ٢ مايو تسلمت من الكولونيل فوربس Forbes مساعد المفتش العام للجيش المصرى ، محضر اجتماع مجلس الجيش يوم ٢٣ أبريل ، الذى نوقشت فيه مسألة الطيارات وسيارات الداورية والهجانة ، والذى تمت فيه الموافقة على المقترحات ورفعت الى الملك للتصديق • ولما كان سبنكس باشا ، الذى حضر الاجتماع ، قد سافر

عقب ذلك مباشرة الى قبرص لقضاء أجازته التى تستغرق ثلاثة أسابيع، فلذلك لم أستطع التحقق مما اذا كان قد أوضح لمجلس الجيش أثناء الاجتماع أنه لم ترد بالفعل أية موافقة من جانب الحكومة البريطانية على أى من هذه المقترحات • وفى نفس الوقت أخذت الصحف تنشر بعض الأخبار عن هذه المقترحات •

« وقد علمت من مساعد المفتش العام يوم ٣ مايو أن البعض اقترح اثارة هاتين المسألتين عند مناقشة ميزانية الجيش فى مجلس النواب يوم ٧ مايو • ومن ثم فلم أكد أتثبت من وجهة نظر القائد العام الجديد حول الموضوع ، حتى أرسلت اليكم برقيتى رقم ١٢٥ فى ٤ مايو ، التى طلبت فيها البت بقرار سريع فى مسألة الطائرات العشر ، وأوضحت الموقف بالنسبة لطلب « الصنفين » من سيارات الداورية الخفيفة • وبعد مزيد من المناقشات مع الجنرال وير Weir جعلنى أفهم أنه سوف يكون على استعداد للموافقة على زيادة عدد السيارات الخفيفة بشرط عدم تسليحها بمدافع الماكينة ، وانما تسلح بالبنادق فقط • وقد أرسلت اليكم بهذه المعلومات فى برقيتى رقم ١٢٧ يوم ٥ مايو •

« وفى نفس الوقت، وكما ذكرت فى نفس البرقية ، فقد طلبت من فوربس باشا أن يزور وزير الحربية ، ويبلغه أن دار الاقامة قد لفت انتباهها الأخبار التى تنشرها الصحف ، وأنه قد سبق أن أوضحنا له أنه لم ترد بعد أية موافقة على أى مقترح من المقترحين ، وأن دار الاقامة تدرس المسألة بروح ودية ، ولكنها ترى من الأفضل فى الوقت نفسه عدم اثارة أى من المقترحين فى البرلمان • وقد تقبل الوزير هذه التبليغات بطيب خاطر ، ولكنه أوضح أنه يشعر بأنه سوف يكون لزاما عليه أن يدلى ببعض التصريحات فى البرلمان نظرا لتزايد المطالبة بتقوية الجيش• على أنه لم يلبث ، بعد أن زاره الكولونيل فوربس مرة أخرى بناء على

طلبى ، أن وافق على أن يحذف من خطته أية اشـارة محـددة الى الأعداد .

« وقد عرض تقرير اللجنة المالية عن ميزانية الجيش على البرلمان يوم ٧ مايو ، وتضمن فيما تضمن اشارة الى اعتزام وزارة الحربية شراء عشر طائرات جديدة مسلحة بالمدافع الرشاشة ، وزيادة قـوة مصلحة الحدود بصنفين من الهجانة وخمسة أصناف من السيارات المسـلحة بالمتراليوز واللاسلكى . ولهذا السبب ، فانه يبدو لى من المحتمل حين يدلى الوزير ببيانه الذى تأجل الى يوم ١٤ مايو ، أن يتعرض لقدر كبير من الأسئلة المحرجة .

« أما بخصوص مشروع الخمس سنوات الخاص بزيادة سلاح الطيران الحربى ، والذى أشرت اليه آنفا ، فانى أتشرف بأن أرفق صورة من خطاب قائد القوات الجوية بالشرق الأوسط المؤرخ فى ٢١ ابريل ١٩٣٤ ، وفيه يقدم الى صورة من خطاب له الى القائد العام ينقل اليهفيه تفاصيل المشروع مقترنة بوجهة نظره فيه . ويتضح منه أن « قائد سلاح الطيران الملكى وقائد القوات الجوية بالجيش المصرى قد كلف بوضع خطة خمسية للتوسع فى سلاح الطيران ، بحيث تعرض فيما بعد عـلى المندوب السامى للموافقة » . وان الخطة فى الأصل هى خطة فنية لم يحاول فيها قائد سلاح الطيران الدخول فى الاعتبارات السياسية أو العسكرية ذات الصفة الأكثر عمومية ، ولكنه يرى مع ذلك أنه لايجب السماح لسلاح الطيران بأن يزيد على سربين من أربع وعشرين طائرة مزودة بالعتاد الرئيسى ، بحيث يصل المجموع الى ثمانى وأربعين طائرة مع الاحتياطى . وهو يدق جرس الانذار محذرا من احتمال أن تعمد الحكومة الى زيادة عدد الطائرات التى تملكها أو تمولها أو تشرف عليها للتغلب على القيود المفروضة ، كما حدث فى ألمانيا .

« كذلك أرفق هنا صورة من خطاب القائد العام المؤرخ ٥ مايو ،

وفيه يناقش المسائل التى تثيرها الزيادة المقترحة فى سلاح الطيران المصرى • ويرى الجنرال وير أنه عند افتراض أن مبرر بقاء الجيش المصرى هو الأمن الداخلى ، فان تسليحه يجب أن يكون مقصورا على ما يتطلبه هذا الغرض • وأنه لذلك قد طلب الى القائد العام لسلاح الطيران بالشرق الأوسط أن يزوده ببيان مدروس عن عدد وطراز الطائرات اللازمة فى رأيه لتعاون سلاح الطيران المصرى فى الجيش المصرى فى المحافظة على الأمن الداخلى • وقد أبدى القائد العام فى الوقت نفسه استعداده للموافقة على زيادة العشر الطائرات التى سبق أن وافق عليها سلفه • ولكنه أبدى معارضته لأية زيادة جديدة فى الطائرات طالما ان سياسة حكومة صاحب الجلالة سوف تظل دون تغيير ، حيث أن ذلك سوف يتطلب زيادة عدد وحدات المركبات المدرعة البريطانية فى مصر •

«أما بخصوص الاقتراح الخاص بزيادة ٣٥ سيارة دورية مزودة بالمدافع الرشاشة (أى خمس وحدات) ، فان الجنرال وير يرى أنه من غير المرغوب فيه استخدام المدافع الرشاشة فى حفظ الأمن الداخلى ، اللهم فيما عدا حماية النقط الحيوية • ومن ثم فهو يعارض بقوة أية زيادة أخرى فى المدافع الرشاشة يزود بها الجيش المصرى • على أنه على أية حال لا يعارض أية زيادة فى عدد عربات الداورية الخفيفة بالجيش المصرى بشرط عدم تسليحها بالمدافع الرشاشة ، وانما بالبنادق فقط •

«وقد أخبرنى القائد العام أيضا بعد ذلك أنه لن يعترض على الاقتراح الخاص بزيادة « صنفين » من الهجانة • وبالنظر الى رأى الجنرال وير الذى أخطرتكم به فى برقيتى رقم ١٤٣ فى ١٠ مايو ، فانى أميل الى الظن بأنه يوجد الكثير مما يمكن أن يقال فى شأن الموافقة على اقتراح زيادة صنفين من الهجانة ، وأيضا فى شأن اقتراح زيادة خمسة

أصناف من سيارات الداورية لا تزود بالمدافع الرشاشة • فانى أعرف أن مصلحة الحدود تلاقى صعوبة كبيرة فى التعامل مع المهربين فى الجهات المتطرفة فى الأراضى المصرية ، وعلى وجه الخصوص على الشاطىء المتاخم للحدود الليبية ، وعلى الخط الفاصل بين السودان ومصر فى شرق النيل • ومما يدخل فى الاعتبار فى هذا الصدد حقيقة انه فى مشروع الدفاع البريطانى الخاص بالدفاع عن قناة السويس فان مصلحة الحدود سوف تتغير مع الخط الدفاعى الشامل الذى سيقام على الضفة الشرقية للقناة •

« أما بخصوص الأسلوب الذى تم من خلاله تقديم هذه الطلبات بزيادة الجيش المصرى ، والذى يوحى بوجود خلل فى نظام العمل ؛ فقد أرسلت رسالة •• الى مساعد المفتش العام طلبت اليه عرضها على المفتش العام عند عودته •

« ان عدد هذه الطلبات لما يجعل من المرغوب فيه ، كما يشير الجنرال السير جون بارنيت ستوارت ، أن تعيد حكومة صاحب الجلالة النظر فى سياستها تجاه الجيش المصرى • وانى لأقترح أن أتناول هذه المسألة فى برقية تالية » (٢٣) •

انتهى تقرير المندوب السامى • ويستلفت فيه النظر ملاحظتان :

الأولى، ما أشار اليه من اكتشاف خطاب لوزارة الطيران البريطانية فى ٢٥ يناير ١٩٣٣ ؛ تعطى فيه موافقتها على زيادة قوة سلاح الطيران المصرى الى ٢٤ طائرة خدمة عسكرية مع احتياطى يبلغ ٥٠ فى المائة بحيث يبلغ المجموع ٣٦ طائرة خدمة عسكرية • وهذا الخطاب لا تعلم عنه دار المندوب السامى شيئا ! • وهذا يدل على أن وزارة الحربية فى عهد صدقى باشا قد اتصلت اتصالا مباشرا بالحكومة البريطانية فى شأن الجيش ، وفى الوقت نفسه فان وزارة الطيران البريطانية

قد وافقت على زيادة سلاح الطيران المصرى دون الرجوع الى رأى المندوب السامى •

وقد سببت هذه المسألة قلقا شديدا للمندوب السامى الذى سارع الى اعادة الأمر الى نصابه • فقد أرسل الى القائم بأعمال المفتش العام خطابا بخصوص الأسلوب الذى علم به مقترحات زيادة حجم وتسليح القوات الجوية ومصلحة الحدود ، طلبا للتفسير • على أن التفسير الذى قدمه المفتش العام لم يكن كافيا، فيما عدا أنه لم يكن يعرف فيما يبدو أن مسألة الطائرات الاضافية وعربات الداورية الخفيفة سوف تعرض فى اجتماع مجلس الجيش • على أن المندوب السامى لم يلبث أن انتهز الفرصة لمناقشة المسألة برمتها مع الجنرال سبنكس يوم ٧ يونية • وكما كتب الى حكومته ، فانه أشار بشكل عام الى الخلل الذى يبدو أن حدث فى نظام العمل • وقد رد الجنرال سفنكس شارحا الصعوبات التى يلاقيها فى معرفة ما يقترح وزير الحربية عمله فى امور من هـذا النوع • وان كان قد وافق على أية حال على أنه من الأفضل أن يوضح للوزير أن موافقة حكومة صاحب الجلالة على طلبات لها مثل تلك الصفة ، يجب أن تأتى عن طريق دار الاقامة • وتعهد بأن ينتهز فرصة مناسبة ليوضح له هذه النقطة • وقد أشار لامبسون الى أنه من مصلحة الوزير نفسه فى الحقيقة أن يتبع هذا الاسلوب ، حيث انه فى حالة ما اذا اعترضت دار الاقامة على خطوة تكون المقترحات فيها قد وصلت الى مرحلة نهائية ، فان النتيجة التى سوف تترتب على ذلك هى أن تفقد الحكومة ماء وجهها • ثم رتب المندوب السامى عمل لقاء مع المفتش العام كل أسبوعين ، على أمل أن ينتج عن ذلك مزيد من التعاون بين دار الاقامة وبين المفتش العام (٢٤) •

أما الملاحظة الثانية ، فهى وجود خطة خمسية للوصول بسلاح الطيران المصرى الى ٥٥ طائرة فى عام ١٩٣٨ ، ولم أعثر على هـذه

الخطة فى المصادر المصرية ، سواء فى تصريحات وزراء الحربية ، أو رؤساء الوزارات أو تقارير اللجان المالية عن ميزانية الجيش فى هذه السنوات • فلم يرد تصريح وزير الحربية فى هذا الشأن أمام مجلس النواب يوم ٢٠ ابريل ١٩٣٤ أثناء مناقشة تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة الحربية والبحرية عن قوله : « وانى آمل متى زالت العوائق الحالية أن تزيد الحكومة عدد الطائرات فى المستقبل ، بحيث يصير لمصر جيش قوى من أقوى الجيوش » • ولم يرد ذكر لهذه الخطة فى مذكرات صليب سامى باشا ، الذى كان وزير الحربية فى هذه الفترة • ولا أجد تفسيرا لذلك •

على كل حال ، فان اثارة مسألة تسليح الجيش المصرى وزيادة قوته من الجانب المصرى ، لم يلبث أن أدى الى اثارة رد فعله التقليدى فى الجانب البريطانى ، وهو : من المسئول عن الدفاع عن مصر : الجيش المصرى أم الجيش البريطانى ؟ • فاذا كان الجيش المصرى مسئولا عن الدفاع عن البلاد ، فيكون له أن يتقوى لمواجهة هذا الغرض •أما اذا كان الجيش البريطانى هو المسئول ، فان تقوية الجيش المصرى لا تفقد مبررها فحسب ، بل انها تصبح خطرا محتملا على وجود الاحتلال فى مصر •ولما كانت الحكومة البريطانية قد احتفظت لنفسها بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير بحق الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة ، فقد كان ذلك ما دعا الجنرال وير الى أن يثير هذه المسألة فى خطابه المؤرخ ٥ مايو الى المندوب السامى حين تساءل : « اذا كان الغرض من وجود الجيش المصرى هو الامن الداخلى كما هو مفروض ، فان تسليحه يجب أن يكون مقصورا على الوفاء بهذا الغرض » • وقد أبدى موافقته على تزويد الجيش المصرى بعشر طائرات جديدة ، لان هذه الزيادة ، كما هو واضح ، لا تحقق تفوقا للجيش المصرى على جيش

الاحتلال . ولكنه أوضح أنه سوف يعترض على أية زيادة جديدة لأن ذلك سوف يتطلب زيادة جيش الاحتلال .

على أن تعسف الجنرال وير تبدى فى اعتراضه الشديد على زيادة سيارات الداورية المسلحة الا اذا اقتصر هذا التسليح على البنادق فقط دون المدافع الرشاشة ، على أساس أن الأمن الداخلى ليس فى حاجة الى مدافع رشاشة . ومعنى هذا الكلام هو تحويل هذه السيارات الى سيارات نزهة .

على أن دار المندوب السامى لم تشارك الجنرال وير رأيه ، لسبب يتصل بالمصلحة البريطانية . ففضلا عن أن هذا الرأى يؤدى تلقائيا الى اشراك قوات الاحتلال فى تحمل مسئولية حفظ الامن الداخلى دون فائدة هامة للاحتلال من ذلك ، فانه يعزز حجة الوطنيين المصريين الذين يتهمون بريطانيا بتعمد ابقاء الجيش المصرى فى حالة من العجز والقصور . يضاف الى ذلك أن هذا الرأى لم يكن مما يمكن الدفاع عنه . وكما عبر عن ذلك السير مايلز لامبسون بقوله : « انى أعرف أن مصلحة الحدود تلاقى صعوبة كبيرة فى التعامل مع المهربين فى الجهات النائية من الاراضى المصرية ، وعلى وجه الخصوص على الشاطىء المتاخم للحدود الليبية وعلى الخط الذى يفصل بين السودان ومصر الى الشرق من النيل » .

من ذلك يتبين وقوع خلاف فى وجهات النظر بين القائد العام للقوات البريطانية فى مصر وبين المندوب السامى حول تقوية الجيش المصري ، وليس حول مهمته ، على أن الامر الذى اتفقت عليه جميع الاطراف فى ذلك الحين ، هو أن طلبات الاسلحة الجديدة من جانب مصر قد أصبحت تحتم على الحكومة البريطانية اعادة النظر فى سياستها ازاء الجيش المصرى بصفة عامة ، وازاء طلبات الأسلحة

بصفة خاصة ، وهذا ما يوضحه الخطاب التالى من السير مايلز لامبسون الى السير جون سيمون على النحو الاتى :

« لقد طرحت فى رسالتى المرقمة ٤٣٩ فى ١٢ مايو الماضى ، ما تم من تبادل وجهات النظر بين السلطات البريطانية فى مصر بخصوص مقترحات الحكومة المصرية بزيادة قواتها المسلحة • واذا كنت قد تعمقت فى التفصيلات فلأنها تفيد فى شرح كيف أدى بحث هذه المقترحات الى اثارة موضوع السياسة العامة التى سوف أناقشها فى هذه الرسالة •

« فعندما جرى الأخذ والرد لأول مرة فى موضوع زيادة قوة وتسليح الجيش المصرى من جانبه الاكثر شمولا ، شعرت بالحاجة الى معالجة الامر بشكل منظم وشامل • وعلى ذلك ، وكخطوة أولى ، فقد أمرت باعداد مذكرة تستعرض التطورات التى وقعت بخصوص القوات المصرية منذ تصريح فبراير ١٩٢٢ • وقد اتفقت هذه المذكرة التى أعدها مستر هوبكنسون Hopkinson مع وجهات نظر قائد طيران الشرق الاوسط فى شأن الحجم المناسب لسلاح الطيران المصرى ، ومع آراء القائد العام السابق والحالى للقوات البريطانية فى مصر والتى ذكرتها فى رسالتى المشار اليها ، بخصوص العلاقة بين المقترحات الحالية للحكومة المصرية من أجل زيادة قواتها المسلحة وبين السياسة العامة لحكومة صاحب الجلالة تجاه هذه القوات • وقد اتفقت هذه الآراء على ضرورة اعادة النظر فى سياستنا بغرض تحديدها تجاه الجيش المصرى وسلاح الطيران بصفة عامة وتجاه طلبات الاسلحة المقدمة من مصر ، كالطائرات والدبابات ومدافع الماكينة بصفة خاصة •

« وفيما يتصل بسياستنا العامة، فيبدو أنه من المستحسن ألا تنتهج حكومة صاحب الجلالة موقف السلبية الخالصة والصد تجاه طلبات

زيادة الجيش المصرى وسلاح الطيران • فاذا كنا على قناعة بأننا لا نزال نستطيع بالقوات التى تحت تصرفنا أن نتعامل مع الجيش المصرى فى حالة حدوث اضطرابات ، فانى أرى بعض المزايا فى الموافقة على مثل هذه الطلبات • لان هذه الموافقة سوف تثبت سفه الرأى بأن حكومة صاحب الجلالة تسعى عمدا لتعطيل تقدم الجيش المصرى أو الحيلولة دون بلوغه درجة الكفاءة ،وهى ريبة منتشرة من قبل ولها ما يبررها •

«ومن الناحية الأخرى، فانه فى ظل الظروف الحالية، وفى غياب اتفاقية شاملة مع الحكومة المصرية تقضى بتعاون فعال بين القوات البريطانية فى مصر والجيش المصرى فى الدفاع عن مصر ، كتلك التى تضمنها مشروع الاتفاقية التى اقترحها السير أوستن تشمبرلن أثناء أزمة الجيش سنة ١٩٢٧ ، فانه يوجد قدر كبير من الحق فى الشروط التى قدمها الجنرال فى خطابه المؤرخ ٥ مايو •

« ويلوح لم أن المسألة التى ينبغى اتخاذ قرار بشأنها هى : الى أى مدى ، وباعتبار القوة الحالية للقوات العسكرية والجوية البريطانية فى مصر ، يمكن لحكومة صاحب الجلالة الموافقة باطمئنان على زيادة عدد ومعدات الجيش المصرى وسلاح الطيران ؟ • ومن الواضح أن العامل الحاسم فى الظروف الحالية هو ضرورة الاحتفاظ بتفوق القوات العسكرية البريطانية فى مصر، وضمان قدرتها على أداء مسئولياتها بخصوص الأمن الداخلى فى مصر • فاذا أمكن تحقيق هذا المطلب الضرورى ، فانى شخصيا سوف أنصح بالاستجابة للطلبات المصرية فى حدود استطاعتنا •

« وعلى ذلك فاننى سأكون سعيدا لو كان فى الامكان موافاتى ببعض التحديد لسياسة حكومة صاحب الجلالة تجاه مستقبل تطور

الجيش المصرى ، وبصفة خاصة ، تجاه الطلبات التى تقدم فى المستقبل لشراء الطائرات ومدافع الماكينة والدبابات » (٢٥)٠

على أن الحكومة البريطانية لم يكن لديها فيما يبدو الرغبة فى تحقيق الشرط الذى اشترطه المندوب السامى للموافقة على تقوية الجيش المصرى ، وهو رفع مقدرة القوات العسكرية البريطانية لضمان تفوقها على هذا الجيش ، ولذلك فقد رفضت الاستجابة للطلبات المصرية ٠

ويشرح صليب سامى ذلك فيقول ان المستر هوبكنسون ، السكرتير الاول لدار المندوب السامى قد اتصل به وأخبره بأن « الحكومة البريطانية ترى أن الوقت لم يحن بعد لاعادة النظر فى اتفاقية الجيش ٠ وان ليس لديها فى الوقت الحاضر معدات كافية لزيادة أسلحة الجيش المصرى ٠ وانها سوف تنظر الى طلب الحكومة المصرية بعين العطف فى المستقبل القريب ٠ والى ذلك من العبارات السياسية التى لا تقدم ولا تؤخر شيئا فى الموضوع » ٠ وعند ذلك ركز صليب سامى طلباته ــ كما يقول ــ على زيادة قوة مصلحة الحدود الى أربعة أضعافها ، على أساس انها لا تدخل فى اتفاقية الجيش ولا تحتاج فى زيادتها الى موافقة الحكومة البريطانية ٠ وقد دافع عن وجهة نظره بأنه قد شاهد بعينيه فى سنة ١٩٢٩ عجز سلاح مصلحة الحدود عن مقاومة قوات الحكومة الايطالية فى الحدود الغربية وتعدى هذه القوات على الأراضى المصرية لاسترجاع العرب النازحين اليها ٠ « وليس من المعقول أن تظل قواتنا هناك مقصورة على لوريات نقل مجهزة بمدفع رشاش لمقاومة الدبابات الايطالية ، خاصة وان لايطاليا مطامع فى الاراضى المصرية من الجريمة تجاهلها أو أن نلجأ الى غيرنا لحمايتنا منها » ٠ وقال انه ليس ثمة ما يمنع مصر من استيراد السلاح من جهة أخرى ، اذا رفضت الحكومة البريطانية مدها

بها ، لان اشتراط استيراده من بريطانيا ومطابقته لسلاحها مقصور على أسلحة الجيش دون مصلحة الحدود . وانه لا خوف من زيادة سلاح هذه المصلحة حيث أن هذا السلاح « كله فى يد ضباط بريطانيين ، وهؤلاء الضباط جميعا يرحبون بهذه الزيادة . فلا محل لانكار ضرورتها » (٢٦) . وعلى هذا النحو تهاوت طلبات السلاح المصرية تحت التعسف البريطانى الى طلبات سلاح لمصلحة الحدود توضع فى يد ضباطها البريطانيين .

ويقول صليب سامى باشا ان السكرتير الاول أبلغه أن حكومته توافق على زيادة سلاح مصلحة الحدود الى الضعف فورا . وانها على استعداد لمد الحكومة المصرية بما تقتضيه هذه الزيادة ، على أن ينظر فى المستقبل فى كل زيادة تطلبها هذه الحكومة على ضوء مقتضى الاحوال . على أن وزارة عبد الفتاح يحيى باشا لم تلبث أن استقالت فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ ، وخلفتها وزارة توفيق نسيم باشا ، ولم يكن صليب سامى وزيرا فيها ، فأسدل الستار على هذا الموضوع الحيوى الهام (٢٧) .

حواشى الفصل الثامن

(١) محضر الجلسة الخامسة والثلاثين لمجلس النواب يوم ٧ مايو ١٩٣٤ ، تقرير لجنة المالية .

(٢) الأهرام فى ١١ مارس ١٩٣٥ .

(٣) ضبطة الجلسة الثامنة والعشرين لمجلس النواب يوم ١٥ ابريل ١٩٣٠ .

(٤) ضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين لمجلس النواب يوم ٧ مايو ١٩٣٤ .

(٥) انظر خطاب النائب محمد حافظ رمضان وخطاب النائب الدكتور عبد الحميد سعيد يوم ٢٠ ابريل ١٩٣٢ ، محضر الجلسة الثانية والثلاثين .

(٦) نفس المصدر .

(٧) محضر الجلسة الخامسة والثلاثين لمجلس النواب يوم ٧ مايو ١٩٣٤ .

(٨) محضر الجلسة الثانية والثلاثين لمجلس النواب يوم ٢٠ ابريل ١٩٣٢ .

(٩) انظر د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ج ١ ، ص ٧٥٥ ٧٥٧ .

(١٠) محضر الجلسة الثانية والعشرين لمفاوضات النحاس ـ هندرسون .

(١١) محادثات اسماعيل صدقى ـ جون سيمون (قانون رقم ٨٠ .. الخ ص٦٦٢ .

(١٢) نفس المصدر ص ٦٦٤ .

(١٣) نفس المصدر والمكان .

(١٤) صليب سامى : ذكريات ١٨٩١ ـ ١٩٥٢ ص ٢٠٦ .

(١٥) نفس المصدر ص ٢٠٦ ـ ٢٠٨ .

(١٦) ضبطة الجلسة الثانية والستين لمجلس النواب يوم ١٥ مايو ١٩٢٨ .

(١٧) ضبطة مجلس النواب يوم ٥ مارس ١٩٣٠ .

(١٨) ضبطة مجلس النواب يوم ١٥ ابريل ١٩٣٠ .

(١٩) بيانات وزير الحربية والبحرية أمام مجلس النواب يوم ٢٠ ابريل ١٩٣١ . تقرير لجنة المالية عن ميزانية الجيش يوم ٧ مايو ١٩٣٤ .

(٢٠) انظر : ضبطة مجلس النواب يوم ٢٠ ابريل ١٩٣٢ .

(٢١) تقويم الهلال سنة ١٩٣٤ .

(٢٢) ضبطة مجلس النواب يوم ٧و٩ مايو ١٩٣٤ .

(٢٣) Lampson—Simon, May 12, 1934, No. 439.

(٢٤) Lampson—Simon, June 13, 1934, No. 570.

(٢٥) Lampson—Simon, May 12, 1934, No. 440.

(٢٦) صليب سامى : المرجع المذكور ص ٢١١ ـ ٢١٣ .

(٢٧) نفس المصدر .

الفصل التاسع

الجيش فى معاهدة ١٩٣٦

كانت هذه هى آخر الجولات بين السياسة المصرية والسياسة البريطانية حول الجيش المصرى قبل ابرام معاهدة ١٩٣٦ • وكانت فى هذه المرة بين القصر والاحتلال ، وقد انتهت الى نفس النتيجة تقريبا التى انتهت اليها الجولات السابقة • فقد وقفت السياسة البريطانية باصرار فى وجه تقوية الجيش المصرى على أساسين هامين : الأول أن الجيش المصرى ليس مسئولا عن الدفاع عن مصر ، وانما هو مسئول فقط عن الأمن الداخلى ، وبالتالى « فان تزويده بالسلاح يجب أن يكون مقصورا على ما يتطلبه الوفاء بهذا الغرض » •

ثانيا : أنه اذا كان الجيش البريطانى هو المسئول عن الدفاع عن البلاد ، فان تقوية الجيش المصرى لا تفقده مبررها فقط ، بل انها تصبح خطرا محتملا على وجود الاحتلال فى مصر •

وهكذا عادت القوى الوطنية الى تذكر الدرس القديم الذى

ما فتئت تلقنه لها السياسة البريطانيــة باستمرار ، وهو أن تحسين أوضاع الجيش المصرى هو أمر يتلو ، ولا يتقدم ، تحسين وضع مصر السياسى ، وأنه من العبث التفكير فى الاستعانة بالجيش فى تدعيم الاستقلال الذى حصلت عليه البلاد بتصريح ٢٨ فبراير ، وأن لا مفر من معالجة الأساس الذى يتمثل فى تحسين الوضع السياسى أولا ، اذا أريد النهوض بالجيش . وهذا ما أخذت القوى الوطنية تتجـه اليه نتيجة التطورات العالمية التى كانت تحدث فى تلك الأثناء .

ففى ذلك الحين ، كان الخطر الفاشى قد أخذ يزحف من أوروبا على أفريقيا ، بعد أن تفاقمت المشكلة الحبشية ، وأخذت ايطاليـا توالى ارسال جنودها الى مستعمراتها الافريقية . ولم يلبث الأمر أن عرض على عصبة الامم ، وبدأ شبح الحرب يعكر الافق . عنـدئذ أدركت القوى الوطنية الديموقراطية أن هذا الخطر لن يهدد حدود مصر الجنوبية والغربية فحسب ، وانما سيهدد نظـامها النيـابى الديموقراطى الذى خاضت من أجله أشد القتال واعتبرته مساويا تماما للاستقلال . وبات الامر يتطلب على الفور الوصول مع بريطانيـا الى تسوية تحقق لمصر قدرا كبيرا من الاستقلال من جهة ، وتجنبها التعرض للخطر الفاشى من جهة أخرى .

على أنه لما كانت بريطـانيا فى ذلك الحـين ترى من مصلحتها الدخول فى الحرب العالمية الثانية ، متحررة من أغلال معاهدة تشتمل على ما يقيد حريتها فى العمل على أرض مصر . وكانت تتـوق الى تكرار تجربة الحرب العالمية الاولى بما جرى فيها من سوق أبناء مصر الى ميدان القتال ، وانتهاب أقواتها ، وصرف أموالهـا ، واستخدام ثكناتها وموانيها ومطاراتها ، قهرا وغلابا وقوة واغتصابا ـ فقد تطلب الامر ، لحمل انجلترا على التراجع عن هذه السياسة والقبول بالدخول فى تسوية مع القوى الوطنية المصرية ، نشوب ثورتين عارمتين فى

مصر فى نوفمبر وديسمبر ١٩٣٥ . ووحدت القوى الوطنية صفوفها فيما عرف باسم « الجبهة الوطنية » ، التى ضمت تحت لوائها حزب الوفد وجميع أحزاب الاقلية .

وقد سارعت هذه الجبهة الى توجيه مذكرة الى المندوب السامى فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، أوضحت فيها انه « منذ بدأت الأزمة الدولية التى نشأت عن النزاع بين ايطاليا والحبشة ، ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . بل لقد اشتركت فى هذه الأزمة بالفعل : فقد لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الامم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترا مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارىء ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات ، وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف » . لذلك فان الجبهة ترى أن هذه الازمة بما جرى فيها من تعاون صادق بين مصر وانجلترا ، « تتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت الى تقرير نصوصها معاهدة ١٩٣٠ ، باعتبارها معاهدة رضيتها انجلترا وصرحت بلسان وزرائها انها لا تعدل عنها » ؛ وباعتبار نصوصها « مقبولة من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتها الرسمية ، ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم وأحزابهم » ، « على أن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الودية التى سادت المفاوضات » (١).

وقد اضطرت انجلترا ازاء هذه الجبهة السياسية المتراصة، والاضطرابات الدامية فى مصر، الى التراجع وقبول عقد اتفاق مع مصر، ولكن بشرطين : الاول ، عدم التقيد بنصوص معاهدة ١٩٣٠ ، والثانى ضرورة الاتفاق أولا على النصوص العسكرية فى المعاهدة الجديدة

كتمهيد للمفوضات ، فتتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين بصفة سرية فى « تطبيق الاحكام العسكرية الواردة فى مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل

ولم يتردد زعماء الجبهة الوطنية فى اجابة بريطانيا الى مطلبها باجراء مباحثات تمهيدية لتطبيق الاحكام العسكرية فى مشروع معاهدة ١٩٣٠ على الحالة الجديدة المتغيرة . ولما كان هذا التطبيق فى غير مصلحة مصر فى هذا الصدد ، فكأن الزعماء قد قبلوا مقدما ، فى الحقيقة ، ومن قبل أن تبدأ المحادثات ، التراجع فى المكاسب التى حققتها مصر فى المسألة العسكرية ، وذلك لصالح النضال ضد الخطر الفاشى .

على أنه لما كان السير جون سيمون قد صرح فى مباحثاته مع صدقى باشا ، بأن « كل رغبات تبديها انجلترا فى بعض المسائل ، فانها تعوض مصر عنها فى مسائل أخرى » ، فقد كان هذا هو الأساس الذى دارت حوله مفاوضات ١٩٣٦ (٢) .

على كل حال ، ففى هذا الضوء يمكننا عرض وتحليل ما تم التوصل اليه فى مفاوضات ١٩٣٦ بخصوص الجيش المصرى على النحو الآتى :

اولا ـ بالنسبة لتحرير الجيش المصرى من السيطرة البريطانية :

كان الاتفاق قد تم فى مشروع ١٩٣٠ على نص يقضى « بسحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والغاء وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له » (٣) . وقد احتفظت معاهدة ١٩٣٦ بهذا النص (٤) الذى يعيد للجيش المصرى طابعه الوطنى البحت بعد طول سيطرة أجنبية عليه منذ انشائه . ومع أنه لم ينص فى المعاهدة

على موعد انسحاب الموظفين الانجليز ، الا أنه كان واضحا أن هـذه الفقرة واجبة التنفيذ على أثر التصديق على المعاهدة (٥) .

وكان النحاس باشا فى مفاوضات ١٩٣٠ قد وافق على «الانتفاع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية » ، على أن يكون لمصر حق الاستغناء عنها بمحض ارادتها . على أن الجانب البريطانى أغفل فى مذكرته المطبوعة المرفقة بمشروع المعاهدة تحت عنوان : « مشروع مذكرة مصرية » النص على هذا الحق ، مما أدى الى اعتراض الجانب المصرى على ذلك . وقد تضمنت معاهـدة ١٩٣٦ نصا يحقق وجهـة النظر المصرية ، يقضى بأن يكون انتفاع مصر بمشورة البعثـة العسكرية البريطانية « للمدة التى تراها ضرورية للغرض المذكور » (٦) .

وقد تبين أن عدد الموظفين الانجليز فى خدمة الجيش المصرى وقت المعاهدة يبلغ ٢٧ ضابطا كبيرا ، منهم واحـد برتبة فريق هـو الفريق سبنكس باشا ، وواحد برتبة لواء هو اللواء فوربس مساعد المفتش العام ، وأحد عشر برتبة ميرالاى ، وستـة برتبـة قائمقام ، وأربعة برتبة بمباشى ، وأربعة غير عسكريين . وذلك عدا ١٤ صف ضابط ، منهم ٣ فى الجيش ، و ١١ فى الطيران (٧) .

ثانيا ـ بالنسبة لمسئولية الدفاع عن مصر :

كان الخلاف قد دب بين المفاوض المصرى والمفاوض البريطانى فى مفاوضات ١٩٣٠ حول مسئولية الدفـاع عن القنـاة . فقد كان المفاوض البريطانى يرى أن بريطانيا وحدها هى المسئولة عن الدفاع عن القناة طالما أن الجيش المصرى لم يصبح أهلا لهذه المهمة ، بينمـا كان المفاوض المصرى يرى أن الدفاع عن القناة انما يقع على عاتق مصر ، وهى « مسئولية أصلية طبيعية » ، وان القوة العسكرية البريطـانية مهمتها مساعدة مصر فى هذا الدفاع . وقد تم الاتفاق حينئذ على نص

يقضى بأن الغرض من وجود القوات البريطانية هو « ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية ».

وقد احتفظت معاهدة ١٩٣٦ بهذا النص .فقد ورد فى المادة الثامنة أنه الى حين يصبح الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، يرخص ملك مصر لملك بريطانيا بأن يضع فى الأراضى المصرية « قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال » (٨) .

وكان مشروع ١٩٣٠ قد حدد المكان الذى تعسكر فيه القوات البريطانية بجوار الاسماعيلية والجزء الشمالى منها والذى يمتد من المعسكر الى محطة سكة حديد المحسمة . ولكن عند اجراء مباحثات صدقى ـ سيمون أبدى الأخير اعتراضه على هذه النقطة بالذات ـ كما رأينا ـ قائلا ان الفنيين البريطانيين لهم بعض الطلبات بشأنها. وقد قبل الجانب المصرى فى معاهدة ١٩٣٦ التنازل فى هذه النقطة ، فقد تحددت نقطتان فى منطقة قناة السويس هما نقطة المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى، لتعسكر فيهما القوات البريطانية ، التى سمح بزيادة عددها بما لا يتجاوز عشرة آلاف ، بعدأن كان الحد الاقصى فى مشروع ١٩٣٠ ثمانية آلاف . على أن تتعهد الحكومة المصرية بتشييد الثكنات اللازمة فى هاتين النقطتين لتنسحب اليها القوات البريطانية الموجودة فى أنحاء القطر . وتعهدت بريطانيا بالمشاركة فى النفقات بنسبة الربع .

على أنه بالنسبة للوحدات البريطانية المرابطة فى الاسكندرية أو على مقربة منها ، فقد نصت المعاهدة على استمرار بقائها فى مواقعها لمدة ثمانى سنوات (٩) . وذلك بسبب الخطر الايطالى المتوقع من جهة ليبيا .

ثالثا ـ التزامات مصر العسكرية

لقد حددت المعاهدة الحالات التى تقدم فيها مصر معونتها الى بريطانيا بثلاث حالات :

١ ـ حالة الحرب •

٢ ـ حالة خطر الحرب الداهم •

٣ ـ قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها •

وتعتبر الحالة الأخيرة حالة اضافية جديدة لم تكن موجودة فى مشروع ١٩٣٠ الذى كان يشتمل على الحالتين الاوليين فقط • وهى انعكاس لتفاقم الخطر الفاشى وتدهور الموقف الدولى وتوقع نشوب حرب عالمية •

أما بالنسبة لحدود هذه المعونة ، فقد نصت المادة السابعة من المعاهدة على أن « تنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات » • ومعنى ذلك أنه ليس فى المعاهدة ما يلزم مصر باعلان الحرب واشتباك الجيش المصرى فى القتال ، اذا تعرضت لاعتداء بسبب حرب تشتبك فيها بريطانيا •

ونظرا لاهمية هذه النقطة ، تبرز الملاحظة التالية ، وهى أن مشروعات المعاهدات المصرية البريطانية جميعها قد تعرضت لحالتين فقط : الأولى ، اشتباك مصر فى حرب ، والثانية ، اشتباك بريطانيا فى حرب • وبالنسبة للحالة الاولى ، فقد قضت هذه المشروعات باشتراك القوات العسكرية البريطانية مع الجيش المصرى فى القتال •

أما الحالة الثانية ، فقد قضت بأن تنحصر معونة مصر فى منح التسهيلات والمساعدات داخل حدود الاراضى المصرية .

وقد بدأت المسألة منذ مفاوضات سعد - ملنر ، فقد أناط مشروع الوفد ، الذى تقدم به للجنة ملنر فى ١٧ يولية ١٩٢٠ ، مهمة الدفاع عن قناة السويس بالجيش المصرى ، وجعل مهمة القوة العسكرية البريطانية « مساعدة » الجيش المصرى فى الدفاع . أما فى حالة تعرض بريطانيا لاى تعد من جانب دولة أوروبية ، فتتعهد مصر بأن تقدم داخل حدودها جميع ما تحتاجه بريطانيا حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، على أن تحدد شروط أداء هذه المعونة باتفاق خاص . وكانت وجهة نظر سعد زغلول فى هذا الشأن تتمثل فى أمرين : الأول ، أن المحالفة تقتضى تبادل الالتزامات بين الحليفين ، وبالتالى فلابد من التزامات تتحملها مصر فى حالة اشتباك بريطانيا فى أية حرب ، فى مقابل مساعدة القوة العسكرية البريطانية للجيش المصرى فى الدفاع عن القناة ، والا انقلبت المحالفة الى حماية . والثانى ، أن تقتصر معونة مصر لبريطانيا على ما يتفق وامكانياتها كدولة صغيرة ، حتى لا تجد نفسها متورطة فى كل حرب تخوضها بريطانيا . وقد عبر سعد زغلول عن هذا المعنى فى قوله لملنر : « المحالفة تقضى على الحلفاء بالتزامات متبادلة . ولكن بما انكم أقوياء ونحن ضعفاء ، أنتم دولة كبيرة جدا ، فلا يمكن أن نقدم أموالا ورجالا فى كل حرب تدخلونها ، فيجب أن تكون المساعدة التى نقدمها فى زمن الحرب محدودة » (١٠) .

وفى مشروع ثروت الذى قدمه للسير أوستن تشمبرلن ، فرق هو الآخر بين حالة اشتباك مصر فى الحرب وحالة اشتباك انجلترا فيها. ففى الحالة الأولى نصت المادة الثانية على أنه اذا أصبحت مصر، على أثر غارة أو اعتداء أيا كان نوعه ، فى حالة حرب للدفاع عن أراضيها ،

أو عن مصلحة من مصالحها ، تقوم فى الحال بريطانيا العظمى بانجادها بصفة محارب » • أما فى الحالة الثانية ، فقد نصت المادة الخامسة على أنه « اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب ، تقبل الحكومة المصرية ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب أى مساس بحقوق مصر ومصالحها ، أن تبذل لبريطانيا العظمى كل ما فى وسعها من المساعدة فى حدود أراضيها ، بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها » • وقد أخذ المشروع البريطانى بجوهر هذه المادة ، ولكنه أضاف ان التسهيلات والمساعدات المذكورة فى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب ، « تقتضيها حالة حليفين مشتبكين فى حرب » ؛ (١١) •

ولما كان معنى ذلك أن اشتباك بريطانيا فى حرب يستتبعه اشتباك مصر فى هذه الحرب ، فقد كان ذلك ما دعا ثروت باشا الى التعليق على هذه الاضافة معترضا ومطالبا المفاوض البريطانى بتحديد هذا المعنى • وبالفعل جاء المشروع النهائى خلوا من هذه العبارة (١٢)•

وقد اختفى هذا التمييز بين حالة اشتباك مصر فى حرب وحالة اشتباك بريطانيا وجعلهما فى مادتين منفصلتين ، فى مفاوضات محمد محمود — هندرسون وفى مفاوضات النحاس هندرسون ثم فى معاهدة ١٩٣٦ ففى مفاوضات محمد محمود — هندرسون تضمن المشروعان المصرى والبريطانى مادة واحدة تقضى بأنه «اذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب ، فان الطرف الآخر يبادر حالا لنجدته بصفته حليف ، وبوجه خاص يقدم صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب ، ما فى وسعه من التسهيلات والمساعدات فى الاراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وجميع طرق مواصلاته » (١٣) • وقد أخذ بهذا المضمون مشروع النحاس هندرسون ثم معاهدة ١٩٣٦ •

على أن هذا التغيير فى الصياغة لا يعنى تغييرا فى المضمون ،

لان المادة المذكورة تفرق هى الاخرى بين حالة اشتباك بريطانيا فى حرب وبين حالة اشتباك مصر . فعبارة « يقدم صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .. الخ) فى معاهدة ١٩٣٦ - تفيد أن ذلك فى حالة اشتباك بريطانيا فى الحرب . وفى هذه الحالة تنحصر معونة مصر فى التسهيلات المنصوص عنها . أما فى حالة اشتباك مصر فى حرب فان ذلك يعرض القناة وطرق مواصلات الامبراطورية البريطانية للخطر ، وهذا يقضى بتدخل القوات العسكرية البريطانية الحليفة الموجودة بمقتضى المحالفة لهذا الغرض ، أى : « لضمان الدفاع عن القناة بالتعاون مع القوات المصرية ».

وعلى ذلك تكون مشروعات المفاوضات المصرية البريطانية ، بتعرضها لحالتين فقط : هما حالة اشتباك مصر فى حرب اذا وقع اعتداء على أراضيها ، وحالة اشتباك بريطانيا فى الحرب ، قد أغفلت الحالة « المزدوجة » (التى وقعت بالفعل أثناء الحرب العالمية الثانية) ، وهى تعرض مصر لاعتداء على أراضيها بسبب اشتباك بريطانيا فى حرب . واذا كان مثل هذا الاغفال معقولا فى أدوار المفاوضات السابقة على معاهدة ١٩٣٦ ، فانه غير مفهوم فى المفاوضات الاخيرة التى كانت هذه الحالة الثالثة بالذات هى المتوقعة ، وهى حالة اشتباك بريطانيا فى حرب مع ايطاليا تؤدى الى تدخل جيوشها على حدود مصر الغربية . وعلى كل حال ، فسوف يكون لهذا الاغفال آثاره الخطيرة فى تحريك الاحداث فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية .

رابعا - تسليح الجيش المصرى :

كانت البورجوازية المصرية قد توصلت ، بالنسبة لتسليح الجيش المصرى ، الى صيغة توهمت بها أنها قد وضعت الجانب البريطانى

الاستعمارى فى الموضع الذى لا يستطيع فيه الاعتراض على تقوية الجيش المصرى ، وذلك حين قرنت مسألة جلاء انقوات البريطانية ببلوغ الجيش المصرى درجة الاهلية اللازمة للدفاع بمفرده عن القناة • ولكن الجانب البريطانى كانت له حيله التى أفرغت هذه الصيغة من مضمونها • فقد رأينا كيف دب الخلاف بين النحاس باشا والمفاوضين البريطانيين فى عام ١٩٣٠ حول جهة الفصل فى بلوغ الجيش المصرى درجة الاهلية اللازمة • فقد أرادت بريطانيا أن تكون هى جهة الفصل ، بينما أصر النحاس على أن تكون عصبة الامم هى جهة الفصل • وقد استقر الاتفاق على صيغة تقضى بتحكيم عصبة الامم فى ذلك ، فى اطار المادة الرابعة عشرة من المشروع التى حددت المدة التى يحق لمصر الالتجاء فيها الى عصبة الامم بعد عشرين عاما•

وقد احتفظت معاهدة ١٩٣٦ بهذا النص فى المادة الثامنة منها مع تغيير طفيف ، يضيف جواز العرض « على أى شخص أو هيئة للفصل فى الخلاف طبقا للاجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان » «١٤)• وهذا التغييرلا قيمة له فى الواقع ، لانه اشترط اتفاق الطرفين المتعاقدين ، أى موافقة بريطانيا • وبديهى أن بريطانيا لا توافق على اجراء لا يتفق مع مصلحتها •

على كل حال ، فان هذه الصيغة التى تقضى بعدم جواز التحكيم قبل عشرين عاما ، تؤدى ، من الناحية الفعلية ، الى ضمان بريطانيا استمرار وجودها العسكرى فى مصر لمدة لا تقل عن عشرين عاما ، حتى ولو بلغ الجيش المصرى بالفعل درجة الاهلية اللازمة للدفاع عن القنال بمفرده وضمان حرية الملاحة فيها •

وفى الحقيقة أن هذا النص كان نصا مائعا غامضا يصعب تحديده • فقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود بأحدث الاسلحة ، مما تعجز عنه موارد مصر • وكان الاجدر بالجانب المصرى

أن يحمل الجانب البريطانى على الموافقة على نص يقضى بحلول عشرة آلاف من الجنود المصريين الكاملى العدة ، محل الجنود البريطانيين ، وحذف كلمة « بمفرده » من النص، وجعل كفالة الجيش المصرى لحماية القناة مقيدة بوصول نجدة الحليف .

ومن الجانب الآخر، فقد حرص الجانب البريطانى أيضاً على افراغ النص الخاص بتسليح الجيش المصرى وتقويته لوصوله الى درجة الاهلية اللازمة للدفاع عن القنال بمفرده ، من مضمونه . وذلك حين أقنع الجانب المصرى بضرورة ألا يختلف طراز أسلحة الجيش المصرى عن الطراز الذى يستعمله الجيش البريطانى ، حتى لا تنشأ متاعب وعراقيل من ناحية الذخيرة والاسلحة حين يفرغ المدد مؤقتا أثناء الحرب ، فيستطيع الجيش المصرى حينئذ أخذ المدد اللازم لاسلحته من جيش الحليفة . ولهذا السبب قبل النحاس باشا فى مفاوضات ١٩٣٠ مبدأ تماثل الاسلحة ، كما قبل تعهد الحكومة الانجليزية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد الأسلحة من بريطانيا كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك . وقد بقى هذا النص فى معاهدة ١٩٣٦ تحت ذريعة أنه « لصالح المحالفة ونظرا لاحتمال ضرورة التعاون فى العمل بين القوات البريطانية والمصرية » (١٥) .

على أنه لما كانت مصلحة بريطانيا فى تعطيل بناء الجيش المصرى مصلحة أساسية ، وذلك لتعطيل الشرط الذى يوجب جلاءها عن الاراضى المصرية ، فكأن المفاوض المصرى قد أخضع مسألة تقوية الجيش المصرى لارادة بريطانيا ، كما كان الوضع تماما قبل معاهدة ١٩٣٦ .

وتلك هى السخرية الحقيقية فى التسوية السياسية وقضية الجيش برمتها . فلقد رأينا كيف انه فى كل الجولات التى خاضتها البورجوازية المصرية قبل معاهدة ١٩٣٦ لتقوية الجيش المصرى ،

كانت تنتهى الى هذا الدرس ، وهو أن تحسين أوضاع الجيش أمر يتلو ولا يسبق تحسين وضع مصر السياسى . وقد تحسن وضع مصر السياسى بما لامجال للشك فيه بمعاهدة ١٩٣٦، ولكن هذا التحسن لم يتله تحسين أوضاع الجيش ، بسبب القيود السالفة الذكر التى وضعتها السياسة لبريطانية. ومعنى ذلك أن التسوية السياسية لم تنل مصر حرية الارادة الكافية لبناء جيشها كما تريد . وهذا هو الانعكاس الحقيقى لقيمة الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمعاهدة ١٩٣٦ . فكما أوردنا فى أول هذه الدراسة ، فان كل استقلال لا يرتكز على جيش يحميه ، هو استقلال مهدد ، وكل وجود سياسى لا يستند الى قوة عسكرية ، هو وجود عدم .

حواشى الفصل التاسع

(١) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ٧٨٧ ـ ٧٨٨ ·

(٢) تم التعويض فى مسألتى الامتيازات والسودان بصفة رئيسية ·

(٣) انظر نص المذكرة المصرية فى ٥ مايو ١٩٣٠ (الكتاب الأبيض الانجليـزى ، القضية المصرية) ص ٤٣٤ ·

(٤) أنظر نص المذكرة الثالثة المتبادلة بين مصطفى النحاس باشا والمستر أنتونى ايدن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، نفس المصدر ·

(٥) محمود سليمان غنام : المرجع المذكور ص ٢٧٢ ·

(٦) انظر : المذكرة الثالثة المتبادلة بين مصطفى النحـاس والمستر ايدن فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ·

(٧) محمود سليمان غنام : المرجع المذكور ص ٢٧٥ ·

(٨) الكتاب الأبيض المصرى ، ص ٤٦١ ·

(٩) انظر ملحق المادة الثامنة ، نفس المصدر ص ٤٦٢ ـ ٤٦٨ ·

(١٠) انظر الجزء الخاص بمفاوضات سعد ـ ملنر فى هذا الكتاب ·

(١١) انظر نص مشروعى ثروت وأوستن تشمبرلن فى الكتاب الأبيض المصرى ص ٢٤٤ ـ ٢٥١ ·

(١٢) نفس المصدر ص ٢٧٢ ·

(١٣) نفس المصدر ص ٣٦٣ ·

(١٤) انظر نص المادة فى الكتاب الأبيض المصرى ص ٤٦٢ ·

(١٥) الفقرة الثالثة من المذكرة الثانية الملحقة بمعاهدة ١٩٣٦ ·

مراجع الـــكتاب

(أولا) مصادر اصلية

١ ـ وثائق رسمية :

ــ أنطون صفير ، الدكتور : **محيط الشرائع ١٨٥٦ ــ ١٩٥٢** ، المجلد الثانى (المطبعة الأميرية ١٩٢٥) .

ــ تقرير السير ألدون جورست عن « **المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٨** » (مطبعة المقطم ١٩٠٩) .

ــ تقرير الفيكونت كتشنر عن « **المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣** » (مطبعة المقطم ١٩١٤) .

ــ تقرير اللورد كرومر عن « **المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٦** » (مطبعة المقطم ١٩٠٧) .

ــ تقرير السير ريجنالد ونجت عن « **المالية والادارة والحالة العمومية فى السودان سنة ١٩٠٦** » (مطبعة المقطم ١٩٠٧) .

ــ **الحكومة المصرية** ، **مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية** ، **المجلد الأول سنة ١٩٢٥** (المطبعة الأميرية ١٩٢٥) .

ــ **الكتاب الأبيض الانجليزى** ، ترجمة ابراهيم عبد القادر المازنى (الطبعة الأول ١٩٢٢ ــ القاهرة ، مطبعة سعودى) .

ــ **الكتاب الأبيض الانجليزى عن محادثات سعد ــ مكدونالد** (نشره محمد ابراهيم الجزيرى فى كتابه : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب (مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٢٧) .

ــ **الكتاب الأبيض المصرى عن : القضية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤** (المطبعة الأميرية ١٩٥٥) .

ـــ الكتاب الأخضر المصرى عن - السودان من ١٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣- (القاهرة : المطبعة الأميرية ١٩٥٣) .

ـــ الكتاب الأزرق البريطانى عن مسألة العقبة يوم ١٦ يولية ١٩٠٦ (نشرت أجـــزاء منه جريدتا اللواء والمؤيد سنة ١٩٠٦) .

ـــ لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة (المطبعة الأميرية ١٩٢٤) .

ـــ مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى (المطبعة الأميرية ١٩٣٧) .

ـــ مجلس النواب ، مجموعة مضابط الهيئة النيابية الأولى (مجلدان) .

مجموعة مضابط الهيئة النيابية الثالثة (٦ مجلدات) .

مجموعة مضابط الهيئة النيابية الرابعة (مجلدان) .

مجموعة مضابط الهيئة النيابية الخامسة (٩ مجلدات) .

ـــ مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة بمؤسسة الأهرام : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ (القاهرة ١٩٦٦) .

ـــ مجموعة الأوامر العلية والدكريتات الصادرة من أول شهر يناير ١٨٩٩ .

مذكرات ومصادر معاصرة :

ـــ احمد حافظ عوض : تحية الرئيس فى منفاه ، مجموعة خطب سعد زغلول (القاهرة، مطبعة سعودى ١٩٢٢) .

ـــ أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ ٢ (مطبعة مصر ١٩٣٦) .

ـــ أحمد عرابى : كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ، الجزء الاول ـــ القاهرة) .

ـــ احمد لطفى السيد : قصة حياتى (كتاب الهلال ، فبراير ١٩٦٢) .

ـــ حسن قنديل ، البكباشى : فتح دارفور ١٩١٦ ، ونبذة من تاريخ سلطانها على دينار (الاسكندرية ١٩٣٧) .

ـــ صليب سامى : ذكريات ، ١٨٩١ ـــ ١٩٥٢ (مطبعة امين عبد الرحمن بمصر ١٩٥٣)-

ـــ محزون : ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية (الاســـكندرية ١٩٣٩) .

ـــ محمود أبو الفتح : مع الوفد المصرى (القاهرة ١٩٢٠) .

المسألة المصرية والوفد (القاهرة ١٩٢١) .

ـــ مذكرات الامام الشيخ محمد عبده (كتاب الهلال ، ابريل ١٩٦١) .

ـــ مذكرات عباس حلمي الثاني (المصرى ، مارس ـ يولية ١٩٥١) ٠

مذكرات عرابي ٠ جزءان (كتاب الهلال ٠ فبراير ومارس ١٩٥٣) ٠

ـــ مذكرتان للمرحومين امير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد وامير الالاى احمد بك رفعت عن اعمال الجيش المصرى فى السودان ومأساة خروجه منه (الاسكندرية ١٩٣٦) ٠

٣ ـ صحف :

ـــ الأهرام ١٩٠٦ ، ١٩١٧ ، ١٩٣٥ ٠

ـــ البلاغ ١٩٢٥ ٠

ـــ اللواء ١٩٠٦ ٠

ـــ المقطم ١٩٠٦ ، ١٩٢٤ ٠

ـــ الوقائع المصرية ١٨٨١ ، ١٨٨٣ ٠

ثانيا ـ دراسات

ـــ احمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان (القاهرة دار الشرق ١٩٤٨) ٠

ـــ احمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد الجزء الأول والثانى (مطبعة شفيق باشا ١٩٢٦ ، ١٩٢٧) ٠

حوليات مصر السياسية ، الحولية الأولى ، والثانية ، والرابعة (مطبعة شفيق باشا ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٨) ٠

ـــ أحمد عبد القادر الجمال ، الدكتور : بحوث ودراسات فى القانون الدولى (القاهرة النهضة المصرية ١٩٥٣) ٠

ـــ البرت شقير : الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر ، وتاريخ ذلك من ١٨٦٦ الى الآن (القاهرة ، مطبعة المقتطف والمقطم ١٩٢٤) ٠

ـــ تيودور روتشتين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران (القاهرة ١٩٢٣) ٠

ـــ جمال زكريا قاسم ، الدكتور : موقف مصر من الحرب الطرابلسية ١٩١١ ـ ١٩١٤ (المجلة التاريخية المصرية مجلد ١٣ سنة ١٩٦٧) ٠

ـــ داود بركات : السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية (المطبعة السلفية بمصر ١٩٢٤) ٠

ـــ سليم خليل النقاش : مصر للمصريين ، الجزء الرابع ٠

ـــ كيرزى ، لفتنانت كولونيل : (العمليات الحربية فى مصر وفلسطين من اغسطس

١٩١٤ الى يونية ١٩١٧ ، ترجمة يوزباشى محمد على فتحى وأحمد الأورفلى (القاهرة ١٩٤٩) .

ـــ عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم (القاهرة : مطبعة مصر ١٩٣٦) .

ـــ عبد الرحمن الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى (مطبعة النهضة ١٩٣٧) .

ـــ عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على (مطبعة النهضة ١٩٣٠)

ـــ عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومى من ١٩٠٨ ـ ١٩١٩ (القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤١) .

ـــ عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية (القاهرة : مطبعة الشرق ١٩٣٩) .

ـــ عبد الرحمن الرافعى : مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال (القاهرة ١٩٤٢) .

ـــ عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة ، ج ١ (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٧) .

ـــ عبد الرحمن زكى : الجيش المصرى فى عهد محمد على باشا الكبير (القاهرة ١٩٣٦) .

ـــ عبد الرحمن زكى : قادة الجيش المصرى الحديث (القاهرة ١٩٤٦) .

ـــ عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (القاهرة ، دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

ـــ عبد العظيم رمضان ، الدكتور : قيادة الثورة العرابية وفكرة السلطة (الطليعة ، سبتمبر ١٩٧١) .

ـــ عمر طوسون ، الأمير : مصر والسودان (الاسكندرية) .

ـــ محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، الجزء الأول . مطبعة المنار ١٩٣٠ .

ـــ محمد عبد الله العربى ، الدكتور : سياسة الانفاق الحكومى فى مصر ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨ (القاهرة ١٩٤٨) .

ـــ محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : الحكم المصرى فى السودان (دار الفكر العربى ١٩٤٧) .

ـــ محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : السنوسية دين ودولة (دار الفكر العربى ١٩٤٨) .

ـــ محمد فؤاد شكرى ، الدكتور : مصر والسودان ١٨٢٠ ـ ١٨٩٩ (دار المعارف ١٩٥٧) .

— محمد فؤاد شكرى وآخرون : **بناء دولة ، عصر محمد على** (دار الفكر العربى ١٩٤٨) .

— محمد كامل مرسى ، الدكتور : **الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة الى الآن** (القاهرة ١٩٣٦) .

— محمد مصطفى صفوت ، الدكتور : **الاحتلال الانجليزى وموقف الدول الكبرى ازاءه** (دار الفكر العربى ١٩٥٢) .

— محمود سليمان غنام : **المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الناحية العملية** (القاهرة : مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٣٦) .

— مصطفى عبد الله بعيو : **المجمل فى تاريخ لوبيا** (الجمعية التاريخية لخريجى كلية آداب الاسكندرية ١٩٤٧) .

— مكى شبيكة ، الدكتور : **السودان عبر القرون** (بيروت : دار الثقافة ١٩٦٥) .

— نعوم شقير : **تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته** (١٩٠٣) .

— هنرى أنيس ميخائيل ، الدكتور : **العلاقات الانجليزية الليبية** (الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ١٩٧٠) .

— وزارة الحربية : **الجيش المصرى ، الحملات الاستعمارية على مصر فى القرن التاسع عشر** .

— وزارة الحربية : **الجيش المصرى ، مجهود مصر الحربى** ، وضع القائم مقام أركان حرب محمد ابراهيم (المطبعة الأميرية ١٩٥٢) .

— يعقوب أرتين : **الاحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية** ، تعريب سعيد عمون (المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣٠٦) .

— يوسف خليل ، الدكتور : **تطور الحركة القومية فى مصر ١٨٨٢ — ١٩١٩** ، بحث للدكتوراة غير مطبوع .

— يونان لبيب رزق ، الدكتور : **ازمة العقبة المعروفة بحادثة طابة سنة ١٩٠٦** (المجلة التاريخية المصرية عدد ١٣ سنة ١٩٦٧) .

(ثالثا ـ مراجع اجنبية)

وثائق غير منشورة :

ـ مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مصر والسودان ، والمصورة بالميكروفيلم بكلية آداب عين شمس .

— Public Record Office, 438, F.O. 407/217.
(J1237/6/16) Egyptian Army.

وثائق منشورة :

— Blue Books, Egypt No. 1882, 1883, 1834, 1914.
— House of Commons Debates, Vol. 179.
— Hurewitz, J.C., The Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. II.

مذكرات ومصادر معاصرة :

— Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt (London 1907).
— Chirol, Sir Valantine, The Egyptian Question (London 1920).
— Cromer, The Earl of, Modern Egypt (London 1911).
— Falladon, Viscount Grey of, Twenty Five Years 1892-1916 (London 1926).
— Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Vol. 1 (London 1933).
— Milner, Sir Alfred, England in Egypt (London 1901).
— Russel Pasha, Sir Thomas, Egyptian Service 1902-1946 (London 1949).
— Storrs, R., Orientations (London 1949).
— Wingate, Major F.R., Mahdiism and the Egyptian Sudan (London 1891).

دراسات وتراجم :

— Arthur, George, Life of Lord Kitchener.
— Elgood, Lieut. Col., Egypt and the Army (London 1924).
— ————————, The Transit of Egypt (London 1927).
— Hanotaux, G., Histoire de la Nation Egyptienne, tome VII.
— Newmann, G.W., Great Britain in Egypt (London 1928).
— Pritchard, The Sanusi of Cyrenaica (London 1949).
— Royle, Charles, The Egyptian Campaigns 1882-1885.
— Toynbee, Arnold, Survey of International Affairs.
— Wheeler, Harold, The Story of Lord Kitchener (London 1916).
— White, Arthur Silva, The Expansion of Egypt under the Anglo-Egyptian Condominium (London 1899).

من أهم الاعمال العلمية للمؤلف

مؤلفات :

ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ ٠
(دار الكاتب العربى ـ ١٩٦٨)

ـ تطور الحركة الوطنية فى مصر ، من ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ (جزءان)
(دار الوطن العربى ـ بيروت ١٩٧٣)

ـ الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، من ثورة ٢٣ يوليو الى ازمة مارس ١٩٥٤
(مكتبة مدبولى ١٩٧٥)

ـ عبد الناصر وأزمة مارس
(دار روز اليوسف ١٩٧٦)

ـ الجيش المصرى فى السياسة ، ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ ٠
(الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧)

الصراع بين الوفد والعرش ، فى ضوء الوثائق البريطانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) ٠
(دار روز اليوسف ـ تحت الطبع)

ـ صراع الطبقات فى مصر ، ١٨٣٧ ـ ١٩٥٢
(المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت (تحت الطبع)

كتب مترجمة :

ـ تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ ـ ١٨٨٢ ، تاليف جون مارلو
(الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٦)

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٣٦٢/١٩٧٧

ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٣٥٨ ٤

هذا الكتاب

الجيش المصري ، كمؤسسة بالغة الخطر في مصير البلاد ، كان محور صراع طويل ومحتدم بين القوى الوطنية والقوى الاستعمارية والاستبدادية ، امتد على طول تاريخ مصر المعاصر . فالقوى الوطنية تصارع على الدوام من أجل جيشها لتقويته والاستعانة به في تحرير الارادة الشعبية ، وتحقيق وحماية الاستقلال الوطني ، والتخلص من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي . والقوى الاستعمارية تسعى جاهدة لاضعاف هذا الجيش وتحطيمه ، حتى تضمن استتباب مصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية في المنطقة العربية .. والقوى الاستبدادية ، ممثلة في القصر والارستقراطية الملتفة حوله ، تعمل دائما من أجل السيطرة على الجيش لتوطد حكمها الاوتوقراطي وضرب القوى الشعبية المطحونة اذا تحركت وهددت هذا الحكم بالخطر .

وهذه الدراسة الجادة تعالج هذا الصراع المحتدم في ضوء المنهج العلمي للبحث التاريخي مستخدمة أوثق المصادر العلمية وأدق الوثائق التاريخية .



١٢٥ قرشـا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب